



Ministry of Higher Education and Scientific Research



Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department of Economic Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Economic Sciences.

Specialty: Monetary and banking Economics.

Title:

The Impact of Islamic Banking Financing on Economic Growth - the Malaysian Experience as a model and the Means for Algeria to Benefit from it- An Econometric Analytical study During the Period (2000 – 2022)

Prepared by:

Brahim Hakmi

Discussed and publicly approved on 18/07/2024 By the committee composed of:

Lebbaz Elamine	Professor	University of Djelfa	President
Kacham Ismail	Professor	University of Djelfa	Supervisor and rapporteur
Kebir Mouloud	Professor	University of Djelfa	Assistant supervisor
Harfouche Saida	Lecturer Clas-A-	University of Djelfa	Examiner
Omrani Talal	Professor	University of Djelfa	Examiner
Yedou Mohamed	Professor	University of Blida -2-	Examiner
Bouharb Hakim	Professor	University of Blida -2-	Examiner

University Year: 2023 /2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي- التجربة الماليزية
أنموذجا وسبل استفادة الجزائر منها - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة
(2000 - 2022).

من إعداد

براهيم حاكمي

المناقشة بتاريخ 2024/07/18 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ	لباز الأمين
مشرفا ومقررا	جامعة الجلفة	أستاذ	قشام إسماعيل
مشرفا مساعدا	جامعة الجلفة	أستاذ	كبير مولود
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	حرفوش سعيدة
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ	عمراني طلال
ممتحنا	جامعة البليدة -2-	أستاذ	يدو محمد
ممتحنا	جامعة البليدة -2-	أستاذ	بوحرب حكيم

السنة الجامعية: 2024/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي - التجربة الماليزية
أنموذجاً وسبل استفادة الجزائر منها - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة
(2000 - 2022)

الأستاذ المشرف

أ.د. إسماعيل قشام

من إعداد الطالب

براهيم حاكمي

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا على كافة نعمه والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا إلى يوم الدين، أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الولدين الكريمين حفظهما الله وأمدهما الله بالصحة والعافية وطول العمر

إلى ابنتاي العاليتين "سارة وإيمان" حفظهما الله ورعاهما

إلى إخوتي الأعزاء وأختي العزيزة

إلى جميع أفراد العائلة بدون استثناء

إلى كافة الأحباء والأصدقاء والزملاء

إلى كل من ساعدني في هذا العمل وتمنى لي الخير والنجاح.

شكر و عرفان

الحمد لله حمد الشاكرين والحمد لله في كل وقت وحين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم

سلطانه أشكره على توفيقه ومنحي القوة والصبر لإنجاز وإتمام هذه الأطروحة

من منطلق حديث الرسول ﷺ القائل: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ الدكتور "قشام اسماعيل" لتكريمه بقبول الإشراف على هذه الأطروحة وعلى كل مجهوداته ونصائحه وتوجيهاته

المحفزة والقيمة لإنجاز وإتمام هذا العمل

الأستاذ الدكتور "مولود كبير" لتكريمه بقبول المساعدة على إشراف هذه الأطروحة وعلى توجيهاته ونصائحه وتصويباته

القيمة لإنجاز هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور "العقاب محمد" الذي لم يبخل عليا بآراءه ودعمه لي وقت الحاجة،

والشكر موصول أيضا إلى كافة الأساتذة أعضاء لجنة التكوين، وجميع الزملاء وأخص بالذكر الصديق "بعداش مصطفى"

والزميل "طاهري عمر" على مساعدتهما وتشجيعهما ومحادثتهما الملهمة، كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة أعضاء لجنة

المناقشة كل باسمه ورتبته على قبولهم مناقشة هذه الطروحة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال استعراض وتحليل التجربة الماليزية في مجال المصرفية الإسلامية واستكشاف أهم العوامل المساهمة في نجاحها مع توجيه الأنظار إلى إمكانية استفادة الجزائر منها في تعزيز وتطوير صيرفتها الإسلامية وجعلها مساهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما استهدفت هذه الدراسة أيضا قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2022 وهذا من أجل معرفة الأثر الفعلي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي لماليزيا، ولهذا تم تطبيق منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL وذلك بالاعتماد على بيانات ربع سنوية لستة متغيرات هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص، معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام، معدل نمو تكوين رأس المال الثابت.

أظهرت النتائج أن وضوح الرؤية وتحديد الأهداف المرجوة من إدراج المصرفية الإسلامية بماليزيا منذ البداية مهد الطريق لنجاح تنفيذ مختلف الخطط والاستراتيجيات والإجراءات الرامية لتطوير هذا القطاع حيث حرصت السلطات الماليزية على أن يكون تنفيذها مواكبا ومتماشيا مع مسار تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية المرسومة حتى تكون المصرفية الإسلامية داعما ثانيا للاقتصاد يعمل على جذب استثمارات جديدة ويساهم في تعزيز الشمول المالي. وبناء على ذلك قمنا باستخلاص مجموعة من الدروس يمكن للجزائر اتباعها لتطوير العمل المصرفي الإسلامي بها. ومن جهة أخرى أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي وإجمالي الودائع المصرفية الإسلامية لهما تأثير إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير، حيث أن نتائج اختبار Granger Causality أوضحت أن اتجاه هذه العلاقة يكون من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي وإجمالي الودائع المصرفية الإسلامية. أما فيما يخص نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل فقد كشفت أن إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي وإجمالي الودائع المصرفية الإسلامية ليس لهما أثر معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي الإسلامي، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، اختبار غرانجر للسببية (Granger Causality).

Abstract :

This study aims to elucidate the relationship between Islamic banking finance and economic growth by reviewing and analyzing the Malaysian experience in Islamic banking and exploring the key factors contributing to its success. The study also examines the potential for Algeria to leverage these insights to enhance and develop its Islamic banking sector making it a contributor to economic development. Additionally the study seeks to measure the impact of Islamic banking finance on economic growth in Malaysia over the period from 2000 to 2022 in order to understand the actual effect of Islamic banking finance on Malaysia's economic growth. To achieve this the study employs the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodolog relying on quarterly data for six variables: the growth rate of real GDP, total Islamic banking finance as a percentage of GDP, total Islamic banking deposits as a percentage of GDP, the growth rate of private consumption expenditure, the growth rate of public consumption expenditure, and the growth rate of gross fixed capital formation.

The results indicate that clear vision and well-defined objectives for the introduction of Islamic banking in Malaysia from the outset paved the way for the successful implementation of various plans, strategies and measures aimed at developing this sector. Malaysian authorities ensured that the implementation was in line with and synchronized with the trajectory of the country's economic development plans, thus positioning Islamic banking as a secondary support for the economy, attracting new investments, and contributing to financial inclusion. Based on these findings we derived a set of lessons that Algeria could follow to develop its Islamic banking sector. On the other hand the econometric study results indicated that total Islamic banking finance and total Islamic banking deposits have a positive impact on the real GDP growth rate in the short term. The results of the Granger Causality test showed that the direction of this relationship is from the growth rate of real GDP to total Islamic banking finance and total Islamic banking deposits. However the long-term relationship estimation results revealed that total Islamic banking finance and total Islamic banking deposits do not have a significant impact on the real GDP growth rate.

Keywords: Islamic banking finance, economic growth, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, Granger Causality test.



فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
II	إهداء
VII	شكر وعرفان
IV	الملخص بالعربية
V	الملخص بالإنجليزية
VI-XI	فهرس المحتويات
XII -XIII	فهرس الجداول
XIV-XVI	فهرس الأشكال
XVII-XVIII	فهرس الملاحق
أ- ز	مقدمة
60-1	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والتمويل المصرفي الإسلامي
02	تمهيد
16-03	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية
03	المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية
03	الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية
04	الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها
07	المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية
07	الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية
09	الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية
09	المطلب الثالث: الضوابط والقواعد الشرعية المنظمة للمعاملات المالية في البنوك الإسلامية
10	الفرع الأول: الأصل في المعاملات الإباحة والحل
10	الفرع الثاني: تحريم الربا أساس العمل المصرفي الإسلامي
12	الفرع الثالث: منع الغرر والجهالة شرط لصحة المعاملات المالية
13	الفرع الرابع: ضبط العقود المالية المركبة (جمع العقود)
14	الفرع الخامس: التزام مبدأ الغنم بالغرم والخراج بالضمان
15	الفرع السادس: تجنب بيع ما ليس في الملكية والحيازة
15	الفرع السابع: تقرير العمل كمصدر للكسب
21-16	المبحث الثاني: موارد وخدمات المصارف الإسلامية
16	المطلب الأول: الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية
16	الفرع الأول: خدمات مصرفية لعمليات غير ائتمانية
17	الفرع الثاني: خدمات مصرفية لعمليات ائتمانية
18	المطلب الثاني: مصادر الأموال (الموارد) في المصارف الإسلامية
18	الفرع الأول: المصادر الذاتية (الداخلية) للأموال
18	الفرع الثاني: المصادر الخارجية (غير الذاتية) للأموال

59-21	المبحث الثالث: صيغ وأساليب التمويل المصرفي الإسلامي
21	المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة
21	الفرع الأول: صيغة التمويل بالمشاركة
26	الفرع الثاني: صيغة التمويل بالمضاربة (القراض)
30	الفرع الثالث: صيغة التمويل بالمزارعة
33	الفرع الرابع: صيغة التمويل بالمساقاة
36	الفرع الخامس: صيغة التمويل بالمغارسة (المناصبة)
39	المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على البيوع
39	الفرع الأول: صيغة التمويل بالمرابحة
44	الفرع الثاني: صيغة التمويل بالسلم
47	الفرع الثالث: صيغة التمويل بالاستصناع
50	المطلب الثالث: صيغ تمويل قائمة على الإجارة والقرض الحسن
51	الفرع الأول: صيغة التمويل بالإجارة
56	الفرع الثاني: التمويل بالقرض الحسن
60	خلاصة الفصل
127-61	الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل المصرفي
62	تمهيد
69-63	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي
63	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
63	الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي
63	الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية
64	الفرع الثالث: الفروق الجوهرية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
64	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي الأنواع، المؤشرات و العوامل المحددة له
64	الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي
65	الفرع الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي
67	الفرع الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي
104-69	المبحث الثاني: المقاربات الفكرية للنمو الاقتصادي
70	المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الإسلامي
71	الفرع الأول: النمو الاقتصادي من منظور عبد الرحمان بن خلدون (1332-1406)
73	المطلب الثاني: أهم المقاربات التقليدية للنمو الاقتصادي
73	الفرع الأول: تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723-1790)
75	الفرع الثاني: تحليل توماس روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1766-1834)
76	الفرع الثالث: تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1823)
77	الفرع الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية (1818-1883)

79	المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود-دومار)
80	الفرع الأول: نموذج هارود Harrod
83	الفرع الثاني: نموذج دومار Domar
85	المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية
85	الفرع الأول: نموذج سولو-سوان (Solow-Swan)
93	المطلب الرابع: نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة)
94	الفرع الأول: نموذج باول مايكل رومر (Paul Michael Romer) الأول سنة 1986
98	الفرع الثاني: نموذج روبرت لوكاس (Robert Lucas)
100	الفرع الثالث: نموذج باول مايكل رومر (Paul Michael Romer) المعدل سنة 1990
118-104	المبحث الثالث: أدبيات العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي
104	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تطور النظام المالي
104	الفرع الأول: تعريف ووظائف النظام المالي
105	الفرع الثاني: مفاهيم عامة حول التطور المالي
107	الفرع الثالث: مؤشرات قياس التطور المالي
108	المطلب الثاني: المقاربات النظرية لعلاقة التمويل بالنمو الاقتصادي
108	الفرع الأول: العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي من منظور جوزيف شومبيتر
110	الفرع الثاني: الأساس النظري لدور تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي
114	الفرع الثالث: الدراسات والأبحاث العلمية حول تأثير بنية الهيكل المالي على النمو الاقتصادي
117	المطلب الثالث: اتجاه العلاقة السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي
117	الفرع الأول: فرضية العرض القائد
117	الفرع الثاني: فرضية الطلب التابع
117	الفرع الثالث: التأثير المتبادل (السببية ثنائية الاتجاه)
126-118	المبحث الرابع: الخلفية النظرية لعلاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي
118	المطلب الأول: الدراسات التجريبية السابقة لعلاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي
119	الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
121	الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
123	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسات السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي
123	الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسات السابقة من حيث نوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي
124	الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسات السابقة من حيث آجال العلاقة الإيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي
124	الفرع الثالث: تحليل نتائج الدراسات السابقة من حيث اتجاه العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي
125	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
126	الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
126	الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
127	خلاصة الفصل

186 – 128	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وآليات استفادة الجزائر منها
129	تمهيد
137–130	المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الماليزي
130	المطلب الأول: لمحة حول تطور الاقتصاد الماليزي
133	المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الماليزي
156–137	المبحث الثاني: دراسة تحليلية للتجربة الماليزية في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية
138	المطلب الأول: تحليل واقع ومكانة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا
138	الفرع الأول: لمحة حول مسيرة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا
143	الفرع الثاني: تقييم أداء الصناعة المصرفية الإسلامية ومكانتها ضمن السوق المصرفي الماليزي
149	المطلب الثاني: توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب القطاعات وصيغ التمويل
149	الفرع الأول: توزيع التمويل حسب صيغ التمويل المقدمة من طرف البنوك الإسلامية في ماليزيا
152	الفرع الثاني: توزيع التمويل حسب القطاعات الممولة من طرف البنوك الإسلامية الماليزية
177–156	المبحث الثالث: نظرة على الاقتصاد الوطني وواقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر
156	المطلب الأول: لمحة حول الوضعية الاقتصادية للجزائر
162	المطلب الثاني: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر
163	الفرع الأول: تطور البيئة القانونية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية في الجزائر
170	الفرع الثاني: بنوك ونوافذ الصيرفة الإسلامية الناشطة في الجزائر
176	الفرع الثالث: معوقات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر
185–177	المبحث الرابع: عوامل نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية بماليزيا وإمكانية استفادة الجزائر منها
178	المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح التجربة المصرفية الإسلامية بماليزيا
178	الفرع الأول: الإستراتيجيات المنتهجة لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية بماليزيا
178	الفرع الثاني: العوامل المساهمة في إنجاح الصناعة المصرفية الإسلامية بماليزيا
182	الفرع الثالث: آليات استفادة الجزائر من التجربة الماليزية لتطوير مصرفيتها الإسلامية
186	خلاصة الفصل
223–187	الفصل الرابع: الدراسة الوصفية والقياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا
188	تمهيد
203–189	المبحث الأول: الدراسة التحليلية والوصفية لمتغيرات الدراسة
189	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصدر بياناتها
191	المطلب الثاني: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة
191	الفرع الأول: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
192	الفرع الثاني: معدل نمو تكوين رأس المال الثابت
193	الفرع الثالث: معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام
194	الفرع الرابع: معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص
195	الفرع الخامس: نسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي

196	الفرع السادس: نسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي
197	المطلب الثالث: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية
197	الفرع الأول: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات
198	الفرع الثاني: اختبارات الكفاءة لتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (PCA)
198	الفرع الثالث: تحليل الارتباطات بين المتغيرات
199	الفرع الرابع: استخراج العوامل الرئيسية وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية (PCA)
201	الفرع الخامس: تشبعات المتغيرات على العوامل (تمثيل المتغيرات على المحاور) قبل وبعد التدوير
221-203	المبحث الثاني الدراسة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي بماليزيا
203	المطلب الأول: الإطار النظري للمنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية
203	الفرع الأول: اختبارات الاستقرار لسلاسل الزمنية
206	الفرع الثاني: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة
208	الفرع الثالث: اختبار جرنجر للسببية (Granger Causality Test)
208	المطلب الثاني: النموذج القياسي لدراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2022)
209	الفرع الأول: اختبارات الاستقرار
211	الفرع الثاني: تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL
218	الفرع الثالث: اختبار جرنجر للسببية Granger Causality Tests
223	خلاصة الفصل
233-225	الخاتمة
252-234	قائمة المراجع
272-253	الملاحق



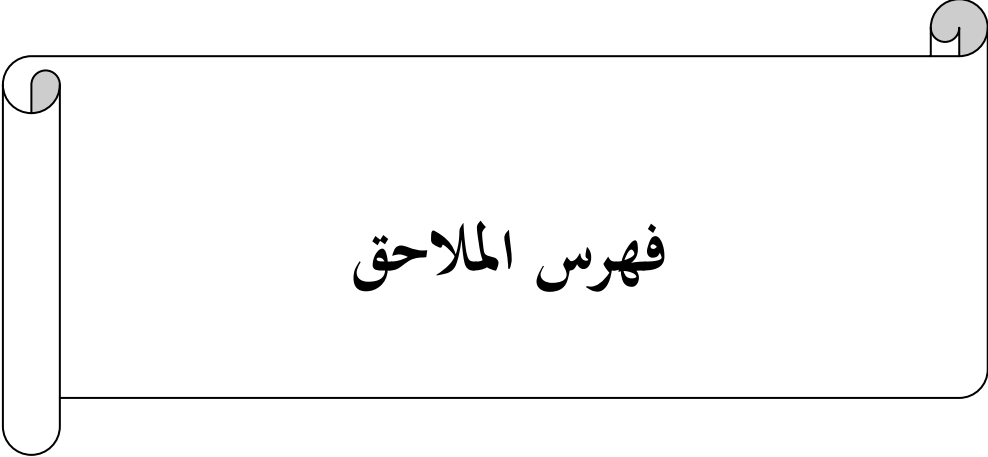
فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
05	أهم المحاولات والمساهمات لإنشاء بنوك إسلامية	(1-1)
144	تطور عدد البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019)	(1-3)
144	تطور حجم أصول البنوك الإسلامية نسبة لإجمالي أصول النظام المصرفي الكلي في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019)	(2-3)
145	تطور حجم التمويل والودائع في البنوك الإسلامية نسبة لإجمالي تمويل وودائع النظام المصرفي الكلي في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019)	(3-3)
146	تطور معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية خلال الفترة (2010-2021)	(4-3)
149	تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب صيغة التمويل خلال (2010-2019)	(5-3)
153	تطور حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية حسب القطاعات في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من (2010-2019)	(6-3)
171	تطور إجمالي الأصول، حقوق الملكية، إجمالي الودائع، إجمالي التمويلات، الناتج الصافي لبنك البركة الجزائر (2010-2019)	(7-3)
174	تطور إجمالي الأصول، حقوق الملكية، إجمالي الودائع، إجمالي التمويلات، الناتج الصافي لمصرف السلام الجزائر (2011-2022)	(8-3)
176	بيانات عامة حول نوافذ الصيرفة الإسلامية بالجزائر نهاية سنة 2022	(9-3)
197	المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات ماليزيا	(1-4)
198	نتائج اختبار: الكفاءة لتطبيق طريقة (PCA) في ماليزيا	(2-4)
198	نتائج اختبار: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	(3-4)
200	القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاول العاملة	(4-4)
201	مصفوفة تشبعات المتغيرات على العوامل المستخرجة قبل وبعد التدوير	(5-4)
209	نتائج اختبار استقرارية السلاسل حسب اختبار (ADF)	(6-4)
210	نتائج اختبار استقرارية السلاسل حسب اختبار (PP)	(7-4)
211	نتائج تقدير نموذج ARDL	(8-4)
213	نتائج اختبار الحدود Bound test	(9-4)
214	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	(10-4)
216	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ومعلومات الأجل القصير	(11-4)
218	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل	(12-4)
219	نتائج اختبار جرنجر للسببية Granger Causality Tests	(13-4)

فهرس الأشكال

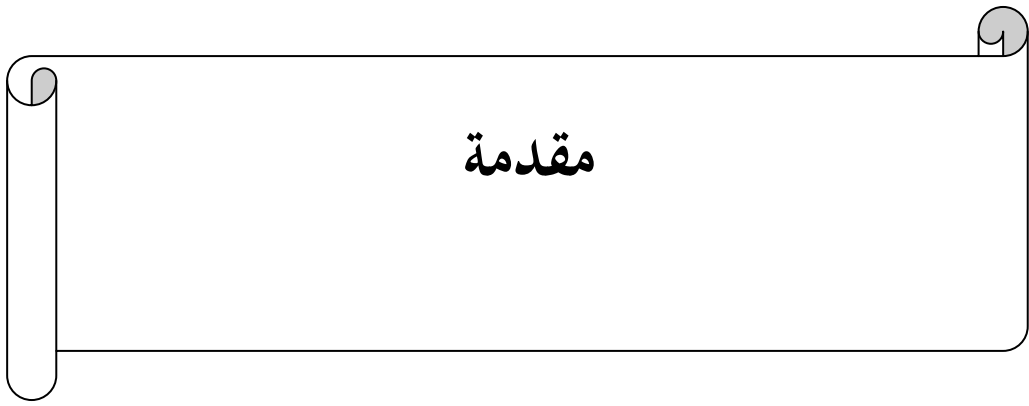
الصفحة	العنوان	الرقم
16	المعايير الشرعية لضبط المعاملات المالية في البنوك الإسلامية	(1-1)
88	الشكل البياني لنموذج سولو-سوان	(1-2)
106	مركزات التطور المالي	(2-2)
113	المقاربة النظرية بين التمويل والنمو الاقتصادي	(3-2)
123	نوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي	(4-2)
124	آجال العلاقة الإيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي	(5-2)
125	اتجاه العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي	(6-2)
133	تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في ماليزيا خلال (1971 - 2022)	(1-3)
134	تطور صادرات المصنوعات كنسبة من صادرات السلع خلال (1971 - 2021)	(2-3)
134	تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات السلع المصنوعة (1971/2021)	(3-3)
135	تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في ماليزيا خلال (1971 - 2022)	(4-3)
136	التجارة في الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال (1971 - 2022)	(5-3)
136	تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة في ماليزيا خلال (1971 - 2022)	(6-3)
137	القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي (1971 - 2022)	(7-3)
147	تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية خلال الفترة (2010-2021)	(8-3)
149	تطور صافي نسبة التمويل المتعثر في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية خلال الفترة (2010-2021)	(9-3)
150	تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب صيغة التمويل خلال (2010-2019)	(10-3)
152	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب الصيغ في ماليزيا سنة 2022	(11-3)
154	تطور حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية حسب القطاعات في ماليزيا من (2010-2019)	(12-3)
155	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب الغرض في ماليزيا لسنة 2019	(13-3)
155	توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات والغرض في ماليزيا لسنة 2022	(14-3)
157	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1991 - 2022)	(15-3)
158	معدلي البطالة والتضخم في الجزائر من سنة 1991 إلى سنة 2022	(16-3)
160	تطور إيرادات الموارد النفطية وغير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر خلال (2000-2021)	(17-3)
161	إجمالي الاحتياطات الدولية التي يحتفظ بها البنك المركزي الجزائري بالدولار خلال (2000 - 2022)	(18-3)
191	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022	(1-4)
192	تطور معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022	(2-4)
194	تطور معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022	(3-4)
195	تطور معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى	(4-4)

	غابة الربع الأخير من سنة 2022	
195	تطور قيمة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022	(5-4)
196	تطور قيمة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022	(6-4)
201	التمثيل البياني لاختبار سكري بلوت (Scree Plot)	(7-4)
202	التمثيل البياني للمتغيرات	(8-4)
212	تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات وفق معيار (AIC)	(9-4)
215	نتائج اختبار CUSUM	(10-4)
215	نتائج اختبار CUSUM OF SQUARES	(11-4)
216	التمثيل البياني لتطابق القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج	(12-4)



فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
253	الدراسات التجريبية السابقة باللغة العربية	(01)
255	الدراسات التجريبية السابقة باللغة الأجنبية	(02)
257	بيانات متغيرات الدراسة	(03)
259	نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	(04)
265	تحديد قيمة التأخير الزمني الأمثل لاختبار جرانجر للسببية Granger Causality Tests	(05)
266	نتائج اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Tests	(06)
267	تقدير نموذج ARDL	(07)
268	نتائج اختبار الحدود وتقدير نموذج ARDL لتصحيح الأخطاء مع ديناميكية الأجل القصير	(08)
269	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لمتغيرات النموذج	(09)
270	نتيجة Normality Test	(10)
270	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	(11)
271	نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	(12)



أولاً - تمهيد:

حظيت قضايا النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين المتخصصين الذين حاولوا صياغة نماذج اقتصادية يمكن من خلالها تقديم تفسير للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي، والتعرف على المتغيرات المؤثرة فيه واتجاه العلاقة بينه وبين هذه المتغيرات، وعلى هذا الأساس ظهر مجموعة من الباحثين الذين اهتموا بدراسة دور القطاع المالي والتنمية المالية في عملية النمو الاقتصادي، حيث كان الاقتصادي الأمريكي النمساوي الأصل Joseph Schumpeter من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى أن للجهاز المصرفي دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي ضمن كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" سنة 1911، حيث وبعد إعادة الاعتبار لأعماله وآراءه بعد النصف الثاني من القرن العشرين اهتم العديد من الاقتصاديين الآخرين بدراسة هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال منهم R. W. Goldsmith الذي توصل من خلال بحث سنة 1969 إلى أن تطور القطاع المالي يستمر في التحسن مادام معدل النمو والوضع الاقتصادي يتحسن حتى يصل إلى مستوى معين يظل مستقرا عنده، وقد أوضح أيضا أن تطور الهياكل المالية يزيد من فعالية الاستثمار ويسمح بزيادة التراكم الرأسمالي، كما توصلا كل من Edward Shaw & Ronald Mckinnon سنة 1973 إلى أن تطور القطاع المالي له دور حاسم في دعم النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية إذا قامت هذه الدول بتخفيف إجراءات الكبح المالي عن أنظمتها المالية، وقد أشارت دراسة لـ Ross Livine سنة 1997 إلى أن تطور النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الرفع من معدل الاستثمار وتخصيص رأس المال للقطاعات الأكثر مردودية.

يتفق أغلب الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية وأنشطة الاقتصاد الحقيقي تحتاج إلى مرافقة تمويلية خلال جميع مراحلها، وهذا ما يتطلب وجود آليات تعمل على حشد حجم كبير من المدخرات لأنها أساس التمويل وهذا ما يجعل من الادخار خطوة ضرورية يجب على أي اقتصاد يسعى نحو القوة والنمو أن يهتم بها، لذا يجب العمل على تطور القطاع المالي المنتمي له هذا الاقتصاد وتنميته من أجل جعله قادرا على القيام بوظائفه بفعالية أكبر حتى يمكن للتمويل المقدم من طرفه التأثير على النمو الاقتصادي، ولأجل دراسة وتحليل العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي قام مجموعة من الاقتصاديين من بينهم Livine باقتراح خمسة وظائف تؤديها الوساطة المالية لدعم النمو الاقتصادي يمكنها المساهمة في عملية تراكم رأس المال والابتكار التكنولوجي ودعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل هي تعبئة المدخرات والعمل على زيادتها، وتخصيص الموارد، وممارسة الرقابة على المؤسسات التي تم تمويلها، وتيسير عملية إدارة المخاطر، وتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات والعقود.

نظرا للدور الحيوي للقطاع المالي في الاقتصاد فإنه من المهم أن يكون متوافقا في كافة أنشطته مع معتقدات وتطلعات وتوجهات متعامليه وزبائنه لزيادة استجابتهم وإقبالهم على طلب منتجاته وخدماته وهو ما يسمح له بدعم الأنشطة الاقتصادية بشكل أفضل، ونظرا لسعي الدول النامية التي تضم غالبيتها مجتمعات مسلمة النهوض باقتصادياتها وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة يبرز بوضوح أهمية إيجاد نظام مالي إسلامي يتناسب مع خصوصية مجتمعاتها ويساهم في دعم عمليات التنمية الاقتصادية، حيث بعد أن توجهت نحو إنشاء مصارف ومؤسسات مالية إسلامية ضمنها وجدت أن هناك ترحابا وإقبالا كبيرا من طرف الجمهور على هذا النوع من المؤسسات، حيث سارعت فئات

كبيرة منهم كانت تجد حرجا في التعامل مع المصارف والمؤسسات المالية التقليدية إلى إيداع أموالهم لدى هذه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أو طلب تمويلاتها منها لمشاريعهم على أساس مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر بدلا من التعامل بالقروض الربوية، وهو ما سمح بإدخال قنوات جديدة للعمل المصرفي يمكن من خلالها تسهيل حركة الأموال، وزيادة حجم المدخرات، وتحسين كفاءة الأموال الموجهة للتمويل، وتعزيز تراكم رأس المال.

بعد أن قلل الكثير من جدوى التوجه نحو إنشاء مصارف إسلامية استطاعت هذه الأخيرة أن تحقق نجاحا باهرا ونتائج مالية ممتازة جعلت الكثير من المصارف والمؤسسات المالية التقليدية تتوجه نحو فتح شبائيك ونوافذ خاصة بالعمل المصرفي الإسلامي خصوصا بعد أن أصبح القطاع المصرفي الإسلامي يسجل نموا متسارعا وإقبالا كبيرا على طلب خدماته ومنتجاته في كافة أنحاء العالم حتى ضمن دول غير إسلامية، وبهذا تكون المصارف الإسلامية قد تمكنت من فرض وجودها ضمن القطاع المصرفي العالمي وأخذ مكانة مهمة بجانب المصارف التقليدية في ممارسة دور الوساطة المالية بين الأموال الباحثة عن الاستثمار والاستثمارات الباحثة عن التمويل وفق أساليب وتنظيمات متوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي خضم التسارع الملحوظ في نمو وتطور العمليات المصرفية الإسلامية يمكن التحقق من تأثير التمويل المقدم من طرف المصارف الإسلامية على النمو الاقتصادي بناء على ما توصل له العديد من الباحثين الذين حاولوا من قبل فحص وتحديد اتجاه علاقة التأثير بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، والذين توصلوا في نتائجهم إلى ووجهات نظر متباينة بسبب اختلاف أدوات دراساتهم وعينات الدول التي درسوها، حيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام يرى أصحاب القسم الأول منها أن الدول التي تملك نظاما ماليا متقدما تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، أي أن الاتجاه الإيجابي للعلاقة في هذه الحالة يكون من النظام المالي المتقدم إلى النمو الاقتصادي. في حين يؤكد أصحاب القسم الثاني منها على أن تطور القطاع المالي ما هو إلا استجابة لتحسن نمو الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، أي أن تحسن الوضعية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي سيعمل على رفع الطلب على الخدمات والمنتجات المالية للمؤسسات المالية وزيادة أرباحها، وبالتالي فإن اتجاه العلاقة سيكون إيجابيا من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي. وتشير وجهة نظر أصحاب القسم الثالث منها إلى أن التأثير بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي هو تأثير متبادل يتغير بتغير مسار النمو الاقتصادي، أي أن اتجاه العلاقة سيكون إيجابيا من القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ويتناقص ويصبح أقل أهمية بعد تحسن مستويات النمو الاقتصادي وبالتالي سيكون اتجاه العلاقة إيجابيا من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي.

ثانيا- إشكالية الدراسة:

على ضوء الطرح السابق، ونظرا لأهمية الموضوع أتت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (IQ):

2000 - 4Q: 2022)؟، وكيف يمكن الاستفادة من التجربة الماليزية في وضع استراتيجية وطنية لتطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر؟.

ولالإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع، ولتبسيط التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي أهم الخطط والاستراتيجيات التي اتبعتها ماليزيا لتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية؟

ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟، وماهي التحديات التي تواجهها؟
 كيف يمكن للجزائر تبني وتكييف الخطط والاستراتيجيات الماليزية لتطوير صيرفتها الإسلامية بما يتناسب مع بيئتها الاقتصادية؟

هل للتمويل المصرفي الإسلامي أثر على نمو الاقتصاد الماليزي؟.

ثالثا- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات الآتية:
 تمكنت ماليزيا من النجاح في تطوير قطاعها المصرفي الإسلامي من خلال تطبيق حلول مبتكرة وخطط واستراتيجيات مدروسة؛

يواجه قطاع الصيرفة الإسلامية بالجزائر مجموعة من التحديات تتعلق بالبنية التحتية، القانونية والتنظيمية؛
 يمكن للجزائر تكييف تجربة ماليزيا في مجال الصيرفة الإسلامية والاستفادة منها لتطوير صيرفتها الإسلامية بما يتناسب مع الخصوصيات المحلية لتحفيز النمو الاقتصادي؛
 هناك علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجلين القصير والطويل.

رابعا- أهمية الدراسة:

أهمية هذه الدراسة تتجلى من خلال معالجتها واستعراضها لأحد المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ من طرف الباحثين في الآونة الأخيرة الذين يسعون إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه التمويل المصرفي الإسلامي القائم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر في تعزيز النمو الاقتصادي، مما يساعد على فهم أحسن للآليات التي يمكن عن طريقها تحفيز معدلات النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في الدول النامية، كما تتبع أهمية هذا الموضوع في أنه يدرس قطاعا ماليا إسلاميا يعد من بين أسرع القطاعات نموا وانتشارا في العالم لدرجة أن بعض الدول الغير مسلمة قامت بتبني الصناعة المصرفية الإسلامية ضمن أنظمتها المالية خصوصا بعدما أثبتت عدم تأثيرها ببعض الأزمات المالية.

خامسا- أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة فهم طبيعة تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي باعتباره تمويلا ذات بعد أخلاقي يمكن أن يكون له أثر إيجابي على المجتمعات والأفراد، كما نحاول من خلال هذه الدراسة استخلاص الدروس والعبر من التجربة الفريدة والرائدة لماليزيا في مجال الصيرفة الإسلامية التي يمكن للجزائر الاستفادة منها، وللوصول إلى ذلك سنقوم بتفكيك هذين الهدفين الرئيسيين إلى الأهداف الجزئية التالية:

- الإلمام بمختلف الجوانب النظرية الخاصة بالمصارف الإسلامية، والتمويل المصرفي الإسلامي، والنمو الاقتصادي؛
- الإحاطة بمختلف الأدبيات والدراسات التجريبية السابقة التي بحثت علاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي؛
- استطلاع الوضعية الاقتصادية للجزائر، والوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية فيها، والتعرف على الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تطور الصناعة المصرفية الإسلامية بها؛
- تحليل واقع ومكانة الصيرفة الإسلامية والتمويل المصرفي الإسلامي ضمن النظام المصرفي العام بماليزيا، والتعرف على مختلف العوامل والأسباب التي ساهمت في نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية بها؛

- استخلاص الدروس من التجربة المصرفية الإسلامية بماليزيا والخروج بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي في الجزائر؛
 - التحقق من وجود تأثير للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛
 - فحص اتجاه العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي؛
- سادسا- حدود الدراسة:**

يركز هذا البحث على دراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي وتوثيق الروابط المحتملة بينهما خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير لسنة 2022 وذلك لأنها الفترة التي بزغ فيها نجم التمويل المصرفي الإسلامي ووصل فيها إلى أقصى درجات النضوج والرقي، وتجدد الإشارة إلى أننا سنتتبع مسار هذا التأثير أي تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي من خلال التطبيق على التجربة الماليزية باعتبارها تجربة رائدة في هذا المجال، ويمكن لنا عن طريقها استخلاص بعض الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها لتطوير صيرفتها الإسلامية.

سابعا- دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

- تم اختيار الموضوع لأسباب عدة منها الموضوعية والذاتية، ولعل أبرزها ما يلي:
- تزايد توجه الباحثين والمختصين إلى فهم دور التمويل المصرفي الإسلامي في تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية في ظل وتيرة النمو والتطور المتسارعة للعمليات المصرفية الإسلامية على الصعيد العالمي؛
- تعميق المكتسبات الشخصية حول موضوع الصيرفة الإسلامية والتمويل المصرفي الإسلامي؛
- تلاؤم وتوافق عنوان الدراسة مع تخصص الاقتصاد النقدي والبنكي؛
- توفر المعطيات والبيانات الخاصة بالموضوع.

ثامنا- المنهج والأدوات المستعملة:

لتقديم إجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على منهج البحث العلمي الآتي:

- 1. المنهج الوصفي التحليلي:** عن طريق استعراض مختلف المفاهيم والجوانب النظرية الخاصة بالتمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، ثم عرض مختلف الآراء ووجهات النظر حول العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وتحليل النتائج التي توصلت إليها أدبيات الدراسة السابقة حول الموضوع، إضافة إلى عرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر لوصف وتوثيق الوضع الحالي لها بهذا البلد، ثم التطرق لمكانة الصيرفة الإسلامية بماليزيا وتحليل مختلف البيانات والمعلومات المتوفرة حولها لفهم العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية بها، ومن ثم الخروج بمجموعة من التوصيات يمكن للجزائر اعتمادها لتطوير قطاعها المصرفي الإسلامي.
- 2. المنهج الاستقرائي والاستنباطي:** وهو منهج يتناسب مع الدراسات ذات الطبيعة القياسية فهو منهج يتم في الانطلاق من أمور جزئية للوصول من خلالها إلى نتائج واستنتاجات يمكن تعميمها، حيث أنه يربط بين الظواهر ومسبباتها وفق أسس منطقية تعتمد على الملاحظة الدقيقة والمنظمة بعد القيام بالتجريب والتحكم في مختلف المتغيرات، وهو ما يناسب موضوعنا هذا الخاص بقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي الذي يتم فيه استخدام

الأساليب والاختبارات الإحصائية والقياسية المناسبة لبناء نموذج قياسي يمكن من خلاله الإجابة على الإشكالية الرئيسية، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم الاستعانة ببعض البرامج الإحصائية المتمثلة في برنامج: SPSS 26.0 وبرنامج: Eviews10 .

تاسعا- هيكل البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على إشكاليته، تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول سبقتها مقدمة عامة، واختتمت بخاتمة عامة تضمنت أبرز النتائج المتوصل لها، حيث يمكن إيجاز أهم ما ورد في الفصول الأربعة لهذا البحث على النحو الآتي:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والتمويل المصرفي الإسلامي الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تم في المبحث الأول منه التطرق لبعض العموميات حول المصارف الإسلامية تمثلت في إعطاء مفهوم لها، وعرض مختلف المحطات التي مرت بها أثناء نشأتها، وتوضيح الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف، والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والتعرف على مختلف الضوابط والقواعد الشرعية المنظمة للمعاملات المالية فيها. أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصصناه للتعرف على الخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، ومصادر الأموال التي تعتمد عليها في القيام بمختلف أنشطتها. وفي المبحث الثالث والأخير من هذا الفصل تم عرض أهم الصيغ والأساليب التمويلية المتاحة ضمن المصارف الإسلامية، حيث قمنا بتقسيمها إلى ثلاثة أجزاء ضم الجزء الأول منها صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة المتمثلة في صيغ التمويل بالمشاركة، المضاربة، المزارعة، المساقاة والمغارسة، أما الجزء الثاني فقد ضم صيغ التمويل القائمة على البيوع المتمثلة في صيغ التمويل بالمراجحة، السَّلْم، الاستصناع، وضم الجزء الأخير من هذا المبحث صيغ تمويل قائمة على الإجارة والقرض الحسن.

الفصل الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل المصرفي الإسلامي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث أشرنا في المبحث الأول منه إلى بعض العموميات حول النمو الاقتصادي تمثلت في تعريف كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وأهم الفروق الجوهرية بينهما، والتعرف على أنواع ومؤشرات النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، ثم عرض أهم المقاربات الفكرية والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بدءا بنظرة ابن خلدون له إلى غاية نظرية النمو الداخلي الحديثة، أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد خصصناه لدراسة أدبيات العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال التعرف على وظائف النظام المالي والتطرق لبعض المفاهيم الخاصة بالتطور المالي، وفي الجزء الثاني من هذا المبحث قمنا بعرض مختلف المقاربات النظرية المفسرة لعلاقة التمويل بالنمو الاقتصادي واتجاه العلاقة السببية بينهما، وفي المبحث الأخير من هذا الفصل قمنا بعرض الدراسات التجريبية السابقة باللغة العربية واللغة الإنجليزية التي تناولت دراسة علاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي واستكشاف النتائج التي توصلت لها وتحليلها للتحقق من وجود اختلافات في النتائج والتعرف على حجم الدراسات التي توصلت إلى نتائج مشتركة بشأن العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي من حيث نوع وآجال واتجاه هذه العلاقة، والمساعدة على تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

الفصل الثالث دراسة تحليلية لتجربة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا وآليات استفادة الجزائر منها تم تقسيم هذا الفصل أيضا إلى أربعة مباحث في المبحث الأول من هذا الفصل قمنا بإلقاء نظرة عامة حول الاقتصاد الماليزي تمهيدا للقيام بدراسة تجربتها في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية في المبحث الثاني الذي حاولنا من خلاله تقديم لمحة حول مسيرة تطورها، وتحديد موقعها ومكانتها ضمن السوق المصرفي الماليزي وتقييم أدائها، ثم التوجه نحو استكشاف أهم أنواع صيغ التمويل المصرفي الإسلامي المستخدمة بكثرة من طرف المصارف الإسلامية الماليزية، بالإضافة إلى استكشاف أهم القطاعات التي تمول أنشطتها بواسطة التمويل المصرفي الإسلامي بماليزيا. وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تحليل واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر من خلال إعطاء لمحة عن مستوى الاقتصاد الجزائري والتعرف على مختلف القوانين والتنظيمات والكيانات التي تزاوّل العمل المصرفي الإسلامي فيها من أجل فهم الأسباب التي حالت دون تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر. في المبحث الرابع من هذا الفصل قمنا بتوضيح العوامل المساعدة على إنجاح الصناعة المصرفية الإسلامية بماليزيا، واستخلاص بعض الدروس التي يمكن اقتباسها وتطبيقها من طرف الجزائر لتطوير صيرفتها الإسلامية.

الفصل الرابع الدراسة الوصفية والقياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا تم تقسيمه إلى مبحثين ضم المبحث الأول منه دراسة تحليلية ووصفية لمتغيرات الدراسة قمنا في جزءه الأول بالتعريف بمتغيرات الدراسة وأسباب اختيارها والإشارة لمصادر بياناتها، ثم استكشاف سلوك هذه المتغيرات في جزءه الثاني من أجل تحديد الاتجاهات الموجودة في بياناتها والتغيرات التي طرأت عليها، وتحليلها لفهمها أكثر وتوجيه التصميم البحثي بشكل أفضل، خصصنا الجزء الأخير من هذا المبحث للدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (PCA) من أجل التعرف على خصائص وصفات متغيرات الدراسة وتحليل مختلف العلاقات التي تربطها ببعضها البعض وهذا ما يسهل وصف واستكشاف المركبات الأساسية التي تصنف إليها متغيرات الدراسة والتي يمكنها إعطاء أفضل نسبة تفسير للظاهرة المدروسة. في حين تضمن المبحث الثاني الدراسة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي بماليزيا تم التطرق في الجزء الأول منه إلى الإطار النظري للمنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية، وفي الجزء الثاني منه تم إجراء دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي بماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير لسنة 2022 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بعد تحقق شروط تطبيق هذا النموذج، وبعد تطبيق اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل قمنا بإجراء الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج المطبق والتأكد من خلوه من مشاكل الاقتصاد القياسي والتحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج بعد ذلك قمنا بتقدير معاملات الأجل الطويل والقصير، ثم إجراء اختبار جرانجر للسببية من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والتمويل

المصرفي الإسلامي

تمهيد:

إن ظهور المصارف الإسلامية بشكلها الحالي كان بمثابة ثمرة للعديد من الدراسات والبحوث والمحاولات لمختصين ومفكرين مسلمين وضعوا عدة تصورات ونماذج قابلة للتطبيق لإنشاء مصارف بديلة عن المصارف التقليدية تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وهو ما تحقق على أرض الواقع في نهاية المطاف بالرغم من ما شاب بدايات إنشائها من نقائص وما واجهته من عراقيل وصعوبات إلا أن المصارف الإسلامية تداركت تلك النقائص وتجاوزت تلك العراقيل والصعوبات وأصبحت أكثر نضوجا وتطورا وحادثة من ذي قبل، مما جعلها منافسا قويا للمصارف التقليدية وصناعة مصرفية فرضت نفسها في السوق المصرفية للعديد من الدول الإسلامية وحتى الغربية خصوصا بعدما أثبتته صيغ وأساليب التمويل والاستثمار التي تقدمها من مرونة في مواجهة المخاطر المالية والصدمات الاقتصادية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقدرتها على تحريك وتوظيف رؤوس الأموال بما يخدم التنمية الاقتصادية عن طريق توظيف هذه الأموال في مشاريع اقتصادية وفق صيغ متنوعة تقوم على أسس تسعى إلى تامين العمل والخبرة الفنية والجهد المبذول وجعلهم مصدرا للكسب والمشاركة في الأرباح، وبذلك تتحد الأموال مع الخبرة والعمل لتحريك النشاط الإنتاجي والاقتصاد الحقيقي.

سنتطرق في هذا الفصل لتوضيح بعض المفاهيم النظرية الأساسية للمصارف الإسلامية، ثم نعرض أهم الخدمات المصرفية ومصادر الأموال فيها، وأخيرا سنتناول أهم الجوانب الخاصة بصيغ وأساليب التمويل المصرفي الإسلامي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المصارف الإسلامية

سنتطرق في هذا المبحث إلى توضيح لمفهوم المصارف الإسلامية، ثم إلى نشأتها وتطورها والخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف، ثم الأهداف التي تسعى إليها، وأخيراً الإشارة لأهم الضوابط والقواعد الشرعية التي تحكم المعاملات المالية في المصارف الإسلامية من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية؛

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية؛

المطلب الثالث: الضوابط والقواعد الشرعية المنظمة للمعاملات المالية في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية

لنتعرف على المصارف الإسلامية سنتعرض لمختلف التعاريف التي أعطاها لها الباحثون المختصون في هذا المجال، ثم التعرف على كيفية نشأتها والوقوف على أبرز المحطات التي مرت بها وأهم مراحل تطورها.

الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمصرف الإسلامي نذكر منها ما يلي:

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا ربوية تعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ظهرت بناء على نتائج العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية التي أكدت أنها قناة فعالة للوساطة المالية بين الراغبين في تمويل استثماري سليم، وبين أصحاب أموال يأملون في الحصول على أرباح حلال.¹

المصرف الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية تتعامل بالنقود بالاستناد لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وتسعى إلى تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها بواسطة أدوات وأساليب مشروعة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة.²

المصرف الإسلامي هو "مؤسسة مالية مصرفية تقبل الأموال وفقاً لقاعدتي الخراج بالضمان والغرم بالغنم وتوظيفها في وجوه التجارة والاستثمار طبقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها التفصيلية".³

المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تستند في أهدافها ومعاملاتها إلى مبادئ القرآن الكريم وأحكام الشريعة الإسلامية، أي أنها تعمل على توفير منتجات وخدمات بدون فوائد ربوية، بهدف تحقيق العدالة والرفاهية في المجتمع.⁴

المصرف الإسلامي هو مؤسسة تسعى لتحقيق نفس الغاية التي تسعى إليها المصارف التقليدية، ولكن ضمن قيود وأحكام الشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، حيث أن هدف هذه المصارف هو تحقيق العدالة

¹ أحمد عبد العزيز النجار، بنوك بلا فوائد كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط 02، المملكة العربية السعودية، 1984، ص: 83.

² وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، ط 01، دمشق، سورية، 2002، ص: 516.

³ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط 01، بيروت، لبنان، 2008، ص: 105.

⁴ Natalie Schoon, Modern Islamic Banking Products and Processes in Practice, Published by John Wiley & Sons, Inc, 1st published, United Kingdom, 2016, pp : 48-49.

والشمول المالي لشريحة واسعة من المجتمع، وذلك عن طريق توظيف الأموال بشكل منتج ومدد للثروة، لكن على أساس المشاركة في الأرباح وتقاسم المخاطر والخسائر التي قد تنجر عن هذه الشراكة.¹

المصرف الإسلامي هو مؤسسة بنكية تتلقى الأموال من العملاء دون تقديم أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء عائد ثابت على ودائعهم، إضافة إلى أنه حينما يوظف ويستثمر الموارد المالية المتوفرة لديهم فإنه لا يقترض ولا يتعامل بالدين مقابل فائدة متفق عليها، بل يقوم بعملية التمويل على أساس المشاركة في الربح، وفي تحمل الخسارة.²

من خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن القول بأن المصارف الإسلامية هي منشآت مالية ومصرفية تتقيد بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها، تقوم بدور الوسيط المالي بين استثمارات مباحة تبحث عن تمويل جائز وسليم، وأموال جاهزة للاستثمار مقابل ربح حلال، وفقا لقاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم، أي على أساس مبدأ المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر والمخاطر بالشكل الذي يحقق العدالة بين جميع الأطراف المشاركة بعيدا عن شبهة الربا، بهدف المساهمة في ازدهار الاستثمارات الحقيقية المنتجة والمدرة للثروة التي تحقق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها

كانت مكة المكرمة قبل الإسلام مركز تجاري هام في شبه الجزيرة العربية مما أدى إلى ظهور بعض التعاملات المالية المشابهة لبعض صور التعامل المصرفي، ففي ذلك الحين كان الناس يودعون أموالهم عند من يعرف بالأمانة والوفاء، وخير مثال على ذلك الرسول ﷺ الذي كان يحتفظ بأموال الناس الذين استأمنوه عليها لثقتهم فيه، أما في مجال الاستثمار فقد شائع آنذاك استثمار المال مضاربة على حصة من الربح، أو إقراض المال بالربا إلى أن بعث الرسول ﷺ وانتشر الدين الإسلامي فتم تحريم التعامل بالربا وغش الآخرين، والدعوة إلى تشغيل الأموال بدل اكتنازها، والحرص على حفظ الأمانات والصدق في التعامل مما ساهم في ازدهار الظروف المعيشية على وجه العموم و الظروف الاقتصادية على وجه الخصوص، فكان ذلك بمثابة أولى جذور الصيرفة الإسلامية.³

إلا أنه يمكن القول أن الصيرفة الإسلامية ظهرت بشكل أكثر وضوح خلال القرن الرابع الهجري، حيث كانت توجد في أسواق بغداد بالكرخ (العراق) حوانيت خاصة بالصيرفة تدعى (درب عون) أنشئت لأغراض التجارة، كما ذكرت كتب التاريخ العربي الإسلامي أن أرقى ما وصلت إليه الصيرفة في الدولة الإسلامية قديما كان بمدينة البصرة في العراق حوالي (400 هـ - 1010م) التي كانت توجد فيها محلات خاصة للصرافين، حيث كان التعامل بهذا السوق

¹ Habiba Anwar & Roderick Millar, Islamic Finance: A Guide for International Business and Investment, GMB Publishing Ltd, 1st published, London, United Kingdom, 2008, p: 03.

² شهاب أحمد سعيد العزوي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط 01، عمان الأردن، 2012، ص 11.

³ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 1998، ص 37.

يقتضي أن كل شخص يملك الأموال يعطيها للصراف ويأخذ منه رقاعا (سند يثبت ملكيته للمال الذي عند الصراف)، ثم يشتري ما يلزمه ويحول ثمنه على الصراف، ولا يعطي مقابلا لما اشتراه غير رقاع الصراف مادام في المدينة.¹ بعد الازدهار الذي عرفه التعامل المصرفي في الحضارة الإسلامية وبالأخص في العصر العباسي، ثم إبان زمن الخلافة العثمانية التي كان سقوطها وانحطاطها سببا في تفكك العالم الإسلامي وتسابق القوى الغربية الاستعمارية لسط سيادتها وتطبيق نظامها الاقتصادي والفكري على الدول الإسلامية، فكانت نتيجة ذلك بداية ظهور بعض البنوك الربوية في الدول الإسلامية والتخلي عن التعامل المصرفي الإسلامي، حيث تم تأسيس البنك الأهلي كأول بنك ربوي في مصر سنة 1898م، ثم بعد ذلك توالى ظهور وإنشاء عدة بنوك ربوية في العديد من الدول الإسلامية.² خلال هذه الفترة التي عاش فيها العالم الإسلامي حالة من الانحطاط والتخلف تغلغل الفكر الرأسمالي الغربي في جميع أرجائه، مما سمح بتقنين الربا وتوسع انتشار البنوك الربوية داخلها، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركة للصحوة الإسلامية مطلع القرن العشرين نادت بضرورة الرجوع لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية لتنظيم وإدارة أنشطة المسلمين الاقتصادية بعيدا عن المؤسسات الربوية³، فكان من نتائج هذه الصحوة ظهور العديد من الدراسات والمساهمات الفكرية لتصور نموذج قابل للتطبيق على أرض الواقع لإنشاء مصرف إسلامي غير ربوي، فحسب الدكتور حسن الصادق حسن أن الدافع الديني و عدم تقبل النظام الغربي المالي المعمول به في البنوك آنذاك كان السبب الرئيسي وراء نشأة المصارف الإسلامية⁴. يمكن إيجاز أهم المحاولات والمساهمات لإنشاء بنوك إسلامية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-1) أهم المحاولات والمساهمات لإنشاء بنوك إسلامية

الفترة الزمنية	الإشكالات الفكرية المطروحة	التأطير المؤسساتي	أهم المبادرات والمساهمات
من بداية ظهور المصارف في الدول الإسلامية إلى غاية سنة 1964م	- هل التعامل مع البنوك الموجودة حلال أم حرام؟ وهل تعاملها بالفائدة ربا؟ أم أن التعامل معها ضرورة لا مفر منها؟	- عدم وجود تأطير مؤسسي للبنوك الإسلامية، رغم وجود بعض الجمعيات التعاونية للمعاملات المالية الإسلامية	- مجموعة فتاوى لدار الإفتاء المصرية بتحريم الفوائد، وبعض محاضرات الجمعية الشرعية والإخوان المسلمين... - بحوث الربا للشيخ داز، والشيخ أبو زهرة والسيد قطب وأبو الأعلى المردودي؛ - بحوث مُجَّد حميد الله و مُجَّد عزيز بباكستان؛ - بحوث عبد القادر عودة ومحمود أبو السعود.

¹ مُجَّد بوحديدة، النظام المالي الإسلامي: (التجارب، التحديات والأفاق) - دراسة استقرائية تحليلية ونظامية للعلاقات المالية الإسلامية في تفاعلها مع الغير، كليك للنشر، ط01، المحمدية، الجزائر، 2011، ص: 212.

² عبد الحق العيفة، المصارف الإسلامية المعاصرة، البدر الساطع للطباعة والنشر، ط01، الجزائر، 2021، ص: 78.

³ محمود الأنصاري وإسماعيل حسن و سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 1988، ص: 17.

⁴ بوجلال مُجَّد، البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص: 12-11.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والتمويل المصرفي الإسلامي

<p>-قرارات مجمع البحوث الإسلامية 1965م؛ -بحوث مُجَّد نَجاة الله صديقي وأحمد النجار وَمُجَّد باقر الصدر...؛ -بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي.</p>	<p>بنوك الادخار المحلية (1963-1967)؛ بنك ناصر الاجتماعي 1971؛ بنك دبي الإسلامي 1975؛ بنك التنمية الإسلامي 1976.</p>	<p>-البحث عن طرق لجعل معاملات البنوك القائمة شرعية دون استنادها للفوائد الربوية؛ -طرح بعض التصورات لنموذج مصرف إسلامي؛ -تحضير نظام أساسي لمصرف إسلامي</p>	<p>المرحلة التمهيدية : من 1965م إلى 1976م</p>
<p>-بحوث المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي؛ -تقرير مجلس الفكر الإسلامي بباكستان؛ -بحوث ندوات المراكز البحثية الإسلامية عن الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية؛ -فتاوى هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية؛ -بحوث الماجستير والدكتوراه في الجامعات الإسلامية.</p>	<p>-تأسيس أكثر من 100 بنك إسلامي، وإنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية؛ -ظهور المعاهد والمراكز البحثية والتدريبية، وشركات الاستثمار والتمويل الإسلامية؛ -بداية إنشاء البنوك الربوية لفروع خاصة بالمعاملات الإسلامية؛ -ظهور نظام مصرفي إسلامي بالكامل في كل من باكستان والسودان وإيران؛ -صدور قوانين خاصة بالأعمال المصرفي الإسلامية في تركيا وماليزيا.</p>	<p>تم التطرق لقضايا ومشاكل التطبيق مثل: استثمار الودائع المتدفقة؛ -إدارة السيولة؛ -العلاقة مع البنوك المركزية، والبنوك الأخرى؛ -طرح تصور لعمل نظام مصرفي إسلامي بالكامل</p>	<p>مرحلة الانتشار والتوسع من 1977م إلى 2000م</p>

المصدر: الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة 01، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص: 43.

يمكن إلحاق مرحلة أخرى للمراحل السابقة والتي تعدّ بمثابة مرحلة ازدهار ورفي للصيرفة الإسلامية حيث ظلت تسجل نمواً متزايداً ومتسارعاً، خصوصاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2000م إلى يومنا هذا التي شهدت وصول تجربة الصناعة المصرفية الإسلامية إلى درجة عالية من التطور والتنوع في منتجاتها ومعاملاتها المالية مما سمح لها بمنافسة البنوك الربوية في حصتها السوقية نظراً للإقبال الكبير للتعامل بأدواتها المالية خصوصاً عندما أثبتت فعاليتها ومرونتها في التصدي للاضطرابات المالية والاقتصادية بعد الأزمة المالية لسنة 2008¹، ويمكن إيجاز أهم ما ميّز الصيرفة الإسلامية خلال هذه الفترة فيما يلي:

- من نتائج التوسع المستمر للصناعة المصرفية الإسلامية التحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، فبعدما سجلت البنوك التقليدية رغبة شريجة واسعة من العملاء التوجه نحو التعامل ببدائل إسلامية للمنتجات المصرفية الربوية لجأت هذه الأخيرة إلى التوسع في فتح الفروع والنوافذ الخاصة بالصيرفة الإسلامية، ومنها من تحول تماماً إلى العمل المصرفي الإسلامي، وهذا ما كان بمثابة اعتراف ضمني منها بنجاح الصيرفة الإسلامية ومنافستها الشديدة لها؛²

¹ سليم مجلخ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعي، 2016، ط01، العين، الإمارات العربية المتحدة، ص: 502.

² عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص 138.

- إنشاء مجموعة من هيئات دعم وتطوير الصناعة المالية الإسلامية مثل المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وهو هيئة دولية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي مقرها دولة البحرين، إضافة إلى إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهو أيضا هيئة دولية تعنى بتطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها؛¹

- خلال هذه الفترة ازداد التنامي العالمي للبنوك الإسلامية خصوصا في أوروبا أصبحت وفق العديد من الإحصائيات والدراسات تسجل معدلات أعلى لرأس المال مقارنة بالأصول، كما أن استخدامها لمواردها المالية أفضل بكثير من استخدام البنوك التقليدية لمواردها، إضافة إلى تسجيلها لمعدلات ربحية أعلى من تلك المسجلة في البنوك التقليدية.²

بعد عرضنا لأهم المحطات لنشأة البنوك الإسلامية يمكننا القول أن الصيرفة الإسلامية أصبحت عنصرا فعالا على الصعيدين المالي والاقتصادي العالمي، حيث أصبحت تنفرد بفكرها ومنهجيتها وأدواتها ومؤسساتها عن الصيرفة التقليدية حتى أضحت من أشد المنافسين لها خصوصا بعدما أثبتت قدرتها على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية، إلا أنه وبالرغم من الطفرة الإيجابية التي عرفتها الصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة، وبالرغم من تفوقها على البنوك الربوية ضمن الأنظمة المالية التي طبقت مبدأ المزاجية بين البنوك الإسلامية والربوية مثل ماليزيا وأندونيسا... لازالت البنوك الربوية تستحوذ على حصة مهمة من السوق مصرفي وذلك لعدة اعتبارات منها عدم قبول الفكرة من أساسها في بعض الدول، أو لعدم جدية بعض الحكومات في تبني وتطوير هذه التجربة ووضع تشريعات وقوانين تنظم عملها.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية

تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها بعدة خصائص، كما تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف سنتعرف عليها فيما يلي:

الفرع الأول: خصائص المصارف الإسلامية

تختص المصارف الإسلامية بعدة خصائص تميزها عن المصارف التقليدية في الغاية والهدف سواء من حيث الأحكام المستندة عليها وآلية العمل وطبيعة النشاط، أو من حيث منتجاتها وخدماتها المالية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية ما يلي:

1. الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية: على العكس من الفكر الوضعي الذي جعل النقود كبضاعة تباع وتشتري مما سمح للبنوك التقليدية بتحقيق أرباحها من الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة، جعل الفكر الإسلامي الربا محرما وبذلك لم يعطي للنقود أية وظيفة سوى كونها وسيلة للتبادل لذا نجد أن البنوك الإسلامية لا تتاجر في النقود وإنما تمول استثمارات حقيقية تدعم النشاط الاقتصادي على أساس المشاركة وليس القرض الربوي³. إن التزام البنك

¹ عبد الحق العيفة، مرجع سابق ذكره، ص: 86.

² حكيم حمود الساعدي و ثورة صادق المرعبي و محمد حسن الحلي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغداد للكتب، ط01، بغداد، العراق، 2019، ص: 26.

³ محمد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996، ص: 19-20.

- الإسلامي بمبادئ الشريعة الإسلامية لا ينحصر في تحريم الربا والتعامل به فقط بل يلزمه بأن تكون جميع أعماله وتعاملاته حلال وعدم قبول أي مشروع مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بغض النظر عن جدواه الاقتصادية.¹
2. **المشاركة في الأرباح والخسائر وجعل العمل المبذول مصدرا للكسب:** إن البنوك الإسلامية تجعل من عنصر العمل والجهد المبذول مصدرا للحصول على نسبة متفق عليها من الأرباح المحققة أثناء مشاركتها لربائنها الراغبين في استثمار رؤوس أموالهم في بعض المشاريع الإنتاجية مقابل توظيف خبرتها الفنية وجهدها للبحث عن أفضل مجالات وأساليب الاستثمار، مما يخلق نوعا من التعاون بين رأس المال المستثمر وخبرة البنك وجهده بشكل يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويحقق التنمية الاقتصادية، أما في حالة الفشل فسيخسر صاحب رأس المال أمواله ويخسر البنك عمله.² أما في حالة الإيداع على أساس المشاركة سيضمن البنك هذه الأموال في شكل ودائع أمانة تحت الطلب ثم يستثمرها باسمه الخاص أملا في الحصول على أرباح، أما إن فشل الاستثمار سيتحمل الخسارة لوحده ويعوض الأموال المودعة.³ وهذا ما يطلق عليه في كتب الفقه اسم "الغنم بالغرم، والخراج بالضمان"، أي العائد يقبل التضحية، ولا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب.⁴
3. **توجيه رأس المال في خدمة احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة:** إضافة إلى سعي البنوك الإسلامية إلى تحقيق الربح المشروع فهي تسعى أيضا إلى تحقيق العدالة في توزيع الثروة من خلال دورها في محاربة مختلف صور الاستغلال الاقتصادي والعمل على تنمية التعاون والتكافل بين الأفراد وأخلقة العمل المصرفي حتى يحقق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي للأمة.⁵ كما يبرز الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية من خلال سعيها لاستقطاب أموال الزكاة والصدقات وتقديمها لمستحقيها، أو من خلال تقديم قروض حسنة للفئات الهشة بدون أي هدف للربح من قبل البنك.⁶
4. **الحد من توسع المديونية والتحكم في التضخم:** إن البنوك الإسلامية توظف وتفرض نقودا حقيقية تحت تصرفها وحيازتها ومسموح لها بالتصرف فيها مما يعني أنها لا تتبع ما لا تملكه ولا تتاجر فيما ليس لديها إضافة إلى أنها لا تتعامل بالربا أي أن معاملاتها ترتبط بالاستثمار الحقيقي وهذا يدل على أنها لا تقوم بعملية مضاعفة النقود أو خلق الودائع اللذان يعتبران أحد الأسباب المباشرة لحدوث التضخم. إن عدم قيام البنوك الإسلامية بخلق الودائع لا يعيق نشاطها ومساهماتها الاستثمارية ومشاركتها في التنمية الاقتصادية فالسلطات النقدية في ظل اقتصاد إسلامي يمكنها

¹ محمود حسين الوادي و حسين مُجد سحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2012، ص: 45.

² عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، مرجع سابق ذكره، ص: 215.

³ محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2001، ص: 94-95.

⁴ أحمد مُجد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2010، ص: 18.

⁵ عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط01، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 142.

⁶ عبد الحق العيفة، مرجع سابق ذكره، ص: 91.

التأثير على حجم الائتمان والاستثمار في المصارف الإسلامية بالتأثير على نسبة الأرباح الموزعة بين المستثمرين وذلك بسبب أن الحصة الكبرى من الأموال المودعة تكون في حسابات الاستثمار، فعندما تزيد نسبة الأرباح الموزعة على المستثمرين سيشتجع ذلك هؤلاء المستثمرين والمستثمرين الجدد على المزيد من الإيداع الاستثماري، والعكس صحيح في حالة خفض نسبة الأرباح الموزعة بين المستثمرين¹، أي أن البنوك الإسلامية تسعى لكبح جماح توسع نمو الديون بخلاف البنوك التقليدية التي تسعى إلى خلق المزيد من قنوات المديونية لزيادة أرباحها ولو على حساب خلق ديون جديدة على العملاء، فمعدل الفائدة المتغير المفروض على أصل الدين سيجعل مجموع الدين يزداد ويتراكم.²

الفرع الثاني: أهداف المصارف الإسلامية

يسعى المصرف الإسلامي كسائر المصارف والمنشآت المالية الأخرى لتحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إنجازها في ما يلي:

- يعدّ تحقيق الربح من أهم الأهداف التي يسعى البنك الإسلامي لتحقيقها، سواء له أو للمتعاملين معه لأنها ضمان استمرار نشاطه ونموه، وبقائه ضمن السوق المصرفية؛
- الأمان والحكمة في التصرف بالأموال عن طريق التنوع في الاستثمارات، والتقليل من المخاطر، والمحافظة على معدل سيولة ملائم لمواجهة أي ظرف طارئ؛
- السعي للاستمرارية والنمو من خلال زيادة الموارد الخارجية عن طريق استقطاب المزيد من المدخرات وتوظيفها، وتنمية الموارد الذاتية للبنك برفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات؛³
- القضاء على التعاملات الربوية والخضوع الاقتصادي لغير المسلمين؛
- السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل والحفاظ على الاستقرار النقدي لأنها تعتبر النقود وسيلة للتبادل وليست سلعة كما تعتبرها البنوك التقليدية.⁴

المطلب الثالث: الضوابط والقواعد الشرعية المنظمة للمعاملات المالية في البنوك الإسلامية

الضوابط والقواعد الشرعية المنظمة للمعاملات المالية في البنوك الإسلامية مستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي غايتها حفظ الدين والنفس والمال والمصالح وغيرها من الأمور العادلة والضرورية التي تحفظ حقوق الناس⁵ والتي سنعرف على أهمها فيما يلي:

¹ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز الإسكندرية للكتاب، ط02، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 200-201.

² نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، ط01، قطر، 2020، ص ص: 23-24.

³ مُجّد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2008، ص: 114.

⁴ مريم حاج عبد القادر، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد قياسي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021، ص 14.

⁵ رفيق يونس المصري، بحوث في فقه المعاملات المالية، دار المكتبي للطباعة والنشر، ط02، دمشق، سورية، 2009، ص: 245.

الفرع الأول: الأصل في المعاملات الإباحة والحل:¹ ذهب جمهور العلماء إلى أن الأصل في الأشياء والمنافع المسكوت عنها في الشريعة الإسلامية ومنها المعاملات المالية أنها حلال، ما لم يأتي تحريمها في نص صريح وصحيح من القرآن والسنة، واستدلوا على ذلك بنصوص من القرآن والسنة ففي قول الله سبحانه وتعالى: {الَّذِينَ آمَنُوا وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظُهْرًا وَبَاطِنًا} (سورة لقمان الآية 20)، وفي السنة النبوية الشريفة استدلت بعض العلماء بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وإن كان هذا الحديث يختص بزمن النبي صلى الله عليه وسلم ووقت نزول الوحي، إلا أنه يوجد فيه ما يدل على أن الأصل في الأشياء هو الحل والإجازة وعدم التحريم. فعن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ فَحَرِّمْ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»²، فهذه كلها دلائل على أن الله سبحانه وتعالى خلق كل الأشياء وسخرها للإنسان لتخدمه وينتفع بها، ولم يحرم عليه إلا القليل منها وهذا التحريم يعد في صالح الإنسان أيضا. ومن الناحية الاقتصادية وفي ما يخص العقود والمعاملات المالية أباح الشرع إنشاء العقود والمعاملات و أعطى مرونة في وضع الشروط بين المتعاقدين عند إبرامها، بل وأمر بالوفاء بهذه الشروط وبالوعد المعطى في العقد مادام خاليا من المحظورات والمحرمات المنهي عنها في النصوص الشرعية بمجرد أن يكون هناك تراضي بين المتعاقدين حيث أن الأصل الذي تبنى عليه العقود والمعاملات المالية وجود الرضا بين طرفي العقد، فإن كان أحدهما مكرها أو غير راضي على إبرام هذا العقد أصبح العقد باطلا³، وهذا استنادا لقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ} (سورة النساء الآية: 29)، أما في شأن الدعوة للالتزام بها قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} (سورة المائدة الآية: 01)، وقال أيضا: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا} (سورة الإسراء الآية: 34)، وفيما يخص ما حرم منها فقد قال الله تعالى: {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ} (سورة الأنعام الآية: 119)، وبهذا يتضح أنه لا يجوز من هذه العقود والمعاملات إلا ما هو مباح وما أمر به الله ورسوله سواء في العقود والمعاملات المالية القديمة، أو العقود، والمعاملات المالية المستجدة، أو ما تعلق بالابتكار المالي حتى لا يكون هناك تعدي أو تحايل على الشرع لأجل تحريم مباح أو إباحة محرم فقد نبهنا الله سبحانه وتعالى لهذا حين قال {قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا} (سورة يونس الآية: 59).

الفرع الثاني: تحريم الربا أساس العمل المصرفي الإسلامي: يعد تحريم الربا وعدم التعامل به الضابط الرئيسي للعمل المصرفي الإسلامي إذ بدونونه يصبح كغيره من المصارف الربوية، فما يميز عمل المصارف الإسلامية عن عمل المصارف

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص: 42.

² رواه محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه، الحديث رقم 7289، دار ابن كثير للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2002، ص: 1800. ورواه مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن)، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفارابي، المجلد الثاني، كتاب الفضائل، باب توقيه صلى الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع ونحو ذلك، الحديث رقم 2358، دار طيبة للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 1107.

³ علي أحمد الندوي، المدخل إلى قواعد الفقه المالي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ط01، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 132.

التقليدية هو التزام المصارف الإسلامية بمبادئ وأخلاق الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا والتعامل به¹، فالربا هو الزيادة المشروطة التي تدفع على أصل الدين، وتتأثر هذه الزيادة بحجم المبلغ وآجال الدين². وقد قسم فقهاء المذاهب الربا قسمين هما:³

أولاً- ربا الديون: وهو زيادة على أصل الدين الذي حل وقت سداده في مقابل تأجيل سداده إلى وقت آخر، مثل أن يكون للرجل على الرجل دين وعند حلول أجل هذا الدين يقول صاحب الدين للمدين هل تقضي دينك، أو تربي؟ أي هل تزيدني على أصل الدين قيمة معينة لأمنحك أجلا جديدا للتسديد؟ فإن قبل الطرف المدين بذلك كان ربا ديون وهو ما كان معروفا في الجاهلية لذا يسميه البعض ربا الجاهلية أو ربا القروض وهو يشبه ربا المصارف الربوية.⁴

ثانياً- ربا البيوع: وهو نوعان:⁵

1. **ربا الفضل:** بمعنى الزيادة هو بيع شيء بشيء آخر من نفس جنسه مع زيادة أحد البديلين على الآخر، مثل بيع مد من القمح بمدين منه، أو خمسين غراما بسبعين غراما من الذهب⁶، أي أن ربا الفضل يشترط فيه الزيادة والقبض في مجلس العقد ولا يكون إلا في الجنس الواحد من الأموال الربوية.⁷

2. **ربا النسبئة:** بمعنى التأخير والتأجيل "وهو بيع شيء بجنسه أو بغير جنسه متماثلا أو متفاضلا مع تأخير القبض" مثل بيع مد بمد من القمح، أو بيع مد من القمح بمد ونصف منه، أو بيع مد القمح بمدين من الشعير، على أن يتم دفع الثمن في وقت لاحق⁸، وهناك من جعل ربا النسبئة من ربا الديون مثل ربا الجاهلية لأن كليهما فيه زيادة مشروطة مقابل تأخير الأجل.⁹

وهذا يعني أن كل زيادة في مثل على آخر سواء كان المثلين متجانسين أو غير متجانسين يؤخر القبض فيها عن مجلس العقد هو ربا نسبئة، وكل زيادة في مثل على آخر بشرط أن يكون المثلين متجانسين ويكون التقابض في مجلس العقد هو ربا الفضل.

يمكن القول أن الحكمة من تحريم الربا هي عدم الإضرار بالناس وما يملكون وتتمين مجهوداتهم، كما أن في تحريمه غلق للطريق أمام من يريد الاستحواذ على أموالهم ومجهودهم بدون أن يتحمل أية مسؤولية أو مخاطرة، لقد شرع في الإسلام بديلا للربا يضمن حقوق الناس ويحقق مبدأ العدالة بينهم في مختلف الأمور والتي من بينها المعاملات المالية في

¹ عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي للنشر، ط01، الدار البيضاء، المغرب، 2000، ص: 548.

² رفيق يونس المصري، بحوث في فقه المعاملات المالية، مرجع سابق ذكره، ص: 99.

³ سامي حسن أحمد حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مطبعة الشرق ومكتبها، ط02، عمان، الأردن، 1982، ص 112.

⁴ فؤاد الفسفوس، البنوك الإسلامية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2010، ص: 41.

⁵ محمود حمودة ومصطفى حسين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق للنشر، ط02، عمان، الأردن، 1999، ص: 32.

⁶ علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مكتبة دار القرآن، ط07، بليس، مصر، 2002، ص: 206.

⁷ المرجع نفسه، ص: 81.

⁸ الحسين شواط وعبد الحق حميش، فقه العقود المالية، دار الكتاب الثقافي للنشر، ط01، إربد، الأردن، 2012، ص: 98.

⁹ علي أحمد السالوس، مرجع سابق ذكره، ص: 80.

المصارف الإسلامية التي تعمل بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتتمين الجهد المبذول كوسيلة من وسائل الكسب الحلال، عكس المصارف التقليدية التي تتعامل بالربا والفوائد المصرفية، لذا سنحاول توضيح الفرق بين الربح والفائدة في ما يلي:¹

- **الفائدة:** هي عائد مضمون ثابت محدد مسبقا يدفعه المقترض لصالح المقرض مقابل تسليمه أموال القرض لمدة زمنية معينة.

- **الربح:** هو زيادة متوقعة تتأتى بعد استثمار رأس المال الأصلي في أنشطة استثمارية مشروعة غطت جميع التكاليف المنفقة عليها.

الفرع الثالث: منع الغرر والجهالة شرط لصحة المعاملات المالية:

الغرر عند الإمام مالك هو "ما جهل وجوده أو ما جهلت صفته"²، ويعرف أيضا بأنه "ما كان مستور العاقبة"³. ويمكن تعريف الغرر بأنه الصفة التي تجعل بعض أركان المعاملة مستورة النتيجة أي أن هذه النتيجة بها نسبة كبيرة من عدم التأكد (غرر كثير) بشكل يجعل المعاملة مجهولة العاقبة وفيها احتمال الغرم أكبر من الغنم وهذا ما يؤدي إلى عدم جوازها شرعا، أما إذا كانت المعاملة مشروعة وبها نسبة يسيرة من عدم التأكد (الغرر) فهي جائزة ومسموح بها شرعا.⁴

ينقسم الغرر من حيث العقد إلى غرر مؤثر على العقد وغرر غير مؤثر على العقد، ومن شروط الغرر المؤثر على العقد ما يلي:⁵

- أن يكون الغرر كثيرا لأن الغرر القليل أو اليسير لا يؤثر على العقد لأن البيوع لا تخلو من الغرر اليسير، ومن أمثلة الغرر اليسير كراء بئر لمن يسقي مزرعاته بحيث لا يعلم كمية المياه المستعملة في السقي؛

- أن يكون الغرر في المعقود عليه أصالة وليس تابعا، فمثلا لو بعث جنين حيوان في بطن أمه هذا غرر منهى عنه لأنه في المعقود عليه أصالة، أما إذا بعث الحيوان وكان حاملا فهذا غرر جائز لأنه في المعقود عليه تابع، ومن الأمثلة على الغرر غير جائز في العصر الحديث التأمين التجاري فالمتؤمن يدفع أموالا مقابل خطر لا يدري هل يقع أولا، ولا يدري قيمة مبلغ التعويض إذا وقع؛

- أن لا تدعو للعقد حاجة، أما إذا دعت الحاجة للعقد بشكل يجعل الناس يتضررون من تركهم لها، مثل بيع الاستصناع وبيع السلم اللذان رغم أنهما بيع لشيء موصوف في الذمة إلا أنهما جائزان لحاجة الناس إليهما وإجماعهم على منافعهما؛

¹ عبد الستار الخويلدي، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، سلسلة الاقتصاد الإسلامي 1، معهد دبي القضائي، ط01، 2015، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 74.

² الصديق محمد الأمين الضير، الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، دار الجبل للنشر، ط02، بيروت لبنان، 1990، ص 29.

³ المرجع نفسه، ص: 34.

⁴ هشام كمال قشوط، مدخل إلى التمويل الإسلامي، دار وائل للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2018، ص: 38.

⁵ علي بن محمد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص ص:

– أن يكون الغرر في عقد من عقود البيوع (المعاوضات المالية).

أما بالنسبة للجهالة فقد عرفها الفقهاء بأنها "وصف لما علم حصوله وطوي عنا المراد منه أو جنسه أو نوعه أو صفته أو مقداره أو وقت وجوده"¹، وعليه يمكن تعريفها بأنها عدم العلم بجنس السلعة أو نوعها أو ببعض صفاتها المهمة، أو عدم العلم بالثمن الخاص بها معرفة كافية.

إن من شروط صحة البيع العلم بالمبيع (جنسه أو نوعه أو صفته) والثمن والأجل (إذا كان هناك أجل) والعلم بشروط العقد فإذا كانت الجهالة غالبية على أي واحد من الثلاثة بطل البيع وفسد العقد لأن الجهالة بأحدها ستؤدي إلى النزاع وهذا هو السبب في حرمتها، ولأن عقود البيع أصلاً لا تخلو من بعض الجهالة قسم الفقهاء الجهالة إلى قسمين القسم الأول فيها جهالة يسيرة لا تفضي إلى نزاع ولا تفسد العقود، أما القسم الثاني فهو الجهالة الفاحشة (الكثيرة) وهي الجهالة المفضية إلى النزاع وأكل أموال الناس بالباطل وهي التي تفسد العقود وتبطل البيع.²

إن الفرق بين الغرر والجهالة هو أن الغرر أشمل وأعم من الجهالة فكل مجهول غرر أي أنه يمكن أن تكون هناك جهالة بدون غرر، وليس كل غرر مجهول أي أنه يمكن أن يوجد غرر بدون جهالة³. فالغرر كما أشرنا سابقاً لا يعلم هل يحصل أم لا، والجهالة ما علم حصوله وجهل جنسه أو نوعه أو صفته أو مقداره أو وقت وجوده.

الفرع الرابع: ضبط العقود المالية المركبة (جمع العقود)

عن عبد الله بن عمر بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ وَلَا رَيْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»⁴، فمن هذا الحديث نستنتج أن هناك ضوابط شرعية للعقود المالية المركبة التي تعتبر عقوداً مالية متعددة مضمنة في عقد مركب على سبيل الجمع أو التقابل، حيث تكون كافة الحقوق والالتزامات المنبثقة عنه كأنها انبثقت عن عقد واحد.⁵

يوجد نوعين من العقود المالية المركبة وهي:⁶

– **العقود المالية المجتمعة:** أي اجتماع عقود مركبة في عقد واحد، مثل اجتماع عقدين أو أكثر في عقد واحد.

¹ مُجَدَّ عمر أبو هلال، الجهالة وأثرها في الدعوى القضائية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2013، ص: 15.

² عطية عدلان عطية رمضان، موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية، دار الإيمان للنشر، ط01، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 162.

³ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الرابع، دار الفكر، ط02، دمشق، سورية، 1985، ص: 460.

⁴ رواه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق الأرنؤووط ومُجَدَّ كامل قره بللي، الجزء الخامس، كتاب البيوع، باب في الرجل يبيع ما ليس عنده، الحديث رقم 3504، دار الرسالة العالمية، ط01، دمشق، سورية، 2009، ص: 363-364، ورواه أبو عيسى مُجَدَّ الترمذي في الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، المجلد الثاني، أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، الحديث رقم 1234، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1996، ص: 515.

⁵ عبد الله مُجَدَّ العمراني، العقود المالية المركبة، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط02، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص: 46.

⁶ مُجَدَّ الشريف بن عوالي، العقود المالية المركبة وتطبيقها في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 01، الصفحات (45-70)، جامعة الأغواط، 2022، ص: 50.

- **العقود المالية المتقابلة:** هي عقود مركبة يتم فيها مقابلة العقد الأول بالعقد الثاني، أي يشترط في تمام العقد الأول تمام العقد الثاني أولاً.

إن العقود المركبة جائزة شرعاً، لكن كي تكون صحيحة وموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية يجب أن يجتنب ما نهى عنه الرسول ﷺ في نص الحديث النبوي الشريف السابق في قوله {لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ...} أي:

- أن لا يجمع بين عقد بيع و عقد سلف من أجل عدم الوقوع في الربا من خلال النفع الذي قد ينجر عن القرض وذلك بالزيادة في ثمن البيع إذا كان المشتري هو المقترض، أو نقصان ثمن البيع إذا كان المشتري هو المقرض¹، والملاحظ والله أعلم أن الحكمة من هذا النهي هو الابتعاد عن شبهة الربا المحرم إضافة إلى عدم السماح لأحد طرفي العقد بالتحايل واستغلال الطرف الآخر، والإضرار به وبصفة عامة يمكن القول أن الضابط الشرعي لجمع العقود أن لا يكون محل نهي في نص شرعي .

- أن لا يتم إلحاق شرطين بعقد بيع واحد، أي أن لا يتم الاتفاق على جمع عقدين أو أكثر فيهما تضاد وتناقض في الواجبات والأحكام مثل الجمع بين البيع والهبة كهبة عين وبيعها للموهوب، أو إجارتها وهبتها له، أو مثل الجمع بين المضاربة وإقراض المضارب رأس المال. ومنه فإن الضابط هنا هو ألا يكون الجمع للعقود حيلة ربوية أو ذريعة للربا²، كأن يقول شخص أبيعك منزلي وأؤجرك سيارتي على أن تقرضني مالا، مما يعني أيضاً أن الضابط في هذه الحالة هو أن لا تكون شروط العقود متناقضة بسبب اجتماعها على شرط محرم أو مخالف لمقصود العقد، أو مقاصد الشريعة الإسلامية³.

بعد كل ما تقدم سابقاً يمكن إيجاز أهم الموانع الشرعية في العقود المالية المركبة في ما يلي:⁴

- أن لا يكون الجمع بينها محل منع في نص شرعي؛
- أن لا يترتب على الجمع بينهما التوسل بما هو مشروع إلى ما هو ممنوع (حيلة ربوية)؛
- أن لا تكون العقود متناقضة أو متضادة في الأحكام والموجبات.

الفرع الخامس: التزام مبدأ الغنم بالغرم والخراج بالضمان

الغنم من الغنيمة وهو الكسب أو الربح، والغرم هو الدين أو الخسارة، أما فيما يخص مبدأ الغنم بالغرم فهو من بين القواعد المهمة التي يؤسس عليها الاستثمار في الإسلام، ذلك أنها تحقق العدل والمساواة في المعاملات المالية الإسلامية فهي تنص على أن لصاحب رأس المال الحق في الحصول على حصة من أرباح وعوائد الاستثمار بنفس القدر الذي يتحمله من أعباء وخسائر قد تنجر عنه، مما يعني أن العائد المستحق لصاحب رأس المال ليس مضموناً ولا يتحدد مقابل تأخير المال، وإنما يتحدد بناء على النتيجة من توظيف رأس المال في هذا الاستثمار من ربح أو خسارة عكس الأسلوب

¹ رفيف يونس المصري، المجموع في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي للطباعة والنشر، ط01، دمشق، سورية، 2006، ص: 459.

² محمد الشريف بن عوالي، مرجع سابق ذكره، ص: 56.

³ رفيف يونس المصري، المجموع في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 471.

⁴ المرجع نفسه، ص: 463.

الربوي الذي يكون فيه العائد المستحق لصاحب رأس المال مضمونا دون أن يتحمل أية خسارة قد تنجر عن توظيف رأس المال في هذا الاستثمار.¹

يقصد بالخراج بالضمان أن من ضمن أصل رأس المال يجوز له أن يحصل على ما يتولد عنه من عائد وربح، فبضمان أصل المال يجوز ما خرج منه من ربح وعائد²، فالمصرف الإسلامي مثلا بضمانه لأموال المودعين جاز استحقاق الربح أو العائد المتولد منها، ولا يجوز الحصول على أرباح متأتية من صفقة أو بيع ليس فيه تحمل للمسؤولية، فالمنتج المالي موضوع الصفقة أو عملية البيع، وأدواته يجب أن يكون عادلا في تحديد المسؤوليات بدقة بين أطراف عملية التبادل، بالشكل الذي لا يسمح بتحمل أحد الأطراف للمسؤولية كاملة بينما يبقى الطرف الآخر بدون أي تحمل للمسؤولية، وهذا من أجل تفادي الوقوع في الربا المحرم ومنع الغش وخداع وتدليس أحد الأطراف³.

الفرع السادس: تجنب بيع ما ليس في الملكية والحيازة

لقد أشار الرسول ﷺ في الحديث السابق في قوله {.... وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ} إلى ضرورة أن يكون المعقود عليه ملكا لصاحبه، وعليه فلا يجوز أن يبيع البنك شيئا لا يملكه. إضافة إلى ضرورة التملك يجب أن يكون الشيء المراد بيعه مقدورا على تسليمه عند العقد أي أن يكون في حيازة البائع لما فيه من الغرر، وجهل للشيء المعقود عليه، وهو ما يتنافى مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية.⁴

الفرع السابع: تقرير العمل كمصدر للكسب:⁵

يرفض الإسلام أن يكون المال متولدا عن رأس المال فقط، إلا إذا كانت هذه الزيادة متولدة بعد العمل وبذل الجهد في رأس المال، مما يعني أن الإسلام يسعى لتوجيه الجهد والأموال الحلال نحو التنمية الحقيقية عن طريق الاستثمار المشروع بكافة أنواعه والتنافس المباح بين الأفراد والجماعات من أجل الكسب الحلال، أما ما عداه من الوسائل التي يكون مصدر الكسب فيها المال فقط دون أن يبذل فيها جهد فهي محرمة ومنهي باستثناء القسم الأول الذي أشار إليه الفقهاء في أسباب الحصول على المال (الملك) وهي:

- القسم الأول أسباب ليس للفرد أي نشاط أو جهد في الحصول عليها مثل: الهبة، الصدقة، الإرث...

- القسم الثاني: أسباب يكون مصدرها نشاط الفرد وجهده وسعيه للحصول على أكبر قدر من الربح مثل التجارة، الصناعة، الزراعة،.....

بعد التعرف على كل ما سبق ذكره يمكن توضيح أهم الضوابط التي يجب على البنوك الإسلامية مراعاتها في

الشكل الآتي:

¹ أدهم إبراهيم جلال الدين، علم الاستثمار الإسلامي، مركز الكتاب للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2018، ص: 272.

² ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبولو للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، القاهرة، مصر، 1996، ص: 116.

³ سامر مظهر قنطججي، فقه الابتكار المالي بين التشبث والتهافت: أصوله وقواعده ومعايير، ط3، مركز كاي للنشر، سورية، 2023، ص ص: 441-442.

⁴ وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق ذكره، ص: 22.

⁵ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، مرجع سابق ذكره، ص ص: 210-211.

الشكل رقم (1-1) المعايير الشرعية لضبط المعاملات المالية في البنوك الإسلامية



المصدر: نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، ط01، قطر، 2020، ص: 67.

المبحث الثاني: موارد وخدمات المصارف الإسلامية

تشابه مصادر الأموال والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية مع تلك التي تقدمها البنوك التقليدية، لكن المصارف الإسلامية تستثني مصادر الأموال والخدمات المصرفية الربوية أو المخالفة للشريعة الإسلامية ومبادئها، سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهم على أهم الفوارق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الربوية، ثم التعرف على أنواع مصادر الأموال في المصارف الإسلامية، وأنواع الخدمات المصرفية التي تقدمها وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية؛

المطلب الثاني: مصادر الأموال (الموارد) في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية

تقدم المصارف الإسلامية تقريبا نفس الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية باستثناء الخدمات الربوية أو المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى قسمين هما:¹

الفرع الأول: خدمات مصرفية لعمليات غير ائتمانية:

¹ علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، دار حميثرا للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2019، ص: 151.

هي خدمات يقدمها المصرف الإسلامي لمتعامليه مقابل أخذه عمولة وأجر بعد تنفيذها، وهي كما أشرنا سابقا نفس الخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية باستثناء الخدمات التي فيها شبهة ربا أو مخالفة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والتي من أهمها ما يلي:¹

1. إصدار الشيكات: هي أوامر من العميل للمصرف الإسلامي الذي له فيه حساب جاري ليدفع مبلغ معين لحامل الشيك أو لشخص ثالث؛
 2. بيع وشراء العملات: يقوم المصرف الإسلامي ببيع وشراء العملات يدا بيد، ولا يشترط أن تكون العملة حقيقة فقد تكون شيكات أو حوالة أو سند تمويل؛
 3. تحصيل وخصم الكمبيالات: يمكن للمصرف الإسلامي القيام بتحصيل سندات الديون لصالح عملائه مقابل أجرة وعمولة على ذلك، لكنه لا يقوم بخصم الكمبيالات التي يقوم أصحابها للمصرف لدفع قيمتها قبل موعد استحقاقها ففي هذه الحالة يقوم المصرف بنقل هذه الكمبيالات في ملكيته ثم يحصل قيمتها كاملة؛
 4. الاعتمادات المستندية: هي تعهد من المصرف الإسلامي بدفع قيمة بضاعة مشحونة لصالح مصدرها بعد قيام المستورد بطلب ذلك منه مقابل تقديم المستندات التي تثبت أن الشحن قد تم، وبعد التأكد من مطابقة هذه المستندات لشروط الاعتماد مقابل حصول المصرف على عمولة على هذه الخدمة؛
 5. خطابات الضمان: تقدم المصارف الإسلامية بتقديم خطابات الضمان (نوع من الكفالة) لطالبيها مقابل أجر أو عمولة إذا كان للعميل حساب جاري يغطي قيمة الضمان، وإذا لم يكن العميل يملك ذلك يقوم المصرف بتمويل في المشروع مقابل المشاركة في الربح والخسارة؛
 6. عمليات الأوراق المالية: يمكن للمصارف الإسلامية القيام بعمليات حفظ الأوراق المالية وخدمتها إذا كانت ضمن حدود الشرع مقابل تقاضي عمولة على ذلك؛
 7. التحويلات النقدية: تقوم المصارف الإسلامية بدفع مبالغ معينة في أماكن غي المكان الذي نشأ فيه الدفع سواء كان التمويل داخليا أو خارجيا مقابل عمولة على ذلك؛
 8. البطاقات الائتمانية: تقدم المصارف الإسلامية البطاقات الائتمانية وتكتفي بما تحصل عليه من أتعاب من التجار نظير الخدمة التي تقدمها؛
 9. الخدمات المصرفية الإلكترونية: تقدم المصارف الإسلامية الخدمات المالية الإلكترونية وخدمات مالية عبر الأنترنت والصراف الآلي وغيرها.
- الفرع الثاني: خدمات مصرفية لعمليات ائتمانية:**

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2017، ص ص: 159-161.

وهي الصيغ التي يقدمها المصرف الإسلامي للتمويل مثل المشاركة والمشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك، المضاربة، المرابحة، الاستصناع، السلم، الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك...إخ، وهذا ما سنتعرف عليه بشيء من التفصيل في المبحث الثالث.

المطلب الثاني: مصادر الأموال (الموارد) في المصارف الإسلامية

مثلما هو موجود في البنوك التقليدية يوجد أيضا نفس النوعين الرئيسيين من الموارد المالية في البنوك الإسلامية، وهي الموارد الداخلية التي تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المرحلة والمخصصات، أما الموارد الخارجية فتشكل الحصة الكبرى من الموارد ومن أهمها الودائع والصكوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار، لكن الاختلاف الجوهرى بين مصادر الأموال في البنوك التقليدية عنها في البنوك الإسلامية يتجلى في خضوع جميع الموارد المالية في البنوك الإسلامية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما سنحاول توضيحه في الآتي:

الفرع الأول: المصادر الذاتية (الداخلية) للأموال

تشكل المصادر المالية الداخلية في البنوك الإسلامية من حقوق المساهمين المتمثلة في رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، إضافة إلى المخصصات والموارد المالية الأخرى والتي سنتطرق لها فيما يلي:¹

1. رأس المال المدفوع: هو مجموع الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند تأسيس البنك مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال بطرح أسهم جديدة للاكتتاب من أجل الحصول على مصدر تمويل داخلي طويل الأجل.

2. الاحتياطات: هي عبارة عن أرباح تم اقتطاعها من حصص المساهمين، وهي لا تكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم المركز المالي للبنك، وللإشارة توجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطات القانوني أو الاحتياطات النظامي. تأخذ الاحتياطات نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث ضمان حقوق المودعين لدى المصرف.

3. الأرباح المرحلة (المحتجزة): تمثل أرباحا محتجزة يتم ترحيلها للسنوات المالية التالية بناء على قرار مجلس الإدارة و موافقة الجمعية العامة للبنك على ذلك، لأغراض مالية واقتصادية منها التوازن في توزيع نسب العوائد على الأسهم، وقد تكون بسبب توجيه من البنك المركزي للحد من السيولة النقدية في الأسواق المالية.

4. الموارد الأخرى: هناك موارد أخرى متاحة للبنوك الإسلامية مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء للاعتماد المستندي أو كغطاء لخطابات الضمان، وعوائد تأمين الخزائن الحديدية المؤجزة.

5. المخصصات: هي مبالغ تقتطع من إجمالي الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال السنة المالية المقبلة، والمخصصات لا تعتبر من حقوق الملكية لأنها تعدّ تكلفة أو نفقة لم يتم صرفها بعد.²

الفرع الثاني: المصادر الخارجية (غير الذاتية) للأموال

¹ محمد البلتاجي، المصارف الإسلامية النظرية: التطبيق - التحديات، مكتبة الشروق الدولية، ط01، القاهرة، مصر، 2012، ص ص: 34-35.

² ناصر الغريب، مرجع سابق ذكره، ص: 65.

يقصد بالمصادر المالية الخارجية تلك القنوات التي يمكن للبنوك من خلالها الحصول على موارد مالية من الغير تسمح لها بالاستمرار والتوسع في نشاطها، و يمكن إيجاز أهم المصادر الخارجية للأموال في البنوك الإسلامية في الآتي:

1. الودائع:

تعدّ أموال المودعين المصدر الأساسي للموارد الخارجية للبنك الإسلامي كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية، لكن الاختلاف الجوهرى بينهما يكمن في أن البنك الإسلامي يعتبر المودعين شركاء له وليسوا دائنين، أما البنك التقليدي فيعتبرهم دائنين له¹، إضافة إلى وجود العديد من الاختلافات بينهما حول طبيعة تلك الودائع من حيث درجة المخاطر والعوائد²، ومن أهم أنواع الودائع في البنوك الإسلامية ما يلي:

- الودائع الجارية (تحت الطلب): تكون هذه الودائع على شكل حساب جاري بدون فائدة ربوية، وبدون تفويض من المودع للبنك باستثمارها، يمكن لأصحابها سحبها حسب الوقت الذي يرغبون فيه. فالبنك الإسلامي يعتبر هذا النوع من الودائع وسيلة مجانية يقدمها له العميل يستخدمها بشكل مؤقت لتوفير السيولة اللازمة؛

- الودائع الاستثمارية: يقبل البنك الإسلامي هذه الودائع بعد قيام أصحابها بتفويض صريح باستثمارها في مشروع يختاره صاحب الوديعة، أو بتفويض يسمح للبنك باختيار المشروع المراد الاستثمار فيه، وهذا مقابل أن يكون صاحب الوديعة شريكا للبنك في الربح والخسارة، ويأخذ هذا النوع من الاستثمار صيغا مختلفة (المضاربة، المشاركة، المراجعة...)، إلا في بعض الحالات التي يضمن فيها البنك الودائع الاستثمارية مثل:

✓ قيام المودع بالاشتراط على المضارب في عقد الوديعة أن يستخدم مبلغ وديعته في الاستثمارات التي يحصل من خلالها على حد أدنى من العوائد، أو في حالة قيام طرف آخر بضمان الوديعة والحد الأدنى من العائد.

✓ قيام إحدى مؤسسات التأمين التكافلي التي يشارك فيها البنك الإسلامي بضمان الوديعة في حالات معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا.³

- الودائع الادخارية:

تسمى أيضا حسابات الاستثمار المشترك إذ يقبل البنك الإسلامي هذه الودائع بعد التوقيع مع أصحابها عقدا للمضاربة مفاده قيام البنك بدور المضارب بأموال المودعين الذين يعدّون في هذه الحالة أرباب المال، حيث يسلم البنك لكل مودع في هذه الحسابات الادخارية دفتر توفير خاص به، وبهذا يكون البنك الإسلامي على تفويض من هؤلاء

¹ عادل عبد الفضيل عبد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص: 174.

² إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص: 04.

³ ناصر خليفة عبد المولى ومجّد الصيرفي، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والحاسبي، دار السحاب للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2010، ص: 64-

المودعين باستثمار وتشغيل أموالهم والمضاربة فيها مقابل حصولهم على عوائد غير ثابتة ومتناسبة مع مبلغ الوديعة ومدة استثمارها.¹

2. الصكوك الاستثمارية:

هي أوراق مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في نشاط استثماري خاص أو في موجودات مشروع ما، وهذا بعد تحصيل قيمتها وإغلاق باب الاكتتاب والانطلاق في استغلالها لأجل ما أصدرت له.² ويمكن تلخيص أشكال الصكوك التي تستعملها البنوك الإسلامية لحشد الأموال في:³

- **صكوك استثمار مخصصة لمشروع محدد أو نشاط معين:** يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المقيدة لكون البنك سيختار أحد المشاريع أو الأنشطة التي يرغب بتمويلها، ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع أو النشاط ترتبط مدته بمدة المشروع، أو حسب نوع النشاط، ويطرحها للاكتتاب العام، على أن يقوم البنك بتقاسم الأرباح بينه وبين حملة الصكوك حسب ما اتفق عليه عند انتهاء مدة المشروع أو النشاط.

- **صكوك الاستثمار العام:** يحكم هذه الصكوك عقد المضاربة المطلقة، وهي صكوك محدودة المدة، وغير محدودة نوع النشاط ويطرحها البنك للمستثمرين من أجل الاكتتاب بها، مقابل اقتسام البنك الأرباح المحققة منها وفق الشروط المنصوص عليها في نشرة الإصدار.

- **صكوك السلم الاستثمارية:** هي عبارة عن أداة مالية تمثل أصولاً أصدرها البنك وطرحها للمستثمرين من أجل الاكتتاب بها، فمن خلال هذه العملية يقوم البنك بشراء سلع يتم استلامها مستقبلاً ثم بيعها، مقابل اقتسام البنك الأرباح المحققة من هذه العملية مع المستثمرين المكتتبين فيها وفقاً للشروط المنصوص عليها في نشرة الإصدار.

3. **صناديق الاستثمار:** هي عبارة عن محافظ استثمارية يمكن من خلالها تلبية حاجات ومتطلبات أصحاب الودائع الذين يرغبون في الحصول على عوائد معتبرة بعد استثمار ودائعهم في مجالات تناسبهم. وفي هذا الشأن يقوم البنك باختيار أحد البدائل الاستثمارية المحلية أو الدولية، وينشئ لهذا الغرض صندوقاً يطرحه للاكتتاب العام للمستثمرين، مقابل حصول البنك على نسبة شائعة من الربح لقيامه بالسهر على إدارة هذا الصندوق، والباقي يتم توزيعه على المستثمرين حسب النسب المشارك بها في هذا الصندوق.⁴

¹ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2012، ص: 41.

² حكيم براضية وجعفر هي محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2016، ص: 78، 79.

³ صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها - التطورات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2008، ص: 47.

⁴ حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق ذكره، ص: 43.

4. **صناديق الزكاة:** تهتم المصارف الإسلامية بتأسيس صناديق للزكاة تجمع فيه أموال الزكاة من المكلفين بها وفق نظام مالي فعال يكفل إيصالها بصورة عادلة وبأسرع وقت ممكن لمستحقيها، وهذا أحد جوانب الخدمات والتمويلات الاجتماعية التي تأخذها المصارف الإسلامية على عاتقها.¹

المبحث الثالث: صيغ وأساليب التمويل المصرفي الإسلامي:

نشأ التمويل الإسلامي بعد استباحة الربا ومداهمته لحواضر المجتمعات الإسلامية، لذا كانت ردة فعل المسلمين إما بعدم التعامل مع البنوك الربوية نهائياً، أو حتمية التعامل معها لأنها شر فرضته الضرورة ولا يمكن التخلص منه خصوصاً لفئة التجار والمستوردين، وفي هذا الشأن يروي العلامة مالك بن نبي قصة حدثت أمام عينيه في أحد البنوك بتركيا حيث يقول: "وقفت امرأة تصيح داخل صالة أحد البنوك في اسطنبول مستنكرة ما أضيف لحسابها من فوائد وهي تردد هذا مال حرام لا أريد وضعه في حسابي". لذا كان من الضرورة إنشاء مؤسسات تفي بالحاجة لتمويل يراعي ويلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية². ولأن الشريعة الإسلامية ما حرمت شيئاً إلا وقدمت من المباحات ما يغني عنه، فقد أوجدت مجموعة من البدائل التمويلية الحلال تحقق نتائج أفضل مما تحققة التمويل الربوية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي الحقيقي³، لقد تم تسخير هذه البدائل التمويلية وتطويرها وفق ضوابطها الإسلامية وإدخالها كصيغ للتمويل في البنوك الإسلامية، وفي ما يلي توضيح لمختلف هذه الصيغ التمويلية المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة:

عقود المشاركات هي عقود يكون الغرض منها الاشتراك في العمل والربح وتشمل المشاركة (شركة العقد)، والمزارعة، والمساقاة، والمضاربة (القراض)⁴، والتي سنوردها بالتفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: صيغة التمويل بالمشاركة

أولاً- تعريف المشاركة:

1. لغة: مفهوم المشاركة يقترب من مفهوم الشركات لغة فالشركة والشركة سواءً ومعناها مخالطة الشريكين، ويُقال اشتركتنا بمعنى تشاركنا، وشاركت فلاناً أي صرت شريكه.⁵

2. اصطلاحاً: بما أن مفهوم المشاركة مستمد من مفهوم الشركات ويقترب منه سنقوم بتعريف الشركة ثم تعريف المشاركة كما يلي:

¹ مصطفى ناطق صالح مطلوب، المصارف الإسلامية دراسة قانونية في أهم المستجدات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط01، القاهرة، مصر، 2020، ص: 30.

² منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، ماليزيا، 2011، ص: 13.

³ شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2017، ص: 14.

⁴ محمد جعواني، الصيغ التمويلية في البنوك التشاركية دراسة فقهية تأصيلية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)، ط02، المغرب، 2020، ص: 105.

⁵ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، المجلد الرابع، الجزء 24، باب الشين، دار المعارف، ط01، القاهرة، مصر، 1980، ص: 2248.

بالنسبة لتعريف الشركة هي تعاقد بين طرفين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق.¹

وتعرف الشركة أيضا بأنها عقد ينشأ بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال أو العمل أو كلاهما معا واستثمارها في أعمال وأنشطة معينة لأجل محدد، مقابل التشارك فيما ينتج عن عنها من ربح أو خسارة.²

أما بالنسبة للمشاركة فقد اشتهر لفظ المشاركة في البنوك الإسلامية المعاصرة على شركة العقد التي يقصد بها جمع أو خلط أموال وأعمال وإدارتها مع بعض لغرض الربح الذي ينبغي أن ينص عقد المشاركة على نسبة اقتسامه بين الشركاء، أما الخسائر فتكون دائما بنسبة المساهمة في رأس المال، لأن الخسارة هي نقص في المال ولا ينبغي أن يتحملها إلا مالك ذلك المال.³

ويمكن تعريف المشاركة أيضا بأنها اتفاق بين بنك إسلامي والعميل على المشاركة في رأس المال بنسب متساوية أو متفاوتة في مشروعات قائمة أو جديدة، أو تملك عقار أو أصل منقول بشكل دائم أو بشكل متناقص يقوم فيه العميل بشراء حصة البنك عن طريق المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتملك). وتتم المشاركة في الأرباح المتأتية من المشروع أو العقار أو الأصل المنقول وفقا لشروط اتفاقية المشاركة، بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقا لما يعادله نصيب المشاركة في رأس المال.⁴

ثانيا- أصناف وأشكال الشركات في الفقه الإسلامي:

أشار الفقهاء إلى وجود صنفين من الشركات في الفقه الإسلامي هما:⁵

1. شركة الأملاك: وهي شركة تقوم بين طرفين أو أكثر بسبب اجتماعهما في تملك شيء واحد بدون إرادتهما كتملك شيء عن طريق الهبة أو الوصية أو الإرث، كما يمكن أن يكون هذا التملك اختياريا وبرغبة منهما كأن يشتريا شيئا واحد ويتملكانه معا، وهذا الصنف ليس لا تتعامل به المصارف الإسلامية.

2. شركة العقد: هي شركة تنشأ بإبرام عقد يلتزم بموجبه المتشاركين بالمساهمة بخصص من رأس مال أو العمل في مشروع اقتصادي مقابل المشاركة في اقتسام الأرباح و تحمل الخسائر محتملة الحدوث.

وتنقسم شركة العقد لأربعة أقسام هي:⁶

- شركة الأعمال: وهي شركة عقد تقوم على أساس تقبل الأعمال من قبل الشركاء واقتسام الأرباح حسب الاتفاق؛
- شركة الوجوه: هي شركة عقد تقوم على أساس الثقة المالية بالشركاء من قبل المتعاملين وتجار الجملة فيشترون في التجارة ويقتسمون الأرباح فيما بينهم حسب الاتفاق؛

¹ محمود حسين الوادي و حسين مُجد سمحان، مرجع سابق ذكره، ص: 193.

² أشرف مُجد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2007، ص: 18.

³ منذر قحف، مرجع سابق ذكره، ص ص: 45-46.

⁴ شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سابق ذكره ، ص: 31.

⁵ الحسين شواط وعبد الحق حميش، مرجع سابق ذكره ، ص: 143.

⁶ مُجد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، دار النفائس للنشر، ط06، عمان، الأردن، 2007، ص: 333.

- شركة المفاوضة: هي عقد بين طرفين أو أكثر على الشركة بينهما على أساس المساواة بين الشريكين في المال التصرف، بدون تفاضل أحد عن الآخر، وهذا النوع صعب الحصول؛

- شركة العنان: هي عقد يشترك فيه طرفين أو أكثر بأموالهما وعملهما في مشروع اقتصادي دون أن يتم اشتراط تساوي حصص رأس المال ولا المساواة في التصرف، مقابل أن يكون الربح بينهما حسب ما تم الاتفاق عليه، أما الخسارة فتكون حسب حصة كل طرف في رأس مال المشروع، وهذه الصورة هي التي يتم التعامل بها في المصارف الإسلامية.

ثالثاً- مشروعية الشركة والمشاركة:

الشركة أو المشاركة مشروعية من الكتاب والسنة والإجماع، فدليل مشروعيتها من القرآن الكريم قول الله سبحانه وتعالى: {وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ} (سورة ص الآية: 24)، فمعنى الخلطاء في الآية الكريمة هو الشركاء. أما دليل مشروعيتها من السنة النبوية الشريفة فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا تَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا حَانَ حَرْجُتُ مِنْ بَيْنَهُمَا»¹، وعن أبي سليمان بن أبي مسلم قال: سألت أبا المنهال عن الصرف يدا بيد فقال: «اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكٌ لِي شَيْئًا يَدًا بِيَدٍ وَنَسِيئَةً، فَجَاءَنَا الْبَرَاءُ بِنُ عَازِبٍ فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكِي زَيْدٌ بِنُ أَرْقَمَ وَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَخَذُوهُ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَرُدُّوهُ»²، فيستدل من هذا الحديث أن النبي عليه الصلاة والسلام لم ينكر الشركة وأجاز أخذ الأشياء التي تم شراؤها يدا بيد لكنه لم يجر ما أخذ نسيئة وأمر برده، وأم من الإجماع فيمكن الاكتفاء بالاستشهاد بقول ابن قدامة: "وأجمع المسلمون على جواز الشركة في الجملة"³.

رابعاً- أركان عقد المشاركة:

الأركان الخاصة بالمشاركة هي:⁴

- العاقدان: أن يتمتع أطراف العقد بالأهلية، ويمكن أن يكون العاقد يعمل لصالحه، أو وليا، أو وصيا، أو وكيلًا، وقد يكون الطرف الواحد في العقد شريك واحد أو مجموعة من الشركاء؛

- المعقود عليه: يمكن أن تكون المشاركة في رأس مال بخصص متفاوتة أو متساوية؛

- الصيغة: تعبر عن المقصود ويصح عقدها باللفظ أو الكتابة حتى الرضا من الطرفين ويندب توثيق عقد المشاركة بالكتابة والشهود؛

خامساً- شروط صحة عقد المشاركة:

من الشروط اللازمة لصحة عقد المشاركة ما يلي:¹

¹ رواه أبو عبد الله محمد الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، تحقیق الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة، المجلد الثالث، كتاب البيوع، الحديث رقم 2350، دار المنهاج القويم للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2018، ص: 298.

² رواه محمد بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب الشركة، باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف، الحديث رقم 2497، ص: 605.

³ عبد الرحمان حمود المطيري، فقه المعاملات المالية الميسر، مطبعة النظائر، ط02، 2016، ص: 292.

⁴ حكيم حمود الساعدي و ثورة صادق المرفجي و محمد حسن الحلي، مرجع سابق ذكره، ص: 111-112.

- أن يكون رأس المال معلوما وموجودا ويمكن التصرف فيه، كما يجب أن يكون من النقود والأثمان؛
- لا يشترط تساوي رأس المال المساهم به من الشركاء، بل يمكن أن تتفاوت الحصص المساهم بها في رأس المال؛
- يتم الاتفاق على نسبة شائعة معلومة من الأرباح التي يستحقها الشركاء، وإذا لم يتم تحديدها توزع الأرباح حسب نسبة رأس مال كل منهم في رأس مال المشاركة؛
- توزع الخسارة بين الشركاء بحسب حصة كل واحد منهم في رأس المال فقط؛
- يجوز إنفراد أحد الشركاء بالعمل، ويشتركوا في الربح بنسب متساوية، أو تكون حصته من الربح أكبر من نسبة حصته في رأس المال نظير العمل الذي يقوم به؛
- في حالة عمل كل الشركاء في إدارة الشركة، يجوز أن تكون حصص بعضهم في الربح أكبر من نسب حصصهم في رأس المال لأن الربح يكون على رأس المال والعمل.

سادسا- أنواع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية:

تقسم المشاركة في المصارف حسب طبيعة الاستثمار الممول إلى قسمين هما:

1. المشاركة الدائمة أو الثابتة: تقوم هذه المشاركة على قيام المصرف الإسلامي بتمويل جزء من رأس مال مشروع قائم أو جديد، وتترتب عن ذلك مشاركته في رأس مال المشروع وملكية موجوداته والالتزام بمطلوباته، والمشاركة الأرباح المحققة منه حسب ما اتفق عليه وخسائر حسب الحصة المشارك بها من رأس المال، وله الحق في المشاركة في إدارته، والإشراف، والرقابة عليه، واتخاذ القرارات الإستراتيجية أو غيرها حسب الاتفاق. وما يميز هذا النوع من المشاركة هو ثبات حصة البنك في رأس المال إلى حين انتهاء المشروع المحدد في عقد المشاركة، ويمكن تقسيم المشاركة الثابتة إلى قسمين هما:²

- **المشاركة الثابتة الموقوتة (قصيرة الأجل):** هي مشاركة ترتبط بمشروع صغير ينتهي بمجرد انقضاء آجاله المحددة، وبمجرد انتهائه تحدد حقوق كل طرف وتسلم له، وتصفى المشاركة.

- **المشاركة الثابتة قابلة للتجديد:** تستمر هذه المشاركة لأكثر من فترة مالية أي أنها تكون متوسطة أو طويلة الأجل، وفي نهاية كل سنة تحدد الأرباح أو الخسائر وتوزع حسب القواعد الشرعية والمحاسبية، أما بالنسبة للتكليف الشرعي لهذه الصيغة هو شركة العنان حيث يشارك البنك بالمال والعمل، ويشارك العميل الآخر بالمال والعمل أيضا. أما التكليف القانوني فيكون إما في شركة تضامن أو شركة توصية بالأسهم، ويحدد في العقد حدود مسؤولية الأطراف في الإدارة.

2. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

تعد المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك ابتكارا ماليا مستحدثا، ومن أهم أشكال المشاركة التي تستخدمها المصارف الإسلامية والمهمة للاقتصاد، وقد تم تطبيقها لأول مرة في مصر بعد قيام فرع للمعاملات الإسلامية في أحد

¹ نوال بوعلام سمر، البورصة والأسواق المالية، دار البيزوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2021، ص: 19.

² حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، ط01، القاهرة، مصر، 2009، ص: 67-68.

البنوك التجارية بمشاركة أحد المؤسسات السياحية في شراء سيارات بقيمة 05 مليون جنيه سددت المؤسسة السياحية مليوناً منها ودفع فرع المعاملات الإسلامية 04 ملايين مقابل الاتفاق على حصة معينة من الأرباح لكل طرف وتعهد الفرع الإسلامي بنقل ملكية جميع السيارات لصالح المؤسسة السياحية بعد قيامه بتسديد جميع الأقساط، وفي النهاية تملك المؤسسة السياحية جميع السيارات بعدما كان يزداد نصيبها وينقص نصيب فرع المعاملات الإسلامية بعد دفعها لكل قسط من الأقساط التي عليها إلى أن أطفأها كلها وانتهت هذه المشاركة، وأصبحت تلك السيارات ملكاً لها¹.

1-2 تعريف المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك هي مشاركة طويلة الأجل لكن حصة المصرف في رأس مال الشركة يتناقص عبر الزمن وحتى السداد التام لكامل حصة البنك، وهذا ما يعني انتهاء عقد المشاركة، وبعبارة أخرى يقوم المصرف الإسلامي بتعاقد موثق مع عميل كشريكين يمول كل منهما جزء من رأس مال أحد المشروعات بنسب متساوية أو متفاوتة، بالإضافة إلى تقديم الجهد والعمل اللازم لإدارة المشروع الممول، وبمقتضى هذه الشراكة يقوم العميل بسداد حصة المصرف من رأس المال بشكل تدريجي بحيث لا تكون مرتبطة بحصة المصرف من أرباح المشروع، وبهذا تزداد حصة العميل الشريك في رأس المال حتى تصبح كاملة، وتتناقص حصة المصرف في رأس المال إلى أن تنعدم، وبالتالي ينتهي عقد الشراكة.²

2-2 حكم المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

ذهب جمهور العلماء إلى القول بمشروعية التعامل بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك في الجملة، نظراً لدورها في دفع التنمية التي تتفق مع السياسة الشرعية الاقتصادية بناء على مبدأ الرضا³. كما جاء في قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الخامس عشر بمسقط بسلطنة عمان من 6 إلى 11 مارس 2004م القرار رقم: 136 (15/2) أنه بعد الاطلاع على البحوث الواردة إلى المجمع، والنقاشات بخصوص موضوع المشاركة المتناقصة وضوابطها الشرعية تقرر أن المشاركة المتناقصة مشروعة بشرط الالتزام بالأحكام العامة للشركات وتم مراعاة الضوابط التالية:⁴

- عدم قيام أحد الشريكين بشراء حصة الشريك الآخر بمثل قيمة الحصة عند إنشاء الشركة، بل يجب تحديد ثمن بيع الحصة بالقيمة السوقية يوم البيع، أو بما تم الاتفاق عليه عند البيع؛
- عدم اشتراط تحمل أحد الطرفين مصاريف التأمين والصيانة وغيرها من المصروفات، بل يتم يتحملها الشركاء كل حسب نسبة حصته في رأس المال؛
- تحديد أرباح الشركاء بنسب شائعة، ولا يجوز اشتراط مبلغ مقطوع من الأرباح أو نسبة من مبلغ المساهمة؛
- الفصل بين العقود والالتزامات المتعلقة بالمشاركة؛
- يمنع اشتراط استرداد أحد الشركاء ما قدمه من مساهمة في تمويل الشركة.

¹ محمود إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر، ط2، عمان، الأردن، 2007، ص: 36.

² محمد محمود العجلوني، مرجع سابق ذكره، ص: 233-232.

³ سعد الدين مسعد هلال، الثلاثونات في القضايا الفقهية المعاصرة بين الشريعة والقانون، مكتبة وهبة للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2010، ص: 229.

⁴ <https://iifa-aifi.org/ar/2146.html> تاريخ الاطلاع 11/07/2023

3-2 صور المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية:

يأخذ هذا النوع من المشاركة ثلاثة صور هي:¹

- 1 -الاتفاق على تحديد حصة كل شريك على شكل أسهم محددة القيمة حيث يساوي مجموع قيمها إجمالي رأس المال، ويحصل كل شريك على حصته من الأرباح حسب نسبة الأسهم التي يملكها، ويجوز للعميل المشارك شراء عدد من الأسهم في نهاية كل سنة مالية إلى أن يستحوذ على كل الأسهم وتصبح ملكيته كاملة وينتهي عقد المشاركة.
- 2 -الاتفاق على تحديد نسبة معينة من صافي أرباح الشركة يحصل عليها المصرف إضافة إلى نسب أخرى تمثل مقابلا لسداد جزء من حصته في رأس مال الشركة.
- 3 -الاتفاق على تحديد النسبة التي يساهم فيها كل شريك في رأس المال ضمن عقد الشركة على أن يحتفظ كل شريك بحريته في التنازل عن حصته في نهاية الشركة للشريك الآخر أو لأي طرف ثالث، وفي هذه الحالة يكون عقد التنازل منفصلا عن عقد الشراكة.

سابعاً- الخطوات العملية للمشاركة المتناقصة في المصارف الإسلامية:

من أهم الخطوات العملية التي تقوم بها المصارف الإسلامية في تنفيذ المشاركة المتناقصة ما يلي:²

- يقدم العميل طلبا للتمويل بالمشاركة للمصرف الإسلامي يبين فيه طبيعة المشروع المراد إقامته وجدواه الاقتصادية؛
- يدرس قسم التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي طلب العميل، ويتأكد من صحة المعلومات المقدمة ويقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع مرة أخرى؛
- بعد موافقة لجنة التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي يتم إعلام العميل بالموافقة على طلبه بالتمويل، وبعد موافقة العميل على المعايير التي وضعتها إدارة المصرف للدخول في المشاركات مثل فترة الاسترداد، ومعدل الربح المتوقع، والنسبة المحددة لتوزيع الأرباح... يتم إعداد التوقيع على عقد المشاركة بين ممثلي المصرف والعميل؛
- يتابع المصرف الإسلامي تنفيذ العقد حسب ما تفويض صلاحيات الإدارة والأمور المالية بينه وبين العميل الشريك وحسب نشاط الشركة عن طريق التقارير المالية ومتابعة الأمور القانونية... من أجل ضمان سير حسن للمشاركة مما يمكنها من تحقيق أهدافها؛
- بعد تسديد العميل لجميع الأقساط المستحقة عليه للمصرف، ونقل ملكية مشروع المشاركة إليه ونهاية المشاركة، يقوم قسم التمويل والاستثمار في المصرف الإسلامي بإعداد تقارير تبين فترة المشاركة ونسب الأرباح المحققة فيها ومقارنتها بدراسات الجدوى ومعدلات العائد السوقية المماثلة لتقييم العملية والتخطيط للمستقبل.

الفرع الثاني: صيغة التمويل بالمضاربة (القراض)

أولاً- تعريف المضاربة:

¹ مُجَّد محمود العجلوني، مرجع سابق ذكره، ص ص: 233-234.

² حسين مُجَّد سمحان و موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر، ط02، عمان، الأردن، 2011، ص: 145.

1. لغة: يقال ضَرَبَ فِي الْأَرْضِ يَضْرِبُ ضَرْبًا أَي خَرَجَ فِيهَا تَاجِرًا أَوْ غَازِيًا أَوْ سَارَ فِي ابْتِغَاءِ الرِّزْقِ، وَضَارِبُهُ فِي الْمَالِ مِنَ الْمُضَارِبَةِ وَهِيَ الْقِرَاضُ وَهِيَ أَنْ تَعْطِيَ إِنْسَانًا مِنْ مَالِكَ مَا يَتَّجِرُ فِيهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الرِّبْحَ بَيْنَكُمَا، أَوْ يَكُونَ لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ مِنَ الرِّبْحِ.¹

2. اصطلاحاً: لها تعاريف كثيرة نذكر منها:

- المضاربة عقد شركة في الربح بين مالك لرأس المال وعامل (مضارب) يقوم بالاستثمار بما لديه من خبرة، مقابل توزيع الأرباح بينهما عند نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة فيتحملها مالك رأس المال وحده ويخسر المضارب جهده وعمله.²

- المضاربة نوع من المشاركة العادلة بين المال والعمل يتحصل من خلالها صاحب رأس المال والعامل على نصيب من الربح المحقق على حسب ما اتفقا عليه، أما إذا حدثت خسارة دون تعمد وتقصير من العامل يخسر كل طرف من جنس ما قدمه (العامل يخسر جهده، وصاحب رأس مال يخسر ماله).³

- المضاربة اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه أمواله ويبذل الآخر جهده وخبرته في العمل والتجارة بهذه الأموال على أن يكون الربح المتأني منه بينهما على حسب ما اتفق عليه كالنصف أو الربع...، أما إذا لم يتم تحقيق أرباح وكانت نتيجة المضاربة مساوية لرأس مال المضاربة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله ويضيق على المضارب جهده وعمله، أما في حالة الخسارة فإن الخسارة المالية يتحملها صاحب المال وحده، ولا يتحمل المضارب شيئاً سوى ضياع جهده وعمله ما دام لم يكن هناك تقصير وإهمال منه.⁴

ثانياً مشروعية المضاربة:

المضاربة جائزة ومشروعة بالكتاب والسنة والإجماع والقياس:

1. من الكتاب:

قال الله تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ} (سورة البقرة الآية 198)، وقد قال سبحانه وتعالى أيضاً: {وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِّن فَضْلِ اللَّهِ} (سورة المزمل الآية: 20)، فمن خلال الآيتين يتبين مشروعية المضاربة لأن الربح فضل من الله فالمضارب يضرب في الأرض على احتمال أن يكون من لكل واحد سهم من الربح.⁵

2. من السنة: ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: كان سيدنا العباس بن عبد المطلب إذا دفع المال مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به دابة ذات كبد رطبة فإن فعل

¹ ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الرابع، الجزء 28، باب الضاد، ص: 2566.

² وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق ذكره، ص: 438.

³ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، دار إي-كتب للنشر، ط01، 2018، لندن، بريطانيا، ص: 356.

⁴ محمد بوحديدة، مرجع سابق ذكره، ص: 305.

⁵ علي جمعة محمد ومحمد أحمد السراج وأحمد جابر بدران، موسوعة فتاوى المعاملات المالية، المجلد الثاني: المضاربة، دار السلام للنشر، ط01، مصر، 2009، ص: 22.

ذلك ضمن فبلغ شرطه رسول الله ﷺ فأجاز شرطه، وكذلك قد بُعِثَ رسول الله ﷺ والناس يتعاقدون بالمضاربة فلم ينكر عليهم وذلك تقرير لهم على ذلك والتقرير أحد أوجه السنة.¹

3. من الإجماع والقياس:

أجمع أهل العلم على جواز المضاربة ومشروعيتها فقد تعامل الصحابة ﷺ بالمضاربة ولم يكن فيهم من خالف ذلك أو أنكره، كما أجمعت الأمة الإسلامية بعدهم جيلا بعد جيل على جوازها في مختلف الأزمان ولم يقل أحد بعدم مشروعيتها.²

أما من القياس فقد استدل بعض الفقهاء على مشروعية المضاربة قياسا على المزارعة والمساقاة لوجود علة جامعة بينهما، حيث أن مالك الشجر قد لا يحسن التعهد بها ولا يتفرغ لها، ومن يحسن العمل قد لا يجد ما يعمل، وكذلك بالنسبة للمضاربة قد يكون صاحب المال لا يحسن التجارة أو لا يتفرغ لها، ومن يحسن التجارة قد لا يجد رأس المال الذي يتاجر به.³

ثالثا- أركان عقد المضاربة:

الأركان الخاصة بالمضاربة هي:⁴

- العاقدان: وهما مالك المال أو نائبه والعامل (المضارب)؛
- المال: الذي يقدمه المالك، ومن الراجح أن يكون المال نقدا، أما أنواع الأموال الأخرى ففيها خلاف بين جمهور العلماء؛
- العمل: وهو الجهد الذي يبذله العامل (المضارب) مقابل جزء من الربح المتفق عليه مع المالك؛
- الربح: هو القدر المتفق عليه بين كل من المالك والمضارب؛
- الصيغة: هي كل ما يدل على الإيجاب والقبول الذي يحسن فهمه ويدل على قصد العاقدين بالمضاربة؛

رابعا- شروط صحة عقد المضاربة:

يشترط الفقهاء مجموعة من الشروط لصحة المضاربة هي:⁵

- أهلية التوكيل لصاحب المال، وأهلية التوكيل للمضارب، وهذا بأن يكون كل منها مؤهلا ويدرك ما يفعل؛
- يكون رأس المال نقدا، وعدم جوازه عروضاً؛
- العلم برأس المال ومعرفته سواء بالتسمية أو الإشارة إليه؛

¹ علاء الدين أبي بكر الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 04.

² زيد بن محمد الرماني، عقد المضاربة في الفقه الإسلامي وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصميعي للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 25.

³ أحمد محمد لطفي، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر، ط01، المنصورة، مصر، 2013، ص: 239.

⁴ علي جمعة محمد ومحمد أحمد السراج وأحمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، المجلد الثاني: المضاربة، ص: 24.

⁵ زيد بن محمد الرماني، مرجع سابق ذكره، ص: 55.

- يجب أن يكون رأس المال عينا (حاضرا) وليس دينا؛
- ضرورة أن يتسلم المضارب رأس المال؛
- يجب أن يكون مقدار الربح لكلا الشريكين (المالك والمضارب) مبينا وواضحا، ويتم توزيعه بينهما حسب الشرط المتفق عليه؛
- أن يكون نصيب المضارب من الأرباح وليس من رأس المال.

خامسا- أنواع التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية:

ينقسم التمويل بالمضاربة إلى قسمين هما:¹

1. المضاربة المطلقة: هي التي يعطى فيها صاحب المال حرية التصرف للمضارب في استثمار ماله من غير تحديد أو تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل ومن يتعامل معه المضارب.
2. المضاربة المقيدة: هي أن يدفع رب المال للمضارب المال، ويشترط عليه أن يضارب به في مكان معين أو في بضاعة معينة، أو في زمان معين، أو أن لا يتعامل إلا مع جهة معينة.

إن البنك الإسلامي عندما يكون هو المضارب كما في حالة الصناديق الاستثمارية يلجأ إلى المضاربة المطلقة، أما عندما يكون هو رب المال أو نائب عنه يلجأ إلى المضاربة المقيدة. ويسعى البنك الإسلامي من خلال عقد المضاربة لتحقيق هدفين هما:²

- حشد الأموال والمدخرات، حيث يحاول المصرف استقطاب الودائع الاستثمارية من المدخرين بموجب عقد مضاربة، كي يقوم باستثمارها، وفي هذه الحالة يكون المصرف هو المضارب وصاحب الوديعة هو رب المال، ويتم اقتسام الربح بنسبة شائعة بينهما، أما الخسائر إذا حدثت بدون تعدي أو تقصير فسيتحملها المودع لوحده، ولذلك فإن مخاطر الاستثمارات الممولة من الحسابات المشتركة سيتحملها أصحاب هذه الحسابات إلا في حالة حدوث تعدي أو تفريط.

- استثمار الودائع بصيغة التمويل بالمضاربة، حيث يقوم المصرف بعد إجراء الدراسة المالية الائتمانية بمنح المستثمرين مبالغ مالية معلومة من أجل استثمارها في أنشطة محددة وفق عقد المضاربة المقيدة، وفي هذه الحالة يكون المصرف هو رب المال، والمستثمر هو المضارب، ويتم هذا بالاتفاق على اقتسام الربح وفق حصة شائعة، والخسارة يتحملها المصرف لوحده إلا في حالة التعدي والتقصير يتحمل الخسارة المستثمر المضارب.

سادسا- بعض تطبيقات التمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية:

هناك عدة أشكال للتمويل بالمضاربة في المصارف الإسلامية نذكر منها:

- التعاقد على أساس المضاربة الخاصة (الفردية، الثنائية) وحسب هذه الصيغة يقوم المصرف الإسلامي بتقديم تمويل لمشروع معين، ويقوم طالب التمويل الذي هو صاحب المشروع بالعمل فيه مقابل الاتفاق على حصة ربح محددة

¹ جعيد البشير و كاكي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، ط01، بيروت، لبنان، 2014، ص: 48.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط01، القاهرة، مصر، 2020، ص: 48.

لكل طرف، ولقد توقفت المصارف الإسلامية على تقديم هذا النوع من التمويل، واقتصر بعضها على تقديمه فقط لأصحاب المشاريع الصغيرة والحرفيين وخريجي الجامعات الذين لديهم خبرة في مجالات معينة.¹

- التعاقد على أساس المضاربة المشتركة التي تعد صيغة تعاقدية مطورة عن شركة المضاربة الخاصة (الفردية، الثنائية)، يقوم على أساسها المصرف الإسلامي بإقناع أصحاب المدخرات والمودعين باستثمار أموالهم مضاربة، ثم يقوم المصرف الإسلامي بالبحث عن مستثمرين وأصحاب مشاريع استثمارية ويتفق معهم بصفته صاحب المال أو وكيل عن أصحاب المدخرات والمودعين (أصحاب الأموال) على استثمار تلك الأموال في هذه المشاريع الاستثمارية مقابل توزيع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة (أصحاب الأموال، المصرف، المستثمر)، أما في حالة الخسارة فيتحملها صاحب المال.²

- التعاقد على أساس المضاربة المنتهية بالتمليك وهي عقد مضاربة بين طرفين أحدهما يقدم الأموال والطرف الآخر يقوم بالعمل على أن تكون لكل طرف حصة محددة من الأرباح والخسارة على صاحب المال، ويقوم المصرف الإسلامي بزيادة على ذلك بالاتفاق مع العامل (المضارب) بإيداع مبلغ محدد لديه (يمكن أن يدفع من حصته من أرباح المضاربة) كل فترة زمنية بصفة منتظمة ومتى بلغ المال المودع من قبل العامل (المضارب) قيمة أعيان المضاربة انحل عقد المضاربة بين المصرف والعامل وصارت أعيان المضاربة كلها ملكا للعامل.³

وكخلاصة يمكن القول أن عقد المضاربة هو تبادل للمنفعة بين طرفي العقد من أجل تنمية المال، فالمضارب بارع في التجارة وليس لديه رأس مال، والشريك الآخر يملك رأس المال ولا يحسن فنون التجارة، وبهذا يصبح كل طرف مستحقا لحصة من الأرباح تم الاتفاق عليها، وإذا حدثت خسارة يخسر المضارب جهده وعمله ويتحمل رب المال الخسارة المالية⁴، بما أن مال المضاربة وهو أمانة في يد المضارب فلا ضمان عليه ما لم يثبت على المضارب تعدد على مال المضاربة، أو تفريط وتقصير في عمله⁵. وتوضيح أكثر فإن التزام أصحاب الودائع في حالة الخسارة لن يزيد على إجمالي الودائع، فإذا كانت خسارة البنك تتجاوز حدود أموال المضاربة، وتكبد المشروع نتيجة ذلك خسارة كبيرة، ففي هذه الحالة لن يطلب من المودعين تقديم أموال تزيد عن ما قاموا بإيداعه لمواجهة هذه الخسارة، بل يتحمل حملة الأسهم في البنك باقي الخسارة.⁶

الفرع الثالث: صيغة التمويل بالمزارعة:

أولا- تعريف المزارعة:

¹ محمود إرشيد، مرجع سابق ذكره، ص: 50.

² محمد عثمان شبير، مرجع سابق ذكره، ص: 342.

³ محمد رواس قلعه جي، المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة، دار النفائس للنشر، ط2، بيروت، لبنان، 2002، ص: 70-71.

⁴ رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2012، ص: 135.

⁵ شوقي أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص: 17.

⁶ محمد نجاته الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، ترجمة عابدي أحمد سلامة، المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، ط01، المملكة العربية السعودية،

1985، ص: 28.

1. لغة: زَرَعَ الحَبُّ يَزْرَعُهُ زَرْعًا وَزِرَاعَةً أَيْ بَدَرَهُ، وَالزَّرَاعُ هُوَ مَعَالِجُ الزَّرْعِ وَحِرْفَتُهُ الزَّرَاعَةُ¹، والمزراعة على وزن مفاعلة من زارع وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها.²

2. اصطلاحاً: لها عدة تعاريف نذكر منها:

– المزارعة شركة في الحرث، أو الزرع، فهي معاهدة على دفع الأرض لمن يزرعها ويعمل عليها بجزء معلوم من المحصول حسب ما يتفق عليه العاقدان.³

– المزارعة عقد بين طرفين يقدم أحدهما الأرض، والآخر العمل الزراعي مقابل حصة شائعة متفق عليها من الغلة.⁴

– المزارعة معاهدة على الزرع بين مالك الأرض وبين عامل يقوم بالزراعة يقسمان المحصول بينهما بالحصص التي اتفقا عليها وقت إبرام العقد.⁵

ثانياً- مشروعية المزارعة:

ذهب جمهور الفقهاء إلى الأخذ بمشروعية المزارعة وجوازها، باستثناء الحنيفة وزفر الذين لم يجوزوا المزارعة لما ورد من أحاديث للنبي ﷺ ينهى عنها⁶، ومن بين الأحاديث التي استدلوها بها ما روي عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا، قَالَ: كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُخْرِجْ هَذِهِ فَتَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ فَلَمْ يَنْهَنَا»⁷

ومما يدل على مشروعية المزارعة عند جمهور العلماء ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «عَامِلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»⁸، وهو ما يدل على أن الرسول ﷺ أذن لأهل خيبر بالزرع على الشطر ونحوه، وهو ليس إذن خاص بسقي والعناية بالأشجار فقط، كما عامل عمر الناس بالمزارعة على إن كان البذر من عنده يأخذ الشطر، أما إذا كان البذر والحيوان الذي تتم به الحراثة وعملية الحرث نفسها من عند الطرف الآخر فلهذا الطرف الثلثين ولعمر الثلث.⁹

¹ ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الثالث، الجزء 20، باب الزاي، ص: 1826.

² محمد قدرى باشا، مرشد الحيران في معرفة أحوال الإنسان في المعاملات الشرعية، تحقيق مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017، ص: 283.

³ الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية، دار الخليج للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2018، ص 85.

⁴ منذر قحف، مرجع سابق ذكره، ص: 51.

⁵ محمد قدرى باشا، مرجع سابق ذكره، ص: 622.

⁶ حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي نموذج مقترح، دار النشر للجامعات، ط01، القاهرة، مصر، 2005، ص: 71.

⁷ رواه مسلم بن الحجاج القشيري، مصدر سابق ذكره، المجلد الثاني، كتاب المساقاة والمزارعة، باب كراء الأرض بالذهب والورق، الحديث رقم 1547، ص: 726.

⁸ رواه محمد بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب الشروط، باب الشروط في المزارعة، الحديث رقم 2722، ص: 666-667.

⁸ رواه محمد بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب الحرث والمزارعة، باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة، الحديث رقم 2329، ص: 560، ورواه مسلم بن الحجاج القشيري، مصدر سابق ذكره، المجلد الثاني، كتاب المساقاة والمزارعة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، الحديث رقم 1551، ص: 727.

⁹ صادق عبد الرحمان الغرياني، مدونة الفقه المالكي وأدلته، الجزء الثالث، مؤسسة الريان للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2002، ص: 561.

وقد جاء في كتاب العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام لمؤلفه عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي حول حديث رافع بن خديج رضي الله عنه. أن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "كنا نُكْرِي الأَرْضَ على أن لنا هذه ولهم هذه" أي لهم ما تخرج هذه القطعة ولنا ما تخرج القطعة الأخرى، ومعنى قوله "فرما أخرجت هذه ولم تخرج هذه" أي ربما أخرجت القطعة التي لنا ولم تخرج قطعته، وفي قوله "فنهانا عن ذلك" أي النهي عن كراء الأرض على أساس تحديد مساحة من الأرض تكون غلتها لصاحب الأرض ومساحة أخرى تكون غلتها للعامل.¹

وقد جاء في رواية أخرى للبخاري حول حديث رافع بن خديج رضي الله عنه: أن رافع بن خديج رضي الله عنه قال: «كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقْلًا، وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِي أَرْضَهُ فَيَقُولُ: هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ، فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ ذِهِ وَلَمْ تُخْرَجْ ذِهِ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم»²

كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُحْرِمِ الْمُزَارَعَةَ، وَلَكِنْ أَمَرَ أَنْ يَرْفُقَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ»³

أما من الإجماع فقد ثبتت المزارعة بالإجماع نظرا لثبوت العمل بها من قبل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جاء بعدهم دون إنكار، فقد قال الإمام الخطابي: "عمل المسلمون بالمزارعة في بلدان المسلمين وأقطار الأرض شرقها وغربها، ولا أعلم أني سمعت أو رأيت أهل بلد منها يظنون العمل بها"، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: إذا كان جميع المهاجرين، والخلفاء الراشدون، وأكابر الصحابة و التابعون يزارعون من غير أن ينكر ذلك أحد، فهذا أعظم إجماع على مشروعيتها.⁴

ثالثا- أركان عقد المزارعة:

للمزارعة ثلاثة أركان هي:⁵

- الصيغة: هي الإيجاب والقبول حيث يتم التعبير عن رغبة صاحب الأرض في دفع أرضه للعامل مزارعة، ويقع الرضا والقبول من طرف العامل؛

- العاقدان: يشترط أن يكونا عاقلين مميزين ويتمتعان بالأهلية؛

- محل العقد (منفعة الأرض وعمل العامل): ويشترط في الأرض أن تكون معلومة وصالحة للزراعة، ويتم تسليمها للمزارع ويتم تعيين نوعية الزرع المراد زرعه فيها؛

رابعا- شروط صحة عقد المزارعة:

يشترط لصحة عقد المزارعة ما يلي:⁶

¹ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 1986، ص: 366.

² رواه محمد بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب الحث والمزارعة، باب ما يكره من الشروط في المزارعة، الحديث رقم 2332، ص: 561.

³ رواه أبو عيسى محمد الترمذي، مصدر سابق ذكره، المجلد الثالث، أبواب الأحكام، باب من المزارعة، الحديث رقم 1385، ص: 60.

⁴ إدريس بن عمر المانع، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2021، ص: 264.

⁵ وهبة الزحيلي، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر للنشر، ط08، دمشق، سورية، 2014، ص: 253.

⁶ خلفان حمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 139-140.

- أن يكون المتعاقدان (صاحب الأرض والعامل عليها) مؤهلين قانونا وسلوكا؛
- يجب أن تكون الأرض المعقود عليها صالحة للزراعة، مع ضرورة تعيينها وتسليمها للعامل؛
- يجب توضيح وتبين مدة الزراعة مثلا لسنة أو لمدة معلومة؛
- أن يكون الناتج من المزارعة مشاعا ومتفقا عليه وقت إبرام العقد بين الطرفين؛
- يجب أن يبين الطرف الذي يقدم البذور، لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذور، فمثلا إذا كان صاحب الأرض هو من يقدم البذور كان المعقود عليه هو منفعة الأرض، أما إذا كانت البذور مقدمة من العامل فإن المعقود عليه هو منفعة العمل؛
- توضيح وتعين نوعية الزراعة والبذور التي سيتم زرعها.

خامسا- صور تطبيق صيغة التمويل بالمزارعة في المصارف الإسلامية:

من أهم صور تطبيق صيغة التمويل بالمزارعة في المصارف الإسلامية ما يلي:¹

- أن يوفر المصرف الإسلامي الأرض الزراعية، والتمويل بالآلات، والبذور، والأسمدة، والمبيدات، ثم يتفق مع عامل يقوم بأعمال الزراعة مقابل حصة شائعة بينهما من المحصول الناتج؛
- أن يوفر المصرف الإسلامي التمويل بالآلات والمعدات اللازمة للزراعة، لطرف يكون هو مالك الأرض الزراعية والقائم بالعمل الزراعي في نفس الوقت، مقابل حصة شائعة بينهما من المحصول الناتج؛
- أن تتعدد أطراف المزارعة، بأن يكون التمويل بالآلات والمعدات اللازمة للزراعة من طرف المصرف الإسلامي، والأرض الزراعية من طرف مالك هذه الأرض، والأعمال الزراعية من طرف العامل، مقابل الاتفاق على حصة شائعة بينهم من المحصول الناتج.

الفرع الرابع: صيغة التمويل بالمساقاة

أولا- تعريف المساقاة:

1. لغة: يقال سَقَاهُ وَأَسْقَاهُ أَي جَعَلَ لَهُ مَاءً أَوْ سَقِيَا، وَالسَّقِيُّ مَصْدَرُ سَقَيْتُ سَقِيًّا². أما المساقاة فهي دفع نخيل أو كروم على ثلثٍ أو رُبُعٍ وما أشبهه، ويُقالُ ساقى فُلَانٌ فُلَانًا نَحْلَهُ أَوْ كَرَمَهُ إِذَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ لِيَعْتَنِي بِهِ وَيَسْقِيَهُ مُقَابِلَ جُزْءٍ مِنَ الْعَلَّةِ، وَيُسَمِّيهَا أَهْلُ الْعِرَاقِ الْمَعَامِلَةَ.³
2. اصطلاحا: لها عدة تعاريف نذكر منها:

- المساقاة عقد على استغلال الأشجار (من النوع الذي تبقى أصوله في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون وغيرها)، وتعدّ كأصول ثابتة بين طرفين أحدهما صاحب الأشجار والآخر يقوم بسقيتها والعناية بها مقابل حصة معينة من ثمرها.¹

¹ مُجَدِّدُ الْفَاتِحِ مُحَمَّدٌ بِشِيرِ الْمَغْرِبِيِّ، مَوْسَسَاتٌ مَالِيَّةٌ، دَارُ الْجَنَانِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيْعِ، ط1، عَمَانُ، الْأُرْدُنُ، 2016، ص: 79.

² ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الثالث، الجزء 21، باب السين، ص: 2042.

³ المصدر نفسه، ص 2045.

– المساقاة معقدة على دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على اقتسام الثمر بنسبة شائعة بينهما، أو بعبارة أخرى هي دفع أشجار إلى من يعتني بها ويسقيها بجزء معلوم من الثمار.²

– المساقاة شكل من أشكال الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد في العمل على الاعتناء بالأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية مقابل توزيع الناتج من الثمار بنسبة معينة حسب ما تم الاتفاق عليه.³

ثانياً- مشروعية المساقاة:

ذهب أغلب جمهور أهل العلم إلى جواز المساقاة ماعدا بعض الحنفية الذين قالوا أنها لا تجوز⁴، أما عن جمهور العلماء الذين قالوا بجواز المساقاة من السنة والإجماع، فمن السنة أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «عَامَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ بِشَطْرٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»⁵، وهذا ما يدل على أن الأصل في جواز المساقاة قيام الرسول ﷺ بها بعد معاملة أهل خيبر بجزء من الثمر أو الزرع الذي يخرج من أرضهم، كما قام بهذه المعاملة بعده أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم⁶، ثم اتبعهم في ذلك الناس بعدهم إلى اليوم يعطون الثلث أو الربع ولم ينكر عليهم ذلك أحد فكان بمثابة الإجماع على جوازها، أما المعقول فهناك حاجة تدعو لمشروعية هذه المعاملة لأن صاحب الشجر قد لا يحسن تعهدها بالرعاية والسقي وقد لا يتفرغ لذلك فهو يحتاج للاستعانة بمن يتفرغ لذلك ويحسن العناية بالشجر وسقايته⁷. إذن فالمساقاة عقد جائز شرعا عند جمهور الفقهاء، وتستخدمها البنوك الإسلامية كنوع متخصص من المشاركة في القطاع الزراعي بين طرفين:⁸

1. يمثل الطرف الأول البنك الإسلامي الذي يعمل على تمويل مشاريع المياه الصالحة للشرب، ومشاريع الري، واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة للري في المجال الزراعي، وإدارة هذه المشاريع على مبدأ الغنم بالغرم.
2. يمثل هذا الطرف أصحاب البساتين والمزارع، أو الشريك القائم بالسقي والعناية بها حتى تنضج الثمار، وقد يكون الطرف الثاني صاحب البستان الذي يطلب من البنك تمويلا لتطوير بستانه، واستغلال مياهه الجوفية، أو نقل المياه إليه من أماكن توافرها.

ثالثاً- أركان عقد المساقاة:

¹ صادق راشد حسين الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية- مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية، ط1، عمان، الأردن، 2022، ص: 227.

² أحمد مُجَدِّ محمد نصار، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2022، ص: 131.

³ مُجَدِّ صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023، ص: 32.

⁴ مُجَدِّ نعيم مُجَدِّ هاني ساعي، موسوعة مسائل الجمهور في الفقه الإسلامي، المجلد الثاني، دار السلام، ط02، القاهرة، مصر، 2007، ص: 575.

⁵ رواه مُجَدِّ بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب الحث والمزارعة، باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة، الحديث رقم 2329، ص: 560، ورواه مسلم بن الحجاج القشيري، مصدر سابق ذكره، المجلد الثاني، كتاب المساقاة والمزارعة، باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع، الحديث رقم 1551، ص: 727.

⁶ أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، دار السلام، ط04، القاهرة، مصر، 2004، ص: 301.

⁷ أحمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2000، ص: 477.

⁸ علي سيد إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص: 294.

للمساقاة خمسة أركان هي:¹

- العاقدان: وهما مالك الأرض والأشجار، والعامل أو المساقى، واللذين يجب أن يتمتعا بالأهلية القانونية؛
- مورد المساقاة: أي الأشجار المتفق عليها في عقد المساقاة، والتي يجب أن تكون معلومة، ولها ثمار مأكولة، مقابل جزء مشاع معلوم من ثمارها؛
- الثمار: التي لا يجوز شرط بعض هذه الثمار لغير المالك والعامل فلو دخل طرف ثالث فسد العقد، كما لا يجوز تخصيص نوع منها لأحدهما، وأن تكون حصة كل واحد منهما مشاعة كالنصف أو الربع ونحوهما؛
- العمل: ويشترط فيه أن يكون العامل منفردا بالعمل، فإذا اشترط المالك العمل معه أو يبقى البستان في يد المالك، أو في يدهما معا فسد العقد؛ كما يجب أن لا يشترط على العامل ما ليس من جنس أعمال المساقاة كحفر بئر مثلا، والعامل (المساقى) حتى يستحق نصيبه من الثمار يجب أن يعمل ويبذل جهده في سقي الأشجار والعناية بها؛
- الصيغة: هي تعبير عن التوافق والقبول بطريقة مفهومة تدل على مقصود طرفي العقد، كأن يقول له ساقيتك على هذا النخل، أو تعهده بكذا من ثمره؛

رابعاً- شروط صحة عقد المساقاة:

يشترط لصحة عقد المساقاة ما يلي:²

- أن تكون للأشجار ثمار مأكولة، فلا تصح على أشجار الصنوبر والصفصاف وغيرها، إلا أن فئة قليلة من الفقهاء أجازوا نبات الياسمين وبعض الورود التي ينتفع بجزء معلوم من أزهارها؛
- أن تكون الأشجار لها ساق (ثابتة الأصول) مثل النخيل والزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة، وليس من الخضروات والبطيخ ونحوها؛
- أن يكون نصيب كل طرف منهما من الثمار حصة مشاعة كالنصف أو الثلث ونحو ذلك؛
- أن تكون الأشجار التي يقع عليه العقد معلومة ومعروفة للمالك والعامل (المساقى) بالرؤية والصفة التي تزيل الغرر والجهالة عنها؛

- أن لا يشترط للعامل ثمار نوع مخصوص من الأشجار دون غيرها.

خامساً- تطبيقات التمويل بالمساقاة في البنوك الإسلامية:

يمكن أن يأخذ تطبيق المساقاة في البنوك الإسلامية عدة أشكال منها:³

1. قيام البنك الإسلامي بالتمويل، أي يكون البنك مساقياً ويستأجر عمالاً أو مؤسسة مختصة تقوم بالسقاية والعناية بالأشجار؛

¹ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الخامس، دار الفكر للنشر، ط02، دمشق، سورية، 1985، ص: 636-638.

² حسن يوسف داود، مرجع سابق ذكره، ص: 76-77.

³ محمد غياث شيخة، التمويل (المبادئ- السياسات- التوجهات الحديثة)، دار رسلان للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سورية، 2021، ص: 197.

2. قيام البنك الإسلامي بالتمويل على شكل معدات وآلات للري وملحقاتها، وتقوم بتركيبها وتغطية كل نفقات تشغيلها وصيانتها، وبقاء الأشجار والبستان في يد مالكيها الذي يقوم بتشغيلها مقابل أن يدفع للبنك جزء من إنتاجها؛
3. قيام البنك الإسلامي بتقديم أشجار وبساتين يملكها إلى طرف آخر (مساقي) ليقوم بسقيتها والعناية بها، حتى نضج ثمارها، مقابل حصول كل منهما على جزء متفق عليه من هذه الثمار؛
4. من صور تطبيق المساقاة في البنوك الإسلامية إصدار صكوك المساقاة التي غالباً ما تكون في المشاريع الزراعية الكبرى، فهي وثائق مالية متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك نصيب منها وفق ما اتفق عليه.

الفرع الخامس: صيغة التمويل بالمغارسة (المناصبة)

أولاً- تعريف المغارسة:

1. لغة: المغارسة مشتقة من غرس الشجرة يغرسها غرساً، والغراس ما يغرس من الشجر، والغريسة هي الفسيلة ساعة توضع في الأرض حتى تعلق، وغرس فلان عندي نعمة أي أثبتها في الأرض وزرعها¹
2. اصطلاحاً: من عدة تعاريف لها نذكر التعاريف الآتية:
 - المغارسة عقد بين صاحب أرض بور (غير مزروعة) وبين طرف آخر يستصلح الأرض، ويغرسها بالأشجار، ويتعهدا بالعناية، مقابل تقاسم الثمار والشجر والأرض وفق نسبة شائعة تم الاتفاق عليها في العقد.²
 - المغارسة عقد على أساسه يقوم العامل بغراسة أشجار في أرض غير مزروعة لحساب مالكيها إلى أن تصبح الأشجار منتجة يأخذ العامل جزء من الأرض والأشجار كأجرة له على ما قدمه وفق ما اتفق عليه مع صاحب الأرض.³
 - وهناك من يعرفها بأنها عقد يرد على إصلاح الشجر، وهو دفع الشجر إلى من يعتني به ويحافظ عليه بالتلقيح والتنظيف والحراسة والري وغير ذلك، على أن يتم اقتسام ثمر الشجر بين العامل وصاحب الشجر بحصص متفق عليها.⁴ ويرجع هذا الاختلاف في تعريفها لأسباب تتعلق بمشروعية المغارسة وهو ما سنتعرف عليه لاحقاً.

ثانياً- مشروعية المغارسة:

اختلف فقهاء المذاهب الأربعة حول شرعية المغارسة التي يكون فيها الاتفاق على تقاسم الأرض والشجر بين صاحب الأرض والعامل إلى رأيين هما:

الرأي الأول: وهو رأي كل من الحنفية والحنابلة والشافعية الذين قالوا أن المغارسة على تقاسم الأرض والشجر بين صاحب الأرض والعامل (المساقي) غير جائزة لعدة أسباب أهمها الحفاظ على حقوق العاقدين، وكثرة الجهالة الناتجة عن

¹ ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الخامس، الجزء 36، باب الغين، ص: 3240.

² منذر قحف، مرجع سابق ذكره، ص: 52.

³ محمد عبد الله شاهين محمد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، ط01، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص: 152.

⁴ محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق ذكره، ص: 254.

انتظار نمو الأشجار، وللإشتراك في الأصل (الأرض والشجر)، ولعدم جواز شراء العامل لنصف الأرض مقابل غرسه للأشجار وهي مجهولة ومعدومة عند إبرام العقد وغيرها من الأسباب. إلا أن الحنفية والحنابلة قضوا بصحتها بشروط، فالحنفية أجازوها بشرط الاتفاق على الاشتراك في الشجر والثمر فقط دون الأرض، أما الحنابلة فأجازوها وجعلوها من المساقاة على شجر يغرسه بشرط الاتفاق على أن يكون للعامل جزء معلوم من الثمر فقط. أما الشافعية فلم يميزوها لعدم جواز العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها ولأن الغرس ليس من أعمال المساقاة على النحو المشروع في السنة النبوية.¹

الرأي الثاني: وهو رأي المالكية الذين ذهبوا إلى جواز الممارسة قياساً على ما جوزته السنة من المساقاة في الأحاديث النبوية الشريفة.²

فلقد قال مالك رحمه الله: "ولا بأس بالممارسة؛ أن يعطي الرجل أرضه لرجل يغرسها نخلاً أو رماناً، فإذا بلغت فالأرض والشجر بينهما ولم يزل من عمل الناس ولا شيء له حتى يثبت ويبلغ القدر الذي شرطاً".³

وقال القرطبي رحمه الله عن الممارسة: "وأما الذي يجوز أن يعطي الرجل أرضاً إلى رجل يغرسها شجرًا معلوماً من الأصول الثابتة، كالنخل، والعناب وشجر التين والزيتون والرمان، وما أشبه ذلك من الأصول فيما أنبت الله فيها من الشجر، وإذا تم وأثمر فذلك بينهما بأصله وقاعته من الأرض على ما تشارطا عليه إذا وصف النبات لشجر حدًا معلوماً، ولو قالوا: إذا أطمع الشجر كان حدًا".⁴

وقال المالكية أن الممارسة تكون على ثلاثة أوجه إما إجارة محضة، أو جعالة محضة، أو مشاركة كالمساقاة والمزارعة مترددة بين الإجارة والجعالة⁵، هذا كما يلي:⁶

- أن يغرس له العامل الأشجار بأجرة معلومة وهنا تكون إجارة؛
- أن يغرس له العامل الأشجار على أن يكون له نصيب فيما يثبت فيها خاصة، وهنا تكون جُعَل، و يعرف أحمد عرفة الجعالة بأنها عقد يلتزم فيه أحد طرفيه (الجاعل) بتقديم عوض مالي معلوم (الجعل) لمن يحقق (العامل) نتيجة معينة في زمن معلوم أو مجهول⁷؛
- أن يغرس له العامل الأشجار على أن يكون له نصيب منها ومن ثمارها، ومن الأرض وهنا يتراوح العقد بين الإجارة والجعل (مشاركة).

ثالثاً- أركان عقد الممارسة:

¹ وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الخامس، مرجع سابق ذكره، ص: 653.

² صادق عبد الرحمان الغرياني، مرجع سابق ذكره، ص: 598.

³ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمان أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق محمد عبد العزيز الدباغ، المجلد السابع، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1990، ص: 387.

⁴ ابن عبد البر القرطبي، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، دار الكتب العلمية للنشر، ط04، بيروت، لبنان، 2012، ص: 379.

⁵ صادق عبد الرحمان الغرياني، مرجع سابق ذكره، ص: 597.

⁶ الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية، مرجع سابق ذكره، ص: 87.

⁷ أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة - دراسة فقهية مقارنة، دار التعليم الجامعي للنشر، ط01، الإسكندرية، مصر، 2020، ص:

الأركان الخاصة بالمغارسة هي:¹

- الأهلية القانونية للعاقدان؛
- الإيجاب والقبول من طرفي العقد (المالك والعامل)؛
- تحديد الأرض محل المغارسة؛
- العمل: وهو الجهد الذي يبذله العامل مقابل جزء من الربح المتفق عليه مع المالك، وتحديد نوع الأشجار التي ستغرس.

رابعاً- شروط صحة عقد المغارسة:

وضع المالكية مجموعة من الشروط الخاصة بعقد المغارسة هي:²

- أن تكون الأشجار ثابتة الأصول مثل النخيل والزيتون وغيرها من الأشجار المثمرة، وليس من المزروعات الموسمية؛
- أن تتقارب الأشجار المغروسة في مدة نضجها، وإذا اختلفت اختلافاً واضحاً لم يجز ذلك، ويتم تحديد نوع الأشجار المراد غرسها وقت إبرام العقد؛
- أن لا يكون أجلها سنين طويلة؛
- أن تكون الشراكة في الأرض والأشجار معا وبحصة شائعة كالثلث أو النصف ونحوهما ؛
- أن لا تكون المغارسة في أرض من الأراضي الموقوفة؛
- ألا يشترط أحد طرفي العقد شيئاً لنفسه دون الآخر؛
- ألا يكون هناك اشتراط السلف أو السلم، كأن يقول له: أسلفتك مائة دينار على أن تغرس الأشجار.

خامساً- تطبيقات التمويل بالمغارسة في المصارف الإسلامية:

يمكن للمصارف الإسلامية تطبيق التمويل بالمغارسة على النحو الآتي:³

- المغارسة المشتركة: وهنا يقوم المصرف الإسلامي بتملك أرض زراعية ، ثم يدفعها لطرف ثاني (العامل) له خبرة بالعمل الزراعي، ويتعاقد معه على يقوم باستصلاحها وغرسها بالأشجار المثمرة، مقابل حصة متفق عليها من الأرض والأشجار والثمار عند النضج، وفي هذه الحالة تكون حصة المصرف الإسلامي الحصة الكبرى، والباقي يكون من نصيب العامل؛
- المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة: وهنا يقوم المصرف بامتلاك أرض زراعية، ثم يبيع جزءاً منها بسعر رمزي شريطة أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الثاني من الأرض الذي بقي مملوكاً للمصرف، و ذلك باستصلاحه وغرسه بالأشجار المثمرة ، مقابل حصة متفق عليها من الأشجار والثمار؛

¹ سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (مجلة الدنانير سابقاً)، المجلد 01، العدد 05، الصفحات (77-103)، الجامعة العراقية، 2014، ص: 92.

² عبد الحق العيفة، مرجع سابق ذكره، ص: 371-372.

³ <https://www.arabnak.com/> تاريخ الاطلاع، المغارسة 04/04/2023

- الممارسة العادية: يمكن أن يقوم المصرف الإسلامي بدور العامل الذي يقوم باستصلاح الأرض وغرسها، وذلك بتأجير خبراء زراعيين وعمال يوفر لهم المصرف التمويل اللازم، وهذا مقابل حصوله على حصة من الأرض والأشجار والثمر تم الاتفاق عليها مع مالك الأرض، وبعد تملك المصرف الأرض يطبق عليها صيغة المزارعة أو المساقاة.

سادسا- الفرق بين المساقاة والممارسة:

بالنسبة لأوجه الشبه نلاحظ أن كلا من الممارسة والمساقاة يعطي فيها صاحب الأرض أرضه لطرف ثاني لخدمتها؛ إضافة إلى أن كليهما يكون فيها محل العقد العمل على خدمة الأرض، ويشكلان نوعا من التعاون بين صاحب الأرض ومن يخدمها (العامل).

أما بالنسبة لأوجه الاختلاف نلاحظ أن حق العامل في المساقاة جزء من الثمر، أما الممارسة فحق العامل جزء معلوم من الأرض وما عليها من أشجار، وبذلك تكون الممارسة عقدا ناقلا للملكية، كما تختلف المساقاة عن الممارسة في مدة العقد، فالمساقاة مدتها عادة سنة قابلة للتجديد، أما الممارسة فمدتها بلوغ الأشجار مرحلة الإثمار والإطعام حتى لو لم يتم ذكر عدد السنوات. إضافة إلى ذلك يوجد اختلاف في الجهود الذي يبذله العامل، حيث يكون في عقد الممارسة أكبر من جهود العامل في عقد المساقاة، لأن المغارس يستلم أرضا غير مزروعة، أما المساقى يستلم أرضا بها أشجار.¹

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على البيوع

اتجهت المصارف الإسلامية إلى تبني صيغ التمويل بالبيوع لزيادة أرباحها، ولتنويع البدائل التمويلية المتاحة لجلب مزيد من المتعاملين، وكخطوة لتجاوز الصعوبات التي واجهتها عند استخدام المضاربة والمشاركة التي أثرت سلبا على مداخيلها.² فالبيع هو مبادلة عين مالية أو منفعة مباحة مطلقا بأحدهما أو بثنمن في الذمة للمتلئ على التأيد من غير ربا وقرض³، ومن صور البيوع التي يجرى التعامل بها في المصارف الإسلامية والداخلية في مسمى البيع مثل بيع سلعة بثنمن، بيع السلم (دين بعين، دين بثنمن)، بيع المراجعة... فقد أقرت الشريعة الإسلامية أن لعقود البيع مجموعة من شروط صحة ولعل من أهمها أن يكون المبيع في حيازة البائع، حيث لا يجوز بيع سلعة ليست ملكا لصاحبها، أو سلعة غير موجودة، أو ليست في حيازة بائعها، لكن الفقهاء قد استثنوا من قاعدة سابقة الذكر بيع السلم، وبيع الاستصناع، وفي ما يلي سنحاول توضيح أهم صيغ البيوع⁴.

الفرع الأول: صيغة التمويل بالمراجعة

أولا- تعريف المراجعة:

¹ أحمد محمد محمود نصار، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص: 136-137.

² عائشة الشرفاوي المالقي، مرجع سابق ذكره، ص: 419.

³ أحمد فتحي البكري، أثر النية في المعاملات المالية، دار اللؤلؤة للنشر، ط01، المنصورة، مصر، 2020، ص: 130.

⁴ محمد تقي العثماني، ترجمة عمر أحمد كشكار، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، ط01، المجلد 01، دمشق، سورية، 2019، ص 128.

1. لغة: الرِّبْحُ والرِّبْحُ والرِّبَاخُ هو النماء في التجارة، وأزْبَحْتُهُ على سلعته أي أعطيته رِبْحًا، وأعطاه مالا مُرَابِحَةً أي على الربح بينهما، ويقال بعث السلعة مُرَابِحَةً، أو اشتريتها مُرَابِحَةً، إذا لا بد من تسمية الربح لكل قدر من الثمن.¹

2. اصطلاحاً: من عدة تعاريف لها نذكر التعاريف الآتية:

- المراجعة "بيع لسلعة بالثمن الذي اشترى به مع زيادة شيء معلوم من الربح".²
- المراجعة بيع من بيوع الأمانة التي يتم فيها الإخبار عن ثمن السلعة والتكلفة التي تحملها البائع، ومن صور المراجعة عند المالكية أن يخبر البائع المشتري بكم اشترى السلعة مقابل أن يأخذ منه ربحاً إما على الجملة مثل قوله له اشترىها من عشرة وأربحني مائة دينار أو مائتي دينار، وإما على التفصيل مثل قوله له أربحني دينارا لكل مائة دينار أو نحوه، و عموماً فإن تحديد الربح يكون إما بمقدار مقتطع، أو بنسبة مئوية من ثمن الشراء.³
- المراجعة بيع سلعة بالثمن الذي اشترى بها ببيعها مع زيادة ربح معلوم يحدد بنسبة مئوية أو بمقدار مقتطع من الثمن حسب الاتفاق مع المشتري سواء كانت بدون وعد سابق بالشراء وتسمى في هذه الحالة المراجعة العادية (البسيطة)، أو كانت بناء على وعد سابق بشراء السلعة ممن يرغب في ذلك عن طريق المصرف وتسمى المراجعة المصرفية (المراجعة للأمر بالشراء).⁴

ثانياً- مشروعية المراجعة:

ذهب جمهور العلماء في المذاهب الأربعة على جواز بيع المراجعة ومشروعيتها من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة:

1. من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: {وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} (سورة البقرة الآية 275)

وقول الله تعالى: {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ} (سورة البقرة الآية 275)

فالآية الأولى تنص صراحة على حل البيع من غير فصل بين بيع وبيع آخر، أما الآية الثانية فوجه الدلالة منها أن المراجعة أيضاً من ابتغاء فضل الله.⁵

2. من السنة النبوية الشريفة:

عن وائل بن داوود عن سعيد بن عمير عن رافع بن خديج قال: سئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ أَوْ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ»⁶، ومثل البيع الذي أشار إليه الحديث النبوي الشريف أن يشتري

¹ ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الثالث، الجزء 17، باب الرء، ص: 1553.

² نزيه حماد، معجم المصطلحات لاقتصادية في لغة الفقهاء، سلسلة للمعاجم والأدلة والكشافات (05)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1993، ص: 243.

³ أحمد بن محمد السمرقندي، كتاب الشروط وعلوم الصكوك، تحقيق أحمد جابر بدران، دار النشر للجامعات، ط01، القاهرة، مصر، 2017، ص: 306.

⁴ يونس إبراهيم التميمي، الإدارة الإستراتيجية في المصرف الإسلامي، دار الأكاديميون للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2019، ص: 165.

⁵ محمود إسماعيل محمد مشعل، أثر الخلاف الفقهي في القواعد المختلف فيها ومدى تطبيقها في الفروع المعاصرة، دار السلام للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2007، ص: 533.

⁶ رواه أبو عبد الله محمد الحاكم النيسابوري، مصدر سابق ذكره، المجلد الثالث، كتاب البيوع، الحديث رقم 2183، ص: 213-214.

- أحد سلعة بألف ثم يذهب لبيعها ويخبر من يريد شراءها بثمنها ويبيعها له إما بربح مقطوع كألف وخمسين أو نسبة مئوية كعشرة في المائة.¹
3. ومن الإجماع: لقد توارث الناس هذه البيوع (المرابحة وغيرها) في سائر العصور من غير نكير، وذلك إجماع على جوازها (المرابحة).²
4. ومن الأثر: قد ورد أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قدمت إليه تجارة في عهد أبي بكر رضي الله عنه، فجاءه التجار يشتركون فقال: لهم كم تبرحوني على شرائي من الشام؟ قالوا: العشرة باثني عشر. قال: لقد أعطوني أكثر. قالوا العشرة بأربعة عشر. قال: أعطوني أكثر منها. قالوا: العشرة بخمسة عشر. قال: لقد أعطوني أكثر. قالوا: من أعطاك أكثر منا ونحن تجار المدينة؟ قال: لقد زادني الله بكل درهم عشرة، فالحسنة بعشر أمثالها، ثم أشهدهم أنها صدقة على الفقراء والمساكين.³

ثالثاً- أركان عقد المrabحة:

إن أركان المrabحة هي نفسها أركان البيع، وهي:⁴

- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول حيث تنعقد المrabحة بما يدل من ألفاظ بالنطق أو الكتابة، أو بالإشارة الواضحة للعاجز تدل على الرضا؛
- المتعاقدان: وهما البائع والمشتري ويشترط فيهما أن يتمتعا بالأهلية القانونية والعقل والرشد؛
- المعقود عليه: وهي المثلن والثلن. فالمثلن (السلعة) يجب أن يكون مباحاً، معلوماً، مما ينتفع به، مملوكاً للبائع ومقدور على تسليمه، أما الثلن فيجب أيضاً أن يكون مباحاً من المثليات كالمكيات والموزونات... معلوماً ومحددًا سواء بالنسبة لثلن الشراء أو قيمة الربح المضاف.

رابعاً- شروط صحة عقد المrabحة:

- تختص المrabحة بمجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر فيها حتى تكون صحيحة هي:⁵
- يجب أن يكون العقد الأول الذي اشترى به البائع السلعة المراد بيعها مrabحة صحيحة، فإن كان فاسداً فسد بيع المrabحة لأنها بيع بثمن السلعة الأول مع إضافة ربح معلوم؛
 - يجب على البائع أن يخبر من يريد شراء السلعة منه مrabحة بالثلن الذي اشترى بها والتكاليف التي أنفقها عليها، أو يقول له: "أوقفت عليّ بكذا"؛
 - يجب أن يكون الربح المراد إضافته معلوماً لمن يريد شراء السلعة مrabحة؛

¹ وهبة الزحيلي، قضايا الفقه والفكر المعاصر، الجزء الأول، دار الفكر للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2007، ص: 252.

² أحمد سالم ملحم، بيع المrabحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية دراسة فقهية مقارنة، دار الثقافة للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2005، ص: 31.

³ عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، البيوع في الإسلام، دار الصحوة للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 1987، ص: 68.

⁴ مجد رواس قلعه جي، مرجع سابق ذكره، ص: 89.

⁵ محمود إسماعيل مجد مشعل، مرجع سابق ذكره، ص: 535 536.

- يجب أن يكون رأس المال من مال مثلي منضبط يمكن عده وتقديره كالمكيالات، والموزونات، والمعدودات المتقاربة حتى يجوز بيعه مراوحة على الثمن الأول، وإن كان مما لا مثل له من العروض (لا يمكن تقديرها) لا يجوز بيعها مراوحة لأن المراوحة بيع بمثل الثمن الأول لأنه لا يمكن تحديدها وتقديرها بدقة مثل شراء سلعة ما مقابل كومتين من القمح وزنهما مجهول قدرت فقط بالحزر والظن فإنه لا يجوز في المراوحة؛

- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا مثل شراء مكيل أو موزون بجنسه لم يجر بيعه مراوحة لأنها بيع بالثمن الأول وزيادة ربح معلوم وزيادة في مال الربا تكون ربا وليست ربحاً، أما إذا اختلف الجنس فيجوز بيع المراوحة.

خامساً- أنواع المراوحة في البنوك الإسلامية:

يوجد نوعان من المراوحة هما:

1. بيع المراوحة العادية (البسيطة): هي أن يوافق البائع على بيع سلعة له لمشتري يعلم ثمن شرائها، ويقول له بعني هذه السلعة بنفس الثمن الذي اشتريتها به مع ربح 10% مثلاً. هذا النوع من البيع يسمى بيع مراوحة عادية تكون فيها السلعة موجودة وحاضرة يبيعها صاحبها بإخبار المشتري بثمن شرائها و كلفتها مع زيادة ربح معلوم بدون وجود وعد بالشراء من قبل المشتري، وهي معروفة منذ عصر الرسول ﷺ.¹

2. المراوحة للآمر بالشراء (المراوحة المركبة، المراوحة المصرفية، المراوحة المقترنة بالوعد بالشراء):

إن بيع المراوحة الذي يتم التعامل به في المصارف الإسلامية يسمى بالمراوحة للآمر بالشراء الذي يعد صورة مستحدثة عن بيع المراوحة العادية المعروف منذ القدم، وكان أول من طرحها الدكتور سامي حمود في رسالته " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية" سنة 1976م، حيث كان هذا الطرح نابع من رغبة الكثير في الاستفادة من تمويل مباح لا ربا فيه يحصلون من خلاله على احتياجاتهم (الشخصية أو المنزلية، أو المهنية) قبل توفر الثمن المطلوب على شكل مبلغ مقسط، فكانت فكرة التمويل بالمراوحة للآمر بالشراء سبيل لتحقيق ذلك عن طريق تقديم الراغب في الحصول على سلعة ما إلى المصرف الإسلامي طالبا منه شراء السلعة المرغوب فيها بعد تحديدها ووصفها له وصفا دقيقا، و يقوم المصرف الإسلامي على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة له مراوحة بعد الاتفاق على نسبة الربح مقابل دفع الثمن بالتقسيط.²

1-2 تعريف المراوحة للآمر بالشراء:

- هي قيام المصرف الإسلامي بشراء سلعة موصوفة بدقة ومعينة بناءً على رغبة أحد عملائه الذي يعد بشرائها من المصرف بعد ذلك، كما يتعهد المصرف بدوره ببيعها له بثمن عاجل أو آجل تحدد فيه قيمة الربح على ثمن الشراء مسبقاً.

3

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، مرجع سابق ذكره، ص: 362.

² فياض عبد المنعم حسنين، بيع المراوحة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996، ص: 21-22.

³ عبد الله محمد العمراني، مرجع سابق، ص: 658.

- هي مربحة تتكون من ثلاثة أطراف: البائع، المشتري، المصرف الإسلامي باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري، حيث أن المصرف لا يقوم بشراء السلعة إلا بعد أن يحددها له المشتري ويصفها له وصفا دقيقا ويقدم له وعد مسبق بالشراء، بعدها يقوم المصرف الإسلامي بشراء السلعة بالمواصفات المطلوبة من العميل ويدفع ثمنها للبائع الأول، وبعد أن تصبح السلعة ملكه وعنده يعيد بيعها للمشتري الواعد بالشراء بثمنها الأول مع تكلفتها المعتبرة شرعا مع زيادة هامش ربح متفق عليه سلفا بين الطرفين.¹

2 2 حكم المراجعة للآمر بالشراء:

اختلف الفقهاء حول مشروعية المراجعة للآمر بالشراء إلى رأيين هما:

الرأي الأول: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى تحريم التعامل بصيغة المراجعة للآمر بالشراء لوجود عدة إشكاليات فقهية من أهمها أنه يوجد فيها تغيير وجهل بالشراء لاحتمال إخلاف العميل بالوعد بالشراء، ومنها أنها تدخل في بيع ما لا تملك بالنسبة للمصرف وهو بيع منهى عنه، ومنها أنها حيلة للربا، ومنها أنها تنتهي ببيع التقيسيط غالبا وهو بيع فيه ما فيه من خلاف فقهي، وهذا رأي مذهب المالكية في المشهور واختاره من المعاصرين الشيخ ناصر الدين الألباني والشيخ العثيمين.²

الرأي الثاني: وهو رأي جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة الذين أجازوا بيع المراجعة للآمر بالشراء، وهو ما صدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي والعديد من الهيئات الشرعية ولجان الفتوى، وهو أيضا ما عليه أغلب المعاصرين.³ ولقد أجاز العلماء بيع المراجعة للآمر بالشراء بتحقق شرطين هما:⁴

- أن يكون الاتفاق المبدئي بين المصرف والعميل مجرد وعد غير ملزم بالبيع وعد غير ملزم بالشراء، ولهما الخيار، أو لأحدهما في إتمام هذا البيع من عدمه؛

- ألا يقع العقد بين المصرف والعميل إلا بعد تملك وحيازة المصرف للسلعة المراد شراؤها من قبل العميل.

سادسا- الخطوات العملية لتنفيذ عقد المراجعة المصرفية:

تم عملية المراجعة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية كما يلي:⁵

1. يقدم العميل للمصرف طلبا متضمنا الرغبة بشراء سلعة معينة مربحة محددًا فيه نوع السلعة ومواصفاتها، كما يقدم ضمن الطلب مجموعة من الوثائق الخاصة به، إضافة إلى شروط ومكان التسليم؛
2. يقوم المصرف بدراسة طلب العميل ويتأكد من سلامة البيانات المقدمة في طلب الشراء وموافقتها للشريعة الإسلامية، كما يقوم بتحديد تكلفة العملية ونسبة الربح الملائمة؛

¹ علي جمعة مجّد ومجّد أحمد السراج وأحمد جابر بدران، المجلد الأول، المراجعة، ص: 45.

² سعد الدين مسعد هاللي، مرجع سابق ذكره، ص: 215.

³ أحمد فتحي البكري، مرجع سابق ذكره، ص: 360.

⁴ سعد بن تركي الخثان، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصمعي للنشر، ط02، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012، ص: 110-111.

⁵ مريم حاج عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص: 42.

3. وبعد الموافقة على طلبه يرسل المصرف إشعار للعميل يبلغه فيه بالموافقة على طلبه مقابل إعطائه لواعد بشراء السلعة التي طلبها، كما أن المصرف يعطي وعد ببيع السلعة المطلوبة للعميل بعد شرائها وتملكها وحيازتها؛
 4. بعد التأكد من موافقة كلا الطرفين على الشروط يقوم المصرف بإجراء تعاقد مع بائع السلعة التي يرغب بها العميل من أجل شرائها وتملكها وجعلها في حيازته؛
 5. يبلغ المصرف العميل بأن السلعة التي طلبها جاهزة للتسليم، ويرم معه عقد بيع مرابحة للسلعة التي طلبها بثمن شرائها وما ينجر عنه من تكاليف شرعية معتبرة مع زيادة هامش ربح تم الاتفاق عليه سلفاً؛
 6. بعد التعاقد يقوم المصرف بتسليم السلعة للعميل المشتري الذي يدفع الثمن المتفق عليه عاجلاً، أو على شكل دفعات التي تعد عملية الدفع في غالب الأحيان.
- إن مرونة صيغة المرابحة للأمر بالشراء في عملية التمويل جعلها الصيغة المفضلة للتمويل في عدة مجالات منها تمويل احتياجات السوق المحلي من السلع ومواد البناء والتجهيزات وغيرها، وفي تمويل التجارة الخارجية وعمليات التصدير والاستيراد وفتح الاعتمادات المستندية، كما يتم استعمالها أيضاً في تمويل شراء الآلات والمعدات والعقارات، إضافة إلى تمويل رأس المال العامل بشراء المواد الأولية المستعملة في الإنتاج.¹

الفرع الثاني: صيغة التمويل بالسلم

أولاً- تعريف السلم:

1. لغة: السِّلْمُ بالتحريك: السَّلْفُ، وَأَسْلَمَ في الشَّيْءِ، وَسَلَّمَ وَأَسْلَفَ بمعنى واحد، واسمه السِّلْمُ.²
 2. اصطلاحاً: له عدة تعاريف نذكر منها:
 - السلم بيع شيء موصوف في الذمة بثمن يتم تسليمه في مجلس العقد، وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد لاحق.³
 - السلم "بيع موصوف في الذمة بعوض يدفع عاجلاً، أي أنه يبيع مسبق مع تعجيل ثمن سلعة موصوفة تسلّم آجل، أو هو بيع آجل بعاجل".⁴
 - السلم يبيع فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأخير تسليم سلعة موصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل.⁵
- ثانياً- مشروعية السلم: اتفق الفقهاء على إباحة بيع السلم ومشروعيته، مستدلين على ذلك من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع والقياس⁶:

¹ محمد إبراهيم خيري الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص: 355.

² ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الثالث، الجزء 21، باب السين، ص: 2081.

³ محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق ذكره ص: 246.

⁴ محمد أحمد الأفندي، مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط01، عمان الأردن، 2021، ص: 169.

⁵ نوال بوعلام سمر، دليلك في المالية، دار البازوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2022، ص: 38.

⁶ علي جمعة محمد و محمد أحمد السراج وأحمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، المجلد الخامس السلم والاستصناع والوكالة، ص: 08.

1. فمن القرآن الكريم: قال الله تعالى: {يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتُبُوهُ} (سورة البقرة الآية: 282)، فقد روى سعيد بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه أذن فيه ثم قرأ هذه الآية.¹
 2. وأما من السنة النبوية الشريفة: ما يدل على مشروعية السلم من السنة ما روي عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما: «قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث، فقال: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلْيُسَلِّفْ فِيهِ كَيْلِ مَعْلُومٍ وَوَزْنِ مَعْلُومٍ، إِلَىٰ أَجَلٍ مَعْلُومٍ»²
 3. وأما الإجماع: فقال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز، لأن الناس بحاجة إليه.³
 4. وأما القياس: فلأن الثمن يجوز تأخيره في الذمة باتفاق فيجوز تأخير المثلثن قياسا عليه.⁴
- ثالثا- أركان عقد السلم:

هناك خمسة أركان لعقد السلم هي:⁵

- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول؛
- المسلم (رب السلم): ويشترط أن يكون مؤهلا قانونا وسلوكا، ويمكن أن يكون المشتري، أو البنك الإسلامي؛
- المسلم إليه: ويشترط أيضا أن يكون مؤهلا قانونا وسلوكا، ويمكن أن يكون البائع، أو الطرف الممول؛
- المسلم فيه: وهو الشيء المباع قد يكون بضاعة أو محصولا زراعيا أو غيرها؛
- رأس مال السلم: هو الثمن المدفوع في الشيء المباع، أو قيمة التمويل.

رابعا- شروط بصحة عقد السلم:

- حتى يصبح بيع السلم صحيحا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:⁶
- أن يكون المسلم (المبيع) من الأموال التي يسهل وصفها وصفا دقيقا يرفع الخلاف حولها؛
 - أن المسلم (المبيع) من السلع التي تكون موجودة في العادة في الوقت الذي يحدد للتسليم أي أن لا يكون نادرا؛
 - أن يكون المسلم (المبيع) موصوفا وصفا دقيقا من حيث النوع، والصفة، والمقدار، ووقت ومكان التسليم، بشكل يرفع عنه الجهالة، ويمنع النزاع؛
 - أن يدفع المشتري الثمن كاملا للبائع في مجلس العقد، وهناك من يرى أنه يجوز تأخير قبضه إلى يومين أو ثلاثة؛

¹ حسن أيوب، فقه المعاملات المالية في الإسلام، دار السلام، ط01، القاهرة، مصر، 2003، ص: 175.

² رواه مُجَدِّدُ بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، الحديث رقم 2240، ص534، ورواه مسلم بن الحجاج القشيري، مصدر سابق ذكره، تحقيق أبو قتيبة نظر مُجَدِّدُ الفارابي، المجلد الثاني، كتاب المساقاة، باب السلم، الحديث رقم 1604، ص ص: 753-754.

³ حسن أيوب، مرجع سابق ذكره، ص: 175.

⁴ أحمد إدريس عبده، مرجع سابق ذكره، ص: 214.

⁵ حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، دار الميمان للنشر، ط01، الرياض المملكة العربية السعودية، 2011، ص ص: 470-471.

⁶ محمود حسين الوادي و حسين مُجَدِّدُ سمحان، مرجع سابق ذكره، ص: 246.

- أن لا يشترك المسلم (المبيع) مع الثمن في علة ربا فضل فمثلا يجب أن يكون الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والقمح بالقمح....)؛

خامسا- أنواع السلم في البنوك الإسلامية:

يوجد نوعان من بيع السلم هما:

1. **بيع السلم العادي (الأصلي):** هو الحالة العادية لبيع السلم التي رأيناها سابقا، فهو عقد بيع لسعة موصوفة في

الذمة بثمن يدفع نقدا عاجلا عند إبرام العقد مقابل التزام البائع بتسليم هذه السلعة للمشتري بالمواصفات التي تم الاتفاق عليها في العقد في زمن محدد آجل.¹

2. **بيع السلم الموازي:** هو إبرام المصرف الإسلامي عقد سلم جديد غير مرتبط بعقد سلم سابق يكون فيه المصرف

ملزما بتسليم سلعة موصوفة في الذمة تتطابق مواصفاتها مع مواصفات السلعة التي تم شراؤها في عقد السلم الأول حتى يتسنى للمصرف التمكن من الوفاء بالتزامه دون أي ربط قانوني بين العقدين.²

ويمكن توضيح البيع بالسلم الموازي بشكل أفضل كما يلي:

- يقوم المصرف بإبرام عقد سلم لشراء بضاعة موصوفة في الذمة مثل المواد الأولية أو المنتجات النصف المصنعة من

جهة ما، يكون فيها المصرف رب السلم، وصاحب البضاعة المسلم إليه، والبضاعة نفسها هي المسلم فيه بثمن عاجل وتسليم لاحق؛

- يقوم المصرف بإبرام عقد سلم جديد غير مرتبط (مستقل) بعقد السلم الأول يتم فيه الاتفاق على بيع بضاعة بنفس

مواصفات البضاعة التي تم شراؤها بموجب عقد السلم الأول لجهة ما لتحويلها إلى منتجات مصنعة بالكامل، وفي هذه الحالة يكون الطرف الذي قام بشراء البضاعة هو رب السلم، والمصرف المسلم إليه، والبضاعة المسلم فيه.

سادسا- تطبيقات التمويل بالسلم في المصارف الإسلامية:

يمكن للمصارف الإسلامية الاستفادة من الفرق بين ثمن بيع و ثمن شراء المنتجات والسلع المختلفة التي قامت بالحصول عليها عن طريق التمويل بالسلم كما يلي:

- يمكن لمصارف الإسلامية تمويل التجارة من خلال عقد السلم، حيث يكون المصرف الإسلامي في هذه الحالة هو

رب السلم، ويكون التاجر هو المسلم إليه، وتكون السلعة التي تم تمويل عملية شرائها هي المسلم فيه، ويتم ذلك بحصول التاجر على الأموال من المصرف مقدما حيث يمكنه استعمالها في الإنفاق على ما يتطلبه توفير هذه السلعة

التي تتم المتاجرة فيها، وذلك مقابل تسليمه للسلعة المتفق عليها للمصرف لاحقا.³

¹ عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، مرجع سابق ذكره، ص: 350.

² أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة - دراسة فقهية مقارنة، مرجع سابق ذكره، ص: 107.

³ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق ذكره، ص: 259.

- يمكن للمصرف الإسلامي أن يقوم بشراء المحاصيل الزراعية سلماً من المزارعين عن طريق دفع ثمنها مقدماً حتى يستطيعوا مواجهة مختلف تكاليف عمليات الزرع مقابل تسليم هؤلاء المزارعين المحاصيل الزراعية للمصرف لاحقاً حسب النوعية، والكمية المتفق عليها في الموعد المحدد.¹

- يمكن للمصرف الإسلامي أيضاً أن يقوم بتمويل الصناعة عن طريق عقد السلم، وذلك بتقديم التمويل اللازم لاقتناء آلات ومستلزمات الإنتاج للصناع وأصحاب الحرف مقدماً مقابل تسليمهم للمصرف قدر من السلع والمنتجات التي تم الاتفاق على تصنيعها في مدة محددة، أو بصفة دورية مقابل سعر متفق عليه سلفاً عند إبرام العقد.²

الفرع الثالث: صيغة التمويل بالاستصناع

أولاً- تعريف الاستصناع:

1. لغة: صنع صَنَعَهُ يَصْنَعُهُ صُنْعًا، فهو مَصْنُوعٌ وصَنِيعٌ عَمَلٌ. وقوله تعالى: {صَنَّعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ} (سورة النمل الآية 88) كأنه قال صنع الله ذلك صنعا، ويقال اصْطَنَعَ فلان خاتماً إذا سأل رجلاً أن يصنع له خاتماً، واستصنع الشيء دعا إلى صنعه.³

2. اصطلاحاً: له عدة تعاريف نذكر منها:

- الاستصناع "عقد بيع عين مما يصنع صنعا يكون فيه البائع هو الصانع الذي يلتزم بصنع العين الموصوفة بمواد من عنده مقابل ثمن محدد".⁴

- الاستصناع عقد بيع يطلب فيه المشتري (المستصنع) من البائع (الصانع) أن يصنع له شيئاً موصوفاً في الذمة مقابل ثمن متفق عليه يتم دفعه عاجلاً عند إبرام العقد أو آجلاً، أو يسدد ثمنه بالتقسيط.⁵

- الاستصناع هو عقد بين المصرف وطرف ثاني يتعهد بموجبه المصرف بصنع شيء موصوف بدقة وفي الذمة، على أن يتم الاتفاق على خطوات التصنيع، والتمن، وتاريخ التسليم، حيث يمكن للمصرف أن يوكل من ينوب عنه في صنع هذا الشيء، أو جزء منه لصالحه وتحت إشرافه ومسؤوليته.⁶

ثانياً- مشروعية الاستصناع:

كان للفقهاء حول الحكم الفقهي للاستصناع رأيين هما:

¹ حسن يوسف داود، مرجع سابق ذكره، ص: 101.

² طه عبد العظيم، مُجَدِّدُ الإِصْلَاحِ المِصْرِي لِلْبَنُوكِ الإِسْلَامِيَّةِ والتقليدية في ضوء مقررات بازل III، دار التعليم الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2020، ص: 93.

³ ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الرابع، الجزء 27، باب الصاد، ص: 2508.

⁴ مُجَدِّدُ مُحَمَّدِ العِجْلُونِي، مرجع سابق ذكره، ص: 283.

⁵ محمود عبيد صالح عليوي السهباني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي (تجربة السودان أنموذجاً)، دار غيداء للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2016، ص: 123.

⁶ محمود حسن صوان، مرجع سابق ذكره، ص: 174.

الرأي الأول: وهو رأي المالكية والحنابلة والشافعية الذين لم يروا أن عقد الاستصناع عقد مستقل بل جعلوه ضمن السلم، فالمالكية أطلقوا عليه اسم السلم في الصناعات، أما الشافعية فقد أجازوا السلم فيما يصنع من جنس واحد كالحديد، أو النحاس أو غيره، ولم يجيزوا الاستصناع فيما هو متعدد الأجناس، وهو ما وافقهم فيه الحنابلة باختلاف يسير معهم.¹

الرأي الثاني: وهو رأي الحنفية الذين اعتبروا عقد الاستصناع جائزاً ويختلف عن غيره من العقود، وغير تابع لأي منها²، مستدلين بما يلي:

فمن السنة النبوية: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: إن امرأة من الأنصار قالت لرسول الله ﷺ «يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ؟ فَإِنِ لِي عَلَامًا نَجَارًا. قَالَ: إِنَّ شَيْئًا لَكَ لَمَنْبَرٍ. فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَعَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَنْبَرِ الَّذِي صُنِعَ...»³

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اصْطَنَعَ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، وَجَعَلَ فَصَّهُ فِي بَطْنِ كَفِّهِ إِذَا لَبَسَهُ، فَاصْطَنَعَ النَّاسُ خَوَاتِيمَ مِنْ ذَهَبٍ، فَرَقِيَ الْمَنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ اصْطَنَعْتُهُ، وَإِنِّي لَا أَلْبَسُهُ. فَنَبَذَهُ، فَنَبَذَ النَّاسُ»⁴

ذهب فقهاء الحنفية إلى اعتبار الاستصناع عقد مستقل متميز عن السلم له مسائله وأحكامه⁵، وأجازوه استحساناً، لأنه لو نظرنا إلى القياس فإنه يقتضي عدم جواز العقد لأن ما طلب صنعه معدوم عند العقد، والمعدوم لا يصح لذا تم ترجيح الاستحسان⁶، وتم إجازته استحساناً لإجماع الناس على ذلك لأنهم يعلمون ذلك منذ عصور دون أن ينكره أحد، لذا فإن القياس يترك بالإجماع⁷، كما استدلوا بحاجة الناس إليه وإجماعهم على منفعته.⁸

ومن جانب آخر: قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من 9 إلى 14 ماي 1992م القرار (7/3)65 أنه بعد الاطلاع على البحوث الواردة إلى المجمع، والنقاشات بخصوص موضوع عقد الاستصناع، ومراعاة لمقاصد الشريعة في مصالح العباد والقواعد الفقهية في العقود والتصرفات، ونظراً لدور عقد الاستصناع في تنشيط الصناعة، وفي إفساح مجال واسع للتمويل والنهوض بالاقتصاد الإسلامي، فإن المجلس يقرر أن عقد الاستصناع يعد عقداً وارد على العمل والعين في الذمة ملزم للطرفين إذا توفرت فيه الأركان والشروط الخاصة به.⁹

ثالثاً- أركان عقد الاستصناع:

¹ إيهاب طلعت عبد الخالق، الهندسة المالية المعاصرة رؤية شرعية اقتصادية مقارنة، المركز العربي للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2021، ص 466.

² إدريس بن عمر المانع، مرجع سابق ذكره، ص: 190.

³ رواه محمد بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب البيوع، باب النجار، الحديث رقم 2095، ص: 504.

⁴ المصدر نفسه، كتاب اللباس، باب من جعل فض الخاتم في بطن كفه، الحديث رقم 5876، مصدر سابق ذكره، ص: 1483.

⁵ نايف بن جمعان الجريدان، أحكام العقود المدنية: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص: 167.

⁶ عبد اللطيف عبد الله البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، الجزء الأول، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 1993، ص: 310.

⁷ علاء الدين أبي بكر الكاساني، مصدر سابق ذكره، ص: 85.

⁸ علي جمعة محمد ومحمد أحمد السراج وأحمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، المجلد الخامس، السلم والاستصناع والوكالة، ص: 101.

⁹ <https://iifa-aifi.org/ar/1852.html> . تاريخ الاطلاع: 20/06/2023

هناك خمسة أركان لعقد الاستصناع هي:¹

- الصيغة: وهي الإيجاب والقبول؛
- المستصنع: وهو المشتري أو الطرف الذي يطلب أن يصنع له الشيء المرغوب فيه؛
- الصانع: وهو البائع أو الطرف الذي يقوم بصنع الشيء المطلوب منه؛
- المحل: وهو المصنوع، أو الشيء الذي يراد صنعه، ويجب أن يكون من الأشياء الصناعية؛
- الثمن: وهو المبلغ المدفوع مقابل المصنوع، ويدفع عاجلاً أو آجلاً، أو مجزأً.

رابعاً- شروط صحة عقد الاستصناع:

يشترط لصحة عقد الاستصناع مجموعة من الشروط هي:²

- أن يكون المصنوع أو محل الاستصناع معلوماً وموصوفاً وصفاً دقيقاً وافياً يزيل عنه الجهالة والغرر مانعاً للنزاع عند تسليمه؛
- أن يكون المصنوع أو محل الاستصناع مما يتم إيجاده بالصناعة مثل الملابس والأثاث وغيرها، فلا يجوز عقد الاستصناع فيما لا يدخل في الصناعة مثل المزروعات والحيوانات..؛
- أن يكون المصنوع أو محل الاستصناع موصوفاً وصفاً دقيقاً في ذمة الصانع، ومما صنعه بناءً على طلب المستصنع ومن الأشياء المفيدة للناس؛
- أن تكون المواد الأولية التي تدخل في صنع محل الاستصناع على عاتق الصانع وحده وليس على عاتق المستصنع، فإذا كان العكس كان العقد عقد إجارة وليس عقد استصناع؛
- يجب أن يتم الاتفاق على ثمن محدد عدداً وجنساً بشكل يمنع النزاع والاختلاف حوله، كما يجب الاتفاق على طريقة ووقت التسديد (عاجلاً، آجلاً، بالتقسيط)؛
- يجب الاتفاق على مكان وأجال تسليم المصنوع، وفي شأن أجل التسليم فقد اشترط أبو حنيفة ألا يحدد أجل تسليم المصنوع في عقد الاستصناع، وإذا تم تحديده فسيكون عقد بيع بالسلم.³

خامساً- أنواع التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية:

يوجد نوعان من التمويل بالاستصناع هما:

1. **الاستصناع العادي:** هو الحالة العادية للتمويل بالاستصناع وهو أن يطلب المصرف الإسلامي من الصانع أن يصنع له شيء موصوف في الذمة مقابل ثمن محدد يدفع في مجلس العقد أو يؤجل أو يقسط، على أن يتسلم المصرف المصنع لاحقاً.⁴

¹ حسين محمد سمحان و موسى عمر مبارك، مرجع سابق ذكره، ص: 202.

² حامد حسن ميرة، مرجع سابق ذكره، ص: 487-488.

³ الحسين شواط وعبد الحق حميش، مرجع سابق ذكره، ص: 123.

⁴ محمد جعواني، مرجع سابق ذكره، ص: 174.

2. الاستصناع الموازي: هو أن يقوم المصرف الإسلامي بإبرام عقد استصناع باعتباره مستصنعا مع صانع يصنع له شيء موصوف في الذمة مقابل ثمن متفق عليه وعلى طريقة سداده، ثم يقوم بإبرام عقد جديد باعتباره صانعا مع عميل يطلب نفس الشيء المصنوع من قبل الصانع في العقد الأول وبنفس مواصفاته مقابل الاتفاق على ثمن جديد للمصنوع أعلى من الثمن في العقد الأول، كما يتم الاتفاق على طريقة وآجال تسديد ثمنه.¹

للاستصناع الموازي مجموعة من الشروط الإضافية زيادة على شروط الاستصناع السابقة من أجل تفادي أن يكون الاستصناع الموازي حيلة ربوية ومن هذه الشروط ما يلي:²

- أن يفصل المصرف بين عقدي الاستصناع الأول مع الصانع، والثاني مع المستصنع، وعدم الربط بينهما؛
- أن يمتلك المصرف الشيء المصنوع ويجوزه على أساس العقد الأول قبل بيعه للمستصنع في العقد الثاني؛
- أن يكون المصرف مسؤولا وحده عن تبعات وتكاليف عقد الاستصناع الثاني باعتباره يمثل دور الصانع، ولا يطلب تحميلها على الطرف الذي يمثل دور المستصنع في العقد نفسه.

سادسا- تطبيقات التمويل بالاستصناع الموازي في المصارف الإسلامية:

بما أن أغلب عمليات التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية هي استصناع موازي سنذكر بعض صور تطبيقاته فيها في الآتي:³

- يبرم المصرف الإسلامي عقد استصناع يكون فيه هو الصانع و العميل هو المستصنع، حيث يتفقان على أن يقوم المصرف بتصنيع شيء موصوف في الذمة و يدفع العميل المستصنع ثمن هذا المصنوع عاجلا، أو آجلا، أو بالتقسيط حسب ما تم التفاهم عليه، مع تحديد مكان وأجل تسليم المصنوع؛
- يقوم المصرف الإسلامي بإبرام عقد استصناع ثاني يطلق عليه عقد استصناع موازي يكون فيه المصرف المستصنع مع طرف آخر هو الصانع، حيث يتفقان على قيام الصانع بتصنيع نفس الشيء الذي التزم المصرف بتصنيعه للعميل في عقد الاستصناع الأول بنفس مواصفاته، وضمن الأجل والمكان المتفق على تسليم المصنوع فيه، مقابل دفع المصرف لثمن المصنوع للصانع في العقد الثاني، حيث يراعي المصرف أن يكون هذا الثمن أقل من الثمن الذي يدفعه العميل للمصرف في العقد الأول حتى يتمكن من تحقيق أرباح من هذه العملية.

المطلب الثالث: صيغ تمويل قائمة على الإجارة والقرض الحسن:

سنتطرق في هذا المطلب لأهم الجوانب والتفاصيل الخاصة بصيغة الإجارة في المصارف الإسلامية التي تعد من أهم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي وذلك لكفاءتها العالية وقدرتها على تلبية الحاجات التمويلية لمختلف الأنشطة والمشاريع الاقتصادية من جهة وتحقيق العديد من المزايا والمكاسب للمصارف الإسلامية من جهة أخرى، كما سنتطرق أيضا لصيغة

¹ محمد عبد الله شاهين محمد، الاقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال، دار حميثرا للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2018، ص: 254.

² محمد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص: 39.

³ محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وعود التمويل الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2020، ص: 181.

التمويل بالقرض الحسن التي يثبت من خلالها المصرف الإسلامي دوره في المشاركة في التنمية الاجتماعية وتمسكه بالمبادئ السامية للشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: صيغة التمويل بالإجارة:

أولاً- تعريف الإجارة:

1. لغة: الْأَجْرُ هو الجزاء على العمل والجمع أجورٌ. والإجارةُ مِنْ أَجَرَ يُأَجَّرُ وهو مَا أُعْطِيََتْ مِنْ أَجْرٍ فِي عَمَلٍ.¹

2. اصطلاحاً: تعرف الإجارة بـ:

- هي عقد على المنافع المباحة بعوض، أو عقد يفيد تملك منفعة معلومة مقصودة من العين المستأجرة بعوض.²
- هي عقد على منفعة مباحة معلومة معينة المدة من عين معينة أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم.³
- هناك من الفقهاء من عرف الإجارة بأنها إما إجارة على المنافع تعقد على الأعيان عن طريق دفع عين مملوكة لمن يستغل منفعتها مقابل عوض معلوم مثل العقارات والآلات، أو إجارة على الأعمال تعقد على عمل معلوم مقابل أجر معلوم مثل عمل شخص لصالح جهة ما مقابل أجر متفق عليها.⁴

ثانياً- مشروعية الإجارة:

هناك إجماع على مشروعية الإجارة في الكتاب والسنة والإجماع:

1. من القرآن الكريم: وردت عدة آيات تحمل في دلالتها مشروعية الإجارة منها:⁵
 قول الله تعالى: {قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ٢٦ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حَبْحَبًا فَإِنْ أُنْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَسْئَلَ عَلَيْكَ سَنَجِدْنِي إِنْ سَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ} (سورة القصص الآيتين 26-27)
 وقوله: {فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا} (سورة الكهف الآية 77). وقوله أيضاً: {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآوَهُنَّ أَجُورَهُنَّ} (سورة الطلاق الآية 06)
2. من السنة النبوية الشريفة: هناك عدة أحاديث للرسول ﷺ تدل على مشروعية الإجارة نذكر منها:⁶
 عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يعطه أجره»⁷. وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

¹ ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الأول، الجزء 01، باب الهمة، ص: 31.

² وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مرجع سابق ذكره، ص: 72.

³ حامد حسن ميرة، مرجع سابق ذكره، ص: 232.

⁴ عامر محمد سعيد طوقان، النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار البيروني للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2018، ص: 121.

⁵ أحمد إدريس عبده، مرجع سابق ذكره، ص: 310.

⁶ أحمد السعد، فقه المعاملات، الجزء الأول، دار الكتاب الثقافي للنشر، إربد، الأردن، 2011، ص: 139.

⁷ رواه محمد بن إسماعيل البخاري، مصدر سابق ذكره، كتاب الإجارة، باب إثم من منع أجر الأجير، الحديث رقم 2270، ص: 541.

وسلم قال: « ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم. فقال أصحابه وأنت؟ فقال: نعم كنت أزعها على قرابيط لأهل مكة¹، وقد بعث النبي ﷺ والناس يؤجرون ويستأجرون فلم ينكر عليهم ذلك فكان بمثابة تقرير منه على مشروعيتها.

3. من الإجماع: قال ابن قدامة وأجمع أهل العلم في كل عصر، وكل مكان على جواز الإجارة. كما قال ابن المنذر وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على جواز إجارة رجل لرجل بيتا لوقت معلوم وبأجر معلوم². وهذا دليل على أنه لم ينكرها أحد حيث أن تشريعها كان لحاجة الناس لها مثل حاجتهم للبيوت للسكن وحاجتهم لخدمة بعضهم البعض، وحاجتهم لمعدات يعملون بها، وحاجتهم لما يركبونه ويحملون عليه أغراضهم.

ثالثا- أركان عقد الإجارة:

للإجارة أربعة أركان هي:³

- العاقدان: ويشترط فيهما أن يتمتعا بالأهلية القانونية والعقل والرشد؛
- الصيغة: هي الإيجاب والقبول ويشترط فيها لفظ يفهم منه التعاقد على الإجارة "كأجرتك كذا" حتى يحصل الرضا؛
- الأجرة: ويشترط أن تكون الأجرة معلومة جنسا ونوعا وقدرًا؛
- المعقود عليه وهي المنفعة: والتي يشترط أن تكون العين (الأصل) ذات منفعة حقيقية فلا يصح استئجار كلب للتربية أو للحراسة، كما يشترط أن يكون المؤجر مالكا للعين (الأصل) وقادرا على تسليمها حساً أو وصفاً، إضافة إلى ضرورة أن تكون المنفعة معلومة بشكل دقيق، وأن تكون مباحة وغير محرمة.

رابعا- شروط صحة عقد الإجارة:

- الإجارة عقد لازم إلا بعذر، ويشترط فيها ما يلي:⁴
- أن تكون العين (الأصل) المؤجرة جائزة المنفعة شرعا؛
- أن تكون العين (الأصل) المؤجرة مملوكة للمؤجر، أو له سلطة التصرف فيها؛
- التسليم الفعلي للعين (الأصل) المؤجرة للمستأجر حتى يتسنى له الانتفاع بها؛
- أن تكون العين (الأصل) المؤجرة صالحة وفي حالة جيدة حتى يمكن الانتفاع بها مثل البنائيات أو السيارات والأصول المالية، أما السلع التي تستهلك مثل الطعام وغيرها فلا تجوز الإجارة فيها؛
- أن تكون تكلفة التأمين والصيانة الأساسية تقع على المؤجر، وتكلفة الصيانة الدورية على المستأجر، ما لم يتم التراضي على غير ذلك، ويرى منذر قحف أن المؤجر مسؤول عن بقاء الأصل المؤجر والمحافظة على قدرته على إنتاج منفعه مثل الصيانة التي تمنع تعطل محرك سيارة عن العمل، إضافة إلى مسؤوليته اتجاه المظهر الخارجي للأصل المؤجر

¹ نفس المصدر، كتاب الإجارة، باب رعي الغنم على قرابيط، الحديث رقم 2262، مصدر سابق ذكره، ص: 539.

² وليد عبد الرحمن الحمدان، الإجماع بما لم يعلم فيه مخالف أو تحقق في إجماع، شركة آفاق المعرفة للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022، ص: 412.

³ علي جمعة مجّد ومجّد أحمد السراج وأحمد جابر بدران، مرجع سابق ذكره، المجلد الرابع، الإجارة، ص: 20-21.

⁴ أحمد مجّد محمود نصار، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص: 96.

مثل خدوش طلاء السيارة أو جدران المنزل، أما مسؤولية المستأجر في الصيانة فهي مرتبطة باستخلاص المنفعة من الأصل المؤجر مثل تغير زيت المحرك كل فترة¹؛

- تعد العين (الأصل) المؤجرة أمانة في يد المستأجر، أما إذا هلكت دون إهمال وتقصير فهلاكها يتحملة المؤجر؛

- يجب أن يتم تحديد أجرة الانتفاع من العين (الأصل) المؤجرة، وكيفية سدادها، وهنا يمكن للطرفين إعادة مرجعة الأجرة كل فترة زمنية؛

- يجب أن تحدد مدة الإجارة.

خامسا- أنواع التمويل بالإجارة:

للإجارة نوعين هما:

1. الإجارة التشغيلية: هي التي يقوم فيها المؤجر باقتناء وحيازة موجودات وممتلكات مختلفة لتلبية حاجات المستأجرين،

ويقوم بتأجيرها إلى من يرغب بالانتفاع منها تشغيليا خلال مدة محددة يتفق عليها، وفي نهاية هذه المدة يرد هذا المستأجر الأصل المؤجر، إلى مالكة (المؤجر) الذي يمكنه أن يجدد عقد الإجارة التشغيلية ثانية مع نفس المستأجر، أو يبرم عقد إجارة تشغيلية مع مستأجر جديد². وتنقسم إلى قسمين هما:³

- الإجارة المعينة: وهي إجارة يكون محلها عقارا أو أصلا معينا بالإشارة إليه، أو يرى رؤيا العين، أو نحو ذلك مما يميزه عن غيرها.

- الإجارة الموصوفة بالذمة: هي الإجارة الواردة على منفعة موصوفة بصفات يتفق عليها مع التزامها في الذمة كسيارة أو شاحنة غير معينة، ولكنها موصوفة وصفا دقيقا يمنع الجهالة والتنازع.

2. الإجارة المنتهية بالتملك:

إن صيغة الإجارة المنتهية بالتملك هي صورة مستحدثة بالمصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف الربوية التي عرفت بها منذ زمن طويل، ونظرا لأهميتها وكفاءتها التمويلية أدخلتها المصارف الإسلامية ضمن صيغها التمويلية التي يتم التعامل بها بعد قيام العديد من علماء الفقه والمهتمين بالاقتصاد والتمويل الإسلامي بمجموعة من البحوث والدراسات بشأنها من أجل تكييفها فقها وجعلها موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

1-2 تعريف الإجارة المنتهية بالتملك:

- هي عقد بين طرفين يؤجر فيه أحدهما عينا محددة مقابل أجرة متفق عليها يدفعها المستأجر مقسطة خلال مدة محددة، حيث تنتقل ملكية هذه العين في آخر هذه المدة بعقد جديد للمستأجر بمجرد سدادها لجميع الأقساط.⁴

¹ منذر قحف، مرجع سابق ذكره، ص: 54-55.

² أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة - دراسة فقهية مقارنة، مرجع سابق ذكره، ص: 242.

³ أسامة بوسعد، الخدمات المالية في المصارف الإسلامية، دار رسلان للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2019، ص: 173.

⁴ إيهاب طلعت عبد الخالق، مرجع سابق ذكره، ص: 111.

- هي عقد إجارة بين طرفين يمكن فيها للمستأجر الانتفاع بالأصل المؤجر مقابل أجرة معلومة في مدة محددة على أقساط إيجارية، بحيث تزيد هذه الأقساط عن أجرة المثل، مع اقتران هذا العقد بعقد آخر تنتقل بموجبه ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر بعدما ينتهي من تسديد جميع الأقساط، بناء على عقد هبة، أو وعد بالبيع، أو بالخيار للمستأجر بعد تسديد جميع أقساط الأجرة، بثمن متفق عليه.¹

2-2 حكم الإجارة المنتهية بالتمليك:

اختلف الفقهاء حول مشروعية الإجارة المنتهية بالتمليك إلى رأيين هما:²

الرأي الأول: ذهب مجموعة جمهور الفقهاء إلى عدم جواز الإجارة المنتهية بالتمليك لوجود شرط عدم نقل الملكية للمستأجر إلا بعد الوفاء بجميع الثمن، لأنه يناهض مقتضى عقد البيع الذي يقتضي نقل ملكية المبيع للمشتري.

الرأي الثاني وهو ما ذهب إليه المالكية والحنابلة ومعدد من الفقهاء إلى إجازة الإجارة المنتهية بالتمليك لجواز شرط عدم نقل الملكية للمستأجر إلا بعد الوفاء بجميع الثمن، لأن الأصل في العقود الإباحة، ولأن المبيع في هذه الحالة بمثابة الرهن، الذي يقتضي بقاء ملكية المبيع للبائع حتى يتم جميع الثمن، وهو شرط يحقق غرضاً مشروعاً للبيع فلا مانع منه شرعاً. كما أجازها عدد من الفقهاء الندوة الفقهية الأولى لبيت التمويل الكويتي المنعقد في الكويت من 7 إلى 11 مارس 1987م.

كما جاء القرار رقم 44 (5/6) الخاص بالإجارة المنتهية بالتمليك المنبثق عن دورة المؤتمر الخامس لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد بالكويت من 10 إلى 15 ديسمبر 1988م، ليؤكد إجازة الإجارة المنتهية بالتمليك وذلك بإقرار للبيع بالتقسيم مع الحصول على الضمانات الكافية، وإقرار عقد الإجارة الذي يمكن المالك إعطاء خيار للمستأجر بتمديد مدة الإجارة، أو إنهاء عقد الإجارة وإرجاع العين المؤجرة، أو شراء العين المؤجرة بسعر السوق عند نهاية مدة الإجارة بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة.³

سادساً- الخطوات العملية لتنفيذ عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية:

يتم تنفيذ عقد الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية بطريقتين هما:⁴

الطريقة الأولى: يتم فيها التعامل بين العميل والمصرف مباشرة كما يلي:

- يتقدم العميل بطلب تأجير أصل معين من المصرف الإسلامي بمجموعة من الوثائق أهمها:⁵

طبيعة الأصل ومصدره. / القيمة التقديرية للثمن. / نوع الضمانات المقدمة. / المدة التقديرية للاستئجار.

القيمة التقديرية للاستئجار. / عقد الشركة. / القوائم المالية لثلاث سنوات الأخيرة. / الوضعية الضريبية.

وضعية التأمينات الاجتماعية. / نسخة من السجل التجاري. / نسخة من ترخيص العمل أي مستندات أخرى.

¹ حامد حسن ميرة، مرجع سابق ذكره، ص: 242.

² محمد عثمان شبيب، مرجع سابق ذكره، ص: 325.

³ <https://iifa-aifi.org/ar/1760.html> , تاريخ الاطلاع , 27/06/2023.

⁴ أشرف محمد دوابه، مرجع سابق ذكره، ص: 86-87.

⁵ حسين حسين شحاتة ، مرجع سابق ذكره، ص: 89.

- يقوم المصرف الإسلامي بدراسة طلب العميل، والاستعلام عنه، وعن مركزه المالي؛
- تقييم موقف العميل الائتماني وتحديد درجة المخاطر المرتبة به، ومدى ملائمة الإجارة التمويلية لظروف العميل ومتطلباته، ثم اتخاذ القرار المناسب؛
- بعدما يتم قبول الطلب يقوم المصرف الإسلامي بشراء الأصل المرغوب بتأجيله، وتحديد الشروط الخاصة بمدة الإيجار وقيمة قسط الإيجار، ثم تأجير هذا الأصل للعميل بإبرام عقد إجارة تمويلية منتهية بالتملك، وعلى أساسه يصبح المستأجر قادراً على الانتفاع بالأصل المؤجر، مقابل أجرة متفق عليها في مدة محددة، ويكون عقد التأجير مقترناً بأحد البنود الآتية:

- عقد مستقل بعبء الأصل المؤجر للمستأجر معلقاً على سداد كامل الأجرة؛
- وعد بعبء الأصل المؤجر للمستأجر بعد سداده لكامل الأجرة؛
- وعد بيع الأصل المؤجر للمستأجر بعد سداده لكامل الأجرة بثمن يتفق عليه مع المستأجر؛
- إعطاء حق الخيار للمستأجر في شراء الأصل المؤجر بسعر السوق عند انتهاء مدة التأجير، وبعد انتهاء المستأجر من الوفاء بجميع أقساط الإيجار المستحقة عليه خلال المدة؛
- إعطاء حق الخيار للمستأجر في تملك الأصل المؤجر في أي وقت يشاء، وعندما يريد ذلك يتم إبرام عقد بيع الأصل المؤجر للمستأجر حسب سعر السوق، أو حسب ما يتفق عليه مع المستأجر وقت البيع.

الطريقة الثانية: تقوم المصارف الإسلامية، أو المؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء شركات إجارة تمويلية كما يلي:

- القيام بدراسة عميقة لمجالات الإجارة التمويلية، واختيار المجالات المرحة، والمفيدة للاقتصاد والمجتمع؛
- تأسيس شركات مساهمة مختصة بالإجارة التمويلية يتم تمويلها عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام، يكون للبنك الإسلامي حصة معتبرة من أسهمها؛
- بعد تجميع رأس المال من المساهمين تقوم شركة التأجير باقتناء الأصول، والموجودات، والممتلكات التي تريد القيام بتأجيرها للعملاء المستهدفين، وتصبح هناك إمكانية لتداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية؛
- تقوم الشركة بتأجير ما قامت باقتنائه بإبرام عقد إجارة تمويلية منتهية بالتملك كما تم توضيحه في الحالة الأولى.

سابعاً- صور وأشكال الإجارة المنتهية بالتملك:

هناك عدة صور وأشكال للإجارة المنتهية بالتملك هي:¹

- إجارة تنتهي بالتملك بدفع الثمن بالأقساط الإيجارية، ويصاغ العقد على أنه إجارة بتملك الأصل المؤجر مقابل المبالغ التي دفعت كأقساط للإجارة العين لمدة محددة، وفي هذا النوع يصبح المستأجر مالكا للأصل المؤجر بعد سداد القسط الأخير دون الحاجة لإبرام عقد جديد؛

¹ عبد الله محمد العمراني، مرجع سابق ذكره، ص: 195-197.

- اقتران الإجارة بعقد بيع الأصل المؤجر بثمن رمزي، ويصاغ على أنه عقد إجارة يتيح للمستأجر الانتفاع بالأصل المؤجر مقابل أجر معلومة في مدة معينة على أن يكون للمستأجر حق تملك الأصل المؤجر في نهاية الإجارة مقابل دفعه مبلغ رمزي؛

- اقتران الإجارة بعقد بيع الأصل المؤجر بثمنه الحقيقي: يصاغ العقد بنفس طريقة صياغة عقد اقتران الإجارة بعقد بيع الأصل المؤجر بثمن رمزي، لكن يختلف عليه فقط في أنه يكون للمستأجر حق تملك الأصل المؤجر في نهاية الإجارة مقابل دفعه المبلغ الحقيقي لها؛

- اقتران الإجارة بوعده بالبيع للأصل المؤجر في نهاية المدة بشرط سداد كل الأقساط بثمن بيع يتفق عليه العاقدان في نهاية مدة الإجارة؛

- عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من سداد جميع الأقساط الإيجارية المستحقة عليه خلال مدة الإجارة، إما بشراء الأصل المؤجر بسعر السوق أو شراؤه بثمن تم الاتفاق عليه، أو رد الأصل المؤجر لمالكه، أو تمديد عقد التأجير بعد نهاية المدة عقد الإجارة؛

- الإجارة المنتهية بالتملك بالبيع التدريجي للأصل المؤجر، عن طريق الاتفاق على إجراء عقود إجارة متتالية، ومترادفة للحصة التي يملكها المؤجر من الأصل، وذلك بتعيين الثمن الإجمالي للأصل المؤجر، ثم الاتفاق على دفع جزء من ثمن الأصل المؤجر مع كل قسط للإجارة، لكن يجب أن نشير إلى أن قسط الإجارة يكون مقابل المنفعة، وبعد دفع كل جزء من ثمن الأصل المؤجر من طرف المستأجر يتحدد قسط الإجارة الجديد مقابل منفعة الحصة الباقية من ملكية المؤجر في الأصل، ويستمر ذلك في كل مرة حتى دفع آخر جزء من ثمن الأصل المؤجر الذي تنتهي معه أقساط الإجارة، ويصبح الأصل المؤجر ملكاً للمستأجر¹.

الفرع الثاني: التمويل بالقرض الحسن:

أولاً- تعريف القرض الحسن:

1 لغة: الْقَرْضُ هُوَ الْقَطْعُ وَيُقَالُ قَرَضَهُ يَقْرُضُهُ قَرْضًا أَيْ قَطَعَهُ، وَالْقَرْضُ هُوَ مَا يُعْطَى مِنَ الْمَالِ لِيُقْضَى فِيْمَا بَعْدَ لِصَاحِبِهِ، وَيُقَالُ أَقْرَضْتُ فَلَانًا أَيْ أَعْطَيْتُهُ مَالًا لِيُقْضِيَهُ لِي فِيْمَا بَعْدَ²، أَمَا عَنِ وَصْفِهِ بِالْحَسَنِ فَهَذَا لِأَنَّ الْقَرْضَ فِي الْمَعْنَى الشَّرْعِي هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِنْفَاقِ وَالتَّبَرُّعِ إِحْسَانًا وَلَا يُقَابَلُهُ عَوْضٌ³.

2 اصطلاحاً: من بين مجموعة من التعاريف نذكر الآتي:

- القرض الحسن عقد يفيد تملك شخص لآخر عينا من المثليات لمن ينتفع به ويرد مثله⁴.

¹ إدريس بن عمر المانع، مرجع سابق ذكره، ص: 217.

² ابن منظور، مصدر سابق ذكره، المجلد الخامس، الجزء 39، باب القاف، ص: 3588-3589.

³ محمد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996، ص: 105.

⁴ محمد علي أحمد البنا، القرض المصرفي دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2006، ص: 120.

- القرض الحسن مبلغ محدد من المال يقدمه المصرف الإسلامي لمن يحتاجه سواءً كان فرداً أو مؤسسة أو حكومة مقابل إرجاع هذا الأخير لأصل المبلغ المقترض للمصرف في التاريخ المتفق عليه بدون أية فوائد.¹
- القرض الحسن أسلوب تمويلي تقدمه المصارف الإسلامية بدون عوض على أن يرد المستفيد منه أصل القرض فقط بدون أية زيادة، وتمنح المصارف الإسلامية هذا النوع من القرض إما لغرض اجتماعي لمواجهة حاجات ملحة وسد حاجيات شخصية أو عائلية وهذا النوع يوجه غالباً نحو الاستهلاك، أو تقدمه لغرض إنتاجي عندما يتم منحه لأطراف تستثمره في تنمية وتطوير أنشطتها وأعمالها خصوصاً بالنسبة لتلك الشرائح التي تعد مهمة تمويلياً من قبل المصارف التجارية مثل صغار المنتجين وأصحاب الحرف والمهن وخريجي الجامعات وأصحاب المحلات والورشات والأعمال الصغيرة.²

ثانياً- مشروعية القرض الحسن:

القرض الحسن جائز ومشروع ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع

1 من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} (سورة البقرة الآية 245)، شبه الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أعمال البر والصلاح والإنفاق في سبيل الله بإقراض المال، كما أشار الله سبحانه وتعالى إلى أن جزءاً من قام بهذه الأعمال سيكون أضعافاً مضاعفة من الأجر والثواب من الله عوضاً له على قرضه.³

2 من السنة النبوية الشريفة: وردت العديد من الأحاديث النبوية الشريفة التي تدل على مشروعية القرض الحسن نذكر منها ما روي عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً»⁴

3 من الإجماع: أجمع المسلمون منذ عهد رسول الله ﷺ على مشروعية القرض وجوازه، وفعله الصحابة في عهد الرسول الله ﷺ، وبعد وفاته وبعدهم التابعون، ولا زال إجماع جمهور العلماء على جوازه إلى اليوم.⁵

ثالثاً- أركان عقد القرض الحسن:

لعقد القرض الحسن ثلاثة أركان هي:⁶

- الصيغة وهي الإيجاب والقبول، ويكون بلفظ يدل على القرض والسلف أو ما يدل على معناه حتى يتحقق القبول؛

¹ حكيم براضية وجعفر هي محمد، مرجع سابق ذكره، ص: 86.

² محمد البلتاجي، مرجع سابق ذكره، ص: 72.

³ أحمد عرفة أحمد يوسف، الأحكام الفقهية المتعلقة بالرهون المستجدة، دار التعليم الجامعي للنشر، ط01، الإسكندرية، مصر، 2020، ص: 422.

⁴ رواه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، كتاب الصدقات،

باب القرض، الحديث 2430، بدون تاريخ، ص: 812.

⁵ محمد علي أحمد البنا، مرجع سابق ذكره، ص: 129.

⁶ صادق راشد الشمري، خدمات الصيرفة الإسلامية، الجزء الخامس، دار البازوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2022، ص: 182.

- محل القرض: وهو المال المقترض الذي يجب أن يكون معلوم القيمة ومحدد المدة، كما يجب إعادة مبلغ القرض بمثله؛
- العاقدان: وهما المقرض الذي يشترط فيه أن يكون من أهل التبرع والمقترض واللذين يجب أن يتمتعا بالأهلية.

رابعاً- شروط صحة القرض الحسن:

للقرض الحسن عدة شروط هي:

- أن لا ينجر عن القرض نفع؛
- أن لا يضاف إلى القرض عقد آخر كالبيع وغيره؛¹
- أن يكون محل القرض مالا أو عيناً يمكن تقويمها بثمن؛
- أن تكون قيمة القرض معلومة بدقة وقت العقد؛
- أن يكون المال المراد إقراضه مملوكاً للمقرض، وله سلطة التصرف فيه؛
- أن يكون المال مشروعاً قابلاً للتداول أي لا يكون محظوراً تداوله أو محرماً.²

خامساً- مصادر أموال صندوق القرض الحسن في المصارف الإسلامية:

إن من أهم موارد صندوق القرض الحسن الذي تنشئه المصارف الإسلامية لمنح هذا النوع من القروض من ما يلي:³

- أموال المصرف الخاصة؛
- الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان)؛
- الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراضها للناس قرضاً حسناً.

سادساً- تطبيق القرض الحسن في المصارف الإسلامية:

تسعى المصارف الإسلامية للمشاركة في التنمية الاجتماعية وتحقيق قيم التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع من خلال مساعدة الأشخاص الذين لديهم حاجات ملحة أو لمساعدة بعض الفئات في تمويل أنشطتهم وإقلاعها مثل منح قروض حسنة لأصحاب المشاريع الصغيرة و صغار الحرفيين والمهنيين وخريجي الجامعات...، بعد قيام إدارة المصرف بدراسة طالب القرض الحسن والاستعلام عن حالته المالية والاجتماعية وغيرها من الإجراءات التي تضمن للمصرف انتفاع المقترض من هذا القرض ومدى قدرته على تسديده في الوقت المحدد⁴، ومن أهم الأمثلة والتجارب لتطبيق القرض الحسن في المصارف الإسلامية تجربة مصرف دبي الإسلامي الذي عمل منذ نشأته سنة 1975 في نشاطه الاجتماعي بإنشاء صندوق للقرض الحسن يقدم قروضا حسنة لأصحاب الحاجات الملحة (مصاريف الزواج أو العلاج أو التعليم...) أو حالات

¹ الطاهر قانة، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي، دار الخليج للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2019، ص: 160.

² محمود حمودة ومصطفى حسين، مرجع سابق ذكره، ص: 63.

³ خلفان حمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، مرجع سابق ذكره، ص: 182.

⁴ بوجلال مجاهد، مرجع سابق ذكره، ص: 39.

- الإعسار المالي، إضافة إلى مساعدة صغار المنتجين بشراء بعض أدوات الإنتاج لتجنيبهم التعامل بالقروض الربوية¹، ويشترط مصرف دبي الإسلامي مجموعة من الشروط للحصول على القرض الحسن منها:²
- أن يكون طالب القرض الحسن مواطناً إماراتياً، أو مقيم بصفة قانونية، ومن عملاء بنك دبي الإسلامي؛
 - أن يكون عمر طالب القرض الحسن لا يقل عن 21 سنة ولا يتجاوز 65 سنة، ويكون صاحب سلوك حسن وغير مسبوق قضائياً؛
 - أن يكون لطالب القرض الحسن مصدر دخل ثابت، وأن لا تكون لديه ديون مستحقة أو سجل ائتماني سيء مع أي مؤسسة مالية؛
 - أن يتم تحويل الراتب إلى بنك دبي الإسلامي طوال مدة القرض؛
 - أن لا يقل الحد الأدنى لراتب طالب القرض الحسن عن ثلاثة آلاف درهم إماراتي؛
 - إذا كان طالب القرض الحسن من المقيمين فالحد الأقصى للقرض الحسن سيكون في حدود اثنان مليون درهم إماراتي.

¹ نعمت عبد اللطيف مشهور، النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996، ص: 102.

² <https://small-projects.org/القرض>، تاريخ الاطلاع، 19/07/2023.

خلاصة الفصل:

المصارف الإسلامية منشآت مالية مصرفية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تركز في عملها على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كانت بداية نشأتها تلبية للاحتياجات التمويلية والمصرفية للمجتمعات الإسلامية الراضية لهيمنة المصارف التقليدية المبنية على أسس الفكر الغربي المناهض للعقيدة الإسلامية، وقد مرت المصارف الإسلامية في نشأتها بعدة مراحل ومحطات ساهمت في نضجها وتطور عملها وعصرنة خدماتها وصيغ التمويل فيها بدون الإخلال بالقواعد والضوابط التي تحكم المعاملات المالية في الفقه الإسلامي، مما جعلها مصارف ذات خصوصية تميزها عن غيرها من المصارف سواء من حيث الأهداف المرغوب تحقيقها أو من حيث الخدمات المصرفية التي تقدمها أو من حيث مصادر أموالها وصيغ التمويل المقدمة لعملائها الذين وجدوا فيها ملاذا استثماريا جذابا بعيدا عن فخ التعامل بالفوائد الربوية وقائم على العدالة ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة، حيث يجد المتعامل نفسه أمام صيغ متنوعة لكل منها خصوصيتها التمويلية وفوائدها ومميزاتها الاستثمارية سواء كانت صيغ قائمة على المشاركات (المشاركة، المضاربة، المزارعة، المساقاة، المغارسة)، أو صيغ قائمة على البيوع (مراجعة، السلم، الاستصناع) أو صيغ قائمة على الإجارة أو عن طريق التمويل الاجتماعي المتمثل في القروض الحسنة بدون مقابل الذي يظهر من خلاله دور المصارف الإسلامية في التنمية الاجتماعية ومساعدة الفئات الهشة في المجتمع.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقته بالتمويل

المصرفي الإسلامي

تمهيد:

إن السعي لتحقيق النمو الاقتصادي هو الهدف الأهم والجوهرى للسياسة الاقتصادية الكلية في أي دولة، بل إنه المؤشر الذي على أساسه يتم الحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية المنتهجة للدولة أو فشلها، ونظرا لهذه الأهمية الكبيرة كان موضوع النمو الاقتصادي منذ القدم الشغل الشاغل للعديد من المفكرين الاقتصاديين وحتى السياسيين، حيث حاولوا دراسة مختلف جوانبه وتحليلها لتفسير الأسباب والعوامل التي تؤدي لتحسن معدلات النمو الاقتصادي أو تباطؤها، ثم استغلال نتائج هذه الدراسات والبحوث في تعزيز مواطن القوة وتصحيح مواطن الضعف في الاقتصاد من أجل الوصول لنمو اقتصادي مستمر.

من بين الاهتمامات التي شغلت بال العديد من المفكرين الاقتصاديين بدءا سنة 1911 من قبل الاقتصادي جوزيف شومبيتر إلى غاية يومنا هذا هي علاقة التنمية المالية أو التطور المالي بالنمو الاقتصادي، ذلك أن الأموال هي عصب الحياة الاقتصادية خصوصا إذا ما تم استغلال تلك الأموال بكفاءة وفعالية، وباعتبار أن البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية هي أحد مكونات النظام المالي وأحد القنوات التي يمكن من خلالها للاقتصاد الحصول على التمويل فإن تطورها وتقدمها يمكن أن يساهم بشكل أو بآخر في دعم النمو الاقتصادي.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي وذلك بالتعرف على أنواع ومؤشرات النمو الاقتصادي وأهم العوامل المحددة له، ثم سنذكر أهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وأهم ما توصلت له بشأنه، بعدها سنحاول الربط بين موضوعي التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي من خلال التطرق لأهم ما ورد من أدبيات تخص العلاقة بينهما، وأخيرا سنشير للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي من خلال مسح نتائج حواري خمسين دراسة سابقة للموضوع وتحليل أهم ما توصلت إليه من نتائج خاصة ما تعلق بنوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، وآجال هذه العلاقة واتجاهها، ثم سنحاول استخلاص أهم أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وهذا من خلال أربعة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي؛
- المبحث الثاني: المقاربات الفكرية للنمو الاقتصادي؛
- المبحث الثالث: أدبيات العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي؛
- المبحث الرابع: الخلفية النظرية لعلاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث توضيح أهم الفروق بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية حتى لا نخلط بين مفهوميهما، ثم سنحاول التعرف على أنواع ومؤشرات النمو الاقتصادي وأهم العوامل المحددة له.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

كثيرا ما يحدث خلط بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لحد يجعل البعض يتحدث عن النمو الاقتصادي وهو يقصد التنمية الاقتصادية، أو العكس، وهذا ما يستدعي توضيح المفهومين كل على حدة.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعريفات النمو الاقتصادي باختلاف المفكرين والباحثين الذين قاموا بدراسته، ونظرا لكثرتها وتعددتها سنذكر التعاريف الآتية:

- يقصد بالنمو الاقتصادي مقدار الزيادة في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج الإجمالي.¹
- النمو الاقتصادي هو الاتجاه التصاعدي المستمر للدخل الفردي الحقيقي بالأسعار الثابتة لاقتصاد بلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن.²
- ويعرف بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل مجموع القيم المضافة لكل قطاعات الإنتاج في اقتصاد بلد ما بمرور الوقت.³
- كما يعرف بأنه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين فترتين زمنيةتين، أو هو الزيادة في معدل الدخل الفردي الذي يحتسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان.⁴
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني أن يفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي عدد سكان الدولة إلى الحد الذي يزداد فيه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو إجمالي الدخل القومي الحقيقي بشكل مستمر.

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

- التنمية الاقتصادية نمو اقتصادي مرفوق بتغيرات هيكلية ووظيفية للاقتصاد، فإذا كان النمو الاقتصادي يعني زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد فإن التنمية الاقتصادية هي زيادة القدرة الإنتاجية المرفوقة بتغييرات في الترتيبات التقنية والمؤسسية التي يتم من خلالها عملية الإنتاج والتوزيع مما يعني أن النمو الاقتصادي له بعد كمي ولكن التنمية الاقتصادية لها بعد نوعي. وبعبارة أخرى يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها زيادة الدخل الفردي بمرور الوقت بالتوازي مع التغيرات الهيكلية والوظيفية في الدخل القومي.⁵

¹ Daron Acemoglu, introduction to modern economic growth, Princeton university press, USA, 2009, p : 693.

² H.L. Ahuja, Principles of Macroeconomics, S. Chand publishing, New Delhi, India, 2016, p: 585.

³ Robert E. Litan, Handbook on Law, Innovation and Growth, Edward Elgar publishing, Cheltenham, UK, 2011, p: 14.

⁴ ضرار العتيبي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2018، ص: 311.

⁵ S. Mukherjee & J. Chakrabarti, Evolution of Indian Economy & Elementary Statistics, Allied Publishers Limited, 1st ed, New Delhi, India, 2000, P: 54.

— تشير التنمية الاقتصادية إلى النمو الاقتصادي المصحوب بتغيرات في توزيع الإنتاج والهيكل الاقتصادي، والبحث عن مسار نمو مثالي من خلال تخصيص الموارد ومستويات الكفاءة الحالية بشكل أفضل عن ما كان عليه، كما تشير التنمية الاقتصادية إلى تغيير مجتمعي يجمع بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتعزيز القدرات على التعبير عن الرأي.¹

— هي "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".² من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن التنمية الاقتصادية تستهدف تحقيق نمو اقتصادي مرفوق بتغيرات جوهرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي... من أجل تقدم المجتمع ورفاهيته، وعليه يمكن القول أن اقتصاد دولة ما يشهد تنمية اقتصادية إذا حقق نموا اقتصاديا إيجابيا مصحوبا بتغيرات هيكلية مثل التحول من اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى اقتصاد عالي التصنيع، حيث ينعكس هذا التحول إيجابيا على كل المجتمع.

الفرع الثالث: الفروق الجوهرية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

من أهم الفروق الجوهرية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ما يلي:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما.	- مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة في كافة المجالات.
- يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو بالدخل الفردي الحقيقي.	- أشمل من النمو الاقتصادي لأنها تهتم بإحداث تغييرات هيكلية تمس عدة جوانب منها الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية لذا تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد.
- لا يهتم بهيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، ولا بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي.	- تركز التنمية الاقتصادية على وصول عوائدها إلى الطبقات الفقيرة قبل الغنية.
- عادة ما يشير إلى الدول المتقدمة التي وصلت إلى مستويات عالية من التنمية الاقتصادية وتحكمها في استغلال مواردها بمثالية.	- تشير إلى الدول النامية والتي تمتلك إمكانيات التقدم لكنها لم تستطع استغلال مواردها استغلالاً أمثلًا.

المصدر: بالاعتماد على العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج (1990-2016)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020/2019، ص ص: 74-73.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي الأنواع، المؤشرات و العوامل المحددة له

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

¹ José Luis Iparraquirre, Economics and Ageing, vol 3: Long-term Care and Finance, Publisher by Palgrave Macmillan, London, UK, 2020, P : 457.

² عبد اللطيف مصيطفي و عبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، ط 1، بيروت، لبنان، 2014، ص: 14.

هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي هي:¹

1. **النمو التلقائي (الطبيعي):** وهو نمو يحدث بشكل عفوي عن طريق القوى الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني من دون اعتماد التخطيط على المستوى الوطني أو المحلي، وقد حدث هذا النمو تاريخياً عند انتقال الدول الأوروبية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي.
2. **النمو العابر:** هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية يحدث نتيجة التأثير بظروف أو عوامل معينة يزول بمجرد زوالها، وخير مثال على هذا النوع من النمو هو النمو الذي تشهده الدول المعتمدة في اقتصادها على البترول حيث يتأثر نموها بارتفاع وانخفاض أسعار النفط.
3. **النمو المخطط:** هو نمو يحدث نتيجة عن عملية تخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع، وهو نمو يعتمد في نجاحه وقوته على واقعية الخطط المرسومة وفاعلية تنفيذها ومتابعتها.

الفرع الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي

- من بين أهم المؤشرات التي يتم على أساسها حساب معدل النمو الاقتصادي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدل نمو الدخل الفردي اللذين سنتعرف عليهما في ما يلي:²
- أولاً- الناتج المحلي الإجمالي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عنه اختصاراً بـ (GDP) بالإنجليزية أو (PIB) بالفرنسية من أكثر الأدوات شيوعاً لقياس النمو الاقتصادي لدى كثير من الاقتصاديين لدرجة أن ذكر النمو الاقتصادي يفهم منه التغيير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي تم استبعاد أثر التضخم منه.
- ويعرف الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما بأنه إجمالي القيم السوقية للخدمات والسلع النهائية التي ينتجها سكان هذا البلد في سنة معينة، كما يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالدخل القومي عن طريق جمع جميع الدخول (الأجور، الرواتب الخاصة بجميع الأفراد) والفوائد والأرباح والدخل الحكومي، كما يعبر عن هذا الأخير بالإنفاق الكلي حيث أن السلعة المنتجة التي تم بيعها سيذهب ثمن بيعها لصالح شخص ما بطريقة أو بأخرى لذلك يمكن أيضاً قياس الناتج المحلي الإجمالي بالإنفاق الإجمالي لجميع القطاعات.³
- وعليه فإن قياس الناتج المحلي الإجمالي يتم بأحد الطرق الآتية:⁴
1. **طريقة القيمة المضافة:** هي الارتفاع في قيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج، وتحسب كما يلي:

¹ علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص: 52-53.

² زمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 19، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص: 15.

³ Partha Dasgupta, Economics: A Very Short Introduction, Oxford University Press, 1st ed, New York, USA, 2007, P : 15.

⁴ صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية (1980-2015)، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019، ص: 75-76.

القيمة المضافة لمنتج ما = قيمة المنتج النهائي (المنتجات الموجهة للاستهلاك) - قيمة المنتجات الوسيطة المستخدمة في عملية الإنتاج.

وعليه فإن الناتج المحلي الإجمالي يساوي مجموع القيم المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي.

2. **طريقة الدخل:** إن الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني هما وجهان لعملة واحدة، فالناتج المحلي الإجمالي يساوي الدخل الوطني، ويحسب الناتج المحلي الإجمالي وفقا لهذه الطريقة كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل الوطني = مجموع الأجور + مجموع الفوائد + مجموع الأرباح + مجموع الربوع

3. **طريقة الإنفاق:** إن شراء أي منتج سيترتب عليه ذهاب ثمن بيع هذا المنتج لطرف آخر، وهكذا يكون الإنفاق هو نفسه الدخل وبالتالي فإن الناتج المحلي الإجمالي = الدخل الوطني = الإنفاق الكلي حيث أن الإنفاق الكلي يحسب كما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن: Y هو الدخل الوطني، C الاستهلاك، I الاستثمار، G الإنفاق الحكومي، (X-M) هي إنفاق القطاع الخارجي أو صافي الصادرات.

وينقسم معدل النمو الاقتصادي على أساس الأسعار المستخدمة في حساب الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يلي:¹

أ - **معدل النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم نشر البيانات السنوية الخاصة بالنمو الاقتصادي تم حسابها باستخدام التغيير في العملة المحلية للدولة، فهذه البيانات يمكن استخدامها فقط عند القيام بدراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية قصيرة، ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، ومعدل نمو الدخل الوطني.

ب - **معدل النمو بالأسعار الثابتة:** يعد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أفضل مؤشر على النمو الاقتصادي لأنه يقيس قيمة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة أثر التضخم منه عن طريق قسمته على الأرقام القياسية للأسعار، ويصلح هذه الطريقة عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترات زمنية طويلة.

ج **معدل النمو بالأسعار الدولية:** عند محاولة إجراء دراسة اقتصادية مقارنة للنمو الاقتصادي لعدة دول لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى، لذلك يلزم تحويل عملات الدول المرغوب في دراستها إلى عملة دولية واحدة بعد إزالة أثر التضخم منها مثل الدولار الأمريكي أو اليورو...

ويحسب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو الآتي:

$$g_{GDP\ Real_t} = \left(\frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \right) \times 100$$

حيث: $g_{GDP\ Real_t}$: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. / GDP_t : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية. / GDP_{t-1} : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة.

¹ مولود كبير، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص: 93.

ثانياً- متوسط الدخل الفردي: يعد هذا المؤشر من أحسن المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي والذي عادة ما يدل على مصداقية قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، وهناك طريقتان لقياس النمو الاقتصادي على المستوى الفردي هما:¹

1. طريقة معدل النمو البسيط: حسب هذه الطريقة يتم قياس معدل التغيير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى، حيث يتم حسابه على النحو الآتي:

$$g_{y \text{ Real}_t} = \left(\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \right) \times 100$$

حيث: $g_{y \text{ Real}_t}$: معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد. Y_t : الدخل الحقيقي للفرد للسنة الحالية. Y_{t-1} : الدخل الحقيقي للفرد للسنة السابقة.

2. طريقة معدل النمو المركب (المركزي): حسب هذه الطريقة يتم قياس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

$$g_{com} = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث: g_{com} : معدل النمو المركب. N : فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة. Y_N : متوسط الدخل الحقيقي للفرد لآخر سنة (نهاية الفترة). Y_0 : متوسط الدخل الحقيقي للفرد لسنة الأساس (بداية الفترة). ويمكن أيضاً حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما يلي:²

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة ما}}{\text{إجمالي عدد السكان في نفس السنة}}$$

الفرع الثالث: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

تتعلق عملية النمو الاقتصادي بعدد من العوامل التي إن تم استغلالها بشكل جيد وتم التحكم فيها وإدارتها بمهارة ستكون عاملاً رئيسياً لتحسين هذا النمو واستمراره، والتي من أهمها ما يلي:

1. **الموارد الطبيعية (Natural Resources)**: إن وفرة أو قلة الموارد الطبيعية محدد رئيسي ودافع قوي لرفع معدل النمو الاقتصادي للدول مثل توافر المياه، الأراضي الخصبة، الغابات، مصادر الطاقة، الثروات المعدنية والحيوانية...، لكن هذا لا يعني أن الدول الغنية بهذه الموارد هي دول ذات اقتصاد متقدم ومتطور وتحقق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لأن ذلك يعتمد على مدى كيفية وحسن استغلال هذه الدول للموارد الطبيعية المتوفرة فيها، فهناك دول لا تزال تعاني التخلف رغم امتلاكها لثروات طبيعية هائلة لعدم استغلال هذه الثروات استغلالاً أمثلاً، بينما هناك دول مثل

¹ أماني غازي جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار البازوري العلمية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2022، ص ص: 118-119.

² زمين مجدي، مرجع سابق ذكره، ص: 19.

- اليابان فقيرة من حيث الموارد الطبيعية لكن اقتصادها متقدم ومتطور ويحقق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لأنها استطاعت أن تستغل ما هو متاح لديها استغلالاً أمثلاً وتعويض ما ينقصها عن طريق الاستيراد.¹
2. رأس المال المادي (Physical Capital): رأس المال المادي هو مخزون الدولة من العناصر والأصول المادية المصنوعة من قبل الإنسان التي تساهم في العملية الإنتاجية مثل: المباني، المصانع، الجسور، الطرق السريعة، السدود، والبنية التحتية بصفة عامة، والآلات والمعدات ومخزون البضائع التي تدخل في صنع منتجات أخرى.²
- وتحدث الزيادة في تراكم رأس المال من خلال تخصيص جزء من الدخل كادخار حتى يتم استثماره في إنتاج سلع رأسمالية لاستخدامها في إنتاج سلع رأس مالية جديدة تتضمن قدراً من التكنولوجيا مثل معدات تقتصد الطاقة والحواشيب شديدة التطور...، مما يساهم في الرفع من جودة رأس المال. ومن مميزات عملية تراكم رأس المال أنها تتضمن الاختيار بين الاستهلاك الحاضر والاستثمار المستقبلي من أجل النمو الاقتصادي، فالمجتمع عليه أن يضحي بقدر من الاستهلاك الحاضر لأجل الرفع من الاستهلاك المستقبلي.³
3. الموارد البشرية (Human Resources): إن القوى العاملة هي العنصر المحرك للنمو الاقتصادي الذي يقوم بالتخطيط والتنظيم والتنفيذ والتوجيه والرقابة، مما يعني أن الحاجة إليها متنوعة ومتدرجة حسب طبيعة العمل والعمليات الإنتاجية اللازمة للاقتصاد، إضافة إلى ذلك يجب أن تكون مدربة ومؤهلة ولها مستويات عالية من المهارة والخبرة في العمل لوجود ارتباط وثيق وقوي بين القوى العاملة الماهرة والنمو الاقتصادي، فالقصد هنا أن العبرة ليست بالكثرة العددية للقوى العاملة ولكن بنوعيتها وجودتها لأنه يمكن أن تكون الأعداد الهائلة من القوى العاملة غير المؤهلة والتي لا تمتلك أية مهارة عبثاً وعائقاً للنمو الاقتصادي وهذا ما يبدو واضحاً في بعض الدول النامية التي تفتقر إلى العمالة الماهرة الضرورية للعمل في بعض الميادين والمجالات الحديثة والمتطورة رغم أنها تمتلك عدد سكان معتبر غالبية من فئة الشباب القادرين على العمل.⁴
4. لقد أكدت عدة أبحاث عن دور العمالة الماهرة في النمو الاقتصادي وكان من أولها مقال نشره مينسر جاكوب (Mincer Jacob) سنة 1958، ومقال بعنوان "الاستثمار في رأس المال البشري" نشر من قبل الاقتصادي تيودور شولتز (Theodore Schultz) سنة 1961 فكان بمثابة بداية لظهور نظرية رأس المال البشري التي جعلت رأس المال البشري (Human Capital) بنفس أهمية الموارد المادية الأخرى في تحقيق النمو الاقتصادي⁵، حيث أن رأس المال البشري يشير إلى الموارد غير الملموسة التي يوفرها العمال لأرباب عملهم ومنظمتهم، فالبشر يمتلكون قدرات فطرية

¹ فايز بن إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة العبيكان للنشر، ط 7، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022، ص: 429.

² George W. Norton & Jeffrey Alwang & William A. Masters, Economics of Agricultural Development, Published by Routledag, 2nd ed, New York, USA, 2010, p: 104.

³ مولود كبير، مرجع سابق ذكره، ص: 90.

⁴ عبد الرحمان بن عنتر، المدخل التحليلي لإدارة الإنتاج في المنشآت الخدمية والصناعية، دار البازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2019، ص: 214-215.

⁵ سعدون حمود الربيعاوي وحسين وليد عباس، رأس المال الفكري، دار غيداء للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص: 83.

مختلفة من ذكاء ومهارات وخبرات يجلبونها لعملهم، وهم من يقرر متى وكيف سيساهمون بها في تطوير منظماتهم وأعمالهم واستمرارها لأمد طويل.¹

إن رأس المال البشري أهم عامل للتأثير على النمو والتنمية الاقتصادية لذا يجب العناية أكثر بتكوين وتدريب العنصر البشري والاستثمار فيه لتنمية المهارات وصلها ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري يجب أن يكون مواكبا للاستثمار في رأس المال المادي ومتوازنا معه حتى تزداد الإنتاجية والنشاط الاقتصادي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.²

5. التقدم التقني والتكنولوجي (Technological and technical progress): يحمل التقدم التكنولوجي مفتاح النمو الاقتصادي المستمر كما هو الشأن بالنسبة لرأس المال المادي والبشري والعناصر الأخرى، حيث يتطلب إنشاء تكنولوجيا جديدة استثمارات تكنولوجية تهتم بالبحث والتطوير ثم ترجمة ما ينتج عنها من أبحاث إلى تقدم تقني وتحسينات تكنولوجية لوظيفة الإنتاج ومعداتها التي سيلاحظ فيما بعد أنها أصبحت تنتج من نفس المدخلات كميات أكبر من المخرجات، وبالتالي إمكانية حدوث قفزات سريعة لمستوى النمو الاقتصادي للدول، وكمثال على ذلك تلك القفزة التقنية التي يمكن أن تحدث لمستخدمي جهاز الحاسوب الذين لم يقوموا بتحديث البرمجيات الخاصة بحواسيبهم منذ زمن طويل رغم إصدار أجيال من التحديثات، لكن إذا تبني أحدهم أحدث إصدار سيشعر بقفزة إيجابية وتحسن في طريقة عمل الحاسوب مقارنة بما كان عليه سابقا، وكمثال آخر ما حققته اليابان بحلول 1968 في مجال صناعة الصلب الذي نما بشكل أسرع خلال هذه الفترة حيث تم إنتاج 75% من الفولاذ الياباني بعد استخدام مصانع الصلب تكنولوجيا جديدة متمثلة في فرن الأوكسجين الأساسي مقارنة بـ 40% فقط من الصلب الأمريكي، ومنه يتضح أن إدخال التحسينات التكنولوجية على السلع الرأسمالية سيؤدي لاحتمال حدوث قفزات تقنية وهو ما تفتقر إليها الدول المتخلفة.³

المبحث الثاني: المقاربات الفكرية للنمو الاقتصادي

عند دراستنا لمواضيع الاقتصاد غالبا ما نتطلع للآراء والأفكار الغربية الوضعية، وهذا أمر مقبول ومشروع خاصة إذا كان ما لديهم ذا إفادة لنا، لكن الأكثر مشروعية هو أن ننظر فيما لدينا من أفكار وآراء خاصة وإن كان ما بحوزتنا من تراث فكري حول مواضيع الاقتصاد مستمد من ديننا الإسلامي الحنيف وأكثر رشادة وإفادة من غيره، خاصة إذا ما قمنا بتطويره وترقيته بشكل يتناسب ومتطلبات الاقتصاد في الوقت الحالي. فبالرغم من أن كثير من مؤرخي الفكر الإنساني يعترفون بما للتراث الفكري الإسلامي من ثراء وقوة وعمق في الطرح، وقدرة على العطاء والريادة، إلا أن الكثير منهم عامة والمختصين في الفكر الاقتصادي خاصة لا ينسبون الأشياء لأصحابها في كثير من الأحيان، وينتقلون عند دراستهم للفكر الاقتصادي من تحليلات أرسطو وسقراط في الحضارة اليونانية إلى رواد الفكر التجاري في أوروبا ويتناسون مساهمات

¹ Angela Barin & Michael Armstrong, Human Capital Management, Kogan Page Publishers, 1st ed, London, UK, 2007, PP : 8-9.

² خديجة عباس ، دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مع بعض الدول النامية (1990-2019)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022، ص: 70.

³ David N. Weil, Economic Growth, Published by Routledag, 3rd ed, New York, USA, 2016, P P: 229-230.

المفكرين المسلمين في الاقتصاد رغم أنهم يدركون أن الفكر الإنساني ما هو في الحقيقة إلا تراكم معرفي ساهمت في بنائه جل الحضارات المتعاقبة،¹

حاول العديد من العلماء المسلمين التعرض لمختلف القضايا الاقتصادية ومنها قضية النمو الاقتصادي التي تم دراستها بصفتها فرع من فروع المعرفة وليس بشكل مستقل، حيث ارتبطت إلى حد كبير بعلوم أخرى لكنها ساهمت في إثراء الفكر الاقتصادي²، إلا أنه بدأت بالظهور كعلم بشكل أكثر استقلالية مع المفكرين الاقتصاديين الماركنتيليين (التجارين) أمثال الإنجليزيين ويليام بيتي، وجون لوك، والفرنسي جان باتيست كولبر الذين رأوا في النقود والمسكوكات من الذهب والفضة مكنم الثروة الوطنية التي يجب تكديسها وتخزينها، وضرورة تحقيق فائض في الميزان التجاري من خلال الترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على ما يتم استيراده، حيث أن النقد الناتج عن هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة ويحفز الاستثمار في السوق الداخلية مما يرفع من مستوى العمالة الوطنية وبهذا يتحسن الرخاء الاقتصادي³. ظهرت بعد الماركنتيليين العديد من النظريات الاقتصادية التي تصدت لمنطقهم الاقتصادي وكشفت عن أفكار وأبحاث لها نظرة جديدة للنمو الاقتصادي والفكر الاقتصادي ككل.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الإسلامي

يقصد بالفكر الاقتصادي الإسلامي جميع ما أنتجه المسلمون من معارف اقتصادية استمدت مسلماتها وأطرها العامة من التصور الإسلامي، إلا أنها ليست في نفسها وحيا منزلا، وإنما هي بالضرورة مشتملة على اجتهادات وأفكار بشرية ضمن مكوناتها الرئيسية، أي أن الباحث قد تكون له آراء وتحليلات معينة قد يرد ضمنها الخطأ⁴. من بين المفكرين المسلمين الذين كانت لهم آراء وأفكار اقتصادية: أبو الحسن الماوردي، أبو حامد الغزالي، ابن تيمية، ابن خلدون، تقي الدين المقريزي، وغيرهم من أعلام الفكر الإسلامي، الذين كانوا سباقين للتأصيل والتأسيس لكثير من النظريات الاقتصادية⁵.

ويعد المفكر الجزائري مالك بن نبي من بين المفكرين المسلمين المعاصرين الذين تطرقوا لموضوع التنمية والنمو الاقتصادي، حيث درج الفكر التنموي في معالجته لإشكاليات التخلف وسبل الخروج منها، فهو يرى أن التنمية الاقتصادية ليست قضية إنشاء مصرف، أو بناء مصنع بل هي بناء الإنسان وتحضيره الجيد لمواجهة المشكلات المختلفة، فلا إنسان في نظر مالك بن نبي هو محور العملية الاقتصادية التي تعد اللبنة الأساسية لتشكيل ما يسمى بالحضارة مع عدم

¹ سكينه بولي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي - دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2015، ص: 106.

² عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (73)، الكويت، 2021، ص: 04.

³ فريدريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان للنشر، ط 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001، ص: 17-18.

⁴ شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد: منهجية ورؤية إسلامية في تناول المسائل الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006، ص: 64.

⁵ سكينه بولي، مرجع سابق ذكره، ص: 106.

إغفال عنصر الزمن الذي له نفس القيمة الإنسانية، وهذا ما يدفع بأفراد المجتمع إلى تمجيد العمل والتركيز على القيام بواجباتهم بدلا من مطالبتهم بالحقوق فقط¹، وقد رأى مالك بن نبي أنه من أجل تحديد شروط الانطلاق في التنمية الاقتصادية لا بد من تحديد أسباب التخلف الذي متى تكونت الإرادة للتخلص منه سيستطيع المجتمع التعويض عن الاستثمار المالي بالاستثمار الاجتماعي، حيث أن ما يعدمه العالم الإسلامي ليس الوسيلة المادية بل الوعي الاقتصادي². كما يعد عبد الرحمان بن خلدون من بين المفكرين المسلمين القلائل الذين درسوا قضية النمو والتنمية الاقتصادية بأسلوب يغلب عليه الطابع العلمي، وبشكل أكثر وضوحا عن غيره من المفكرين المسلمين الذين جاءت آراؤهم فيما يخص النمو والتنمية الاقتصادية مضمنة في بطون علوم أخرى مثل علم الفقه والتوحيد والتفسير وعلم الأخلاق والتاريخ والجغرافيا وهو ما يصعب استنباطها والإشارة إليها³، لذا سنكتفي بالإشارة لطرح ابن خلدون بشأن النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي من منظور عبد الرحمان بن خلدون (1332-1406)

لقد تطرق ابن خلدون في مقدمته لقضية تخصيص وتقسيم العمل موضحا أهمية ذلك في زيادة إنتاجية العمل، وهي نفس الفكرة التي تبناها آدم سميث فيما بعد، كما تطرق في مقدمته لموضوع كان جديدا في عصره وهو العمران ببعديه المادي والبشري والصراع بين البداوة والحضارة، حيث رأى أن البداوة (البداية) هي مرحلة يتدرج فيها تطور المجتمع حتى يصل لمرحلة الحضارة (الرقى) والتطور، كما أنه يمكن أحيانا أن تغطي البداوة على الحضارة وتعود بالمجتمع إلى التخلف بعد أن كان متطورا، فالملاحظ هنا يرى أنها تقريبا نفس فكرة كارل ماركس فيما يخص التناقض الموجود بين نظام الإنتاج ونظام الملكية وصراع الطبقات بين العمال وأصحاب رأس المال⁴.

كما أن له رأي في الربيع التفاضلي قبل أن يتطرق له ريكاردو من خلال قوله " لما أجهم (أي أهل الأندلس) النصرى إلى سيف (ساحل) البحر وبلاده المتوعرة... النكدة النبات، وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب، فاحتاجوا إلى علاج المزارع والفتن لإصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم وموارد..... لها مؤنة (كلفة)، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر (نفقات كبيرة)، فاعتبروها في سعرهم، واختص قطر الأندلس بالغلاء، منذ اضطهرهم النصرى إلى هذا..."، وفي هذا إشارة استفادة النصرى الذين أصبحوا يملكون الأراضي الجيدة من دخول أعلى نتيجة ارتفاع أسعار المزروعات نتيجة ارتفاع تكاليف إنتاجها في الأراضي الرديئة التي يمتلكها المسلمون الأندلسيون⁵.

¹ سليمان ملوكي، النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي من خلال ثلاثية توجيه رأس المال وتوجيه العمل والوقت، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 10، الصفحات (122-140)، جامعة المسيلة، 2013، ص: 123.

² محمد علي القرني بن عبيد، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي، سلسلة إسلامية المعرفة (11)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998، ص: 260.

³ شوقي أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد: منهجية ورؤية إسلامية في تناول المسائل الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص: 66.

⁴ يونس فيصل عبد الزهرة، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2016، ص: 189.

⁵ رفيق يونس المصري، المذاهب والاقتصاد الإسلامي، دار القلم للنشر، ط 1، دمشق، سورية، 2013، ص: 155.

أولاً- عوامل النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون: من خلال تحليل ابن خلدون لأسباب حدوث العمران، وتطور الدول، وتحسن الأحوال الاجتماعية للمجتمع، تم استنباط عوامل النمو الاقتصادي التي أشار إليها ابن خلدون في طرحه هذا، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:¹

(1) **الموارد الطبيعية والعوامل الجغرافية:** أشار ابن خلدون إلى أنه كلما كانت البيئة الجغرافية بمختلف جوانبها (الأرض، درجة الحرارة، الجفاف، الرطوبة، المياه...) أكثر ملاءمة كان لها أثر على النمو والنشاط الاقتصادي.

(2) **السكان:** ذكر ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني وكثرة السكان عامل ضروري وإيجابي لتحقيق النمو الاقتصادي، ذلك أن قدرة الفرد لوحده ليست كافية لتلبية جميع حاجياته، حيث توجد بعض السلع والحاجيات التي يتطلب إنتاجها مجموعة من الأدوات والمعدات التي تحتاج إلى صنائع كثيرة يستحيل على الفرد الواحد أن ينفذها جميعاً.

(3) **العمل:** دعا ابن خلدون إلى تقسيم العمل من خلال توضيحه لوجود سلع يتطلب إنتاجها مجموعة من الأدوات والمعدات تحتاج إلى صنائع كثيرة، كما اعتبر ابن خلدون أن العمل منشأ للثروة، فهو مصدر للدخل، حيث أشار أنه كلما كثرت الأعمال (الطلب على العمالة) تزيد قيمة المكاسب (الدخول) ويزيد العمران (النمو الاقتصادي)، وينتج عن ذلك استحداث الصنائع ويتضاعف الكسب مرة ثانية وهكذا دواليك، وفي هذا الصدد لا يشير ابن خلدون إلى العمل الجسماني فقط بل إلى العمل الفكري أيضاً، ولتوضيح هذا قام بالإشارة إلى نعم الله على الإنسان من قدرة جسمانية وفكرية، وما يمكنه أن يبدع بها إذا استغلها استغلالاً جيداً، مقارنة ببعض الحيوانات التي تمتلك أضعاف ما للإنسان من قدرة جسمانية لكنها لا تستطيع أن تبدع أي شيء، وبذلك يبرز أن اليد مهيأة للصنائع بخدمة الفكر، ومن خلال مقارنته هذه يشير ابن خلدون إلى وجود عمل بدني، وعمل فكري، بل ويشير أيضاً إلى أهمية التكوين للرفع من الإنتاجية بقوله، "وعلى قدر جودة التعليم وملكية المعلم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته" أي المهارة في العمل.

(4) **العوامل السياسية:** يرى ابن خلدون أن تدخل الدولة من أجل إحداث النمو الاقتصادي ضروري وأساسي حيث يقول " لا عمران بدون دولة ولا دولة بدون عمران"، بشرط أن لا يكون هناك تدخل منها في بعض الأنشطة الاقتصادية كالتجارة مثلاً اجتناباً للاحتكار والمنافسة غير المتكافئة، وقد قال في هذا الشأن "أن التجارة من السلطان مضرّة بالرعايا مفسدة للجباية"، لذا يرى ابن خلدون أن تدخل الدولة يكون من خلال عملها على خلق ما يشجع على التعاون، وتوزيع المهام بين أفراد المجتمع، وسهرها على حماية حقوقهم وممتلكاتهم، ووضع نظام يفرض على الجميع احترامه، وهذا ما يحفز الأفراد على الإنتاج لزيادة أرباحهم، وبذلك تزداد أنواع الجبايات التي تحتاجها الدولة، وفيما يخص نفقات الدولة وأثرها على الجباية والنمو الاقتصادي فقد أوضح بأن "نقص العطاء من السلطان نقص في الجباية... فإذا احتجج السلطان الأموال والجبايات... قل ما بأيدي الحاشية والحامية... ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق، وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك، لأن الخراج

¹ أحمد طوابية، النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، الصفحات (283-296)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019، ص ص: 288-290.

والجباية تكون من الاعتماد والمعاملات ونفاق الأسواق"، حيث يوضح أن تخفيض النفقات سيؤدي إلى نقص الطلب الاستهلاكي مما يتسبب في الكساد وتدني النمو الاقتصادي، كما يشير قوله السابق أنه على الدولة عدم زيادة العبء الضريبي على الأفراد لزيادة الجباية دون وجود زيادة في الإنتاج لأن ذلك سيضعف الطلب والاستهلاك ويؤدي أيضا إلى انهيار اقتصادي في المدى الطويل وما يؤكد هذا قوله أن "... الجباية أول الدولة تكون قليلة الزوائج كثيرة الجملة، وآخر الدولة تكون كثيرة الزوائج قليلة الجملة...".

(5) رأس المال: يرى ابن خلدون أن رأس المال يتمثل في السلع المادية التي يستعين بها الإنسان على العمل والإنتاج، وهذا من خلال قوله أن العمران يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة¹، ويعد رأي ابن خلدون هذا طبيعيا لأن في زمنه لم يكن رأس المال منفصلا عن العمل بل كان صاحب العمل مالكا لرأس المال².

المطلب الثاني: أهم المقاربات التقليدية للنمو الاقتصادي

ظهر الفكر الكلاسيكي في أواخر القرن الثامن عشر، حيث كانت بداية ظهوره بمثابة رد فعل على ما كان سائدا من آراء وأفكار اقتصادية لم تتساير الواقع والتطور الفكري والعلمي لتلك المرحلة المتزامنة مع بدايات الثورة الصناعية في أوروبا³، ويجمع أغلب المؤرخين الاقتصاديين على أن ظهور كتاب "ثروة الأمم" لمؤلفه الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث سنة 1776 شكل البداية الأولى لظهور النظرية الاقتصادية وعلم الاقتصاد كعلم مستقل ومتميز عن العلوم الأخرى⁴، حيث أكد آدم سميث في هذا الكتاب على أن النمو الاقتصادي هو آلية تتحد بواسطة عوامل داخلية وأشار إلى أن العامل الرئيسي في نمو الإنتاجية هو تقسيم العمل الذي يرتبط بدوره باتساع السوق وتراكم رأس المال المادي.

لم يكن آدم سميث الوحيد الذي حاول دراسة موضوع النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي بل إن كلا من الاقتصاديين توماس مالتوس (1798) ودافيد ريكاردو (1817) ومن بعدهما كارل ماركس (1867) كانت لهم أيضا مساهمات لإيضاح بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي مثل قانون تناقص غلة الحجم وأثره على عملية تراكم رأس المال المادي والبشري، وفعالية الاحتكار في تطوير العامل التكنولوجي وغيرها من المفاهيم والمبادئ التي أسست لتطور نظرية النمو الاقتصادي⁵.

الفرع الأول: تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي (1723-1790)

رفض آدم سميث نظرة الاقتصاديين المركنتيليين إلى ربط الثروة بكمية الذهب والفضة المكدسة في خزائن الأمة، وقال أن المقياس الحقيقي لثروة الأمة والنمو الاقتصادي هو ما تنتجه من سلع وخدمات فكان أول من أشار إلى ما

¹ رائد محمد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الجنادرية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2015، ص: 30.

² محمد علي نشأت، رائد الاقتصاد ابن خلدون، مطبعة دار الكتب المصرية، ط 1، القاهرة، مصر، 1944، ص: 31.

³ حسين الشامي ومايخ الشمري، الحوكمة والنمو الاقتصادي، دار غيداء للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2019، ص: 49.

⁴ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزء الأول، ط 1، عمان، الأردن، 2018، ص: 44.

⁵ كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، أطروحة

دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015، ص: 39.

- الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي، حيث كان يرى أن السبيل لزيادة هذا الناتج إلى حده الأقصى لا يتمثل في تقييد القدرة الإنتاجية للأمة وإنما في تحريرها¹، ويمكن تلخيص أهم أفكاره حول النمو الاقتصادي في الآتي:
- أشار آدم سميث إلى أن تقسيم العمل إلى مهام صغيرة يقوم بها أشخاص متخصصون مهنيًا سيرفع من إنتاجية العمل عن طريق توفير الوقت المستغرق في أداء هذا العمل، وتحسن مهارة وخبرة العمال، والاستثمار في الآلات والاختراعات الحديثة الأكثر كفاءة والموفرة للعمل. حيث أن زيادة إنتاجية العمل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باتساع نطاق السوق فكلما كان حجم السوق متسعًا كلما زادت القدرة على تقسيم العمل بين الوحدات النشطة في هذا السوق²؛
 - ميز آدم سميث بين نوعين من العمل: النوع الأول هو العمل المنتج الذي يعد مصدرًا لتراكم رأس المال ويخلق قيمة جديدة تمكن من تقديم خدمات جديدة مثل العمل الزراعي والعمل الصناعي والتجاري لأن هذه الأعمال يترتب عنها خلق قيمة مادية أو ناتج يؤدي إلى رأس مال متراكم يزيد من حجم تشغيل العمال، أما النوع الثاني هو العمل غير المنتج هو الذي لا يترتب عليه خلق أو زيادة أو قيمة أو أي نوع من أنواع الناتج³؛
 - أكد آدم سميث أن عملية تراكم رأس المال يجب أن تسبق تقسيم العمل، حيث أن تراكم رأس المال يعتمد على المقدرة على تخصيص حصص أكبر للادخار بدلًا من الاستهلاك، فكلما كانت المدخرات أكثر وتم استثمارها استثمارًا منتجًا فسيزداد معها النمو الاقتصادي، كما أشار آدم سميث إلى أن دوافع الرأسماليين للاستثمار تعتمد على توقعاتهم المستقبلية بتحقيق الأرباح بناءً على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة⁴؛
 - أوضح آدم سميث أن الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة من السكون⁵؛
 - افترض آدم سميث أن هناك صلة بين النمو السكاني وعرض العمالة المرتبط بمعدل الأجور حيث أن زيادة تراكم رأس المال سينتج عنه زيادة الطلب على العمالة وبالتالي ارتفاع الأجور التي ستخفض من الأرباح لكن هذه الزيادة في أجور العمال أعلى من أجر الكفاف الطبيعي (يحدد على أساس سلة من السلع الضرورية للعامل وأسرته) سيحسن من ظروف معيشة العمال ويرفع عدد السكان ويزيد المعروض من العمالة الذي سيصاحبه توسيع إضافي لتقسيم العمل وتساعد لخصص الأرباح وارتفاع الادخار وتراكم رأس المال ثم عودة الأجور للانخفاض تدريجيًا فينخفض النمو السكاني وفي بعض الأحيان ارتفاع معدل الهجرة مما يقلل من المعروض من العمالة من جديد⁶.

¹ إيمون باتلر، ترجمة على الحارس، آدم سميث مقدمة موجزة، مؤسسة هنداوني للنشر، القاهرة، مصر، 2020، ص: 34.

² Neri Salvadori, The Theory of Economic Growth: A 'Classical' Perspective, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2003, PP: 3-4.

³ رائد محمد عبد ربه، مرجع سابق ذكره، ص: 09.

⁴ أماني غازي جرار، مرجع سابق ذكره، ص: 82.

⁵ أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2011، ص: 167.

⁶ Ascension Mejorado & Manuel Roman, Declining Profitability and the Evolution of the US Economy: A Classical Perspective, Published by Routledag, 1st ed, New York, USA, 2023, P: 37.

— شدد آدم سميث أن تدخل الحكومة في الاقتصاد يجب أن يكون محدودا ويقتصر على القيام بشؤون الدفاع والحفاظ على النظام العام، وإنشاء البنى التحتية وتعزيز التعليم، كما أكد أن رأس المال سيزداد بالحفاظ على انفتاح السوق وحرية ومحاربة الاحتكار الذي يعرض التنافس والتبادل الحر للخطر، إضافة إلى حماية الممتلكات والأموال من السرقة، فالدول التي تحقق الازدهار هي الدول التي تنمي رأسمالها وتديره إدارة فعالة وتوفر له الحماية.¹

الفرع الثاني: تحليل توماس روبرت مالتوس للنمو الاقتصادي (1766-1834)

روبرت مالتوس اقتصادي انجليزي كلاسيكي صاحب النظرية المشهورة عن السكان (1798)، له نظرة تشاؤمية بخصوص النمو السكاني وآثاره السلبية على النمو الاقتصادي²، ويمكن تلخيص أهم أفكاره حول النمو الاقتصادي في الآتي:

- يعتبر مالتوس أن عدد السكان يزيد وفق متوالية هندسية بينما يزيد الإنتاج وفق متوالية حسابية وهو ما سيؤدي حتما إلى نقص الغذاء والسكن وانخفاض مستويات المعيشة³، مما يؤدي إلى ووصول الاقتصاد إلى حالة ركود حتمي والسبب الرئيسي في ذلك هو تناقص الغلة⁴؛
- يؤكد مالتوس أن نمو عدد السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي لأن زيادة على حجم الغذاء سيؤدي لتخفيض أجور الأفراد لمستوى أجر الكفاف، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في ارتفاع عدد السكان وليس في زيادة رأس المال ذلك أن أي زيادة في الأجور الناجمة عن التقدم التكنولوجي ستؤدي لزيادة عدد المواليد وهذا ما يقلل من الدخل الفردي ويعيده لمستوى الكفاف.⁵
- عارض مالتوس كلا من آدم سميث وجان بابتيست ساي فيما يتعلق بأن العرض يخلق الطلب، وكان يرى أن الرغبة البشرية في الحصول على السلع ليس لها حدود مؤكدا على دور الطلب الفعال في تحديد الإنتاج⁶، كما أكد أن هناك علاقة للطلب الفعال بالادخار والاستثمار، حيث يقترح مالتوس معدلا مثاليا للادخار يوازن بين الاستثمار والاستهلاك، بشكل لا يؤثر سلبا على حجم التمويل اللازم للاستثمارات المرهبة، أو يخفض من الإنفاق الاستهلاكي ويضمن بقاء الأرباح في المستوى المطلوب؛
- قسم مالتوس الاقتصاد القومي إلى قسمين هما القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وأشار إلى أن أي تأخر في أحد القطاعين عن النمو يحد من نمو القطاع الآخر، وأن قدرة القطاع الصناعي على النمو محدودة بفقر القطاع الزراعي، ولهذا يقترح الإصلاح الزراعي كوسيلة لزيادة الإنتاج لتحقيق التوازن في القطاعين كشرط أساسي للنمو الاقتصادي؛

¹ إيمون باتلر، ترجمة على الحارس، مرجع سابق ذكره، ص: 35.

² حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط 1، القاهرة، مصر، 1995، ص: 72.

³ نعيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر، ط 1، إربد، الأردن، 2015، ص: 30.

⁴ عبد الحليم شاهين، مرجع سابق ذكره، ص: 08.

⁵ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2007، ص: 60.

⁶ إي. راي كانتربري، ترجمة سمير كريم، موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، مصر، 2011، ص: 120.

— يرى مالتوس أن القطاع الصناعي يتميز بالتقدم التقني الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، أما لقطاع الزراعي فيتميز بقانون تناقص القلة، كما يفترض أن التقدم التقني يزيد من العمالة، وأن انخفاض الأجور والإنتاج يزيد البطالة.¹

الفرع الثالث: تحليل دافيد ريكاردو للنمو الاقتصادي (1772-1823)

يعتبر ريكاردو ممن أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية الإنجليزية الذين عملوا على تعميق أفكارها وجعلها أكثر قوة وواقعية كتب عدة مؤلفات من أهمها مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817، وارتبط اسمه بالعديد من الأفكار الاقتصادية منها ما يخص التجارة الخارجية والأجور والربح، والتأكيد على أهمية القطاع الزراعي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي.² ويمكن تلخيص أهم أفكاره حول النمو الاقتصادي في الآتي:

- قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي طبقة ملاك الأراضي الزراعية التي تعد طبقة استهلاكية تحصل على ريع نظير القيام بزراعة أراضيهم، وطبقة الرأسماليين وهم الطبقة المنتجة التي تملك وسائل الإنتاج وتحقق الأرباح وتستثمرها في مشاريع تدعم نمو الاقتصاد، وطبقة العمال الذين اعتبرهم طبقة استهلاكية وأداة تقوم بعملية الإنتاج.³
- اعتبر ريكاردو أن مصالح الرأسماليين والعمال تتعارض مع مصالح مالكي الأراضي الزراعية التي تعد السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الغذاء باستمرار⁴، وأكد أن ارتفاع ريع مالكي الأراضي الزراعية سيؤدي من نمو القطاع الصناعي بسبب تناقص معدل الربح المصاحب لارتفاع معدلات الأجور مما يؤدي إلى ضعف معدل تراكم رأس المال⁵؛
- يوضح ريكاردو أن الربح هي ما يدفع لمالكي الأراضي نظير استخدام القوى الأصلية للتربة غير قابلة للنفاذ، وأنه يتم تحديدها على أساس السعر السوقي للمنتج الزراعي مطروحا منه تكاليف الإنتاج، حيث أن هذه الربح تختلف باختلاف خصوبة الأراضي أو بسبب اختلاف الأساليب المعتمدة في استغلالها، وأن الأراضي الخصبة ستكون منخفضة تكاليف الإنتاج مقارنة بالأراضي الأقل خصوبة. وبما أن سعر المنتجات الزراعية في السوق سيكون موحدًا سواء كان من أرض خصبة أو قليلة الخصوبة، فهذا يعني أن أصحاب الأراضي الخصبة سيحصلون على ريع أعلى من الربح التي يحصل عليها أصحاب الأراضي الأقل خصوبة، ولهذا سيزداد الطلب على الأراضي عالية الخصوبة مما سيرفع من كلفة استغلالها وترتفع معه أيضا كلفة استغلال الأراضي الأقل خصوبة أكثر نتيجة لضغط النمو السكاني وهذا ما يرفع سعر الغذاء.⁶

— يرى ريكاردو أن الأجور الحقيقية للعمال لن تزيد عن القدر الذي يتيح لهم معيشة الكفاف، ولو زادت أجور العمال أحيانا على هذا القدر فإن هذا يعتبر شيئًا مؤقتًا وسرعان ما ترجع إلى مستوى الكفاف مرة أخرى، فإذا افترضنا زيادة الأجور

¹ بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية (المبادئ-المشاكل-السياسات)، وكالة الصحافة العربية ناشرون، الجيزة، مصر، 2020، ص: 37-38.

² فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر، ط 1، إربد، الأردن، 2006، ص: 115.

³ رفعت السيد العوضي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الفكر الجامعي للنشر، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2019، ص: 141.

⁴ المرجع نفسه، ص: 141-142.

⁵ إي. راي كانتبري، ترجمة سمير كريم، مرجع سابق ذكره، ص: 136.

⁶ عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2012، ص: 332-333.

النقدية للعمال مع تناقص الغلة في الزراعة فإن أسعار الغذاء ستكون مرتفعة وهو ما يؤدي لارتفاع الربح الذي يحصل عليه أصحاب الأراضي، ومن ثم تقل الأرباح ويصل الاقتصاد إلى حالة السكون؛¹

— أدخل ريكاردو نظرية الميزة النسبية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية التي شجع على حريتها ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أوضح أن كل دولة تتفوق في إنتاج سلع معينة تفوقا مطلقا على دول أخرى، لذا يجب أن تخصص كل دولة في إنتاج سلع تتفوق في إنتاجها تفوقا مطلقا ثم تقوم بتصديرها للدول التي تنقصها هذه السلع، وتستورد السلع التي تحتاجها من الدول التي تتفوق في إنتاج هذه السلع تفوقا مطلقا، وهذا ما يعرف بقانون الميزة النسبية.²

الفرع الرابع: النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية (1818-1883)

يعد كارل ماركس من بين أهم زعماء المذهب الاشتراكي. عرف بانتقاده اللاذع لأفكار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، ومن بين أشهر مؤلفاته كتاب رأس المال الذي نشر جزؤه الأول سنة 1867، أما جزؤه الثاني والثالث تم نشرهما بعد وفاته من قبل صديقه فريدريك أنجلز سنة 1885 و 1894 على التوالي، كما نشر جزء رابع منه في الفترة ما بين (1904-1910) من قبل كارل كاوتسكي³. ويدور الاقتصاد الماركسي كله حول التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ، حيث يعتقد ماركس أن التغيير يحدث أولا في عالم المادة وليس في عالم الفكر، أي أن الأفكار تنتج من الظواهر المادية وليس العكس، مما يعني أن الظواهر الاقتصادية المادية هي التي تحرك التاريخ ويفسر بها، وعلى هذا الأساس يقول ماركس أن قوى الإنتاج هي من تقود إلى إيجاد أفكار تعمل على تغيير النظم الاقتصادية التي تعكس التطور الاقتصادي⁴. ويمكن تلخيص أهم أفكاره حول النمو الاقتصادي في الآتي:

— يرى كارل ماركس أن النظام الرأسمالي القائم ينطوي على مساوئ ومتناقضات ستؤدي به إلى الزوال، فمن بين هذه المتناقضات ذلك التناقض الموجود بين نظام الإنتاج ونظام الملكية، حيث أن طبقة العمال تشترك في الإنتاج ولا تشترك في ملكية رأس المال، في حين أن أصحاب رأس المال يملكون رؤوس الأموال ولا يشتركون في الإنتاج، وبذلك أصبح العمال تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال الذين يستغلونهم أسوء استغلال. لذا سيخلق صراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ويستمر بينهما هذا الصراع حتى يتلاءم نظام الملكية مع نظام الإنتاج فتصبح الملكية جماعية؛⁵

— قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين هما:⁶

- رأس المال الثابت الذي يمثل كل العناصر المادية من آلات و معدات الإنتاج والمباني والمواد الأولية....
- رأس المال المتغير أو العامل وهو الذي تدفع منه الأجور وهو مصدر فائض القيمة.

¹ عبد الحليم شاهين، مرجع سابق ذكره، ص 08.

² عبد القادر قندوز وفاطمة الزهراء عادل، الاقتصاد الدولي: تطور فكره وأشكال تكتلاته، دار البازوري العلمية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2022، ص: 28.

³ فوزي عبد المنعم، فلسفة الفكر المالي، وكالة الصحافة العربية ناشرون، ط 1، الجزيرة، مصر، 2018، ص ص: 69-70.

⁴ رفعت السيد العوضي، مرجع سابق ذكره، ص ص: 198-199.

⁵ محمد حلمي مراد، المذاهب والنظم الاقتصادية، مطبعة نخضة مصر، ط 2، القاهرة، مصر، 1952، ص ص: 105-106.

⁶ رائد محمد عبد ربه، مرجع سابق ذكره، ص: 14.

- أوضح ماركس أن إنتاج السلع في ظل النظام الرأسمالي يبدأ باستخدام الرأسمالي لعدد من العمال والعناصر الأخرى المستخدمة في الإنتاج، فالرأسمالي في الواقع يشتري من العامل قوة العمل التي يتم تحديدها بعدد ساعات العمل مقابل أجر، أي أن هذه القوة لها قيمة مثلها مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى، وعلى هذا فإن قيمة السلعة المنتجة تتحدد بعدد ساعات العمل المستغرقة في جميع مراحل إنتاجها؛¹
- بين ماركس أن العامل يجب أن يحصل على ما يوازي عدد ساعات العمل اللازمة للإبقاء على حياته أي أنه إذا كان عدد ساعات العمل التي تكفي لمعيشة العامل (أجر الكفاف) هو ثمان ساعات مثلاً فإنه من المفروض على صاحب العمل أن يكلفه بالعمل لمدة ثمان ساعات ويدفع له أجره هذه الساعات التي عملها، لكن الرأسمالي يجعله يعمل مدة أكبر كأن يجعله يعمل عشر ساعات مثلاً ويدفع له أجره ثمان ساعات، وبهذا تكون القيمة التي يخلقها العامل أي قيمة المنتجات أكبر من الأجر الذي يحصل عليه، حيث الفارق بين قيمة المنتج النهائي وقيمة المنتج نظير عدد ساعات العمل اللازمة للإبقاء على حياة العامل هو ما يطلق عليه ماركس على فائض القيمة التي سببها قدرة العامل على إنتاج ما هو أكثر قيمة مما يستهلكه، أي فائض القيمة هي الفرق بين قيمة المنتج بعد ثمان ساعات عمل وقيمة المنتج بعد عشر ساعات عمل (ثمن بيعه في السوق)؛²
- أشار ماركس إلى أن قيمة السلعة تتكون من قيمة رأس المال الثابت التي تدخل في إنتاج السلعة بفضل العمل، وقيمة رأس المال المتغير وهو أجره العمل، وقيمة فائض القيمة التي ينتجها العامل³، وأوضح أنه عندما يبيع الرأسمالي السلع في السوق ستتحول قيمة رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير الداخلين في إنتاج هذه السلعة إلى نقود، مما يعني أن الرأسمالي سيحصل على قيمة فائض القيمة التي تمثل ربحاً بالنسبة له على شكل نقود يحولها إلى آلات ومعدات جديدة لرأس ماله الثابت، وبذلك تحدث عملية تراكم رأس المال في النظام الرأسمالي⁴، لذلك رأى ماركس ضرورة زيادة عدد العمال حتى لا ترتفع قيمة رأس المال الثابت مقارنة برأس المال المتغير كي تزداد قيمة فائض القيمة والأرباح، وإلا حدثت البطالة والأزمات التي تعرقل النمو الاقتصادي؛
- أشار ماركس إلى أن السبب الرئيسي للأزمات المعيقة للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية هو عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع الذي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على العمالة، وإحالة العديد من العمال على البطالة نتيجة إدخال الآلات الحديثة مما يؤدي إلى انخفاض أجور العمال الباقين إلى مستوى أجر الكفاف، ونظراً لأن الرأسماليين سيحاولون المحافظة على مستوى أرباحهم سيخفضون الأجور إلى دون مستوى أجر الكفاف وهذا ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع نظر لتناقص معدل العائد على فائض قيمة العمل، وإفلاس العديد من القطاعات الصغرى

¹ عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق ذكره، ص: 387.

² محمد حلمي مراد، مرجع سابق ذكره، ص: 106-107.

³ عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، مكتبة الجلاء الجديدة، النسر الذهبي للطباعة، ط 6، القاهرة، مصر، 1999، ص: 147.

⁴ رفعت السيد العوضي، مرجع سابق ذكره، ص: 210.

نتيجة المنافسة بين الرأسماليين، وهذا ما يؤدي إلى تركيز تراكم رأس المال لدى قطاعات كبرى، وهو ما يفضي في النهاية إلى حدوث أزمات اقتصادية وانحيار للنظام الرأسمالي.¹

المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية (نموذج هارود-دومار)

شهد الاقتصاد العالمي في الربع الثاني من القرن العشرين أزمة اقتصادية ركودية خانقة بدأت سنة 1929 عرفت بالكساد الكبير تعرضت خلالها اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى إلى تضخم نقدي جامح، وهزات نقدية عنيفة، واختلالات في موازين المدفوعات...، كان من نتائجها انهيار سوق الأوراق المالية في نيويورك بعد تدفق سيل من المبيعات إليها دون وجود أي مشتر لها واختفاء لـ 40 ألف مليون دولار من القيم في ظرف وجيز، كما كان من نتائج هذه الأزمة أيضا إغلاق المصانع وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، وانخفاض الأجور الحقيقية بنسبة 60%. فقد تعرض الاقتصاد الأمريكي مثلا إلى خسائر مدوية أدت إلى انخفاض دخله القومي من 87 ألف مليون دولار سنة 1928 إلى 39 ألف مليون دولار سنة 1933، وفي غمرة هذه الأحداث الاقتصادية المضطربة ولدت الثورة الشيوعية في روسيا التي طبقت النظام الشيوعي وأصبحت تنادي إلى تبنيه، فأضحت هذه الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة تشكل خطرا على الدول الرأسمالية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية موطن الرأسمالية والحرية الاقتصادية، مما جعل العديد من الاقتصاديين الذين عاصروا هذه الأحداث يفكرون في الحلول والعلاج المناسب لهذه المشاكل الاقتصادية التي تمر بها الرأسمالية، وهنا برز الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز (1883-1946) بأرائه التي ساهمت في تطوير الفكر الاقتصادي وجعله أكثر واقعية من ذي قبل.²

انتقد كينز التحليل الكلاسيكي وأكد أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، واعتبر أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.³ حيث يرى أنه قد تكون هناك بطالة إجبارية في الأجل الطويل بسبب انخفاض مستوى الطلب الفعال وحالة جمود الأجور، ولذلك دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة بأدواتها للحفاظ على الطلب الفعال الذي يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى التوظيف الكامل، وهذا على عكس ما أقره قانون ساي الكلاسيكي.⁴

ارتبطت أفكار كينز بالقضايا والمشاكل المتصلة بأزمة الكساد الكبير، حيث برعت أفكاره الاقتصادية التي وضحها في كتابه الشهير "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" سنة 1936 في تحليل طريق الخروج من أزمات النظام الرأسمالي، وأصبح ينظر إليه كالطبيب الذي عالج النظام الرأسمالي وقدم له وصفة واقعية لإنقاذه من أزماته، من خلال تركيزه على تحليل دور السياسات الاقتصادية في السيطرة على التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودور

¹ عبد الحليم شاهين، مرجع سابق ذكره، ص: 9-10.

² صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1987، ص: 37-39.

³ مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص: 73.

⁴ عبد الحليم شاهين، مرجع سابق ذكره، ص: 13.

الطلب الكلي وسياسات الإنفاق الكلي في زيادة حجم التشغيل والتوظيف الاقتصادي، كما قدم أدوات وآليات واقعية تفسر تقلبات النشاط الاقتصادي وطرق معالجتها.¹

لقد ركز كينز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي²، فبالرغم من ما جاء به كينز من أفكار ساهمت في علاج مشاكل أزمة الكساد الكبير وتركه لإرث فكري اقتصادي لا يزال حيا نابضا بالحركة والتجدد، إلا أن نظريته اقتصرت على تحليل الفترة القصيرة عكس النظرية التقليدية التي اهتمت بالأساس بتحليل المدة الطويلة وأسباب التقدم والنمو الاقتصادي، مما دعا عددا من أتباع كينز إلى استخدام الأفكار والأدوات الكينزية لبناء وتطوير نماذج تأخذ في الاعتبار احتياجات المدة الطويلة، وتهتم بمسألة النمو الاقتصادي، أمثال روي هارود (Roy 1939 Harrod م، وإيفسي دومار (Evsey Domar 1946 م، وجوان روبنسون (Joan Robinson)، ونيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor)، وقد أطلق على هذا الجيل من الاقتصاديين الكينزيين المحدثين أو ما بعد كينز.³

طور الاقتصاديين الكينزيين روي هارود وإيفسي دومار نموذجيهما اللذين توصلا فيهما إلى نفس النتائج تقريبا بصورة منفصلة بناء على قناعة تقول أن ناتج أي وحدة اقتصادية منشأة كانت أو قطاعا اقتصاديا، أو حتى الاقتصاد ككل تعتمد على مقدار رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وهذا يعني أن التكوين الرأسمالي هو دالة في الادخار أي: $Q = f(s)$ ، حيث Q هي رأس المال المتراكم و s هي الادخار ويستند النموذج إلى الفرضيات الآتية:⁴

1. إن التقدم التكنولوجي وكذلك معامل رأس المال/ الدخل معطى، أي أنهما متغيران خارجيان تتحدد قيمتهما سلفا؛
2. أن الادخار جزء ثابت من الدخل يتحدد وفق الميل الحدي للادخار $S = s.Y$ ؛
3. أن معامل رأس المال الحدي يساوي رأس المال المتوسط؛
4. إن الاستثمار يعتمد في كميته واتجاهه على التغيرات في الدخل $I = f(\Delta Y)$ ؛
5. إن الاستثمار في الفترة اللاحقة يساوي معامل المعجل مضروبا بالتغير في الدخل $I_{t+1} = V. \Delta Y$ ؛
6. إن الاقتصاد مكون من قطاعين (القطاع العائلي وقطاع الأعمال)، أي استبعاد القطاع الحكومي (G-T) والقطاع الخارجي (X-M).

بعد التطرق لكل نموذج على حدا سنلاحظ أن نموذج هارود له تقريبا نفس نتائج نموذج دومار فيما يتعلق بحالة التوازن والنمو الاقتصادي، فالملاحظ لمعدل الادخار في نموذج هارود يجده نفسه في نموذج دومار، في حين يتساوى معدل النمو المضمون لهارود (G_W) مع معدل النمو عند التوظيف الكامل لدومار ($s. \sigma$).⁵

الفرع الأول: نموذج هارود Harrod:

¹ محمد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2018، ص: 27.

² مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص: 73.

³ حازم الببلاوي، مرجع سابق ذكره، ص: 150.

⁴ يونس فيصل عبد الزهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 33-35.

⁵ أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة تيارت، الجزائر، 2021، ص: 113.

فتح نموذج هارود أفقا جديدة أمام الاقتصاديين لتطوير البحث في نظرية النمو الاقتصادي ذلك أنه من بين الاقتصاديين الأوائل الذين حاولوا إيجاد نموذج للنمو خلال ثلاثينيات القرن الماضي، وقد اهتم هارود بتحديد معدل النمو اللازم من فترة لأخرى الذي يكفي للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل بحيث إذا لم يتحقق هذا المعدل للنمو فإن الطاقة الإنتاجية والعمل في الاقتصاد ستتعرض أو ستستخدم أقل من طاقتها. وفي هذا الشأن يقول هارود "عند دراسة الاقتصاد المتنامي يجب علينا أن ندرس العلاقات المتبادلة التي تظهر مع تنامي العناصر الثلاثة: قوة العمل، وكمية المنتجات أو الدخل بالنسبة للفرد الواحد، وحجم رأس المال المتاح"¹، وقد انطلق هارود في دراسته لهذه العلاقات بطرح السؤال التالي: إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل)، فما هو معدل نمو الدخل حتى يتساوى الادخار والاستثمار المخططين كي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد؟²، لذا حاول هارود وضع معادلة أساسية تحدد معدل النمو المبرر أو المرغوب الذي يزوج بين المضاعف والمعجل، وقد عرف هارود هذا المعدل بأنه معدل النمو الذي إذا حدث سيجعل جميع الأطراف راضية على أنهم لم ينتجوا لا أكثر ولا أقل من الكمية المناسبة، كما وصفه بأنه معدل النمو المتوازن الذي إن بقي سيؤدي إلى تكرار نفس معدل النمو³، وقد ميز هارود بين ثلاثة مفاهيم مختلفة لمعدل النمو الاقتصادي هي:⁴

أولاً - معدل النمو الفعلي (G): هو عبارة عن معدل النمو الجاري الذي يتم تحديده على أساس نسبة الادخار ونسبة رأس المال / الناتج أي معامل رأس المال، ويساعد هذا المقياس في التعرف على مدى تغيير معدلات النمو في الأجل القصير حسب المعادلة الآتية:

$$G = \frac{S}{C} \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

G : معدل النمو الفعلي للناتج خلال الفترة الجارية..... = $\frac{\Delta Y}{Y}$. I : حجم الاستثمار الكلي.
 Y : الدخل أو الناتج الصافي.
 S : الميل المتوسط للادخار الفعلي = $\frac{S}{Y}$.
 C : معامل رأس المال = $\frac{I}{\Delta Y}$.

$$G \cdot C = S$$

$$\therefore \frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \dots \dots (2)$$

$$I = S \dots \dots (3)$$

¹ خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمخاطر المالية، دار الجنادرية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2016، ص: 29.

² مدحت القرشي، مرجع سابق ذكره، ص: 74.

³ Esteban Pérez Caldentey: Roy Harrod (Great Thinkers in Economics), Publisher by Palgrave Macmillan, 1st ed, London, UK, 2019, P: 176.

⁴ نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA (1970-2009) باستعمال معطيات Panel، رسالة ماجستير فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2012، ص: 66-67.

من خلال ما سبق نلاحظ أن معدل النمو الفعلي (G) يتحدد عندما يزداد حجم الادخار الكلي (S) بنفس زيادة الدخل (Y) بشرط أن يكون التغيير في الدخل (ΔY) أيضا يزداد بنفس زيادة حجم الاستثمار الكلي (I) ، أو بعبارة أخرى نقول أن معدل النمو الفعلي يتحقق عندما يزداد الميل المتوسط للادخار بنفس زيادة معامل رأس المال.

ثانيا- معدل النمو المرغوب أو المبرر (G_w): The Warranted rate of growth

يسمى بمعدل النمو المرغوب أو المبرر أو المضمون، وهو المعدل الذي يؤدي بالاقتصاد إلى التوازن ويسمح للمنتجين بتخصيص مبالغ معينة للاستثمار بصفة مستمرة تتناسب مع نسبة الدخل الذي ادخروه، ومن أجل تحديد هذا المعدل تم استعمال المضاعف الذي يوضح قيمة الزيادة في الدخل القومي المتولدة من الزيادة الأصلية في الإنفاق، والمعدل الذي يوضح كيف أن التغييرات في الإنفاق الاستهلاكي يمكن أن تولد تغييرات في تكوين رأسمال جديد، حيث (s) هي نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و (C_r) المعامل الحدي اللازم للمستثمرين والذي يدخل في المعدل، مع الأخذ في عين الاعتبار المساواة أو التوازن بين حجم الاستثمار الكلي وحجم الادخار الكلي، لقد ميز هارود بين الجزء الفعلي والجزء المطلوب من الدخل المدخر (S و S_d)¹، لذلك يمكن تعريف المعادلة الأساسية لمعدل النمو المرغوب كما يلي:

$$I = S = s_d Y_0 \Rightarrow I = C_r (Y_1 - Y_0) \Rightarrow s_d Y_0 = C_r (Y_1 - Y_0)$$

$$\therefore s_d = C_r \left(\frac{Y_1 - Y_0}{Y_0} \right) \rightarrow s_d = C_r \frac{\Delta Y}{Y} \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s_d}{C_r}$$

$$\text{حيث } G_w = \frac{s_d}{C_r} \dots \dots \dots (5)$$

حيث:

	: G_w معدل النمو المرغوب أو المبرر، أو المضمون.
	: $C_r (Y_1 - Y_0)$ يمثل الاستثمار المرغوب فيه والذي يعتبر نسبة ثابتة.
	: C_r معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المرغوب.
	: I حجم الاستثمار الكلي المرغوب فيه.
	: $S_d Y_0$ الادخار المطلوب.
	: S_d الميل المتوسط للادخار المطلوب.

من المعادلة (5) نلاحظ أن معدل النمو المرغوب (G_w) يرتفع عندما تكون نسبة الادخار (S_d) في المستوى المطلوب أي معدل الادخار المطلوب الذي يمكن من تحقيق استغلال الطاقة الإنتاجية المرغوب الوصول إليها، أي تناسب وتوازن الدخل والادخار مع المبالغ التي يرغب المنتجون في تخصيصها بصفة مستمرة للاستثمار.

ثالثا- معدل النمو الطبيعي (G_n): The Natural rate of growth

يعرفه هارود بأنه أقصى معدل نمو تسمح به التطورات التقنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وبافتراض أن هنالك دائما عمالة كاملة تصبح معادلة النمو الطبيعي كما يلي:²

$$s_0 = G_n \times C_r \dots \dots \dots (6)$$

حيث:

	: G_n معدل النمو الطبيعي.
	: C_r النسبة الإضافية المطلوبة بين رأس المال والنتاج.

¹ Esteban Pérez Caldentey, op. cit, P: 177.

² Ibid, P: 178.

s_0 : الميل المتوسط الأمثل للادخار.

حيث $s_0 \neq s_d$ |

بملاحظة أن الميل المتوسط الأمثل للادخار (s_0) والميل المتوسط للادخار المطلوب (s_d) مختلفين يتضح أن معدل النمو الطبيعي يمكن أن يساوي أو لا يساوي معدل النمو المرغوب، كما يتضح أنه لا يوجد بالفعل معدل وحيد مرغوب حيث تتوقف أيضا قيمة المعدل المرغوب على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ومستوى النشاط الاقتصادي.¹ استنتج هارود من خلال معدلات النمو الثلاثة عدة حالات يكون عليها الاقتصاد:²

- إذا كان $(G_w < G)$ فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم؛
- إذا كان $(G_w > G)$ فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من حالة كساد؛
- $(G_w = G)$ فهذا يعني أن الاقتصاد في حالة توازن؛
- $(G_w > G_n)$ و $(G_w > G)$ فهذا يعني أن الاقتصاد يعاني من حالة كساد دوري لأنه عندما يصبح $(G_w > G_n)$ سيكون $(C > C_r)$ وهذا يعني وجود فائض في سلع رأس المال بسبب نقص عنصر العمل وبالتالي يكون معدل الزيادة في الإنتاج عند مستوى أقل من G_w فيحصل فائض في الطاقة الإنتاجية مما يتسبب في خفض مستوى الاستثمار، والإنتاج، والاستخدام، والدخل؛
- $(G_w < G_n)$ و $(G_w < G)$ هذا يعني أن الاقتصاد يعاني حالة تضخم دوري لأنه عندما يكون $(G_n > G_w)$ سيكون $(C_r > C)$ أي أن هناك نقص في سلع رأس المال وفائض في العمل، فتكون الأرباح كبيرة لأن الاستثمار المرغوب سيكون أكبر من الاستثمار المتحقق، أي تصبح للمستثمرين الرغبة في زيادة التجهيز الرأسمالي مما ينتج عنه تضخم دوري، وهنا يصبح الادخار مطلوبا لأنه يزيد من معدل النمو المرغوب.

الفرع الثاني: نموذج دومار Domar:

بحث دومار الظروف التي تمكن من جعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل³، حيث انطلق في بحثه المنشور سنة 1946 من السؤال التالي: بما أن الاستثمار يرفع الدخل (جانب الطلب) عن طريق المضاعف الكينزي من جهة، ويوسع القدرة الإنتاجية (جانب العرض) من جهة أخرى فما هو المعدل الذي ينبغي أن يزيد به الاستثمار لضمان تساوي العرض بالطلب والحفاظ على مستوى التوظيف الكامل؟، وقد أجاب دومار عن هذا السؤال بإيجاد العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي بدلالة الاستثمار كالتالي:⁴

أولا- الزيادة في الطلب الكلي: تمثل زيادة الطلب الكلي زيادة مستوى الدخل التي تتحدد على أساس زيادة الاستثمار مضروبا بالمضاعف الكينزي:

¹ عبد الباسط ولد عمري، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016، ص: 30.

² ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (مذاهب، أنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2013، ص: 95-96.

³ مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص: 74.

⁴ أمين حواس، مرجع سابق ذكره، ص: 111.

$$Y_d = \frac{1}{s} \cdot \Delta I \dots \dots \dots (7)$$

حيث:

Y_d : مستوى الدخل، أو مستوى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل
 ΔI : الزيادة السنوية في الاستثمار.
 s : الميل الحدي للادخار.
 $\frac{1}{s}$: مضاعف الاستثمار.

ثانيا- الزيادة في العرض الكلي: تمثل زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد زيادة الناتج الذي يمكن للاقتصاد إنتاجه أو جانب العرض في النظام ويتحدد على أساس القدرة الإنتاجية لرؤوس الأموال المستثمرة المضافة بمضروبة بمتوسط إنتاجية رأس المال:

$$Y_s = I \cdot \sigma \dots \dots \dots (8)$$

حيث:

I : رؤوس الأموال المستثمرة المضافة.
 σ : متوسط إنتاجية رأس المال، أو صافي الاستثمار.
 Y_s : مستوى القدرة الإنتاجية، أو مستوى العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.

لتحقيق التوازن مع ضمان التوظيف الكامل لابد من تساوي الطلب الكلي بالعرض الكلي $Y_d = Y_s$ ، لنصل إلى المعادلة الأساسية للنموذج:

$$I \cdot \sigma = \frac{1}{s} \cdot \Delta I \dots \dots \dots (9)$$

بقسمة طرفي المعادلة (9) على (I)، ثم ضربهما في (s) نحصل على المعادلة الآتية:

$$s \cdot \sigma = \frac{\Delta I}{I} \dots \dots \dots (10)$$

توضح المعادلة (10) أنه للحفاظ على مستوى التوظيف الكامل ينبغي أن ينمو الاستثمار بمعدل يساوي الميل الحدي مضروبا بمتوسط إنتاجية رأس المال ($s \cdot \sigma$)، لأن نمو الاستثمار بهذا المعدل حسب دومار هو من يضمن استخدام القدرة الإنتاجية ويحافظ على معدل نمو مستقر للاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل.

من أهم الانتقادات التي تم توجيهها لنموذج هارود-دومار ما يلي:¹

- إن افتراض ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعي لأنه يمكنهما التغير في الأجل البعيد، وهو ما يغير من متطلبات النمو المستقر؛
- إن افتراض ثبات نسبة استخدام رأس المال والعمل غير مقبول أيضا بسبب إمكانية الإحلال بينهما وبين تأثير التقدم التكنولوجي؛
- عدم الاهتمام باحتمال تغيرات مستوى الأسعار وسعر الفائدة؛
- إن افتراض المساواة بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير مناسب، خصوصا إذا ما دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد؛

¹ ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة (الجزائر- مصر-السعودية)- دراسة مقارنة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر-3، 2014، ص ص: 29-30.

— إن النموذج غير مناسب بالنسبة للدول النامية لاعتماده على معايير غير متوفرة بالقدر الكافي كالأدخار وافترض عدم تدخل الدولة في الاقتصاد و مستوى التوظيف الكامل.

المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية

شهدت نهاية القرن التاسع عشر صعودا للفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث أو ما يطلق عليه بالمدرسة الكلاسيكية الحديثة أو المدرسة الحديثة (المدرسة النيوكلاسيكية القديمة) التي كانت امتدادا للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد ساهمت أفكار هذه المدرسة في تحولات عميقة للفكر الاقتصادي سواء بما تعلق بمنهجها العلمي أو بطبيعة القضايا والظواهر الاقتصادية التي تناولتها، حيث هيمنت على روادها فكرة التحليل الحدي وقضايا تعظيم المنفعة والأرباح، كما استخدمت أدوات التحليل الاقتصادي وخاصة التحليل الرياضي، لكن بالرغم من أهمية أفكارها الاقتصادية إلا أنها لم تلقي بالا للتطورات السياسية والاجتماعية والثقافية، وظلت محايدة رغم ما شهدته بدايات القرن العشرين من أحداث وتطورات (الحرب العالمية الأولى، أزمة الكساد الكبير....) أدت إلى تدهور مستوى المعيشة وظهور أزمات اقتصادية دورية أعاقت سرعة النمو الاقتصادي، وبدلا من ذلك ظلت تحلل وتعالج مسائل الأمثلية وتعظيم الأرباح، والبحث عن طرق الحصول على أقصى منفعة، وفكرة الدولة الرفاه، التي كانت تعد مسائل تجريدية في ذلك الوقت، ولذا لم يكن مستغربا أن يرى البعض أن اهتمامات النظرية النيوكلاسيكية القديمة اقتصر على قضايا التحليل الاقتصادي في لحظة معينة من الزمن (التحليل الساكن)، بينما اهتم الكلاسيك الأوائل بالتحليل الاقتصادي عبر الزمن (التحليل الحركي)، أي التحول من نظرية النمو الاقتصادي ونظرية التوزيع إلى نظرية القيمة أو الثمن.¹

بعد ظهور النظرية الكينزية منتصف ثلاثينيات القرن العشرين، وبعد ما قام به أتباع كينز من توسيع لنطاق نظريته العامة والامتداد بها إلى تفسير عملية النمو الاقتصادي مثل أعمال هارود، دومار، كالدور، روبنسون...، ظهرت مجموعة من النيوكلاسيكين الجدد الذين برزت جذورهم في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر الخمسينات من القرن العشرين لهم آراء ووجهات نظر بشأن النمو الاقتصادي تناقض تلك التي رآها هارود، دومار، كالدور.²

لقد اعتبر هؤلاء المفكرين النيوكلاسيك النمو الاقتصادي محصلة للتفاعل بين تراكم رأس المال وزيادة السكان وزيادة التراكم الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الإنتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، ويعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا آليا ميكانيكيا، وأن سعر الفائدة هو الثمن في سوق رأس المال إذ يلتقي عنده عرض المدخرات مع الطلب عليها، هذا ويركز النيوكلاسيك على أهمية سعر الفائدة في تحديد الاستثمارات مقارنة بمعدل العائد المتوقع.³

الفرع الأول: نموذج سولو-سوان (Solow-Swan)

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: (السياسة والممارسات)، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط 2، صنعاء، اليمن، 2014، ص: 24-26.

² إي. راي كانتري، ترجمة سمير كريم، مرجع سابق ذكره، ص: 437.

³ حسين الشامي ومايخ الشمري، مرجع سابق ذكره، ص: 217.

من بين أهم إسهامات المدرسة النيوكلاسيكية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي أعمال الخبير الاقتصادي الأمريكي روبرت سولو (Robert Solow) الذي قدم نموذجاً نيوكلاسيكياً للنمو في مقال بعنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956، وفي نفس السنة نشر الاقتصادي الأسترالي تريفور سوان (Trevor Swan) مقالا بعنوان "النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال" قدم من خلاله نموذجاً مماثلاً لنموذج سولو، ولأن النموذجين متماثلين تقريباً أطلق عليهما نموذج سولو-سوان، كما يصنف النموذج ضمن نماذج النمو الخارجي لأنه يفترض أن عنصر العمل والتقدم التكنولوجي لا يعتمدان على قرارات الأعوان الاقتصاديين.¹

قام سولو بتوسيع إطار نموذج هارود-دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو التقدم التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي، وخلافاً للافتراضات التي اشتمل عليها نموذج هارود-دومار مثل افتراض ثبات معاملات الدالة، وافتراض ثبات الغلة بالنسبة للنطاق، نجد أن نموذج سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة أو العوائد بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معاً. وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي يفترضون أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.²

أولاً- تقديم نموذج سولو-سوان:

يقوم نموذج سولو-سوان على مجموعة من الفرضيات هي:³

- الاقتصاد مغلق ويتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب، وتسود المنافسة الكاملة في جميع أسواقه؛
 - هناك استغلال كامل للعمالة ومخزون رأس المال؛
 - سريان قانون تناقص الغلة، وتناقص المعدل الحدي للإحلال؛
 - تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى أي ثبات عوائد السعة؛
 - أن مدفوعات العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما، وأنه توجد مرونة في الأسعار والأجور؛
 - إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.
- سنعرض النموذج وفق ثلاثة أقسام هي نموذج سولو-سوان بدون تقدم تكنولوجي ثم نموذج سولو-سوان مع وجود تقدم تكنولوجي، وأخير نموذج سولو-سوان المعدل المعزز برأس مال مادي وبشري على النحو الآتي:

1- نموذج سولو-سوان بدون تقدم تكنولوجي: إن نموذج سولو-سوان هو نتاج مجموعة من الصيغ الرياضية

الاقتصادية الأساسية استخدمها سولو في بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل كما يلي:

اعتمد نموذج سولو-سوان على دالة كوب-دوغلاس النيوكلاسيكية ذات غلة الحجم ثابتة من الشكل:¹

¹ أمين حواس، مرجع سابق ذكره، ص: 133-134.

² ميشل ب. تودارو، ترجمة ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص: 150.

³ محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، الصفحات (07-21)، جامعة الوادي، 2014، ص: 10.

$$Y = f(K, L) = K^\alpha L^{1-\alpha} \dots \dots (11)$$

حيث:

Y : الناتج المحلي الإجمالي. α : مرونة الناتج بالنسبة لعنصر رأس المال (وهي نسبة مئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي التي تنتج عن زيادة مقداره 1% في ر صيد رأس المال).
 K : عنصر رأس المال.
 L : عنصر العمل.
 $1 - \alpha$: مرونة الناتج بالنسبة لعنصر العمل. حيث: $1 > \alpha > 0$

وتكون هذه الدالة دالة إنتاج نيوكلاسيكية إذا استوفت الخصائص الآتية:²

✓ دالة ذات غلة الحجم ثابتة أي ثبات عوائد الإنتاج: $f(\lambda K, \lambda L) = \lambda f(K, L)$ حيث أن: $\lambda > 0$

✓ عوائد إنتاج إيجابية ومتناقصة خاصة بكل مدخل إنتاجي: حيث $L > 0$ و $K > 0$ أي:

$$f'(K) > 0 \text{ و } f''(K) < 0$$

$$f'(L) > 0 \text{ و } f''(L) < 0$$

✓ تحقق شرط إينادا (Inada) في هذه الدالة:

$$\lim_{K \rightarrow 0} f'(K) = \lim_{L \rightarrow 0} f'(L) = \infty$$

$$\lim_{K \rightarrow \infty} f'(K) = \lim_{L \rightarrow \infty} f'(L) = 0$$

✓ $f(0, L) = f(K, 0) = 0$ أي أن كل مدخل إنتاجي ضروري وأن غياب أحدهما يعني عدم وجود إنتاج.

لا نستطيع المقارنة بين دولة فقيرة ودولة غنية إلا إذا استطعنا معرفة نصيب الفرد من الإنتاج أو الاستهلاك، فمثلا لو أردنا المقارنة بين الهند وهولندا بواسطة الإنتاج الإجمالي ستكون الهند هي الأغنى وهذا خطأ، لكن الأصح أن نقوم بقسمة الإنتاج الإجمالي على عدد السكان وبهذا يتضح لنا أن مقدار الدخل الذي يحصل عليه الفرد في هولندا أعلى منه في الهند، لذا قام سولو ببناء نموذج على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الاستهلاك ورأس المال. ونظرا لأن دالة كوب-دوغلاص ذات غلة حجم ثابتة كما رأينا سابقا نضع $\lambda = \frac{1}{L}$ ³، ومنه تكون دالة الإنتاج الفردي (دالة الدخل الفردي) كالآتي:⁴

$$f(\lambda K, \lambda L) = \lambda f(K, L) = \lambda Y = \lambda K^\alpha \cdot \lambda L^{1-\alpha}$$

$$\therefore \frac{Y}{L} = f\left(\frac{K}{L}, \frac{L}{L}\right) \Rightarrow \frac{Y}{L} = f\left(\frac{K}{L}, 1\right) = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha \cdot \left(\frac{L}{L}\right)^{1-\alpha} \Rightarrow \frac{Y}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^\alpha$$

بوضع $k = \frac{K}{L}$ و $y = \frac{Y}{L}$

$$\Leftrightarrow y = f(k) = k^\alpha \dots \dots \dots (12)$$

حيث:

$$0 < \alpha < 1 \quad | \quad k: \text{ رأس المال الفردي. } y: \text{ الإنتاج الفردي.}$$

¹ دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2017، ص: 108.

² Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Publisher by The MIT Press, 2nd ed, London, England, 2004, PP: 27-28.

³ Ibid, P: 28.

⁴ أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2015، ص: 31.

باعتبار أن نصيب الفرد من رأس المال يهتلك بالمقدار الثابت δ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل ثابت n ، وبالتالي فإن نصيب الفرد من رأس المال المهتلك الفعلي يقدر بالمقدار $k \cdot (\delta + n)$ ، وأن التغير في نصيب الفرد من مخزون رأس المال يعبر عنه بالمعادلة: $\Delta k = I - k(\delta + n)$ ¹.

يكون التوازن حالة في (13) $I = sy \dots \dots$

كما أنه لدينا أن نصيب الفرد من رأس المال المهتلك الفعلي يقدر بـ:

$$\Delta k = I - k(\delta + n) \dots \dots \dots (14)$$

أي

$$\Delta k = sy - k(\delta + n)$$

بتعويض قيمة y بالقيمة المقابلة لها في المعادلة (12) نجد

$$\Delta k = sf(k) - k(\delta + n) \dots \dots \dots (15) \Rightarrow$$

حيث:

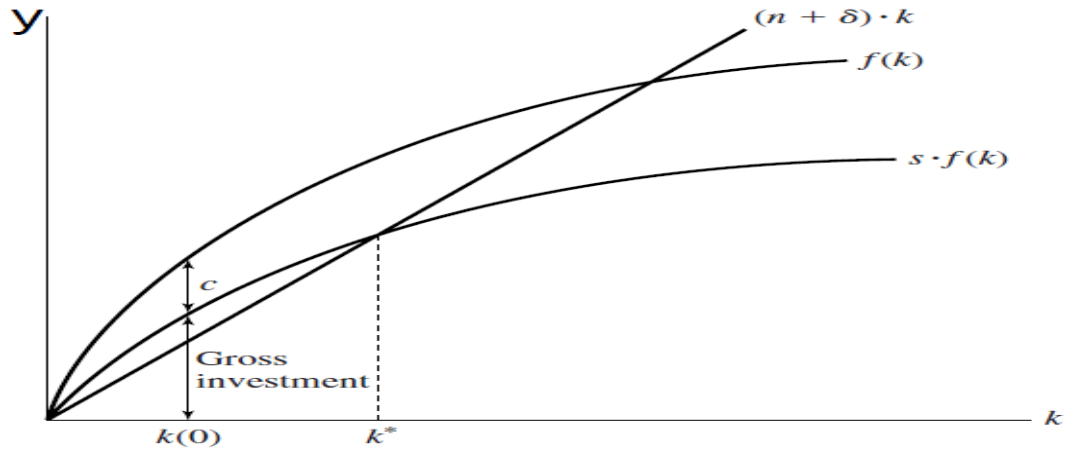
s : معدل الادخار.	I : الاستثمار الفردي.	Δk : التغير في نصيب الفرد من مخزون رأس المال .
s : معدل نمو السكان (ثابت).		δ : معدل الاهتلاك من رأس المال الفردي (ثابت).

لدينا من خلال المعادلة (12) $f(k) = k^\alpha$ ، فتعويض قيمة $f(k)$ بـ k^α في المعادلة (15) نحصل على المعادلة الأساسية:

$$\Delta k = sk^\alpha - k(\delta + n) \dots \dots \dots (16)$$

ويمكن توضيح نموذج سولو-سوان للنمو في الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم (1-2): الشكل البياني لنموذج سولو-سوان



Source: Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Publisher by The MIT Press, 2nd ed, London, UK, 2004, P: 29.

يوضح الشكل (02) الخاص بنموذج سولو-سوان ما يلي:²

- دالة الاستثمار الفردية $sf(k)$ تتناسب طردياً مع دالة الإنتاج الفردية $f(k)$ ؛
- الاستهلاك الفردي هو المسافة العمودية بين $f(k)$ و $sf(k)$ ؛

¹ كريم بودخدخ، مرجع سابق ذكره، ص: 43.

² Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin, op. cit, P: 29.

- يمثل الخط المستقيم للاهلاك الفعلي لنصيب الفرد من رأس المال $k(\delta + n)$ ؛
 - المسافة العمودية بين $sf(k)$ و $k(\delta + n)$ ؛
 - يتم تحديد حالة المرغوبة لرأس المال k^* عند تقاطع $sf(k)$ مع $k(\delta + n)$.
- وبالتالي نلاحظ أنه في حالة الاستقرار أو التوازن يتحقق ما يلي:

$$\Delta k = 0 \text{ أي } k = k^* \text{ و } k(\delta + n) = sf(k)$$

وعليه فإن Δk هي المسافة بين منحنى دالة الاستثمار الفردية $sf(k)$ والهلاك الفعلي لنصيب الفرد من رأس المال $k(\delta + n)$ ، لذا فإنه في حالة التوازن يتقاطعان مما يعني أنهما أصبحا متساويان أي أن التغير في رأس المال الفردي يصبح مساويا للصفر $\Delta k = 0$ ، وبالتالي تكون نقطة التقاطع هذه هي النقطة التي يكون فيها نصيب الفرد من مخزون رأس المال k^* ثابتا أي تحقق الاستقرار للاقتصاد.

يدل $\Delta k > 0$ على أن $sf(k) > k(\delta + n)$ وهذا يعني أن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد. أما إذا كان $\Delta k < 0$ يدل ذلك على أن $sf(k) < k(\delta + n)$ مما يعني أن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص.

هذا ويشير سولو إلى أنه لأجل تحقق التوازن في الأجل الطويل لا بد من ثبات النسبة بين العمل ورأس المال وذلك يعود إلى أن معدل الادخار S يتجه دوما نحو معدل يسمح بتحقيق التساوي بين $\Delta k = k^*$ أي أنه يسعى دوما نحو النمو المتوازن أين تزداد وتيرة الاقتصاد بنفس الوتيرة التي يزداد بها معدل نمو السكان.¹

يرى سولو أنه باعتبار أن هناك فرضية تناقص عوائد الإنتاج فإن تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال يتجه نحو الحد من عملية النمو، كما أشار إلى أن رأس المال والعمل لا يفسران لوحدهما النمو، حيث أنه في الأجل الطويل عند وصول الاقتصاد لحالة الاستقرار يصبح الدخل الفردي ثابتا ثم يتجه نحو التناقص، لذا اقترح إضافة عامل ثالث هو التقدم التكنولوجي الذي اعتبره عامل خارجي ينتج عن معطيات خارج النشاط الاقتصادي.²

2 - نموذج سولو-سوان مع وجود تقدم تكنولوجي:

يشير نموذج سولو سوان إلى أن العامل التكنولوجي كعامل خارجي هو الذي يساهم في تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل حيث تضمنت دالة الإنتاج مستوى التقدم التكنولوجي المعزز للعمالة كما يلي:³

$$Y = f(K, A.L) = K^\alpha (A.L)^{1-\alpha} \dots \dots (17)$$

حيث:

A : تدل على المستوى التكنولوجي. A, L : يعبر عن حجم العمالة الكفاءة.

نقسم الدالة (17) على $(A.L)$ فنجد:

$$\frac{Y}{AL} = f\left(\frac{K}{AL}, \frac{AL}{AL}\right) = f\left(\frac{K}{AL}, 1\right) = f\left(\frac{K}{AL}\right) = \left(\frac{K}{AL}\right)^\alpha \dots \dots (18)$$

¹ مولود كبير، مرجع سابق ذكره، ص: 124.

² فطيمة بزعي وركية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 02، الصفحات (358-372)، جامعة باتنة 1، 2017، ص: 360.

³ كريم بوددخ، مرجع سابق ذكره، ص: 49.

$$\frac{Y}{AL} = \tilde{y} \quad \text{و} \quad \frac{K}{AL} = \tilde{k} \quad \text{نضع}$$

حيث:

\tilde{k} : نصيب الفرد الكفاء من رأس المال | \tilde{y} : نصيب الفرد الكفاء من حجم الناتج.
وبالتالي تصبح المعادلة (18) كما يلي:

$$\tilde{y} = f(\tilde{k}) = \tilde{k}^\alpha \dots \dots \dots (19)$$

تساءل سولو عن المستوى المطلوب من الاستثمار الفردي للتقدم التقني الذي يحافظ على نصيب الناتج الفردي للتقدم التقني ثابتا، فمن منطلق فرضية ثبات نسبة العمالة إلى عدد السكان فإن عدد العمال ينمو أيضا بمعدل ثابت g ، وهو ما يعني أن معدل نمو العمل الفعال هو $(g + n)$ ، وقد بين سولو أن هناك حاجة إلى مبلغ قدره (δK) للحفاظ على ثبات رأس المال، حيث إذا كان معدل الاهتلاك 10% مثلا فإن الاستثمار يجب أن يكون يساوي 10% من رأس المال فقط للحفاظ على نفس المستوى من رأس المال، ومبلغ إضافي قدره $(g + n) \cdot K$ الضروري لضمان زيادة تراكم رأس المال بنفس المعدل الفعال، حيث أن ارتفاع العمل الفعال بنسبة 3% فإن رأس المال يجب أن يزيد بنفس النسبة 3% للحفاظ على نفس المستوى من رأس المال الفعال. وبأخذ (δK) و $(g + n) \cdot K$ معا فحسب هذا المثل يجب أن يكون الاستثمار المطلوب يساوي 13% من تراكم رأس المال للحفاظ على مستوى ثبات رأس المال الفردي للتقدم التقني¹، وقد توصل سولو إلى ما يلي:

$$I = \tilde{k} \cdot (\delta + n + g) \dots \dots (20)$$

و كما رأينا سابقا في حالة التوازن:

$I = S = sY$ بالقسمة على AL نحصل على $\frac{I}{AL} = s \frac{Y}{AL}$ ومن خلال المعادلة (18) نجد:

$$\frac{I}{AL} = sf\left(\frac{K}{AL}\right) \dots \dots \dots (21)$$

بعد تعويض قيمة المعادلة (21) في المعادلة (20) نجد:

$$sf\left(\frac{K}{AL}\right) = \tilde{k} \cdot (\delta + n + g)$$

$$sf(\tilde{k}) = \tilde{k} \cdot (\delta + n + g) \dots \dots (22)$$
 أي

ومنه نجد معادلة التغير في مخزون رأس المال الفردي للتقدم التقني الذي ينمو بمعدل ثابت g والناتج الفردي الذي يعتمد الآن على مستوى التقدم التكنولوجي كما يلي:

$$\Delta \tilde{k} = sf(\tilde{k}) - \tilde{k} \cdot (\delta + n + g) \dots \dots \dots (23)$$

حيث: g : معدل نمو التقدم التقني الفردي، أو معدل نمو كفاءة عنصر العمل، وبقسمة طرفي المعادلة (23) على \tilde{k}

$$\frac{\Delta \tilde{k}}{\tilde{k}} = \frac{sf(\tilde{k})}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \dots \dots (24)$$

لدينا: $f\left(\frac{K}{AL}\right) = \left(\frac{K}{AL}\right)^\alpha \Rightarrow f(\tilde{k}) = \tilde{k}^\alpha$ ، كما أنه لدينا في الحالة المستقرة $\frac{\Delta \tilde{k}}{\tilde{k}} = 0$ بالتعويض في المعادلة (24) نجد:

$$0 = s \frac{\tilde{k}^\alpha}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) = s \tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

¹ الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2018، ص: 62.

$$\Rightarrow s\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0 \Leftrightarrow \tilde{k}^{\alpha-1} = \left(\frac{\delta+n+g}{s}\right)$$

وعليه تصبح معادلة نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في الأجل الطويل كما يلي:

$$\therefore \tilde{k} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \dots \dots \dots (25)$$

$$\therefore \tilde{y} = \left(\left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}\right)^\alpha \quad \text{فإن} \quad \tilde{y} = \tilde{k}^\alpha$$

نتحصل على معادلة الإنتاج الفردي المتضمن التقدم التكنولوجي في الأجل الطويل كما يلي:

$$\therefore \tilde{y}_e = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \dots \dots \dots (26)$$

يتضح من المعادلة (26) أنه كلما كان معدل الادخار مرتفع و/أو معدل النمو السكاني و/أو تقدم تقني قوي

كانت الدولة غنية نسبياً والعكس صحيح بالنسبة للدول الفقيرة.

يوضح نموذج سولو-سوان المتضمن التقدم التكنولوجي كعامل خارجي أن العامل التكنولوجي عند مستوى الحالة

المستقرة للاقتصاد له أثر إيجابي على نصيب الفرد من حجم الناتج A.Y الذي ينمو بمعدل نمو كفاءة عنصر العمل، كما

يكون له أثر إيجابي على حجم الناتج الكلي Y الذي ينمو بمعدل $(n + g)^2$.

توصل سولو إلى أن تناقص الغلة مع الحجم يشير إلى أن اقتصاديات بعض الدول تتشابه في معدل نمو السكان،

والتطور التكنولوجي ومعدل رأس المال بالنسبة للعمل إلا أن معدلات الادخار فيها مختلفة (تقارب مشروط)، كما يشير

أيضاً إلى أن اقتصاديات بعض الدول تتشابه في معدل نمو السكان، والتطور التكنولوجي ومعدلات الادخار لكنها

تختلف في معدل رأس المال بالنسبة للناتج لحصة العامل من رأس المال (تقارب مطلق)، كما رأى أن الاقتصاديات التي لها

نفس الخصائص الاقتصادية يجب أن تلتقي عند مستويات متشابهة من حصة العمل من رأس المال، وأنه يمكن

للاقتصاديات الفقيرة أن تنمو أكبر من اقتصاديات الدول الفقيرة.¹

3 - نموذج سولو-سوان المطور سنة 1992 المدعم برأس المال المادي ورأس المال البشري:

لقد أظهرت النتائج التي توصل إليها نموذج سولو-سوان أن 12.5% فقط من تغير الإنتاجية في الأجل الطويل

يرجع إلى رأس المال، وما يزيد عن 85% من نمو الإنتاجية في الأجل الطويل يرجع إلى معدل نمو التقدم التكنولوجي.

هذه التفسيرات التي قدمها نموذج سولو-سوان حول النمو الاقتصادي شابها بعض القصور، ذلك أن هذا النموذج لم

يفسر الكيفية التي يتحقق بها التقدم التكنولوجي، كما أنه لم يفسر سبب تفاوت النمو الاقتصادي بين الدول التي لديها

نفس التقدم التكنولوجي تفسيراً مقبولاً، لذا قام كل من غريغوري مانكيو (N.Gregory Mankiw)، وديفيد

رومر (David Romer)، وديفيد ويل (David N. Weill) الذين قدموا نموذجاً معدلاً لنموذج سولو-سوان في مقال

بعنوان " مساهمة في تجارب النمو الاقتصادي " سنة 1992، حيث قام هؤلاء الاقتصاديين بتطوير نموذج سولو-سوان

بإضافة رأس المال البشري كمتغير داخلي مع رأس المال المادي والعمل، حيث يقوم هذا النموذج المعروف بنموذج سولو-

¹ إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2012، ص: 117.

سوان الموسع لـ (MRW) على افتراض أن رأس المال البشري يتراكم بنفس تقنية تراكم رأس المال المادي، حيث تستثمر سنويا نسبة ثابتة من الناتج في التعليم وتدريب القوى العاملة.¹

حاول كلا من مانكيو، ورومر، وويل استكشاف تأثير إضافة تراكم رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي تضمينه في نموذج سولو-سوان إلى تغيير في التفسير التجريبي للنمو الاقتصادي، فعلى المستوى النظري قد تؤدي الدراسة الصحيحة لتراكم رأس المال البشري إلى تغيير وجهة النظر لطبيعة عملية النمو، حيث يمكن لرأس المال البشري أن يفسر الاختلاف الموجود في النمو بين الدول.

أشار أصحاب هذا النموذج إلى أن المشكلة التجريبية في نموذج سولو-سوان هي استبعاده لتأثير رأس المال البشري على معاملات الاستثمار في رأس المال المادي والنمو السكاني، وما يمكن أن يؤديه في تفسير سبب تفاوت النمو الاقتصادي بين الدول التي لديها نفس التقدم التكنولوجي بشكل أفضل، حيث أنه بعد إضافة عنصر رأس المال البشري تكتب دالة الإنتاج عند الزمن (t) بالصيغة الآتية:²

$$Y(t) = K(t)^\alpha H(t)^\beta (A(t) \cdot L(t))^{1-\alpha-\beta} \dots \dots \dots (27)$$

تبقى جميع المتغيرات السابقة كما كانت من قبل، أما H فهي تعبر عن مخزون رأس المال البشري.

$$y = \frac{Y}{AL} = k = \frac{K}{AL} = h = \frac{H}{AL} \quad \text{وكي نحصل على دالة الإنتاج الفردية نقوم بوضع:}$$

تصبح المعادلة (27) كما يلي:

$$\frac{Y}{AL} = \left(\frac{K}{AL}\right)^\alpha \left(\frac{H}{AL}\right)^\beta \left(\frac{A \cdot L}{AL}\right)^{1-\alpha-\beta}$$

$$y = k(t)^\alpha h(t)^\beta \dots \dots \dots (28)$$

وبافتراض أن وظيفة الإنتاج نفسها تنطبق على رأس المال المادي ورأس مال بشري أي يمكن تحويل وحدة استهلاك واحدة إلى وحدة واحدة من رأس المال المادي أو وحدة واحدة من رأس المال البشري، إضافة إلى افتراض أن معدل اهتلاك رأس المال البشري ينخفض بنفس معدل انخفاض اهتلاك رأس المال المادي، لكن نموذج تناقص رأس المال البشري يختلف عن تناقص رأس المال المادي، كما أن هناك افتراض لـ $\alpha + \beta < 1$ أي أن هناك عوائد متناقصة لجميع رأس المال.

بما أن رأس المال هو رأس مال مادي ورأس مال بشري يصبح التعبير عن التغير في رأس المال المادي الفردي للعامل

الفعال والتغير في رأس المال البشري الفردي للعامل الفعال كما يلي:

$$\Delta k(t) = s_k y(t) - k(t) \cdot (\delta + n + g) \dots \dots (1.29)$$

$$\Delta h(t) = s_h y(t) - h(t) \cdot (\delta + n + g) \dots \dots (2.29)$$

حيث:

s_k : جزء من الدخل المستثمر في رأس المال المادي الفردي | s_h : جزء من الدخل المستثمر في رأس المال البشري الفردي للعامل للفعال. | للفعال.

¹ إيمان محمد إبراهيم علي، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 01، الصفحات (33-62)، جامعة القاهرة، 2021، ص ص: 41-42.

² Gregory Mankiw & David Romer & David N. Weill, A Contribution To The Empirics Of Economic Growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol 107, N 02, Pages (407-437), Oxford Academic, 1992, PP: 416-418.

تشير المعادلتين (1.29) و (2.29) إلى أن الاقتصاد يتقارب إلى حالة مستقرة تتحدد كما يلي:

$$\left. \begin{aligned} k^* &= \left(\frac{s_k^{1-\beta} \cdot s_h^\beta}{\delta + n + g} \right)^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \\ h^* &= \left(\frac{s_k^\alpha \cdot s_h^{1-\alpha}}{\delta + n + g} \right)^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \end{aligned} \right\} \dots \dots (30)$$

وبتعويض قيم المعادلة (30) في معادلة الإنتاج رقم (27) ثم أخذ اللوغاريتمات نحصل على معادلة نصيب الفرد

من الدخل على النحو الآتي:

$$\ln \left[\frac{Y(t)}{L(t)} \right] = \ln A(0) + gt - \frac{\alpha + \beta}{1 - \alpha - \beta} \ln(\delta + n + g) + \frac{\alpha}{1 - \alpha - \beta} \ln(s_k) + \frac{\beta}{1 - \alpha - \beta} \ln(s_h) \dots \dots (31)$$

توضح المعادلة الأخيرة كيف يعتمد دخل الفرد على النمو السكاني وتراكم رأس المال المادي والبشري، حيث أن زيادة الادخار ترفع الدخل مما يزيد من مستوى رأس المال البشري في حالة الاستقرار حتى لو لم تتغير النسبة المئوية للدخل المخصص لتراكم رأس المال البشري وبقي ثابتا، وبالتالي فإن وجود تراكم رأس المال البشري يزيد من تأثير تراكم رأس المال المادي على الدخل والنتائج، كما أن زيادة معدل نمو السكان تؤدي لانخفاض الدخل الفردي لأن حجم رأس المال المادي والبشري ستتوزع على السكان بشكل أقل، مما تخفض من النصيب الفردي لكل منهما.

من أهم الانتقادات التي تم توجيهها لنموذج سولو-سوان أنه أهمل دراسة أثر الاستثمار على النمو والتركيز فقط على أثر نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل، كما أهمل مدى تأثير التقدم التكنولوجي واعتباره كمتغير خارجي رغم أهميته، ومن بين المآخذ أيضا على نموذج سولو-سوان افتراضه أن الاقتصاد مغلق وأن هناك سيادة المنافسة الكاملة وهذا ما يعد بعيدا عن الواقع.¹

المطلب الرابع: نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الحديثة)

في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي أصبح واضحا بشكل متزايد أن النموذج النيوكلاسيكي لم يكن مرضيا نظريا كأداة لاستكشاف عوامل النمو على المدى الطويل، فلقد رأينا أن نموذج سولو-سوان بدون تقدم تقني تنبأ بأن الاقتصاد سيتقارب في نهاية المطاف إلى حالة مستقرة بنمو فردي معدوم والسبب الأساسي في ذلك يعود إلى تناقص عائدات رأس المال، وهذا ما أدى إلى ظهور نظريات جديدة للنمو الاقتصادي خلال هذه الفترة ترى أن هناك مصادر أخرى تفسر عملية النمو الاقتصادي، وتؤثر عليه.²

لقد كانت محاولة النظرية النيوكلاسيكية الرامية لوضع نموذج رسمي لعملية النمو قاصرة عن تفسير مصادر النمو طويل الأجل، حيث أنها لم تبحث عن كيفية التقدم التكنولوجي واكتفت بالإشارة إلى أن النمو سيتوقف تماما دون التقدم

¹ عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2004)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2007، ص: 41.

² Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin, op. cit, P: 61.

التكنولوجي، وهي نقطة الضعف التي كانت حافزا لظهور نظرية النمو الحديثة (نظرية النمو الداخلي)¹، التي حاولت تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع النمو الملاحظ، أو بعبارة أخرى حاولت تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو الداخلي التي تم تحديدها خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو، ولم يتم تفسيرها، لذا أصبح يطلق على هذه العوامل أو المتغيرات بواقى سولو.²

أكدت نظرية النمو الحديثة على أن النمو لا يعتمد فقط على رأس المال المادي وحده، وافترضت أن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري تولد وفرات خارجية تحسن في الإنتاجية وتعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد³، وبذلك تمت إضافة رأس المال البشري إلى معادلات الناتج الاقتصادي العام، لكن تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام برأس المال البشري ليس بأمر جديد ظهر مع النظرية الحديثة للنمو، بل شكل رأس المال البشري اهتمام عدة اقتصاديين من قبل من أبرزهم تيودور شولتز (Théodore Schultz) سنة 1961 الذي استوحى ذلك من خلال مراقبته لتعافي الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الشامل الذي لحق برأس المال المادي، وبذلك استوعب شولتز أن ما لم يدمر هو رأس المال المتمثل في خبرة المدراء ومهارات العمال المتراكمة وهذا ما وفر الأساس للنهضة الاقتصادية في هذه الدول.⁴

حاولت نظرية النمو الحديثة البحث عن تفسير لوجود زيادة في عوائد الحجم وتباين النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول، كما أن نماذج النمو في ظل النظرية الحديثة رفضت فرضية النيوكلاسيك الخاصة بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، وافترضت زيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي، من خلال التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، وافترض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تؤدي لتحسينات إنتاجية ووفرات خارجية تعوض طبيعة اتجاه العوائد نحو التناقص، وعلى هذا الأساس رأى منظرو النظرية الحديثة للنمو أنه بعد أن أصبح رأس المال ينقسم إلى رأس مال مادي ورأس مال بشري، وأن هناك عوامل متعلقة برأس المال البشري هي من تؤدي إلى التحسينات التكنولوجية أي أنها متضمنة فيه.⁵

وإجمالاً يمكن القول أن النظرية الحديثة لنمو لم تقبل فكرة تحديد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بواسطة متغيرات خارجية، وبدلاً من ذلك نوهت بدور رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو⁶، وللتعرف على أهم ما ساهمت به النظرية الحديثة للنمو سنتطرق إلى بعض أهم نماذج النمو الداخلي فيما سيأتي.

الفرع الأول: نموذج باول مايكل رومر (Paul Michael Romer) الأول سنة 1986

¹ تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الابتكار الحارق والنمو الاقتصادي، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات الويبو، المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو، 2015، ص: 33.

² ميشيل تودارو، ترجمة ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص: 154.

³ مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص: 79.

⁴ فريديريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، مرجع سابق ذكره، ص: 54.

⁵ ميشيل تودارو، ترجمة ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، مرجع سابق ذكره، ص: 155.

⁶ عبد الحليم شاهين، مرجع سابق ذكره، ص: 22.

في مقال نشر سنة 1986 بعنوان "زيادة العوائد والنمو على المدى الطويل" قدم الاقتصادي الأمريكي باول رومر نموذجاً بديلاً للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل، يعد في الأساس نموذجاً توازياً تنافسياً مع تغيير تكنولوجي داخلي يركز على دور المعرفة والابتكار في عملية النمو الاقتصادي من خلال افتراضه أن المعرفة تعد أحد مدخلات الإنتاج التي تزيد من الإنتاجية الحدية. على عكس ما ذهبت إليه نماذج النمو النيوكلاسيكية رأى رومر أن معدل النمو يمكن أن يتزايد بمرور الوقت، وأن الدول الكبرى ستتمتع دائماً بوتيرة أسرع من الدول الصغيرة، وأن آثار الاضطرابات الصغيرة يمكن أن تتطور وتصبح أكثر حدة بفعل العوامل المتعلقة بالقطاع الخاص.¹

لقد بنى رومر نموذجاً للنمو على فكرة كينث أروو (Kenneth J. Arrow) في 1962 القائلة بأن "التعلم بالعمل والممارسة" والتي أكد فيها أن زيادة إنتاجية العمل تحدث بسبب زيادة الخبرة أو الممارسة، فالتعلم بالعمل ينتج عنه الخبرة التي تغدو دالة في تراكم الإنفاق الاستثماري التي من شأنها أن تغير من بيئة العمل، أي أن تراكم رأس المال ينتج عنه آثار خارجية إيجابية عن طريق الممارسة، وهو ما يضمن الارتفاع المستمر وبمعدل ثابت في الإنتاجية الكلية لعنصر العمل. لكن رومر عمل على تطوير هذه الفكرة من خلال اتجاهين أولهما هو تقديم مفهوم أوسع لرأس المال المتضمن الاستثمار في المعرفة ومراكمة رأس المال المادي، وثانيهما أن المعرفة تتسم بعدم قابلية الاستبعاد إلا جزئياً ولفترة معينة، أي أن هناك إمكانية لانتشار المعرفة، فالمؤسسات التي تنفق وتستثمر في المعرفة الجديدة لا يمكنها بعد وقت معين احتكار الآثار الخارجية لهذا النوع من الاستثمار على المعرفة فالمؤسسات الإنتاجية الأخرى ستتمكن من الاستفادة من المعرفة الجديدة وسيؤدي ذلك إلى إمكانية زيادة الإنتاج المحتمل لهذه المؤسسات.²

أولاً- فرضيات وخصائص النموذج:

يمكن إيجاز أهم فرضيات وخصائص نموذج رومر الأول فيما يلي:

- تتحقق الوفرة الخارجية المتأتمية من المعرفة التقنية عبر آليتين تتمثل الآلية الأولى فيما يؤدي إليه الاستثمار في إحدى المؤسسات من زيادة في إنتاج هذه المؤسسة وكذا المؤسسات الأخرى، أما الآلية الثانية فتتعلق برأس المال ذاته وليس المعرفة التي تتولد عنه؛
- فصل رومر بين مفهوم النمو المتوازن والنمو الأمثل، وهذا ما يشكل وجه اختلاف بين نموذجه ونموذج سولو؛
- التأثير المستمر للأزمات على مسار النمو بسبب تأثيرها على مخزون رأس المال ومن ثم المعرفة والذي يكون انعكاسه طويل الأجل حتى مع استعادة التوازن المستقر؛
- وجود ثلاث حالات رئيسية للنمو تكون فيه مرونة إنتاج المعرفة الإجمالية (خاصة وجماعية) أقل من الواحد في الحالة الأولى، ومساوية للواحد في الحالة الثانية، وأقل من الواحد في الحالة الثالثة؛
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في كل من رصيد المعرفة ورأس المال المادي والعمالة، ومنتزعة في المستوى الكلي للمعرفة؛

¹ Paul M. Romer, Increasing Returns and Long-Run Growth, Journal of Political Economy, vol 94, N 05, Pages (1002-1037), University of Chicago, 1986, P: 1002.

² محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2018، ص: 281.

- تتمتع دالة الإنتاج بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، بمعنى أنه إذا كانت عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمالة ثابتة فإن دالة الإنتاج لكل مؤسسة هي دالة محدبة في الرصيد الكلي للمعرفة وليست مقعرة؛
- افتراض ثبات تفضيلات الأفراد وتمائل الفن الإنتاجي وثبات حجم السكان، مع رفض فرضية تناقص الناتج الحدي لرأس المال؛
- افتراض وجود اقتصاد يضم عددا من المؤسسات المتماثلة تنتج سلعا متجانسة، وعددا من المستهلكين المتماثلين يتطابقون في استهلاكهم¹؛
- افترض رومر أن الزيادة تكون فقط في مخزون المعرفة أما العوامل الأخرى مثل رأس المال المادي والعمالة فاعتبرها ثابتة؛
- افترض رومر أن هناك علاقة مفاضلة بين الاستهلاك والمعرفة، واعتبر أن كل وحدة من الاستهلاك المتنازل عنه سينتج وحدة واحدة من المعرفة، حيث أن التضحية (التنازل) بجزء من الاستهلاك الحالي سيؤدي إلى إنتاج معرفة في المستقبل ينتج عنها تحسينات تكنولوجية تسمح بزيادة الإنتاج والاستهلاك؛
- رأى رومر أنه من خلال تجانس دالة الإنتاج في كل من رصيد المعرفة ورأس المال المادي والعمالة، وبافتراض أن دالة الإنتاج متزايدة في المخزون الإجمالي للمعرفة، يترتب على ذلك أن دالة الإنتاج ستعطي عوائد متزايدة في الحجم لأي $\psi > 1$:

حيث:

$$\left. \begin{array}{l} \psi: \text{ مرونة الرصيد الإجمالي للمعرفة بالنسبة لتراكم رأس المال.} \\ X_i: \text{ رأس المال المادي والعمالة المستخدمة في كل مؤسسة.} \end{array} \right| \begin{array}{l} K: \text{ الرصيد الإجمالي للمعرفة.} \\ \mathcal{K}_i: \text{ رصيد المعرفة الفردي لكل مؤسسة.} \end{array}$$

$$F(\psi \mathcal{K}_i, \psi K, \psi X_i) > F(\psi \mathcal{K}_i, K, \psi X_i) = \psi F(\mathcal{K}_i, K, X_i)$$

وبالتالي ليس هناك حاجة لافتراض وجود العوائد المتناقصة للحد من معدل نمو المعرفة؛

- يرى رومر أن حالة التوازن تتطلب أن يكون المستوى الإجمالي للمعرفة الذي يتم تحقيقه في الاقتصاد متوافقا مع المستوى المفترض عندما تتخذ المؤسسات قرارات الإنتاج².

ثانيا- تقديم النموذج:

يفترض رومر في نموذج اقتصاد تسوده المنافسة التامة بين عدد من المؤسسات (n) تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك والادخار، وبدالة إنتاج فردية متماثلة بين جميع المؤسسات كالاتي³:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-\alpha} \cdot (A_t \cdot L_{it})^\alpha \dots \dots \dots (32), \quad i = 1, \dots \dots \dots, n$$

حيث:

$$Y_{it}: \text{ مخرجات (ناتج) المؤسسة } i \text{ في الزمن } t \quad \left| \quad A_t: \text{ رأس المال البشري (التعليم والمعارف)، يرتبط في كل مؤسسة}$$

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ذكره، ص ص 138-139.

² Paul M. Romer, Increasing Returns and Long-Run Growth, op. cit, PP: 1015-1016.

³ حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2010، ص ص: 57-58.

K_{it} و L_{it} : يمثلان على التوالي العمالة وكمية رأس المال | بكمية رأس المال، ويتراكم داخليا كتابع له لتصبح الإنتاجية متزايدة
المستخدمين من طرف المؤسسات | بالنسبة للدالة (1)

بافتراض أن $A_t = f(K_{it})$ ، وبما أن المعرفة المتراكمة لدى كل مؤسسة ستتتشر بعد مدة وستستفيد منها جميع المؤسسات الأخرى في الاقتصاد، فإن صيغة تراكم المعرفة الخاصة بكل مؤسسة تكون بالشكل الآتي:

$$A_t = A^{1/\alpha} \cdot \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta \dots \dots \dots (33)، \quad \text{حيث أن } A: \text{ ثابت}$$

بتعويض المعادلة (32) في (33) نجد:

$$Y_{it} = (K_{it})^{(1-\alpha)} \cdot \left(A^{1/\alpha} \cdot \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta \cdot L_{it} \right)^\alpha$$

انطلاقا من وجود تماثل بين جميع المؤسسات في رأس المال والعمالة، وأن المؤسسات تملك تكنولوجيا متماثلة فإن دالة الإنتاج تكون على النحو الآتي:

$$\begin{aligned} Y_t &= \sum_{i=1}^n Y_{it} = \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^{(1-\alpha)} A \left[\left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta \sum_{i=1}^n L_{it} \right]^\alpha \\ &\Rightarrow Y_t = \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^{(1-\alpha+\alpha\beta)} A \left[\sum_{i=1}^n L_{it} \right]^\alpha \\ &\Rightarrow Y_t = A(K_t)^{(1-\alpha+\alpha\beta)} (L_t)^\alpha \dots \dots \dots (34) \end{aligned}$$

ويمكن استخراج العائد الحدي لرأس المال باشتقاق المعادلة (32) بالنسبة لـ K_{it} فنجد:

$$r_{it} = \frac{\Delta(Y_{it})}{\Delta(K_{it})} = (1 - \alpha)(K_{it})^{-\alpha} (A_t \cdot L_{it})^\alpha \dots \dots \dots (35)$$

بتعويض المعادلة (33) في المعادلة (35) نحصل على مجموع العوائد الحدية الخاصة برأس المال بالشكل الآتي:

$$\begin{aligned} \sum_{i=1}^n r_{it} = r_t &= (1 - \alpha)(K_t)^{-\alpha} \left(A^{1/\alpha} \cdot \left(\sum_{i=1}^n K_{it} \right)^\beta L_t \right)^\alpha \\ &\Rightarrow r_t = (1 - \alpha)(K_t)^{-\alpha} A (K_t)^{\alpha\beta} (L_t)^\alpha \\ &\Rightarrow r_t = (1 - \alpha)A(L_t)^\alpha (K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (36) \end{aligned}$$

ولكي نحصل على العائد الاجتماعي لرأس المال نقوم باشتقاق المعادلة (34) بالنسبة لـ K_{it} نجد:

$$r_t^* = (1 - \alpha + \alpha\beta)A(L_t)^\alpha (K_t)^{\alpha(\beta-1)} \dots \dots \dots (37)$$

بمقارنة المعادلتين (36) و(37) يتضح أن العائد الاجتماعي يفوق مجموع العوائد الحدية الخاصة، ومن خلال المعادلة:

$$Y_t = A(K_t)^{(1-\alpha+\alpha\beta)} (L_t)^\alpha \dots \dots \dots (34)$$

وبافتراض أن حجم العمالة المتاحة ثابت نجد أن الناتج ومن ثم النمو الاقتصادي يتم تحديده على أساس رأس

المال المادي بقوة قدرها $(1 - \alpha + \alpha\beta)$ ، وبالتالي يمكن أن نحدد ثلاث حالات ممكنة لقيم مرونة إنتاج المعرفة الإجمالية

(β) تؤثر على قيم الناتج Y_t هي:

- إذا كانت $\beta < 1$ ترتفع قيمة الناتج الفردي مع مقدار رأس المال بوتيرة ضعيفة؛

- إذا كانت $\beta = 1$ يكون تناسب دقيق بين رأس المال والمعرفة من أجل تحقيق النمو، ويكون هناك نمو داخلي لأن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون غير مرتبطة بمستوى رأس المال الخاص وبمستوى رأس المال الاجتماعي؛
- إذا كانت $\beta > 1$ يحدث تفجر في معدلات النمو لتكون هناك تأثيرات حادة ومتباعدة وبالتالي لا يمكن إثبات حدوث نمو داخلي من خلال الملاحظة التجريبية.

لقد كان هذا النموذج بمثابة انطلاقة جديدة لتطوير نظريات النمو الداخلي. إلا أن رومر لم يعطي فيه اهتماما لاختلاف مستوى المعرفة بين الدول، لكنه استدرك ذلك في نموذجه الثاني الذي قدمه سنة 1990.¹

الفرع الثاني: نموذج روبرت لوكاس (Robert Lucas)

طور الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1995 روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو سنة 1988 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي معتمدا على الفرضية القائلة أنه على عكس رأس المال المادي يمكن زيادة رأس المال البشري، والحفاظ على عوائد حدية ثابتة بدلا من تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي دون توقف.²

أكد لوكاس أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي يتمثل أساسا في تراكم مخزون رأس المال البشري، لأنه في ظل عدم كفاية رأس المال المادي في تحقيق النمو وخضوعه لفرضية تناقص العوائد فإن الاستثمار في رأس المال البشري على العكس منه له آثار خارجية موجبة تحد من هذا التناقص في العوائد، وبالتالي فإن محصلة العوائد من رأس المال الكلي ستكون ثابتة في المدى البعيد، وهي فكرة ناقشها سولو سابقا في تحليله الكمي للنمو عن طريق كفاءة العمالة، كما تطرق لها أيضا كينث أروو في تحليله لدور التعليم وتراكم المعرفة، وقد أشار لوكاس إلى أن تراكم رأس المال البشري سيعطي مكاسب جديدة على المستوى الذاتي لصالح الكفاءات الفردية وإنتاجية العامل، أما على المستوى الكلي فيظهر من خلال أثر ارتفاع الاستثمار في التعليم والتدريب على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.³

يرى لوكاس أنه كلما كان الاقتصاد يحتوي على أشخاص ذوي كفاءة جيدة كان النظام الإنتاجي أكثر فعالية، وعلى هذا فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تتزايد بتزايد نسبة رأس المال البشري بالنسبة لرأس المال المادي، كما أن الآثار الجانبية الإيجابية للوفورات ترتفع عند وجود مستوى عال لرأس المال البشري. وهذا ما يفسر وجود فوارق في النمو بين الدول حسبها، كما أشار إلى أن النمو يكون قويا ومرتفعا في الدول المتقدمة أكثر منه في الدول النامية، وأن ما يعمق الفوارق بين الدول هو القيود والعقبات الموجودة في الدول النامية التي تساعد على انتقال رأس المال المادي من هذه الدول إلى الدول المتقدمة.⁴

أولا- فرضيات النموذج:

¹ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الثاني، مرجع سابق ذكره، ص: 282.

² فريديريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، مرجع سابق ذكره، ص: 55.

³ صباح فاضل وصبرينة طكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (2014/1990)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الصفحات (173-189)، جامعة الجزائر 3، 2016، ص: 178.

⁴ عبد الباسط ولد عمري، مرجع سبق ذكره، ص: 38-39.

يمكن إيجاز أهم فرضيات هذا النموذج الذي قدمه لوكاس بالاعتماد على نموذج (Uzawa) في الآتي:¹

- الاقتصاد يتكون من قطاعين فقط، القطاع الأول ينتج السلع والخدمات (باستعمال رأس المال المادي وحصّة من رأس المال البشري)، والقطاع الثاني يعمل على تكوين رأس المال البشري وإنتاج المعرفة (باستعمال الحصّة الباقية من رأس المال البشري)؛
- لا يوجد تمايز وتباين في الحصول على مستوى تعليمي ملائم لجميع الأفراد؛
- عملية الإنتاج بالنسبة لرأس المال البشري تتم آلياً من خلال استغلال الأفراد لأوقات فراغهم ومهارتهم وتعزيز مؤهلاتهم ورفع كفاءتهم؛
- يفترض لوكاس أن الأفراد يقضون جل وقتهم في العمل وتراكم رأس المال البشري (المعرفي)، لذا صاغ مسار تراكم رأس المال بشكل خطي كما في المعادلة التالية: $H_t = B \cdot (1 - u) \cdot h_t$

ثانياً- تقديم النموذج

إن دالة الإنتاج التي يعتمد عليها تضمن أن تناقص العائدات لا تنشأ عندما ينمو رأس المال المادي والبشري بنفس المعدل، وهكذا في الحالة المستقرة تظل معدلات العائد ثابتة، ويمكن للاقتصاد أن ينمو داخلياً بمعدل ثابت، وتأخذ دالة الإنتاج لنموذج لوكاس للنمو الداخلي الصيغة الآتية:²

$$Y_t = AK_t^\alpha (u_t h_t L)^{1-\alpha} \cdot \bar{h}_t^\gamma \dots \dots \dots (38)$$

حيث:

u_t : الزمن المسخر للإنتاج.	Y_t : الناتج الإجمالي.
K_t : مخزون رأس المال المادي	$(u_t h_t L)$: كفاءة العمل.
h_t : المستوى المتوسط لكفاءات العمل المشاركين في الإنتاج.	A : مستوى التقدم التكنولوجي.
\bar{h}_t : المخزون المتوسط لرأس المال البشري لجميع الأفراد.	L : عنصر العمل (ثابت).
$1 - \alpha$: مرونة الإنتاج بالنسبة للعمال.	α : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال المادي.

أما بالنسبة لمعادلة لوكاس الخاصة بتراكم رأس المال البشري التي دالة متزايدة بالنسبة للزمن المخصص للحصول على المعرفة، هي بالشكل الآتي:

$$h_t^* = B \cdot (1 - u_t) \cdot h_t \dots \dots \dots (39)$$

حيث:

$1 - u_t$: الزمن المسخر للحصول على المعرفة.	B : مقدار الفعالية.
--	-----------------------

بافتراض ثبات الوقت المخصص للحصول على المعرفة في حالة التوازن والاستقرار يكون معدل نمو رأس المال البشري ثابتاً، وبالتالي فإن معادلة نمو رأس المال البشري هي على النحو الآتي:

¹ حسين الشامي ومايخ الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 101-102.

² عبد العزيز بن العايب، أثر عبثة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال (1980-2020)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجلفة، 2023، ص ص: 94-95.

$$v = \frac{h_t^*}{h_t} = B.(1 - u_t) \dots \dots \dots (40)$$

هذا وتوصل لوكاس إلى أن كفاءة تراكم رأس المال البشري هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، وأن معدل النمو في حالة التوازن والاستقرار يكتب بالصيغة الآتية:

$$G = \frac{B.(1 - \alpha + \gamma)(1 - u_t)}{1 - \alpha} = \frac{1 - \alpha + \gamma}{1 - \alpha} . v \dots \dots \dots (41)$$

يتضح من المعادلة الأخيرة أن زيادة تراكم رأس المال البشري وارتفاع حصة رأس المال البشري في إنتاج المعرفة عامل رئيسي لدفع النمو الاقتصادي واستمراره في الأجل الطويل، وللمحافظة على ذلك فإن الحل الأمثل هو زيادة الاستثمار تراكم رأس المال البشري لأن التجارب أوضحت أن الدول التي لها معدلات نمو جيدة أعطت الأهمية القصوى لتكوين رأس المال البشري وتعليمه بكفاءة لأثرها الإيجابي على النمو الاقتصادي والوضع الكلي للبلد، وبهذا يكون لوكاس قد أجاب عن شرح أسباب التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول، ويشير أيضا إلى أنه حتى لو كان لدولتين نفس التقدم التكنولوجي فإنه يمكن تسجيل معدلات نمو مختلفة في الحالة المستقرة بسبب اختلاف حجم الوقت المخصص للحصول على المعرفة، أو بسبب اختلاف سياسات التعليم وجودته في هاتين الدولتين.

الفرع الثالث: نموذج باول مايكل رومر (Paul Michael Romer) المعدل سنة 1990

صُنّف نموذج رومر 1990 من بين نماذج الجيل الثاني لنظرية النمو الداخلي طويل الأجل، ذلك أنه يعد من بين النماذج الأكثر واقعية من ناحية دراسته لعملية التراكم المعرفي والتطور التكنولوجي مقارنة بنماذج نظرية النمو الداخلي السابقة التي تم تصنيفها ضمن نماذج الجيل الأول. حاول رومر في هذا النموذج تقديم صياغة جديدة لتراكم المعرفة والابتكار التكنولوجي، والتركيز على دور الأبحاث العلمية وتطويرها في تحقيق النمو الاقتصادي المستمر.¹

قدم رومر نموذجا لاقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات يستخدم قطاع البحث والتطوير رأس المال البشري والمخزون الحالي من المعرفة لإنتاج تصاميم لمنتجات رأسمالية جديدة. ويستخدم قطاع السلع الوسيطة تصاميم قطاع البحث والتطوير لإنتاج كميات من السلع التي تعد مدخلات بالنسبة لقطاع السلع النهائية، حيث يمكن أن تتم عملية البحث عن تصاميم جديدة وإنتاج السلعة الرأسمالية الجديدة داخليا في نفس المؤسسة المنتجة، أو من خلال مؤسسة منفصلة تباع براءات ابتكارها للمؤسسة التي ستنتج السلعة الفعلية. أما قطاع السلع النهائية يستخدم العمل ورأس المال البشري ومجموعة من السلع الرأسمالية المتاحة لإنتاج سلع استهلاكية.²

حسب رومر يعمل قطاع البحث والتطوير، وقطاع السلع النهائية في ظل المنافسة الكاملة، أما قطاع السلع الوسيطة يعمل في ظل المنافسة الاحتكارية. وكمثال عن وظيفة هذه القطاعات في الاقتصاد فإن قطاع البحث والتطوير ينتج أفكارا ابتكارية جديدة مثل رقائق جديدة للحواسيب، أو روبوتات صناعية، وما إلى ذلك على أن يبيع براءة اختراعها

¹ حمزة مرداسي، مرجع سابق ذكره، ص: 61.

² Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, vol 98, N 05, Part 02, Pages (S71-S102), University of Chicago, 1990, P: S79.

لقطاع إنتاج السلع الوسيطة الذي يصبح المنتج الحصري لهذه السلع التي تبيعها في الأخير لقطاع السلع النهائية الذي ينتج من خلالها سلعا استهلاكية.¹

باختصار يمكن القول أن نموذج رومر الجديد 1990 يقوم على أربعة اعتبارات هي:²

1. التراكم المعرفي والتقدم التكنولوجي هما المحركان الأساسيين للنمو؛
2. التراكم المعرفي والتقدم التكنولوجي متغيران داخليان يتحددان بأنشطة المؤسسات الاقتصادية كصدى للحوافز المالية (الربح المنتظر) في الأسواق؛
3. تتميز المعرفة بخاصية عدم التنافس وبالتالي يتحدد مفهوم المعرفة وفقا لمسار التكلفة فهناك تكلفة عند كل اختراع جديد، ومع استعمال هذا الاختراع لا توجد تكاليف إضافية، كما أن استخدام أي مؤسسة إنتاجية لهذا الاختراع لا يؤثر ولا يقلل من توفرها في المؤسسات الأخرى، وهذا مضمون عدم قابلية التنافس في الاختراع؛
4. الأفكار الابتكارية الجديدة تتميز بالقابلية الجزئية للاستبعاد فالمؤسسة مالكة الاختراع الجديد لا يمكنها احتكار ذلك إلا لبعض الوقت وهي محمية من خلال القوانين وبراءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية.

أولا- فرضيات النموذج:

من أهم الفرضيات التي بنى عليها رومر نموذج الآتي:³

- ثبات العوائد، حيث يمكن للنمو أن يتزايد عبر الزمن لإمكانية ارتفاع معدل الاستثمار ومعدل العائد على رأس المال بدلا من أن يتناقص بسبب افتراض النموذج تزايد الغلة مع الحجم وليس ثباته، وهذا من خلال الآثار الإيجابية للوفرات الخارجية على الاستثمار في المعرفة التي يمكن أن يستفيد منها الجميع بسبب خاصية الانتشار المرافقة للمعرفة، وعدم القدرة على احتكارها لفترة طويلة.
- يتحدد التغير التكنولوجي داخل النشاط الاقتصادي من خلال عوامل عديدة ممكن التحكم فيها، أي أن التقدم التكنولوجي ليس مجرد دالة في الزمن وإنما هو دالة فيما يقوم به الأفراد خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.
- إن الاكتشافات والتكنولوجيا هي عوامل إنتاج غير تقليدية وغير تنافسية في الاستخدام تشبه السلع المعتادة جزئيا، فالسلع الرأس مالية الجديدة (الوسيطة) هي سلع مستبعدة جزئيا، أي أن حصول مؤسسة من قطاع السلع الوسيطة على الحق الحصري لإنتاج سلع رأسمالية جديدة يمكنها الحصول على أرباح احتكارية لفترة زمنية قد تطول أو تقصر قبل أن يصبح الاختراع أو المعرفة هدف سهل الحصول عليه.

ثانيا- تقديم النموذج:

¹ أمين حواس، مرجع سابق ذكره، ص ص: 652-653.

² محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الثاني، مرجع سابق ذكره، ص: 282.

³ طارق بن خليف، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، الصفحات (231-246)، جامعة الوادي، 2012، ص ص: 239-240.

نظرا لأن هناك إمكانية للوصول المجاني من قبل الباحثين لمخزون المعرفة لأن المعرفة تتميز بخاصية عدم التنافس، أي يمكن لجميع الباحثين الاستفادة من مخزون المعرفة في نفس الوقت واستغلالها في بحوث جديدة، لذا فإن المخزون الإجمالي للمعرفة يتغير ويتطور وفق المعادلة الآتية:¹

$$\dot{A} = \delta \cdot H_A \cdot A \dots \dots \dots (42)$$

حيث:

\dot{A} : تغير المخزون الإجمالي للمعرفة. H_A : مجموع رأس المال البشري العامل في مجال البحث والتطوير.
 A : المخزون الإجمالي للمعرفة. δ : مقياس عام لفعالية وكفاءة البحوث، حيث: $\delta > 0$.

من المعادلة (42) يتضح أن معدل نمو المخزون الإجمالي للمعرفة هو:

$$\frac{\dot{A}}{A} = \delta \cdot H_A \dots \dots \dots (43)$$

اعتبر رومر أن الميزة غير تقليدية لتكنولوجيا الإنتاج التي افترضها تستدعي تقسيم مخزون رأس المال إلى عدد لانهائي من الأنواع المتميزة من السلع الرأسمالية (الوسيطية)، لذا اقترح رومر أن يتم ترقيم هذه السلع الرأسمالية (الوسيطية) بعدد (i)، وبالتالي فإن مخزون رأس المال (K) يمثل قيمة إجمالية لكمية هذه السلع الرأسمالية (الوسيطية). يفترض رومر أن يشتري منتجو السلع الوسيطية الحق الحصري من مؤسسات البحث والتطوير التي قامت بتصميم السلع الرأسمالية (i) ليصبحوا محتكرين لإنتاج مثل هذه السلع الرأسمالية وبهذا تأخذ معادلة مخزون رأس المال الشكل الآتي:²

$$K = \eta \sum_{i=1}^A x_i \dots \dots \dots (44)$$

حيث:

X_i : كمية المدخلات من السلع الرأسمالية. η : عدد وحدات الاستهلاك المتنازل عنها لإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من السلع الرأسمالية

ويفترض رومر أن جميع السلع الرأسمالية تنتج في نفس الظروف، وأن المنتجين في قطاع السلع الوسيطية يستعملون نفس الكمية من المدخلات في جميع السلع الرأس مالية، وهذا ما يجعل أسعارها متساوية لذا فإن:

$$\sum_{i=1}^A X_i = \bar{X}^3 \text{ ومنه :}$$

$$K = \eta \cdot A \cdot \bar{x} \dots \dots \dots (45)$$

يقوم قطاع السلع النهائية بإنتاج السلع الفعلية الاستهلاكية عن طريق ثلاثة عناصر هي رأس المال المادي (السلع الرأس مالية الوسيطية) المنتجة، والعمل البدني، ورأس المال البشري، وعليه تكتب صيغة دالة الإنتاج بالصيغة الآتية:

$$Y(H_A, L, x) = H_Y^\alpha \cdot L^\beta \cdot A \cdot \bar{x}^{1-\alpha-\beta} \dots \dots (46)$$

حيث:

H_Y : رأس المال البشري المسخر في قطاع الإنتاج النهائي. L : العمل البدني المستخدم في الإنتاج (ثابت).
 بتعويض المعادلة رقم (45) في المعادلة (46) نجد:

¹ أحمد ضيف، مرجع سابق ذكره، ص: 52.

² Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, op. cit, P: S82.

³ Ibid, P S89.

$$\Rightarrow Y = H_Y^\alpha \cdot L^\beta \cdot A \cdot \left(\frac{K}{\eta \cdot A} \right)^{1-\alpha-\beta}$$

$$\therefore Y = (H_Y \cdot A)^\alpha \cdot (L \cdot A)^\beta \cdot K^{1-\alpha-\beta} \cdot \eta^{\alpha+\beta-1} \dots \dots \dots (47)$$

من خلال افتراضات رومر بأن دخل المستهلك يتوزع بين الاستهلاك والادخار على أساس معدل فائدة معين، وأن مؤسسات قطاع السلع الوسيطة تسعى من خلال شراء الحق المصرفي من مؤسسات البحث والتطوير لإنتاج السلع الرأسمالية (الوسيطة) وتعظيم حصتها من الأرباح، وأن كل الأسواق في حالة توازن، وافترضه أيضا أن مخزون رأس المال البشري الإجمالي يمكن تسخيره إما لقطاع السلع النهائية أو قطاع البحوث، ويهمل العلاقة الموجودة بين (H) و (L) واعتبره موجودا فقط في قطاع السلع النهائية فقط، $H_Y = H - H_A$ ، وعليه يكون معدل النمو (G) لجميع المتغيرات في حالة التوازن على النحو الآتي:¹

$$G = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{A}}{A} = \delta \cdot H_A \dots \dots \dots (48)$$

توجد علاقة بين معدل النمو (G) ومعدل الفائدة (r) ولذلك تصبح المعادلة (48) كالآتي:

$$G = \delta \cdot H_A = \delta \cdot H - \frac{\alpha}{(1-\alpha-\beta)(\alpha+\beta)} \cdot r \dots \dots \dots (49)$$

$$G = \delta \cdot H_A = \delta \cdot H - \Lambda \cdot r \dots \dots \dots (50)$$

التي يمكن تبسيطها بالشكل التالي:

Λ هو معامل ثابت يعتمد على معاملات التكنولوجيا α و β ، وهو يعادل:

$$\Lambda = \frac{\alpha}{(1-\alpha-\beta)(\alpha+\beta)}$$

حيث: r : معدل الفائدة السوقية.

لإتمام النموذج رأى رومر أنه من الضروري فرض العلاقة بين معدل النمو (G) ومعدل الفائدة (r) الذي ينبثق من الجانب التفضيلي للنموذج وذلك من خلال تضمين قاعدة* (Keynes-Ramsey) التي تعادل $\frac{\dot{C}}{C} = \frac{(r-\rho)}{\sigma}$ مع المعادلة (50) من أجل الحصول على معادلة النمو المتوازن الأساسية، حيث تصبح بالصيغة الآتية:

$$G = \frac{\dot{C}}{C} = \frac{\delta \cdot H - \Lambda \rho}{\sigma \cdot \Lambda + 1} \dots \dots \dots (51)$$

حيث:

ρ : معدل الخصم، أو معدل تفضيل زمني. σ : معلمة مرونة الاستبدال تدل على القوة الاحتكارية للمالك المصرفي لإنتاج السلع الوسيطة، حيث: $\sigma \in [0, 1]$. $\frac{\dot{C}}{C}$: تغير الاستهلاك.

يتضح من خلال المعادلة رقم (51) أن النمو يرتفع كلما كان ازداد رأس المال البشري المتخصص في أنشطة البحث والإنتاج لأنه اعتبر أن رأس المال البشري يتوزع بين أنشطة البحث وأنشطة الإنتاج، ولأن رأس المال البشري لن ينتج شيئا إذا لم يكن هناك إنتاج غزير وكفاء من قطاع البحث والتطوير، فإن الأهمية الكبرى تكمن في قطاع البحث

¹ Ibid, P: S92.

* في الاقتصاد الكلي تعد قاعدة (Keynes-Ramsey) شرطا ضروريا للحصول على أمثلة اختيار الاستهلاك عبر الزمن، عادة ما يعبر عنها كمعادلة تفاضلية تربط بين معدل التغيير في الاستهلاك ومعدلات الفائدة ومعدل التفضيل الزمني ومرونة الاستبدال بين الفترات الزمنية، هذه القاعدة تسمح بتحقيق التوازن بين الاستهلاك عبر الفترات الزمنية لتحقيق أقصى قدر من المنفعة للفرد في الأجل الطويل.

والتطوير لأنه هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ومن ثم تأتي بعده القطاعات الباقية، حيث أنه كلما ازدادت أبحاث وابتكارات قطاع البحث والتطوير زادت إنتاج قطاع السلع الوسيطة ومن ثم قطاع السلع النهائية وهو ما يجعل من النمو الاقتصادي متزايدا مع مرور الوقت على المدى الطويل.

وجهدت لنظرية النمو الداخلي العديد من الانتقادات التي يمكن إيجازها فيما يلي:¹

- لم تتطرق نظرية النمو الداخلي لكثير من العوامل المؤثرة على النمو في الدول النامية، فالنمو في هذه الدول غالبا ما يتم إعاقته بسبب ضعف البنى والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير كاملة؛
- عدم تسجيل معدلات نمو ملحوظة في بعض الدول الفقيرة التي شهدت معدلات استثمار مرتفعة في رأس المال البشري (كالتعليم) مقارنة ببعض الدول التي كان فيها معدل الاستثمار في رأس المال البشري منخفضا لكنها سجلت معدلات نمو مرتفعة؛
- شددت نماذج النمو الداخلي على أهمية الوفرة الخارجية للمعرفة لتحقيق نمو طويل الأجل، رغم أنه من الصعوبة بناء نماذج أو القيام باختبارات تؤكد وجودها؛
- أشارت بعض الدراسات إلى أن تزايد العوائد والوفرات الخارجية غير ضروريين لإحداث نمو داخلي إذا كان موجود نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استعمال عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج مثل الأرض؛
- أغفلت نظرية النمو الداخلي العديد من العوامل المهمة المحددة للنمو مثل التنظيم الذي توصلت بعض الدراسات إلى أهميته كدافع للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أدبيات العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي

للجهاز المصرفي دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي ذلك أنه يعمل على تعبئة وحشد المدخرات الفائضة من دخول الأفراد والأعوان الاقتصاديين ومختلف الهيئات الفاعلة في الاقتصاد، ثم توجيهها نحو استثمارات منتجة محتاجة لها، أو بعبارة أخرى الجهاز المصرفي هو حلقة الوصل بين الأموال الباحثة عن الاستثمار والاستثمارات الباحثة عن التمويل، وبهذا يتضح الدور المهم الذي يؤديه الجهاز المصرفي في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تطور النظام المالي

من أجل فهم كيفية تأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي يتعين علينا دراسة تأثير تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات تطور الجهاز المصرفي ذلك أن الجهاز المصرفي أحد مكونات النظام المالي، ولأن تطور النظام المالي يحدد السياق والهيكلي الذي يؤثر على كيفية تأثير التمويل المصرفي على النمو الاقتصادي، كما أن التمويل يتأثر بالعديد من العوامل منها العمق المالي، وقوة النظام المالي، ومئاته، وقدرته على توجيه الموارد المالية للمشاريع الاستثمارية بفعالية، وإدارة المخاطر، هذا إضافة إلى تأثير القوانين والسياسات الحكومية والبيئية والاقتصادية، لذا سنحاول في هذا المطلب التعرف على بعض المفاهيم الخاصة بتطور النظام المالي و مؤشرات قياسه.

الفرع الأول: تعريف ووظائف النظام المالي

¹ إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ذكره، ص: 158-159.

أولاً- تعريف النظام المالي ومكوناته:

يعرف النظام المالي بأنه مجموعة من الإجراءات والقواعد والمؤسسات التي تضبط العلاقات المالية في اقتصاد ما.¹ كما يمكن تعريفه بأنه نظام فرعي عن النظام الاقتصادي يجمع بين الهيئات، والأسواق، والمؤسسات المالية، والقوانين، والأنظمة، والتقنيات التي تقوم بمهمة صناعة وتسويق الخدمات المالية، وتعبئة المدخرات والفوائض المالية من أجل توظيفها، كما يمكن من خلالها القيام بمهمة تداول الأصول المالية (شراء وبيعاً وإقراضاً واقتراضاً...)، حيث أن فعالية هذا النظام تظهر من خلال مقدرته على تعبئة أكبر قدر من المدخرات و ضمان أفضل تخصيص للموارد المالية، من أجل المساعدة في تحقيق النمو الاقتصادي.²

من التعريف السابق يتضح أن مكونات النظام المالي تنقسم إلى شقين الأول هو الأنظمة والقوانين والهيئات التي تنظم الأنشطة والعمليات المالية المختلفة، والثاني هو الجهاز أو القطاع المالي الذي يتكون من كل المؤسسات المالية التي من أهمها: البنك المركزي، والبنوك بأنواعها، والأسواق المالية، ومؤسسات التأجير التمويلي، والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى كصناديق الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد، ومؤسسات التأمين....³

ثانياً- وظائف النظام المالي:

يقوم النظام المالي بعدة وظائف من أهمها ما يلي:⁴

- العمل على تهيئة الظروف لتأسيس نظام فعال للدفع وتسوية المدفوعات لتسهيل مبادلات السلع والخدمات؛
- إنشاء وخلق النقود ووسائل الدفع وإدارتها؛
- تجميع المدخرات من المستثمرين أصحاب الفوائض المالية وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات المحتاجة لها؛
- تسويق وتداول الأوراق المالية الصادرة عن المستثمرين والحكومة؛
- تحويل العملات وتسهيل المبادلات الدولية؛
- إقامة نظام للمقاصة وتسوية المدفوعات بين مختلف الوحدات الفاعلة في الاقتصاد.

الفرع الثاني: مفاهيم حول عامة حول التطور المالي

أولاً- مفهوم التطور المالي:

يعرف تطور النظام المالي بأنه مستوى التنمية المالية في اقتصاد ما. حيث ينتج هذا التطور من تفاعل العوامل والسياسات التي تنظم العلاقات والعمليات المالية المختلفة، مع المؤسسات والأسواق المالية المكونة للنظام المالي من أجل تطوير وتفعيل السوق المالي والمصرفي عن طريق تدعيم عمق النظام المالي من خلال زيادة حجم وسيولة المؤسسات والأسواق المالية، وتحسين إمكانية وصول الأعوان الاقتصاديين ومختلف الوحدات الاقتصادية إلى الخدمات المالية المتوفرة

¹ وليد العايب ولولو بوجاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة الحسين العصرية للنشر، بيروت، لبنان، 2013، ص: 23.

² عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص: 48.

³ دريد كمال آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر، ط 2، عمان، الأردن، 2019، ص: 10.

⁴ رياض مزراودة، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018، ص: 31.

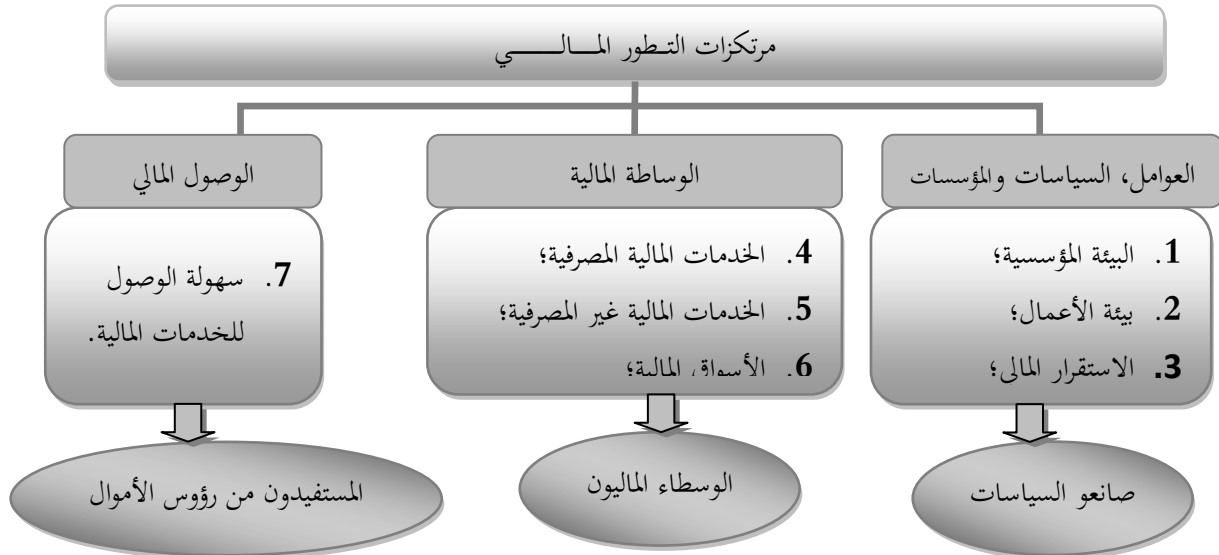
بسهولة، إضافة إلى الرفع من كفاءة النظام المالي واستقراره من خلال العمل على تقديم خدمات مالية تنافسية بتكاليف منخفضة وضمان عوائد مستمرة، والقدرة على التخصيص الأمثل للموارد، والتنبؤ بالمخاطر المالية وإدارتها، والحفاظ على مستويات التوظيف قريبا من المعدل الطبيعي للاقتصاد.¹

وعليه فإن النظام المالي يكون متطورا إذا استطاع أن يخلق نظام دفع فعال قابل للتوسع يجذب أكبر قدر من المدخرات، ويخصص الموارد المالية المتوفرة لديه بكفاءة من خلال توجيهها نحو الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة، ويعمل على توفير وسائل دفع موثوق بها، ويسعى لتدنية تكاليف المعلومات، وتعزيز السيولة، وتنويع الأدوات المالية، والتقليل من المخاطر. وبهذا تتعزز كفاءة وفعالية الوساطة المالية وتكون لها قدرة أكبر على دعم النمو الاقتصادي.²

ثانيا- مرتكزات التطور المالي:

لتحديد مستوى تطور النظام المالي يتم الاستناد إلى سبعة ركائز مجتمعة في ثلاث فئات رئيسية، الفئة الأولى هي العوامل والسياسات والمؤسسات والتي يبذل صانعو السياسات جهودهم لوضع القواعد الأساسية التي تسمح بتحسين البيئة المؤسسية ومناخ الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي، والفئة الثانية هي الوساطة المالية ويحاول من خلالها الوسطاء الماليون العمل على زيادة تنوع وعمق وكفاءة مؤسسات الوساطة المالية والسوق المالي من خلال تطوير وتحسين جودة الخدمات المالية المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أما الفئة الثالثة فهي توضح مدى قدرة الأعوان الاقتصاديين ومختلف الوحدات الاقتصادية على الوصول إلى الخدمات المالية المتوفرة بسهولة بدون وجود عراقيل ومعوقات أو إقصاء مالي لفئة معينة³، وهو ما يمكن توضيحه بشكل أفضل في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): مرتكزات التطور المالي



Source: World Economic Forum, Insight Report: The Financial Development Report 2012, P: 05.

¹ ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية وقياسية خلال (1980-2020)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة باتنة 1، 2022، ص ص: 27-28.

² آمنة بن دحمان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية -دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 25 دولة خلال (1989-2014)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص: 24.

³ World Economic Forum, Insight Report: The Financial Development Report 2012, PP: 04-05.

الفرع الثالث: مؤشرات قياس التطور المالي

توجد مؤشرات عديدة لقياس التطور المالي منها ما يخص الجهاز المصرفي، ومنها ما يخص السوق المالية، ومنها ما يتعلق بالقوانين، والسياسات التي تنظم العلاقات والعمليات المالية المختلفة، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولاً- مؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي:

اختلف الباحثون الاقتصاديون في تحديد عدد ونوع المؤشرات الممكن استخدامها في قياس مستوى تطور الجهاز المصرفي، إلا أنه يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

1. نسبة عرض النقود بالمفهوم الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي $\left(\frac{M_2}{GDP}\right)$: يطلق عليه حجم الوساطة المالية يستخدم هذا المؤشر للدلالة على سيولة وحجم القطاع المصرفي، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على الدور الإيجابي للوساطة المالية.

2. نسبة أشباه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي $\left(\frac{QM}{GDP}\right)$: تدل هذه النسبة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات متوسطة وطويلة الأجل، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل.

3. نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: تدل هذه النسبة على قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة مختلف أنواع الودائع بغض النظر عن أجلها، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر يدل على ارتفاع حجم الودائع وقدرة القطاع المصرفي على التوسع في عمليات منح الائتمان للمشاريع الاستثمارية التي تؤثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي.

4. نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعكس هذا المؤشر حجم القروض والتسهيلات التي تقدمها البنوك للقطاع الخاص، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على تطور الجهاز المصرفي، ومساهمته الكبيرة في النمو الاقتصادي من خلال ارتفاع حجم تمويله للقطاع الخاص.¹

5. نسبة أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول البنك المركزي والبنوك التجارية: يدل هذا المؤشر على أن البنوك التجارية تقدم خدمات مالية متنوعة، وتساهم في تدنئة تكاليف المعلومات وتقليل المخاطر، وقادرة على تخصيص وتوجيه المدخرات نحو المشاريع الاستثمارية بصفة عامة، والمشاريع الاستثمارية عالية المردودية بصفة خاصة.

6. نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان: يوضح هذا المؤشر آلية توزيع الائتمان بين كل من القطاعين العام والخاص في الاقتصاد فحسب دراسة (King & Levine) سنة 1993، فإن هذا المؤشر يدل على أن الجهة التي تمنح أكبر حجم من القروض للقطاع الخاص هي الأكفأ في اختيار المشاريع الاستثمارية الناجحة، وتعبئة المدخرات، وإدارة المخاطر مقارنة مع تلك التي تمنح القروض للقطاع العام.²

ثانياً- مؤشرات قياس تطور السوق المالية:

¹ يحيى بن يحيى وفاطمة الزهراء طلحاوي، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في ظل سياسة التحرير المالي - دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال (1990-2018)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، الصفحات (234-256)، جامعة مستغانم، 2020، ص: 239.

² عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، الصفحات (179-194)، جامعة بغداد، 2011، ص: 184.

يمكن حصر المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس تطور السوق المالية في ثلاث مؤشرات هي:¹

1. حجم السوق المالية: يتم قياسه عن طريق نسبة رأس مال السوق أي القيمة الإجمالية للأسهم المقيدة في سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على فعالية السوق المالية ومقدرتها على تعبئة المدخرات وتنويع المخاطر، وهذا ما يدل على تطورها ودورها في تغطية التمويلات اللازمة للمشاريع الاستثمارية. يمكن قياس حجم السوق أيضا عن طريق عدد الشركات المدرجة في السوق التي كلما زاد عددها دل ذلك على اتساع السوق المالي وارتفاع حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

2. عمق سوق الأوراق المالية: يتم قياسه عن طريق حجم التداول أي القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة في السوق كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع قيمة هذه النسبة يدل على أن السوق المالي نشيط ومتطور، وأن هناك سهولة في عمليات بيع وشراء الأصول المالية في هذه السوق دون تغيير كبير في قيمتها، وهو ما يعكس مستوى السيولة في الاقتصاد.

3. نشاط سوق الأوراق المالية: يعبر عن نشاط سوق الأوراق المالية عن طريق معدل دوران الأسهم الذي يساوي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية مقسومة على القيمة الإجمالية لرأس مال السوق، والذي يمكن من خلاله توضيح أن السوق المالي صغيرة مقارنة مع الاقتصاد لكنها عالية النشاط ولها درجة سيولة مقبولة تساهم في نمو أسرع لرأس المال ودورها المهم في تحريك معدلات النمو الاقتصادي.

ثالث- مؤشر قياس الانفتاح المالي:

يوضح هذه المؤشر البيئة أو المناخ الذي يمارس فيه القطاع المالي عمله ومدى ملاءمته له للقيام بوظائفه ومهامه، أي يبين إذا ما كان القطاع المالي يعمل في بيئة تحتوي على قيود وسياسات (كمية، وإدارية، وتنظيمية) تحد من قدرته على منح وتخصيص الائتمان، أو أنه يعمل في بيئة خالية من القيود على أسعار الفائدة، والقيود على المعاملات المالية بصفة عامة، وخالية أيضا من العوائق التي تحد من اعتماد المصارف الأجنبية، ولمعرفة ذلك يتم الاستناد إلى مؤشر الحرية الاقتصادية للانفتاح المالي الذي يتضمن عددا من المؤشرات الفرعية المشتملة على مختلف جوانب الانفتاح المالي، حيث أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر الأساسي الذي يحوي عشر درجات من (1 إلى 10) كلما دل على مستوى تطور أكثر للقطاع المالي، ودل أيضا على مدى اندماجه في تيار العولمة المالية.²

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لعلاقة التمويل بالنمو الاقتصادي

أخذت دراسة العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي حيزا من الاهتمام للعديد من الاقتصاديين والباحثين، سنحاول في هذا المطلب الإشارة إلى أهم الآراء والنظريات التي تناولت هذا الموضوع بدأ بآراء جوزيف شومبيتر إلى الآراء والأبحاث التي ظهرت ضمن مدرسة النمو الحديثة.

الفرع الأول: العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي من منظور جوزيف شومبيتر

¹ علي بوعبد الله ومنيرة دبي، أثر مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة السعودية (1992-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، الصفحات (123-140)، جامعة المسيلة، 2021، ص: 127.

² عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2020. ص: 79.

لقد كان الاقتصادي الأمريكي نمساوي الأصل جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) (1883-1950) أول من أشار إلى دور الجهاز المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" (Theory of Economic Development) سنة 1911، الذي أبرز فيه أن النمو الاقتصادي والتنمية هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري التي تغير من حالة التوازن التي كانت سائدة، وأن النمو الاقتصادي يحدث عن طريق قفزات غير متناسقة تصحبها فترات متناوبة من الرخاء والكساد، حيث أن اتجاه النمو عند شومبيتر ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده، وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية بسبب التوسع في الائتمان المصرفي حتى يصل إلى حدوده، أو بسبب وجود فائض في السوق نتيجة التوسع في الإنتاج مما يخفض الأسعار والدخول النقدية وهو مال يزيد من مخاطر الابتكار.¹ كما أشار إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط باختراع ما أو بتجديد في المعدات والآلات على أوسع نطاق، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات المتصلة بالاختراع الأصلي، هذا ويؤكد شومبيتر على أن للمنظم (ريادي الأعمال، المبدع) في هذه العملية دورا كبيرا وهاما إذ أنه حسب رأيه يستطيع بثاقب نظره وعمق بصيرته أن يكتشف المسالك التي تؤدي إلى التجديد والابتكار، مما يجعل المنظمين الآخرين يقومون بتقليده وانتهاج نفس النهج الذي انتهجه في الابتكار والتجديد وعندئذ يزيد معدل نمو الاقتصاد القومي بأسره.²

تتضمن عملية النمو عند شومبيتر ثلاثة عناصر هي: الابتكار، والمنظم، والائتمان المصرفي، حيث أنه إضافة إلى أهمية العنصرين السابقين أعطى شومبيتر أهمية كبيرة أيضا للجهاز المصرفي، وأكد أن الاستثمار في الابتكار يتم تمويله بواسطة الجهاز المصرفي وليس من المدخرات، وهنا يختلف شومبيتر عن الكلاسيك المحدثين الذين يفترضون أن عرض النقود معطى وأن النقد لا يلعب دورا مستقلا في تحديد المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.³

كما أكد شومبيتر على أن هناك إمكانية لزيادة سرعة الاستثمار من خلال الاقتراض البنكي، حيث أنه في حالة التوظيف الكامل عندما يزيد المنظمون من نشاطهم الابتكاري عن طريق الاقتراض من البنوك فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي بسبب الاقتراض من البنوك يصاحبه ارتفاع في أسعار المنتجات المبتكرة المطلوبة، وبالتالي زيادة الأرباح التي تتمكن المنظمين من تسديد القروض إلى البنوك، وبهذا تحدث طفرة في الاستثمار الحقيقي كان من المستحيل حدوثها لولا التوسع في الائتمان،⁴

ولكن بعد فترة من استمرار التوسع في عرض النقود، واستمرار زيادة الأسعار، واشتداد المنافسة بين مشاريع تنتج سلعا جديدة ومشاريع تنتج سلعا قديمة سيتقلص حجم الطلب وتنخفض الأسعار، ونظرا لأن مشاريع المنظمين الجديدة تم الانتهاء منها فإنهم سيقومون بتسديد قيمة الأموال المقترضة إلى البنوك من الأرباح المحصلة، وبهذا يتقلص عرض النقود في الاقتصاد وتميل الأسعار للانخفاض أكثر حتى يصبح المعروض من الإنتاج يفوق الطلب عليه، وهذا ما ينجم عنه خروج

¹ مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص: 69.

² صلاح الدين نامق، مرجع سابق ذكره، ص: 45-46.

³ مدحت القريشي، مرجع سابق ذكره، ص: 70.

⁴ مبير بالدوين، ترجمة جرانث إسكندر، تقديم ومراجعة جمال محفوظ، اقتصاديات التنمية الاقتصادية (نظرة تاريخية)، وكالة الصحافة العربية ناشرون، ط 2،

الجيزة، مصر، 2023، ص: 89.

بعض المشاريع من السوق نتيجة تعرضها للخسارة، وهذا هو جوهر رؤية شومبيتر لقاعدة التدمير الخلاق الذي يدور حول إمكانية البقاء للمشاريع الأقدر على التطور، والابتكار، والتجديد.¹

من خلال ما سبق يمكن حصر رؤية شومبيتر للعلاقة بين الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي في النقاط الآتية:

- يساهم الجهاز المصرفي في بعث مشاريع الابتكارات الجديدة التي سترفع من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال منحها التمويل المناسب لاحتياجاتها؛
- تزداد فرص خلق مناصب عمل جديدة كلما زاد عدد المشاريع الحاصلة على التمويل من البنوك، مما يزيد من معدلات الادخار والاستهلاك؛
- للجهاز المصرفي دور مهم في زيادة سرعة الاستثمار من خلال التوسع في منح القروض لمشاريع الابتكارات الجديدة، وهو ما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي؛
- يؤثر الجهاز المصرفي على الأسعار والأرباح، ومن ثم النمو الاقتصادي، من خلال توسيع وتقليص المعروض النقدي عن طريق التوسع في منح الائتمان أو تقليصه.

الفرع الثاني: الأساس النظري لدور تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي

ارتبط موضوع التمويل المصرفي ودوره في النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بموضوع تطور النظام المالي، باعتبار أن التمويل الذي يتيح النظام المالي المتطور يشجع على الاستثمار من خلال عمله على حشد أكبر قدر من المدخرات المتاحة، وإتاحته لأدوات تمويل متنوعة ومتلائمة مع خصوصيات واحتياجات الوحدات الاقتصادية، وكذا سعيه لاقتناص فرص الأعمال والاستثمارات الجيدة وتمويلها، وبالتالي القدرة على تخصيص الموارد بأكثر كفاءة، والتسريع من تراكم رأس المال المادي والبشري المفضي في النهاية إلى دفع النمو الاقتصادي.²

لقد عني موضوع دور تطور القطاع المالي في النمو الاقتصادي باهتمام ضمن أديبات الفكر الاقتصادي التنموي

الحديث، حيث يمكن أن نوضح أهم ما جاءت حوله من آراء وأفكار من خلال ثلاث نظريات رئيسية هي:

أولاً- النظرية الهيكلية للتمويل: ركزت هذه النظرية على دور تطور بنية وهيكل النظام المالي على النمو الاقتصادي، فوفقاً لهذه المدرسة فإن القطاع المالي والمؤسسات المالية المتطورة تلعب دوراً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، لذا قامت هذه المدرسة بالدعوة إلى ضرورة إصلاح القطاع المالي وآليات التمويل ونظم الوساطة في الدول النامية من أجل تعزيز وجود تأثير إيجابي بين تنمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي من خلال القيام بالتدابير التالية:³

- تطوير الصناعة المالية واستحداث خدمات مالية جديدة من أجل حشد أكبر قدر من المدخرات المحلية؛
- التوجيه الأمثل للموارد المالية من خلال العمل على تمويل الاستثمارات ذات التجديد التكنولوجي والعائد المرتفع؛

¹ يونس فيصل عبد الزهرة، مرجع سابق ذكره، ص: 28.

² محمد بن بوزيان وعبد اللطيف مصيطفي، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للنشر، ط 1، بيروت، لبنان، 2015، ص: 94.

³ رياض المزودة، مرجع سابق ذكره، ص: 111.

- تعزيز الشمول المالي وإيصال الخدمات المالية للطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدودة والفقراء أصحاب المشاريع الصغيرة من أجل زيادة معدل الاستثمار؛
- القيام بعمليات التحوط ضد المخاطر المالية.

وفي هذا الشأن قدم ريموند جولد سميث (R. W. Goldsmith) دراسة بعنوان "الهيكل المالي والتنمية" نشرت سنة 1969 ركزت على دراسة التاريخ المالي لجهاز المالي لـ 35 دولة منها 19 دولة متقدمة و16 دولة أقل تقدماً اختلفت فيها فترة الإحصائيات بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً بسبب اختلاف البيانات المتاحة حول النظام المالي في هذه الدول، حيث كانت السلاسل الزمنية للدول المتقدمة ممتدة من سنة 1860 إلى غاية سنة 1963، أما بالنسبة للدول الأقل تقدماً فامتدت من سنة 1880 إلى غاية سنة 1963، تشمل هذه البيانات نسبة الإصدارات الصافية للأصول المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، التي صنفها إلى ثلاثة أقسام هي: نسبة الإصدارات من طرف الحكومة والوحدات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإصدارات من قبل المؤسسات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإصدارات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نسبة التمويل الخارجي ونسبة تكوين رأس المال. وقد توصل من خلالها إلى أن تطور القطاع المالي يزداد بزيادة النمو والتطور الاقتصادي حتى يصل لمستوى معين ثم تظل مستقرة نوعاً ما، وأن تطور الهياكل المالية يرفع من فعالية الاستثمار ويسمح بزيادة التراكم الرأسمالي، وأن حصة البنوك من التمويل تنخفض بعد المراحل الأولى للنمو الاقتصادي.¹

ثانياً- النظرية الليبرالية والتحرير المالي: يرى رواد هذه النظرية أن القيود التي تفرض على معدلات الفائدة وتسقيف الائتمان، ونسب الاحتياط القانوني، وتأطير القروض لها آثار سلبية وبدرجة عميقة على عملية تكوين رأس المال وعلى النمو الاقتصادي، أي أنهم يرون أن كل ما له علاقة بسياسات الكبح المالي له آثار سلبية على معدلات الادخار والاستثمار، وقد لوحظ أن معظم الدول النامية التي طبقت مثل هذه السياسات سجلت معدلات فائدة حقيقية سالبة أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما جعل رواد هذه المدرسة يقومون بالدعوة إلى ضرورة تحرير النظام المالي وإلغاء كل القيود المفروضة على معدلات الفائدة والائتمان من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، ذلك أن الوحدات الاقتصادية التي تعمل في بيئة تقييد المؤسسات المالية تتعرض لجملة من الصعوبات أثناء سعيها للحصول على خدمات مالية ملائمة ورؤوس أموال لتمويل أنشطتها واحتياجاتها مما يضطرها للاعتماد على الأموال الخاصة أو اللجوء للسوق غير الرسمي، وهذا ما يؤدي بها إلى بذل جهد ووقت أكبر وتكاليف أعلى من أجل تلبية احتياجاتها من الأموال، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى عرقلة النمو الاقتصادي.²

تعد أعمال الاقتصاديين رونالد ماكينون (Ronald Mckinnon) وإدوارد شو (Edward Sha) سنة 1973 ومن أبرز وأهم إسهامات هذه النظرية، هذا إضافة إلى تبني كلا من البنك وصندوق النقد الدوليين نموذجهما للتحرير المالي كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية في الدول النامية. ينطلق كل من ماكينون وشو من فرضية أن ارتفاع معدلات الفائدة

¹ R. W. Goldsmith, Review by: J. R. S Revell, Financial Structure and Development, The Economic Journal, vol 80, N 318, Pages (365-367, Published by Wiley on behalf of the Royal Economic Society), 1970, P P: 365-366.

² رياض المزودة، مرجع سابق ذكره، ص: 112.

الحقيقية سيرفع من معدلات الادخار ويؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي. أي أن لتطور القطاع المالي دور مهم في دعم النمو الاقتصادي خصوصا في الدول النامية إذا ما ألغت سياسات القمع المالي عن أنظمتها المالية.¹

ثالثا- الدراسات العلمية حول دور النظام المالي في النمو الاقتصادي ضمن نظرية النمو الداخلي:

إضافة إلى المساهمة في تطوير نماذج النمو الاقتصادي أشارت نظرية النمو الداخلي أيضا إلى الدور الإيجابي للتمويل من خلال دور الوساطة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، خاصة مع دعوة أغلبية نماذج النمو الداخلي الحديثة إلى الاهتمام أكثر بالاستثمار في رأس المال البشري، ومشاريع البحث والتطوير والمشاريع التكنولوجية لأنها تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وطويل الأجل، وبالموازاة مع ذلك ظهرت العديد من الدراسات التي تهتم بدراسة دور تمويل هذه الأنشطة التي تدعم النمو الاقتصادي، ومن هنا ظهر الدور الإيجابي الذي يلعبه التمويل في تشجيع النمو الاقتصادي، وكمثال على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستحداث شبكة خاصة لتمويل مشاريع التكنولوجيا المتقدمة والمؤسسات الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا ظلت هذه الشبكة على مدى عقود سلاح الولايات المتحدة الأمريكية السري الذي كان يسمح لها بالتفرد بديناميكية تكنولوجية لا مثيل لها، إلى أن تسربت الفكرة تدريجيا للدول الأخرى التي قتلها في بناء مثل هذه الشبكات الخاصة بالتمويل.²

ولأنه ظهرت ضمن نظرية النمو الداخلي العديد من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتحديد العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي سنتصر على ذكر بعضها على النحو الآتي:

1 -دراسة (Valerie R. Bencivenga & Bruce D. Smith) 1991: قامت هذه الدراسة التي قدمها كل من فاليري وبروس بعنوان "الوساطة المالية والنمو الداخلي" بتطوير نموذج للنمو والوساطة المالية يعتمد بشكل كبير على عمل (Diamond & Dybvig 1983) من أجل تسليط الضوء على أهمية الادخار ومدى تأثير السلوك المتوازن لتنافسية الوسطاء الماليين على النمو.³ وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تطور الوساطة المالية يزيد من معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية، وأن تحفيز الوسطاء الماليين للنمو الاقتصادي يتم من خلال التخصيص الأمثل للموارد المالية وعملها على تقليل المخاطر، وليس له علاقة له بالتحفيز على الادخار.⁴

2 -دراسة (J. C. Berthelemy & A. Varoudakis) 1996: حاولت هذه الدراسة التحقق من وجود توازنات مستقرة ومتعددة للنمو الداخلي مرتبطة بمستوى تطور القطاعين المالي والتعليمي شملت 95 دولة خلال الفترة (1960-1985) باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، ومؤشر مستوى التطور الأولي للقطاع المالي كمتغير تفسيري يتم قياسه بواسطة نسبة المعروض النقدي بالمعنى الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل

¹ زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص: 126.

² فريديريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، مرجع سابق ذكره، ص: 118.

³ Valerie R. Bencivenga & Bruce D. Smith, Financial Intermediation and Endogenous Growth, The Review of Economic Studies, vol 58, N 02, Pages (195-209), Published by Oxford University Press, 1991, P: 197.

⁴ Ibid, P: 208.

التسجيل في المدارس كمؤشر للمخزون الابتدائي من رأس المال البشري، ومؤشر درجة الانفتاح التجاري كمتغير تحكم إضافي، والإنفاق الاستهلاكي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير متحكم أيضا، كما استخدمت مؤشر عدم الاستقرار السياسي الذي يتكون من إجمالي الانقلابات والثورات خلال فترة الدراسة، ومتغير وهمي للدلالة على تأثير الإنتاج النفطي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.¹

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى تطور التعليم هو شرط أساسي يسبق النمو الاقتصادي، وأن النمو في القطاع الحقيقي يؤدي إلى توسع السوق المالية، مما يزيد من منافسة القطاع المصرفي وكفاءته، كما يؤدي تطور القطاع المصرفي إلى زيادة العائد الصافي على الادخار ويعزز من تراكم رأس المال ويرفع من النمو الاقتصادي،² كما توصلت إلى أن التخلف المالي يشكل عقبة شديدة أمام النمو الاقتصادي في الدول التي تطبق سياسات القمع (الكبح) المالي، كما توصلت إلى أن الانفتاح التجاري ليس له تأثير إيجابي على النمو في الدول المتخلفة، في حين أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له تأثير إيجابي على النمو، لذا أوصت الدراسة بإلغاء سياسات القمع (الكبح) المالي وتطبيق سياسات تمنع ذلك وتحرر القطاع المالي، كما توصلت لوجود علاقة إيجابية بين زيادة عدد المصارف والنمو الاقتصادي.³

3- دراسة (Ross Livine) 1997: افترضت هذه الدراسة التي قدمت بعنوان "تطور الأنظمة المالية والنمو الاقتصادي: آراء وجدول أعمال" على أنه يمكن قياس مدى تطور النظام المالي من خلال قدرته على القيام بوظائفه بفعالية أكبر بشكل يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل التكاليف والمخاطر، وبذلك يمكن للتمويل المقدم من طرفه أن يؤثر على النمو الاقتصادي. وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تطور النظام المالي يحفز النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدل الاستثمار وتخصيص رأس المال للمشاريع الأكثر مردودية، ومن أجل تحليل العلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي قام Livine باقتراح خمسة وظائف تؤديها الوساطة المالية لدعم النمو الاقتصادي، وبعد القيام عن طريق هذه الوظائف بتوضيح العلاقة السببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي تم التوصل إلى أن كل وظيفة من هذه الوظائف تساهم في تراكم رأس المال وعملية الابتكار التكنولوجي وهو ما يدعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.⁴ وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

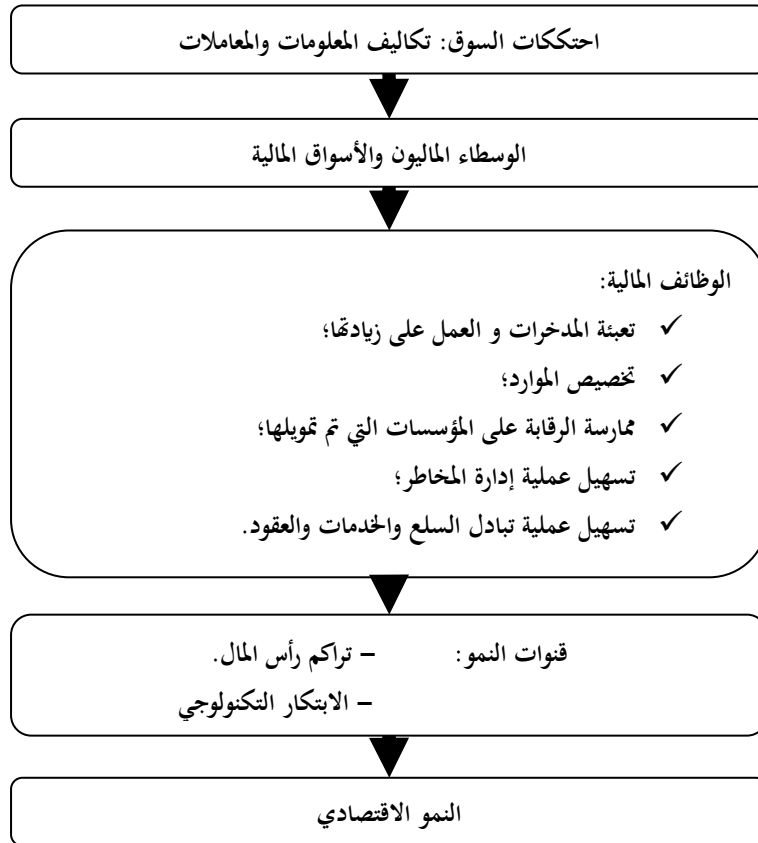
الشكل رقم (2-3): المقاربة النظرية بين التمويل والنمو الاقتصادي

¹ J. C. Berthelemy & A. Varoudakis, Economic Growth, Convergence Clubs, and the Role of Financial Development, Oxford Economic Papers, New Series, vol 48, N 02, Pages (300-328), Published by Oxford University Press, 1996, P: 310.

² Ibid, P: 300.

³ Ibid, P: 325.

⁴ مُجَّد بلهوشات وعلي قابوسة، العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب - تحليل السببية متعدد المتغيرات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الصفحات (339-356)، جامعة سكيكدة، 2020، ص ص: 343-344.



المصدر: بلقاسم بن علال وصراح بوري، التطور المالي والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي-دراسة قياسية لحالة الجزائر والمغرب وتونس (2016/1980)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الصفحات (128-147)، جامعة بشار، 2019، ص: 132. بعد التعرض لأهم الآراء الفكرية لدور تطور النظام المالي في النمو الاقتصادي، يتضح أن تأثير النظام المالي المتطور على النمو الاقتصادي يتم من خلال:¹

- تخصيص الأموال بكفاءة وتوجيهها نحو المشاريع الاستثمارية يزيد من إنتاجية مخزون رأس المال وعوامل الإنتاج؛
- تخفيض تكاليف الوساطة المالية وتوزيع المخاطر من خلال تنويع الأدوات المالية يرفع من حجم الاستثمار المكافئ لحجم المدخرات؛
- ارتفاع العوائد على الاستثمار وانخفاض تكاليف الوساطة المالية إلى أدنى مستوى لها يؤديان إلى ارتفاع صافي العائد على الادخار وهذا ما يعني زيادة الإقبال على الادخار.

الفرع الثالث: الدراسات والأبحاث العلمية حول تأثير بنية الهيكل المالي على النمو الاقتصادي

إضافة إلى الدراسات التي اهتمت بتأثير تطور النظام المالي ككل على النمو الاقتصادي، ظهرت بعض الدراسات المهمة بدراسة تأثير النظام المالي القائم على البنوك في النمو الاقتصادي، وأخرى تهتم بدراسة تأثير النظام المالي القائم على الأسواق المالية في النمو الاقتصادي، وقد انطلقت أغلب هذه الدراسات من التساؤل التالي: إذا كان لتطور النظام المالي آثار إيجابية مستمرة على النمو الاقتصادي، فهل يعني ذلك القيام بتعميق الهيكل المالي القائم على البنوك؟، أم الهيكل المالي القائم على الأسواق المالية؟، أو القيام باستهداف الاثنين معا في آن واحد؟. إن هذا التساؤل يمكن أن

¹ محمد بن بوزيان وعبد اللطيف مصيطفي، مرجع سابق ذكره، ص: 100.

يكون مهما بالدرجة الأولى للدول النامية حول ما إذا كان من الأولوية تعميق الهيكل المالي الذي تهيمن عليه البنوك، أم تشجيع أسواق الأوراق المالية بجانبها من أجل تحفيز النمو الاقتصادي.¹

بعد مناقشة الإشكالية السابقة نظريا ثم دراستها تجريبيا، انقسمت الدراسات والأبحاث الاقتصادية حول هذا الموضوع إلى ثلاثة مجموعات على النحو الآتي:

أولا- النظام المالي القائم على البنوك أفضل ممول للنمو الاقتصادي

يرى أنصار هذا الطرح أن للبنوك دور إيجابي في النمو الاقتصادي يتوقف على مستوى الاقتصاد من دولة لأخرى، حيث أن البنوك يمكنها تمويل القطاع الحقيقي بشكل فعال خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي من خلال دورها الفعال في تعبئة المدخرات، وقيامها بجمع المعلومات حول المشاريع الاستثمارية والابتكارية ومعالجتها، وبالتالي تصبح هنالك فعالية أكبر في تخصيص الموارد المالية للمشاريع ذات المردودية العالية عن طريق اختيار الأداة المالية المناسبة لتمويل كل مشروع، وهذا ما يقلل من المخاطر المرتبطة بها، وبالتالي التعزيز من كفاءة الاستثمار والنمو الاقتصادي، حيث أكد (Gerschenkron) سنة 1962 و (Zingales & Rajan) سنة 1998 على أن البنوك القوية بإمكانها إجبار المشاريع الممولة على سداد ديونها بطريقة أحسن من الأسواق المالية خاصة في الدول التي تعاني ضعف في القدرة على إنفاذ العقود، إذ أنه في حالة عدم وجود بنوك قوية لفرض تسديد الديون يتقلص تمويل المستثمرين الأجانب للمشاريع الصناعية في الدول ذات المؤسسات المتخلفة، بمعنى أن البنوك التي لا تعيق القيود التنظيمية للدولة الناشطة فيها يمكنها أن تستغل وفرة الحجم في جمع المعلومات ومعالجتها، وتقليل المخاطر عن طريق المراقبة الفعالة، وإنشاء علاقات ثنائية طويلة الأجل مع المؤسسات وأصحاب المشاريع للتقليل من تشوه المعلومات غير المتكافئة، مما يؤدي في النهاية إلى تحفيز النمو الاقتصادي.²

ثانيا- النظام المالي القائم على الأسواق المالية أفضل ممول للنمو الاقتصادي

يرى أنصار هذا الطرح أن الأنظمة المالية القائمة على الأسواق المالية تفوق على تلك الأنظمة المالية القائمة على البنوك، لأن المنتجات والأدوات المالية التي تتيحها هذه الأخيرة بسيطة وقليلة مقارنة بالمنتجات والأدوات المالية التي توفرها الأسواق المالية، مما يسمح للأفراد والمؤسسات بتنويع استثماراتهم والحصول على عوائد مختلفة تسمح لهم بتوزيع أفضل للمخاطر، ومن ناحية أخرى تتميز الأنظمة المالية القائمة على الأسواق المالية بالمرونة وكثرة المتعاملين مما يسمح بزيادة المنافسة واتساع قاعدة ملكية المشاريع، إضافة إلى انخفاض تكلفة الحصول على السيولة وسهولتها في الأسواق المالية من خلال تسهيل الأصول المالية التي يرغب مالكوها في الحصول على السيولة في أي وقت.³

¹ علي أحمد البلبل ومحمد مصطفى عمران وأيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر (1974-2002)، أوراق صندوق النقد العربي، العدد 09، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص: 05.

² عبد القادر دبووش و نورة بيري، أثر هيكل القطاع المالي (بنوك مقابل أسواق) على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من 85 دولة خلال (1990-2020)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، الصفحات (200-221)، المركز الجامعي ميلة، 2023، ص: 206.

³ نور الهدى حفصاوي، دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر ومصر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، جامعة باتنة 1، 2018، ص: 136-137.

وقد أشار (B. Holmström & J. Tirole) سنة 1993 إلى دور الأسواق المالية في القليل من بعض السلبيات التي تعاني منها الأنظمة المالية القائمة على البنوك خصوصا ما تعلق بالرقابة الصارمة من طرف البنوك على المشاريع والتي قد تعيق الابتكار والنمو في الأجل الطويل، في حين أن الأسواق المالية تتيح بعض الخدمات المالية التي من شأنها تحفيز الابتكار والنمو في المدى الطويل، كما أشار (Greenwood & Smith) سنة 1997 بأن وجود أسواق مالية متطورة ذات السيولة العالية يساعد على التقليل من تكلفة حشد المدخرات، مما يشجع على تمويل أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية وهو ما يزيد من الفعالية الاقتصادية ويسرع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.¹

ثالثا- النظام المالي القائم على تكامل البنوك والأسواق المالية أفضل ممول للنمو الاقتصادي

رفض أنصار هذا الطرح التفرقة والتمييز بين النظام المالي القائم على البنوك والنظام المالي القائم على الأسواق المالية ورأت أن المسألة لا تتعلق بمصدر التمويل وإنما تتعلق بخلق نظام مالي قادر على تقديم خدمات مالية متطورة وفعالة ترفع من كفاءة الاستثمارات وتعزز من النمو الاقتصادي، حيث يرون أن كل الخدمات المالية مهمة للنمو الاقتصادي سواء تلك التي تقدمها البنوك أو تلك التي تقدمها الأسواق المالية،² أي أن للسوقين المالي والمصرفي أهمية كبيرة في تدعيم بنية النظام المالي، فالسوق المالية تعمل على تعبئة المدخرات بشكل غير مباشر عن طريق استثمار المدخرين في الأصول المالية المصدرة في هذه السوق وتوجيه تلك المدخرات المستثمرة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي قامت بطرح هذه الأصول المالية بطريقة غير مكلفة، وبهذا تصبح هذه السوق مؤشرا لقياس الأداء الإنتاجي لهذه المشاريع الاستثمارية من خلال التطور في أسعار الأصول المالية التي أصدرت باسمها، أما السوق المصرفية في الدول المتقدمة فتلجأ لإنشاء مؤسسات فرعية تابعة لها من أجل التكامل مع السوق المالية سواء عن طريق إنشاء بنوك استثمار أو شركات مساهمة أو مؤسسات للوساطة وإدارة المحافظ المالية... من أجل التنوع في الخدمات المالية التي تلي رغبة متعاملليها، وبالتالي تشجيع النمو الاقتصادي.³ ولقد خصينا بالذكر السوق المصرفية في الدول المتقدمة لأن التنمية الاقتصادية في الدول النامية لا تزال في بدايات عهدها فيكون الأثر الإيجابي فيها للقطاع البنكي.

من بين الدراسات التي أكدت هذا الطرح الدراسة التي قام بها (Ross Livine) سنة 2002 بعنوان الأنظمة المالية القائمة على البنوك، أم على الأسواق المالية: أيهما أفضل؟ شملت الدراسة 48 دولة خلال الفترة (1980-1995)، وقد توصل الباحث فيها إلى وجود دليل قوي يدعم وجهة النظر القائمة على الخدمات المالية (التكامل بين البنوك والأسواق المالية)، وأن تطور النظام المالي ككل مرتبط بشكل قوي بالنمو الاقتصادي، وأن درجة اعتماد هيكل النظام المالي على البنوك أو الأسواق كل على حدى ليس لها علاقة بالنمو، بالإضافة إلى ذلك وجد أن الأنظمة القانونية تلعب

¹ أمانة بن دحمان، مرجع سابق ذكره، ص: 91-92.

² ليندة بخوش، مرجع سابق ذكره، ص: 138.

³ مايع شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح دراسة في أقطار عربية مختارة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 10، الصفحات (37-69)، جامعة الكوفة، 2008، ص: 44.

دورا كبيرا في تطور النظام المالي حيث أنه يختلف من دولة لأخرى، وأن هناك ارتباط كبير وإيجابي بين فعالية النظام القانوني للنظام المالي والنمو الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: اتجاه العلاقة السببية بين التمويل والنمو الاقتصادي

حاولت العديد من الدراسات الاقتصادية تحديد اتجاه علاقة التأثير بين التمويل المقدم من القطاع المالي والنمو الاقتصادي، أي تحديد من المؤثر ومن المتأثر من بينهما، حيث اختلفت تحليلات ونتائج الدراسات التجريبية حولها باختلاف الرؤى وأدوات الدراسة، وعينات الدول التي أجريت عليها هذه الدراسات، إلا أنه يمكن توضيح وجهات النظر حول اتجاه العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي من خلال الفروض الآتية:

الفرع الأول: فرضية العرض القائد

حسب هذه الفرضية فإن تطور القطاع المالي يسبب النمو الاقتصادي، أي أن اتجاه العلاقة يكون إيجابيا من النظام المالي المتقدم إلى النمو الاقتصادي، حيث أكدت العديد من الدراسات أن الدول التي تملك نظام مالي متقدم تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، كما أكدت أن التعمق المالي شرط مسبق وأساسي من أجل تطور القطاع الحقيقي، حيث رأى (Goldsmith) أن المؤسسات المالية يمكنها تعزيز الكفاءة الاقتصادية ككل من خلال توسيع بنية الهيكل المالي عن طريق خلق أسواق ومؤسسات مالية واستحداث أدوات مالية متنوعة. كما رأى كل من (Shaw & Mckinnon) أن التحرير المالي يجعل للنظام المالي قدرة أكبر على حشد المدخرات وزيادة حجم الائتمان الذي يتم توجيهه نحو الاستثمارات ذات المردودية العالية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.²

الفرع الثاني: فرضية الطلب التابع

ترى هذه الفرضية أن النمو الاقتصادي يسبب تطور القطاع المالي، أي أن تقدم النظام المالي يحدث نتيجة لزيادة النمو الاقتصادي، أي أن اتجاه العلاقة يكون إيجابيا من النمو الاقتصادي إلى النظام المالي، حيث رأت بعض الدراسات أن النمو المسجل في النظام المالي ما هو إلا استجابة لنمو الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، ذلك أن زيادة التقدم التكنولوجي والتطور الاقتصادي سيؤدي لارتفاع الطلب على الخدمات المالية بسبب زيادة الإقبال على إيداع المدخرات، وارتفاع طلبات التمويل، وهو ما يرفع من نشاط المؤسسات المالية ويعمل على خلق مؤسسات مالية جديدة، وهذا ما أشارت إليه (Joan Robinson) سنة 1952، وما أيده بحث (Gurley & Shaw) التي أكد أن زيادة نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى نمو أسرع للأصول المالية.³

الفرع الثالث: التأثير المتبادل (السببية ثنائية الاتجاه)

يرى أنصار هذا الطرح أنه توجد علاقة متبادلة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي تتغير حسب وضعية مسار النمو الاقتصادي، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة سببية متجهة من القطاع المالي نحو النمو الاقتصادي

¹ Ross Levine, Bank-Based or Market-Based Financial Systems: Which Is Better?, Journal of Financial Intermediation, vol 11, N 04, Pages (398-428), 2002, PP: 422-423.

² نور الهدى حفصاوي، مرجع سابق ذكره، ص: 126.

³ صالح مفتاح وطارق خاطر، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال (1990-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 08، العدد 02، الصفحات (141-160)، جامعة بسكرة، 2014، ص: 152.

خلال المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، أي أن وجود نظام مالي كفاء في المراحل التي يحتاج فيها القطاع الحقيقي للمعدات الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتقدمة سيؤدي لنمو اقتصادي أسرع، لكن هذه العلاقة تصبح أقل أهمية بعدما يتحسن النمو في القطاع الحقيقي ويصبح أكثر قوة مما كان عليه من ذي قبل، بمعنى أن العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي خلال المراحل الموالية للمراحل الأولى للنمو الاقتصادي تتغير وتصبح العلاقة السببية متجهة من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي، أي أن تحسن مستويات النمو في القطاع الحقيقي سيؤدي لتطوير نظام الوساطة المالية من خلال الرفع من عدد المؤسسات المالية وزيادة نشاطها وأرباحها.¹ من بين الدراسات التي كانت نتائجها متوافقة مع هذه الفرضية دراسة (Demetriades & Hussein) سنة 1996 التي شملت 16 دولة خلال الفترة (1960-1990) تم التوصل من خلالها إلى أن العلاقة السببية بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى، كما كشف على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه في بعض الدول ووجود علاقة سببية عكسية في دول أخرى تتجه من النمو الاقتصادي إلى القطاع المالي، لذا تم افتراض أنه إذا كان تقدم النظام المالي هو من يسبب النمو الاقتصادي فمن المهم أن يعمل النظام المالي بكفاءة وفعالية حتى يتمكن من ذلك، أما إذا كانت العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي نحو القطاع المالي فهذا يعني أن النمو المسجل في القطاع الحقيقي هو من رفع من حجم المدخرات المتدفقة إلى القطاع المالي مما سمح له بالتوسع في منح القروض التي يحتاجها الأعوان الاقتصاديون.²

المبحث الرابع: الخلفية النظرية لعلاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي

رغم قدم وكثرة الدراسات والبحوث التي استهدفت دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن الدراسات حول العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لم تحظ باهتمام الباحثين والاقتصاديين إلا حديثاً بسبب أن التوجه نحو التمويل الإسلامي لا يزال في مراحله المبكرة رغم قدم وعراقة النظريات الخاصة به، ولم يبدأ بدراسته بجدية إلا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ذلك بعد أن أثبت قدرته وجدارته على مواجهة الأزمات، حيث أنه إلى الآن تعتبر البحوث التي أجريت في هذا المجال غير كافية.³ سنحاول في هذا المبحث الإشارة لأهم البحوث والدراسات السابقة التي بحثت العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، والتعرف على أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم نشير لما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها.

المطلب الأول: الدراسات التجريبية السابقة لعلاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي

¹ إسماعيل قشام وبرايم حاكمي ومولود دباب، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الصفحات (114-131)، جامعة الخلفة، 2021، ص: 120.

² وفاء القورصو، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال (1981-2016)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، الصفحات (195-207)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019، ص: 197.

³ عبد الكريم قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص: 23.

تطرق العديد من الدراسات لتحليل أثر ونوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، حيث ازداد الاهتمام أكثر بدراسة هذا النوع من المواضيع في الآونة الأخيرة وعليه سنحاول في هذا المطلب الإشارة لأهم النتائج التي توصلت لها خمسون دراسة سابقة باللغتين العربية والإنجليزية قصد تحليلها ومقارنتها بالدراسة الحالية.

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنحاول في هذا الفرع تسليط الضوء على حوالي خمسة وعشرين دراسة سابقة باللغة العربية، سنكتفي بذكر خمسة منها ببعض من التفصيل، وعشرون دراسة سنشير إليها وإلى نتائجها في الملحق رقم 01:

1. دراسة (غفار فيصل) 2023: هدفت هذه الدراسة لتحليل وقياس تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، حيث شملت الدراسة 16 دولة إسلامية تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي على أساس بيانات فصلية خلال الفترة (2014-2019) بتطبيق بيانات بانل (Panel data)، وذلك باستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع ومتغيرات مفسرة تخص التمويل المصرفي الإسلامي هي: إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية، التمويل المصرفي الإسلامي الإجمالي، الإيرادات المصرفية الإسلامية الإجمالية، ومتغيرات مفسرة أخرى هي إجمالي التمويل الممنوح للقطاع الخاص، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، هذا وقد توصلت الدراسة في نتائجها إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي الإجمالي يؤثر إيجابياً على النصيب الفردي من الناتج المحلي الإجمالي، كما كشفت النتائج إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي الإجمالي والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين النمو الاقتصادي وكل من أصول المصرفية الإسلامية وإيرادات المصارف الإسلامية، تتجه من النمو الاقتصادي إلى كل من الأصول المصرفية الإسلامية وإيرادات المصارف الإسلامية.¹

2. دراسة (بوحضر رقية ومعاينة سعاد) 2023: سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي باستعمال بيانات ربع سنوية خاصة بالمملكة العربية السعودية ابتداء من الربع الأول لسنة 2014 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2021 بتطبيق منهجية (Toda and Yamamoto) لدراسة العلاقة السببية طويلة الأجل، إضافة إلى الاعتماد على نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، وذلك باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، وكل من التمويل بصيغة المشاركة والمراوحة وإجمالي استثمارات المصارف الإسلامية كمتغيرات مفسرة تعبر عن التمويل المصرفي الإسلامي، وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية إيجابية ثنائية الاتجاه في الأجل الطويل بين التمويل بصيغة المشاركة والنمو الاقتصادي، في حين وجد أنه لا توجد علاقة طويلة سببية طويلة المدى بين النمو الاقتصادي وكل من التمويل بصيغة المراوحة وإجمالي استثمارات المصارف الإسلامية، كما كشفت النتائج على وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي نحو التمويل بصيغة

¹ غفار فيصل، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي للبلدان الإسلامية -دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2023.

المراجعة، كما تم التوصل إلى أن الصدمات التي حدثت للتمويل المصرفي الإسلامي كان لها أثر إيجابي قوي في النمو الاقتصادي.¹

3. دراسة (حاج عبد القادر مريم) 2021: حاولت الباحثة في هذه الدراسة تحليل أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما، وذلك في كل من إندونيسيا، ماليزيا، بروناي دار السلام، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، تركيا، نيجيريا على أساس بيانات ربع سنوية امتدت من الربع الأول لسنة 2014 إلى الربع الثاني لسنة 2018 بتطبيق بيانات بانل (Panel data) وباستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، وإجمالي تمويل المصارف الإسلامية وحجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي كمتغيرين مفسرين يعبران عن التمويل المصرفي الإسلامي، وسعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والانفتاح التجاري كمتغيرات مفسرة أخرى، حيث أشارت النتائج إلى أن تمويل المصارف الإسلامية يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وأن حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي يؤثر بشكل سلبي ضئيل على النمو الاقتصادي، وأظهرت اختبارات السببية إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إجمالي تمويل المصارف الإسلامية والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة سببية أحادية تتجه من حجم استثمارات المصارف الإسلامية في السوق المالي إلى النمو الاقتصادي.²

4. دراسة (العماد أسعد مُجَّد ومهني بن ميمون مُجَّد) 2021: ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر هيكلية التمويل الإسلامي على كل من قيمة الاستثمار الرأسمالي وتوظيف العمل في القطاع الخاص غير النفطي، وعلى أثر التمويل المصرفي بنوعيه التقليدي والإسلامي على نفس المتغيرين السابقين لبعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2005-2017) بتطبيق بيانات بانل (Panel data)، حيث اعتمدت الدراسة على تقدير نماذج قياسية توضح محددات الطلب على الاستثمار الرأسمالي وعلى العمل من ضمنها متغيرات التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي، خلصت نتائج الدراسة إلى أن كلا من التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي يؤثران إيجابيا ومعنويا على قيمة الاستثمار وتوظيف العمل مع ملاحظة تفوق التمويل المصرفي التقليدي على التمويل المصرفي الإسلامي في ذلك الأثر، كما كشفت النتائج إلى أن التمويل الإسلامي بصيغة المشاركات كان له الأثر الحدي الأكبر على قيمة الاستثمار في القطاع الخاص وعلى العمل مقارنة بصيغة القروض الربوية.³

5. دراسة (عبد المنعم عبد العزيز الشيخ وسعد سيد أحمد الكرم وعلي فضل المولى) 2017: حاولت هذه الدراسة اختبار أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في دولة السودان خلال الفترة (1996-

¹ بوحضر رقية ومعاوية سعاد ، دراسة العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، الصفحات (580-604)، جامعة المسيلة، 2023.

² مريم حاج عبد القادر، مرجع سابق ذكره.

³ العماد أسعد مُجَّد ومهني بن ميمون مُجَّد، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الاستثمار وتوظيف العمل في القطاع الخاص -دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال (2005-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 05، العدد 10، الصفحات (101-120)، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين، 2021.

(2013)، حيث قام هؤلاء الباحثين ببناء نموذج الحدار خطي متعدد يشمل كلا من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وصيغ التمويل المصرفي الإسلامي (المشاركة، المراجعة، المضاربة، السلم، وصيغ أخرى) كمتغيرات مفسرة، وللتحقق من طبيعة توزيع المتغير التابع تم استعمال اختبار (Kolmogorov-Smirnov Test)، حيث أظهرت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معتبرة بين صيغ التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج إلى أن صيغة السلم تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالصيغ الأخرى.¹

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

سنحاول في هذا الفرع مناقشة خمسة وعشرين دراسة سابقة باللغة الإنجليزية، سنقتصر هنا على ذكر خمسة منها بعض من التفصيل، أما الباقي سنشير إليها وإلى نتائجها في الملحق رقم 02:

1. دراسة (Nur Dhani Hendranastiti) (2019): تنقسم هذه الدراسة لثلاثة أجزاء، اهتم الجزء الأول منها بدراسة أثر التطور المالي الإسلامي على النمو الاقتصادي، أما الجزء الثاني والجزء الثالث فقد حاول الباحث من خلالهما التحقق من مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفحص مدى تأثير التمويل الإسلامي على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على التوالي، لذا سنكتفي بذكر أهم ما توصل إليه الباحث في الجزء الأول باعتبار أنه الجزء الذي يهمننا في دراستنا، حيث سعى الباحث في هذا الجزء لدراسة تأثير التنمية المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي من خلال تطوير البنوك الإسلامية، وسوق الصكوك على مصادر النمو الاقتصادي من خلال نمو تراكم رأس المال، ونمو الإنتاجية الكلية باستخدام بيانات بانل (Panel data) لعدد من الدول (حوالي 192 بنك إسلامي موزعة على 34 دولة، وحوالي 767 جهة مصدرة للصكوك موزعة على 28 دولة) خلال الفترة (1989-2014)، وقد شملت متغيرات التنمية المالية الإسلامية الأنشطة التشغيلية للبنوك الإسلامية، والتمويل القطاعي الذي توفره البنوك الإسلامية، ووسيلة التمويل التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية، وحجم إصدار الصكوك، وإلى جانب هذه المتغيرات تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي، الاستهلاك الحكومي الاستهلاك الخاص، مؤشر رأس المال البشري، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر الحوكمة، مؤشر النظام القانوني، حجم الصادرات والواردات. وقد خلصت نتائج هذا الجزء إلى أن البنوك الإسلامية ذات نسبة كفاية رأس المال الأعلى والقروض المتعثرة المنخفضة لها علاقة إيجابية بنمو تراكم رأس المال، ومن جهة أخرى أظهرت أن البنوك الإسلامية ذات التكاليف التشغيلية المرتفعة قد حققت نمواً أعلى لتراكم رأس المال، ونمواً أعلى أيضاً في الإنتاجية الكلية. أما فيما يتعلق بالتمويل القطاعي وأنواع العقود المستخدمة للتمويل فقد بينت أن البنوك الإسلامية لا تزال تركز على الربحية بدلا من الإنتاجية، كما أوضحت النتائج أيضاً أن الصكوك الإسلامية تؤثر بشكل قليل على الاقتصاد الحقيقي.²

¹ عبد المنعم عبد العزيز الشيخ وسعد عبد الله سيد أحمد الكرم وعلي أبشر فضل المولى، أثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي بالتطبيق على النظام المصرفي السوداني للفترة 1990-2010، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 06، العدد 03، الصفحات (66-80)، لندن، المملكة المتحدة، 2017.

² Nur Dhani Hendranastiti, Empirical Essays on Islamic Finance and Sustainable Development Nexus: Sources of Growth (Socio-Economic Development, and Degrowth), A Doctoral Thesis, Doctor of Philosophy, Durham University, UK, 2019.

2. دراسة (Gani Ibrahim Musa) 2020: هدفت هذه الدراسة لفحص أثر تطور القطاع المالي الإسلامي، وذلك بتناولها لتطور الخدمات المصرفية الإسلامية وأسواق رأس المال الإسلامية كمقياس للتنمية المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (1998-2018) بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) لتحديد العلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين مؤشرات التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي، كما استخدمت الدراسة نموذج (VECM) لتحديد العلاقة السببية بين مؤشرات التنمية المالية الإسلامية والنمو الاقتصادي. أظهرت النتائج أن تطور البنوك الإسلامية والسوق المالية له علاقة إيجابية معنوية بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، في حين كان أثر تطور البنوك الإسلامية والسوق المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ضئيلا جدا، كما أظهرت النتائج أنه توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين مؤشرات كل من تطور البنوك الإسلامية والنتائج المحلي الإجمالي من جهة، ومؤشرات تطور السوق المالية الإسلامية والنتائج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.¹
3. دراسة (Taner SEKMEN) 2021: سعت هذه الدراسة لتحديد تأثير البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في تركيا وذلك بمقارنتها مع البنوك التقليدية باستعمال بيانات ربع فصلية انطلاقا من الربع الرابع لسنة 2005 إلى غاية الربع الرابع لسنة 2018 خاصة بالمتغيرات الآتية: إجمالي تكوين رأس المال الثابت، نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى التغير في مؤشر أسعار المستهلكين، إجمالي حجم الائتمان المقدم من البنوك التقليدية، إجمالي حجم الائتمان المقدم من البنوك الإسلامية كمتغيرات مستقلة، والنتائج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وذلك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، حيث أظهرت النتائج أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للائتمان المصرفي التقليدي والإسلامي قدرت بـ: 0.106 و 0.016 على التوالي في الأجل الطويل، وبذلك تؤكد تقديرات النموذج أن البنوك التقليدية تقدم مساهمة أكبر من مساهمة البنوك الإسلامية في النمو الاقتصادي بتركيا، وهذا يرجع إلى أن البنوك الإسلامية لا تزال تشكل جزءا بسيطا جدا من النظام المالي التركي لذلك يمكن تعزيز العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي بزيادة حصة التمويل الإسلامي في النظام المالي التركي عن طريق تطوير وتشجيع المزيد من الأدوات المالية الإسلامية.²
4. دراسة (Ainatul Aqilah Kamarudin & Salina Kassim) 2022: بحثت هذه الدراسة الارتباط الخطي بين القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2007 إلى غاية الربع الأخير لسنة 2019 بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، وذلك باستخدام المتغيرات الآتية: إجمالي الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وكلا من إجمالي الأصول والودائع والتمويل المصرفي الإسلامي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الإنفاق الحكومي العام، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، إلى جانب حساب تأثير العوامل الأخرى المحددة للنمو كمتغيرات تفسيرية، حيث خلصت النتائج لعدم وجود أثر إيجابي معنوي لكل من ودايع وتمويل البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، في

¹ Gani Ibrahim Musa, The Impact of Islamic Financial Development on Malaysian Economic Growth, A Doctoral Thesis, Doctor of Philosophy, University Sains, Malaysia, 2020.

² Taner SEKMEN, Islamic Banking and Economic Growth in the Dual Banking System, Optimum Journal of Economics and Management Sciences, vol 08, N 01, Pages (183-196), Usak University, Turkey, 2021.

حين أشارت نتائج الأجل الطويل أنه توجد أثر إيجابي معنوي لكل من ودائع وتمويل البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي مما يدعم فرضية العرض التابع، كما توصلت النتائج أيضا لوجود علاقة إيجابية معنوية بين أصول البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل مما يدعم مجددا فرضية العرض القائد، وبشكل عام لقد أظهرت النتائج إلى أن معظم مؤشرات البنوك الإسلامية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.¹

5. دراسة (M. Iman Taufik) 2023: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر التمويل المصرفي الإسلامي في شكل رأس المال العامل والاستثمار والاستهلاك على النمو الاقتصادي في إندونيسيا باستخدام بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2011-2015)، يستخدم هذا البحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد تأثير التمويل المصرفي الإسلامي لرأس المال العامل والتمويل المصرفي الإسلامي للاستثمار ونمو التمويل المصرفي الإسلامي للاستهلاك على النمو الاقتصادي في إندونيسيا، حيث كشفت نتائج البحث إلى أن تمويل رأس المال العامل والاستهلاك يؤثران بشكل إيجابي كبير على النمو الاقتصادي الإندونيسي، في حين أن تمويل الاستثمار يؤثر تأثيرا ضعيفا على النمو الاقتصادي في إندونيسيا.²

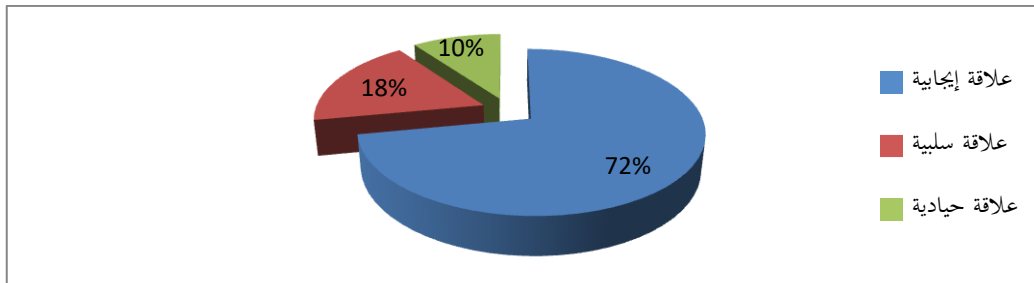
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسات السابقة للعلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

نسعى في هذا المطلب لتحليل نتائج الدراسات السابقة المشار إليها، حيث سنتطرق في تحليلنا هذا إلى توضيح نتائج هذه الدراسات فيما يتعلق بنوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وآجالها، ونتائج اختبار العلاقة السببية بينهما.

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسات السابقة من حيث نوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

توصلت نتائج حوالي 72% من عينة الدراسات السابقة المأخوذة إلى وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، بينما توصلت نتائج 18% من الدراسات إلى وجود علاقة سلبية، في حين أشارت نتائج 10% منها إلى عدم وجود علاقة بينهما، وهذا ما تم توضيحه أكثر في الشكل (05) على النحو الآتي:

الشكل رقم (2-4): نوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي



¹ Ainatul Aqilah Kamarudin & Salina Kassim, Islamic Banking Sector Development and Economic Growth -Empirical Evidence from Malaysia, International Journal of Economics Management and Accounting, vol 30, N 02, Pages (451-480), The International Islamic University, Malaysia, 2022.

² M. Iman Taufik, Analysis of the Influence of Financing Growth Based on Usage in Islamic Banking on Indonesian Economic Growth, Journal Muamalat Indonesia, vol 03, N 01, Pages (286-298), University Tanjungpura, Indonesia, 2023.

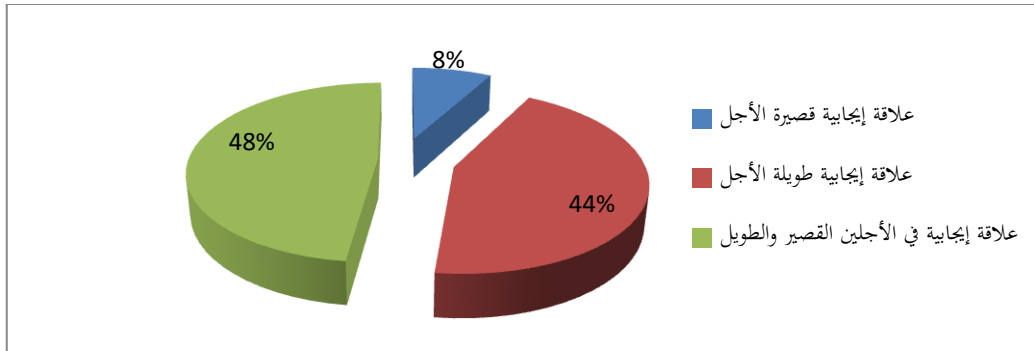
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 01 و02 وباستخدام برنامج Excel 2007.

الملاحظ مما سبق أن غالبية نتائج الدراسات السابقة أشارت لوجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، وأن قلة من الدراسات فقط توصلت لوجود علاقة سلبية أو حيادية، مما يؤكد على أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر بشكل معتبر على النمو الاقتصادي للدول خصوصا إذا كان النظام المالي الإسلامي لهذه الدول متطور جدا مما يعطيه كفاءة أكبر من النظام المالي التقليدي على دعم النمو الاقتصادي، نظرا لطبيعة صيغ التمويل الإسلامي الفعالة في دعم الاقتصاد الحقيقي بشكل أحسن من القروض الربوية.

الفرع الثاني: تحليل نتائج الدراسات السابقة من حيث آجال العلاقة الإيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

أكدت نتائج 48% من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية في الأجلين القصير والطويل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، كما توصلت نتائج 44% منها إلى وجود علاقة إيجابية في الأجل الطويل، بينما توصلت نتائج 8% من هذه الدراسات إلى وجود علاقة قصيرة الأجل فقط بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، وهو ما يوضحه الشكل (06) بشكل أكثر وضوح كآتي:

الشكل رقم (2-5): آجال العلاقة الإيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 01 و02 وباستخدام برنامج Excel 2007.

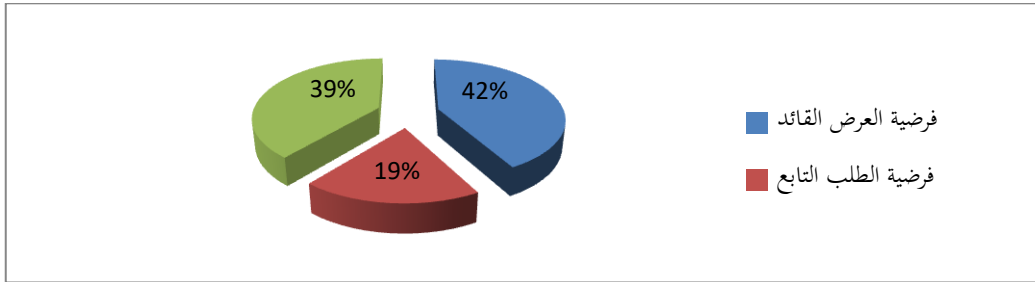
يتضح من الشكل السابق أن ثلثة من الدراسات السابقة توصلت لوجود علاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير فقط، وأن النسبة الكبرى منها (92%) توصلت لوجود علاقة إيجابية طويلة المدى، مما يدعم بقوة فرضية أن التمويل المصرفي الإسلامي يمكنه أن يؤثر على النمو الاقتصادي ويدعمه لفترة زمنية طويلة الأجل إذا ما كان النظام المالي الإسلامي متطورا.

الفرع الثالث: تحليل نتائج الدراسات السابقة من حيث اتجاه العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي

خلصت 42% من نتائج الدراسات السابقة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي، وهذا ما يعزز فرضية العرض القائل، في حين توصلت نتائج 39% من الدراسات السابقة إلى وجود علاقة سببية متبادلة ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، بينما توصلت نتائج 19% منها إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه أيضا لكن تتجه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي

الإسلامي، أي نسبة قليلة من هذه الدراسات توصلت إلى نتائج تدعم فرضية الطلب التابع، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (07):

الشكل رقم (2-6): اتجاه العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق 01 و02 وباستخدام برنامج Excel 2007.

يمكن تفسير توصل 42% نتائج الدراسات السابقة المأخوذة إلى أن العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي تتبع فرضية العرض القائد إلى أن معظم الدول التي تم دراستها هي دول نامية أو دول سائرة في طريق النمو، وهذا يتوافق ما توصلت له أغلب الدراسات الاقتصادية الأصلية الأولى في كون أن اتجاه العلاقة يتجه من تطور القطاع المالي إلى النمو الاقتصادي عندما تكون التنمية الاقتصادية في بدايات انطلاقها.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ثنائية متبادلة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، والتي قدرت بـ 39% فإنه يمكن إرجاعها للتغير الحاصل في وضعية ومسار النمو الاقتصادي في بعض عينات الدول المدروسة التي سجلت بها تحولات اقتصادية ومعدلات نمو متذبذبة قد تكون بسبب أن غالبية هذه الدول تعتمد اقتصادياتها على تصدير البترول والمواد الأولية التي تعرف بأن أسعارها غير مستقرة في السوق العالمية، بمعنى أن النظام المالي يدعم القطاع الحقيقي والنمو الاقتصادي في المراحل التي يحتاج فيها الاقتصاد للتمويل، لكن بمجرد تحسن النمو في القطاع الحقيقي ويصبح أكثر قوة مما كان عليه تتجه العلاقة من النمو الاقتصادي نحو التطور المالي.

من الشكل السابق يلاحظ أن 19% فقط من الدراسات السابقة توصلت إلى أن العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي تتبع فرضية الطلب التابع وهذا ما يدفعنا لتفسير ذلك بأن هناك فئة قليلة من الدول المدروسة تعد أكثر تطورا في اقتصادياتها وفي أنظمتها المالية من عينة الدول الأخرى المدروسة مثل تركيا، ماليزيا، إندونيسيا،... حيث أن هذه الدول تملك اقتصاديات متطورة نوعا ما وهو ما جعل من العلاقة تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي حسب ما أشارت إليه الأدبيات والدراسات الأولى للموضوع. وعليه يمكن القول أنه رغم اختلاف نتائج الدراسات السابقة، إلا أن الغالبية العظمى منها توصلت إلى وجود علاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

لقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في الإمام بمنهجيات الدراسة وطرق جمع البيانات، والتعرف أكثر على المتغيرات التي يمكن للتمويل المصرفي الإسلامي التأثير بها على النمو الاقتصادي للاستفادة منها في بناء النموذج القياسي

المناسب، إضافة إلى الاستفادة منها في قراءة وتحليل النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات ومقارنتها بالنتائج التي توصلنا إليها.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بغض النظر عن الدراسات السابقة العديدة التي تشابهت مع الدراسة الحالية في دراستها لموضوع العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي لكنها استخدمت نماذج قياسية أخرى لدراسة هذه العلاقة، اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة المشار إليها في منهجيتها بتطبيقها لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) من أجل دراسة وتوضيح العلاقة الموجودة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وقنوات التأثير والتأثر بينهما مثل دراسة: (R. Kalim & A. Mushtaq & N. Arshed)، 2016 (Gani Ibrahim Musa)، 2020 (مريم حاج عبد القادر ووفاء القرصو) 2020 (I. W. Indrawan & M. P. Rahman)، 2020 (I. M.)، 2021 (Gani & Z. Bahari)، (هداجي نعيمة وسنوسي قويدر) 2021 (Indri Supriani et al)، 2021 (Ainatul)، 2022 (Aqilah Kamarudin & Salina Kassim) (مصطفى رديف وفيصل غفار ولخضر بن سعيد) 2022 .

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بالنسبة لأوجه الاختلاف فالدراسة الحالية على الرغم من وجود تشابه بينها وبين بعض الدراسات السابقة في بعض المتغيرات المستخدمة، إلا أنها تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية حيث استعملت في الدراسة القياسية بيانات حديثة عن سابقاتها التي تطرقت للتجربة الماليزية مثل دراسة: (H. Furqani & R.Mulyany) 2008، (إسماعيل مومني وفيصل شياد) 2016، (زغلامي مريم وكمال شريط) 2018 (Gani Ibrahim Musa)، 2020 (Ainatul Aqilah Kamarudin & Salina Kassim) 2022، هذا إضافة إلى تحليلها لتجربة ماليزيا في مجال التمويل المصرفي الإسلامي بشكل منفرد وتوضيح انعكاس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي ثم استخلاص أهم النقاط التي يمكن للجزائر الاستفادة منها لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية بما حتى تكون رافدا جديدا لدفع عجلة نموها الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

قسمنا هذا الفصل إلى شقين، تم التطرق في شقه الأول لبعض المفاهيم النظرية الخاصة بالنمو الاقتصادي، والإشارة لأهم النظريات والنماذج التي حاولت تقديم تفسيرات له، حيث رأينا أن موضوع النمو الاقتصادي شغل بال العديد من الاقتصاديين منذ القدم لكن يمكن القول أن من حاول تفسيره بشكل أكثر استقلالية ووضوح من ذي قبل هو الاقتصادي آدم سميث ثم توالى من بعده آراء وأفكار عديدة حاولت كلها تقديم نظريات تفسر النمو الاقتصادي التي لم تخرج عن الإطار النظري إلى أن قدم كل من هاروود ودومار بحثيهما حول النمو الاقتصادي من خلال تقديم نموذج رياضي كان بمثابة نقطة انعطاف في دراسة موضوع النمو الاقتصادي، كما أسس لميلاد مجموعة جديدة من النماذج كملت بعضها البعض بناء على توجيه انتقادات لمن سبقها وبناء نماذج جديدة أكثر واقعية يتم فيها تفادي أخطاء وعثرات من قبلها، إلى أن تم الوصول إلى جيل جديد من النماذج أكثر قوة وتفسير للنمو الاقتصادي من ما قبلها.

إضافة إلى ما سبق قمنا في الشق الثاني من هذا الفصل بالتطرق لمختلف الأدبيات التي اهتمت بدراسة العلاقة الموجودة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، حيث لاحظنا أن مجموعة من الباحثين والاقتصاديين حاولوا إظهار علاقة الأموال بالنمو الاقتصادي من خلال القنوات التي تعمل على حشد الفوائض المالية وتقديمها لمن يطلبها لتمويل مشاريعه وأنشطته المختلفة، لذا حاول العديد من هؤلاء الباحثين والاقتصاديين جمع البيانات التاريخية الخاصة بمراحل النمو الاقتصادي بدءاً من المراحل الأولى التي يكون فيها القطاع الاقتصادي الحقيقي ضعيفاً إلى غاية المرحل التي يكون فيها أكثر قوة من ذي قبل وربطها بمدى تطور القطاع المالي، ثم مقارنة النتائج المتحصل عليها بين مختلف الدول، حيث أن هذه البحوث والدراسات توصلت إلى وجود علاقة أحادية تتجه من التطور المالي للنمو الاقتصادي في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، وعلاقة أحادية أخرى تتجه من النمو الاقتصادي للتطور المالي عندما يكون الاقتصاد قوياً، كما توصلت لوجود علاقة تبادلية بينهما في بعض الدول.

تعد البنوك الإسلامية أحد أجزاء ومكونات القطاع المالي رغم أن تجربتها حديثة النشأة خصوصاً إذا ما قارناها بتجربة البنوك التقليدية، لذا لم يكن هناك قدر كافي من الأدبيات التي اهتمت بدراسة موضوع العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي، وهو ما دفعنا للإشارة لبعض الدراسات السابقة التي قامت بدراسة هذا الموضوع عن طريق الإشارة لأهم النتائج التي توصلت لها، والتي أكدت أغلبها إلى وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي مما يعني أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي، وهذا ربما يعود لخصوصية التمويل الإسلامي الذي يقوم على مبدأ المشاركة في الغنم والغرم وتقدير العمل كمصدر للكسب ورفضه أن يكون المال متولداً عن رأس المال فقط كما هو الشأن بالنسبة للبنوك التقليدية.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لتجربة
الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا
وآليات استفادة الجزائر منها

تمهيد:

في خضم الصعوبات التي واجهت الاقتصاد الجزائري بداية من منتصف سنة 2014 بسبب تراجع الأسعار العالمية للبتروول سارعت السلطات الجزائرية للبحث عن الحلول الكفيلة لتنويع اقتصادها المعتمد بشكل كبير على مداخيل الجباية البترولية، وفي سبيل ذلك سعت إلى تنويع قواعد نظامها المالي وتعزيز استقراره، وكأحد الحلول قامت بإعطاء الصيرفة الإسلامية اهتماما أكثر من السابق جسده بإصدار قانون يناسب خصوصية العمل المصرفي يتمثل في النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل04 نوفمبر 2018 كأول نص قانوني خاص بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، لكن سرعان ما تم إلغاء أحكامه وإصدار نظام آخر هو النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 الذي تضمن "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، ولترسيخ الصيرفة الإسلامية بالجزائر تم الإشارة إليها في بعض المواد الصادرة ضمن القانون النقدي والمصرفي رقم 23-09 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق ل 21 جوان 2023، لكن رغم ذلك بقيت تجربة الصيرفة الإسلامية بالجزائر تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحديث والانفتاح على تجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، ولعل التجربة الماليزية أحد أبرز هذه التجارب المثيرة للإعجاب والتي يمكن للجزائر أن تستلهم منها مقومات ومتطلبات تطوير وبناء صناعة مصرفية إسلامية متينة.

سنقوم في هذه الفصل بإلقاء نظرة شاملة للوضع الاقتصادي والتعرف على واقع ومعيقات الصيرفة الإسلامية فيها، ثم سنعرض ونحلل تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بصفتها تجربة رائدة في هذا المجال، ثم سنوضح عوامل نجاح ماليزيا في هذا المجال وعلى ضوء ذلك سنحاول إعطاء بعض المقترحات التي يمكن للجزائر الاستفادة منها لتطوير صيرفتها الإسلامية.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الماليزي

يمكن القول أن نجاح مسيرة التنمية الاقتصادية في ماليزيا كان بعد ترأس السيد مهاتير مُجّد لحكومة بلاده مطلع سنة 1981 إلى غاية أواخر سنة 2003 حيث عمل جاهدا رفقة حكومته على تطوير ماليزيا وجعلها ضمن مصاف الدول المتقدمة في كافة المجالات خصوصا المجال الاقتصادي الذي شغل حيزا كبيرا من الاهتمام والتركيز ولهذا الغرض تم وضع عدة سياسات، واستراتيجيات هدفت لجعل اقتصاد ماليزيا اقتصادا يعتمد بشكل أكبر على التصنيع وهو ما حدث فعلا ونجحت بذلك ماليزيا في أن تصبح دولة عالية من التقدم الصناعي ومصدرة للصناعات التكنولوجية المتقدمة وعالية الدقة، بعد أن كانت تعتمد بشكل شبه كلي على تصدير المواد الأولية.

المطلب الأول: لمحة حول تطور الاقتصاد الماليزي

إن أهم ما كان يميز الاقتصاد الماليزي بعد الحصول على الاستقلال سنة 1958 هو قلة رؤوس الأموال والاعتماد الكلي على تصدير المواد الأولية، إضافة إلى وجود بيئة سياسية متوترة ومبنية على أسس عرقية تمخضت عن طبيعة تركيبة المجتمع الماليزي المنقسم بين الملاويين والصينيين والهنود، وكخطوة منها لتجنب التوتر العرقي قامت سلطات البلد بتبني إستراتيجية اقتصادية تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية لجميع أطراف المجتمع وعصرنة الاقتصاد بالتركيز على تطوير القطاع الصناعي والعمل على جذب أكبر قدر من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، حيث يمكن حصر العوامل التي ساعدت على تبني هذه الإستراتيجية ثلاثة عوامل أولها وجود عدد كبير للشباب العاطل عن العمل، وثانيها الحاجة الملحة لخلق صناعة محلية تساهم في التقليل من الاستيراد، وآخرها ندرة رؤوس الأموال المحلية.¹

بناء على ذلك تبنت الحكومة إستراتيجية تهدف إلى خلق صناعات محلية تساهم في التقليل من الاستيراد وخفضه لأدنى مستوى، حيث شهدت هذه الفترة سيطرة المستثمرين الأجانب على مجال الصناعات الاستهلاكية نظرا لحصولهم على تحفيزات وإعفاءات جبائية منحها لهم الحكومة، ولكن بعد مدة من التطبيق اتضح فشل هذه الإستراتيجية في تحقيق أية أهداف تنموية نظرا لضيق السوق المحلية وضعف الطلب المحلي الذي زاد من حدة ضعفه سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الماليزي، مما ساهم في بقاء القطاع الصناعي خلال الستينيات محدودا لم يستطع تحقيق أي آثار إيجابية على الطلب على العمالة والقيمة المضافة.² مرّ الاقتصاد الماليزي انطلاقا من فترة السبعينات إلى يومنا هذا بعدة تحولات يمكن تقسيمها للمراحل الآتية:

- المرحلة الأولى (1970-1980): تعد هذه المرحلة بمثابة الإقلاع الاقتصادي حيث اعتمدت الحكومة الماليزية خلال هذه المرحلة على خطتين شملت الخطة الأولى الفترة (1971-1975) والخطة الثانية الفترة (1976-1980) حيث سعت الحكومة خلال هذه المرحلة إلى تطوير دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد، وتعزيز حصة القطاع العام في الحياة الاقتصادية، وقد ساعدها في ذلك ارتفاع عائدات النفط في تمويل حجم النفقات العامة المتزايدة، كما شهدت هذه المرحلة البدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع حيث تم البدء في التركيز على تصنيع المكونات الإلكترونية وبعض السلع التصديرية الأخرى التي تعتمد في تصنيعها على كثافة اليد العاملة، مما نتج عنه زيادة حجم القوى العاملة وانخفاض

¹ سعيد إبراهيم كريدية، ماليزيا للقارئ العربي، دار الرشاد، بيروت، لبنان، ط 01، 1996، ص: 56.

² مُجّد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية - مهاتير مُجّد... والصحة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، ط 01، القاهرة، مصر، 2014، ص: 50.

معدلات البطالة، وتحسن توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع الماليزي بشكل عام والفئة الصينية على وجه الخصوص التي سيطرت على جل نشاط الأعمال. وعلى صعيد آخر فقد كان للمؤسسة الوطنية العامة للبتروول ومنتجاته (PERNAS) دور كبير في دعم السياسات الاقتصادية الجديدة، حيث جعلت السلطات الماليزية هذه المؤسسة بمثابة شركة قابضة تبسط سيطرتها على مجموعة من القطاعات الحيوية للنشاط الاقتصادي مثل (البنوك، التأمين، التعدين، العقارات، الزراعة) حيث أثبتت هذه المؤسسة نجاحها في الاستحواذ على أغلب الشركات الأجنبية الفاعلة في الاقتصاد الماليزي مع نهاية السبعينيات إذا أصبح عدد الشركات العامة التي تتم إدارتها بواسطة الحكومة الماليزية يفوق مائة شركة.

- **المرحلة الثانية (1981-1985):** يطلق عليها فترة التصنيع الثقيل إذ تعد الانطلاقة الحقيقية لمسيرة التنمية الاقتصادية التي حددت معالمها وضعت أسسها الحكومة الماليزية بقيادة السيد مهاتير مُجَّد الذي ركز في عملية التنمية الحكومية على محورين رئيسيين هما:

- السعي لخلق وإنشاء سلسلة جديدة من الصناعات القادرة على الإحلال محل الواردات؛

- العمل على إنشاء صناعات ثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

بصفة عامة يمكن القول أن هذه المرحلة كانت بمثابة تعميق للقاعدة الصناعية وإعطائها أولوية ووزنا هاما ضمن

الاقتصاد الماليزي قبل البدء في آفاق التصدير الجديدة.

- **المرحلة الثالثة (1986-2000):** يطلق عليها فترة التحرير الاقتصادي، وقد تميزت هذه الفترة بالاعتماد على ثلاثة خطط خماسية مترابطة شملت أولها الفترة (1986-1990) وثانيها الفترة (1991-1995) وآخرها الفترة (1996-2000)، حيث كانت الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينيات وأواخر التسعينيات كافية لتجسيد مشروع الرئيس الماليزي مُجَّد مهاتير لجعل اقتصاد ماليزيا اقتصادا مفتوحا على العالم الخارجي دون إلغاء المقومات والثوابت الوطنية أو التنازل عنها، وقد تميزت هذه المرحلة بتشجيع القطاع الخاص وتوسيع قاعدته، وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الاقتصاد الماليزي، مما ساهم في تسريع عملية النمو الصناعي وزيادة التوجه نحو تصدير السلع المصنعة، كما ساهم في تكوين وتطوير طبقة رجال الأعمال الماليزيين من أصول ملاوية، إضافة إلى أن ذلك انعكس إيجابا على البنية التحتية التي تم عصرنتها وتحديثها، كما ساعد ذلك أيضا على زيادة اتفاقيات التعاون الاقتصادي الإقليمي المبرمة مع دول رابطة الآسيان وبعض دول العالم¹.

- **المرحلة الرابعة (2001-2010):** تندرج هذه المرحلة ضمن سياسة الرؤية الوطنية (2001-2010) التي تعد خطة عشرية تم تقسيمها لخطتين خماسيتين أولتهما ماليزيا أهمية بالغة سعت من خلالها التعايش مع ظروف العولمة وتسارع النمو الاقتصادي، وإيجاد حلول عملية للتعامل مع التنافس الاقتصادي المتنامي تضمن من خلاله تقدمها الاقتصادي عن طريق ترقية البحث العلمي والاهتمام بالموارد البشري الذي تعتبره نواة في اقتصادها المعرفي². إضافة إلى ذلك شهدت هذه الفترة زيادة اهتمام ماليزيا بتطوير الصيرفة الإسلامية الذي بدا جليا ضمن المخطط الرئيسي للقطاع المالي (2001-

¹ محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 01، 2000، ص: 40-42.

² بلال ياسين الكساسبة، أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01،

2021، ص: 16.

2010) الذي طرحه البنك المركزي الماليزي، وأكد من خلاله على أن البنوك الإسلامية تعد أحد القطاعات محتملة النمو، حيث تم وضع هدف لبلوغ التمويل الإسلامي نسبة 20% من إجمالي التمويل بماليزيا سنة 2010¹، فعلى أرض الواقع استطاعت ماليزيا عام 2007 أن تحقق المرتبة 34 عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب صندوق النقد الدولي، كما تصدرت ماليزيا سنة 2004 كل دول العالم الإسلامي من حيث الصادرات محتملة المرتبة 18 عالميا بقيمة إجمالية تقدر بـ 126.5 مليار دولار أغلبها صادرات صناعية.²

- المرحلة الخامسة (2011-2020): وقد أطلق عليها النموذج الاقتصادي الجديد الذي كان من أهدافه تحقيق تنمية مستدامة، والرفع من الدخل، ووضع مخطط اقتصادي رئيسي للصناعة والخدمات خلال الفترة (2006-2020) و (2015-2020) على التوالي، وكذلك تم وضع سياسة وطنية للأغذية والزراعية والسلع الوطنية خلال الفترة (2011-2020)، كما تم العمل على جعل التمويل الإسلامي ذات صبغة دولية من خلال مخطط آخر للقطاع المالي (2011-2020) عمل من خلاله على زيادة مشاركة القطاع المالي في الاقتصاد من 4.3 مرات إلى 6 مرات الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، وذلك باستهداف معدل نمو اقتصادي متردد بين 8% و 11% سنويا، إضافة إلى ذلك ركز هذا المخطط على ضرورة وضع إستراتيجية لتطوير القطاع المالي من أجل أن يكون أكثر تنافسية وديناميكية.³ لقد استطاع الاقتصاد الماليزي ببلوغه هذه المرحلة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، فعلى سبيل المثال لقد سجلت ماليزيا عام 2013 رقما قياسيا في حجم الاستثمارات التي بلغت 67.6 مليار دولار مقابل تحقيق 52.5 مليار دولار عام 2012. كما ساهم الوضع الاقتصادي الجيد الذي آلت إليه ماليزيا إلى تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع من 2000 دولار أمريكي عام 1985 إلى 11000 دولار أمريكي عام 2019، وإجمالا يمكن القول أن اقتصاد ماليزيا تطور تطورا باهرا خلال فترة قصيرة متجاوزا كل الأزمات التي عصفت باقتصاديات العالم، حيث وصلت نسبة القطاع الصناعي بماليزيا عام 2019 حوالي 37.42%، كما حصلت ماليزيا على المرتبة 25 عالميا كأكثر اقتصاد تنافسي في العالم خلال الفترة (2018-2019)، ويمكن القول أن نجاح التجربة التنموية الماليزية نتاج تفاعل مجموعة من العوامل منها واقعية الخطط المرسومة وقوة الإرادة السياسية الموجودة، وعدة أسباب أخرى.⁴ حسب تقرير لوكالة بلومبرغ للأبناء شهد عام 2020 أسوأ أداء للاقتصاد الماليزي الذي انكمش بـ 5.6% وهو ما يعد أسوأ أداء له منذ 22 سنة، وهذا بسبب تأثيره بتداعيات جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات الحجر وتوقف تشغيل بعض الأنشطة الاقتصادية، إلا أن الاقتصاد الماليزي عام 2021 سجل تحسنا نوعا ما مقارنة عام 2020 حيث حقق نموا قدر بـ 3.1%، وحسب دائرة الإحصاء الوطنية الماليزية سجلت الاقتصاد عام 2022 نمو بنسبة 8.7% وهو أعلى معدل نمو

¹ حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الصفحات (177-192)، جامعة ورقلة، 2020، ص: 181.

² نادية فاضل عباس فضيلي، التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000 إلى 2010، مجلة دراسات دولية، العدد 54، الصفحات (155-188)، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص: 176.

³ حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، مرجع سابق ذكره، ص: 181-182.

⁴ حسام الدين إبراهيم مجّد ودوغان دليل جولتكين، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة- المجال التعليمي أمودجا، مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية، المجلد 01، العدد 02، الصفحات (184-202)، جامعة كارابوك، تركيا، 2021، ص: 193.

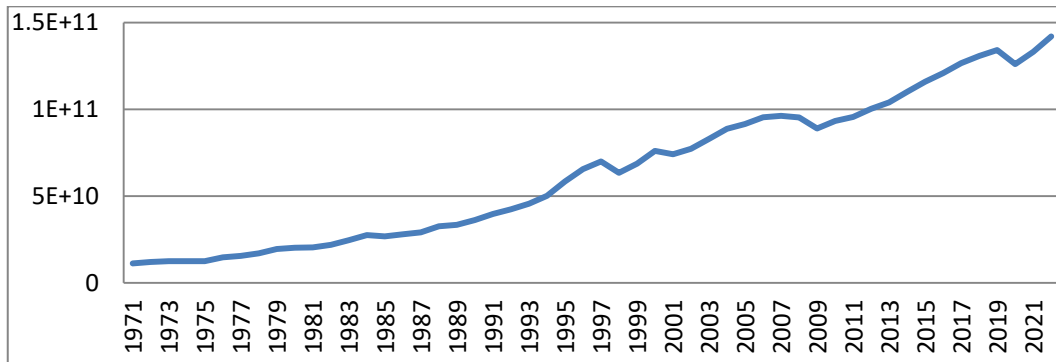
تحققه منذ عام 2000، أما في عام 2023 فقد سجل النمو الاقتصادي خلال التسعة أشهر الأولى 3.9% حيث كان هذا النمو مدعوما بالطلب المحلي وتنوع الهيكل الاقتصادي للبلاد في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، والتقلبات المستمرة في الأسواق المالية، والغموض الذي يخيم على السوق العالمية.

المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الماليزي

منذ استقلالها سعت ماليزيا إلى وضع وتنفيذ العديد من الخطط والبرامج التنموية لتدعيم مكانتها الاقتصادية وتحويل اقتصادها من اقتصاد معتمد بشكل أساسي على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد متنوع في هياكله، وقطاعاته، وصادراته. نجحت البرامج والخطط التنموية التي وضعتها ماليزيا إلى حد كبير جدا حيث احتلت ماليزيا المرتبة 35 عالميا سنة 2023 بنتائج محلي إجمالي يقدر بـ 402 مليار دولار¹. أما من ناحية التنوع الاقتصادي فحسب إحصائيات للبنك الدولي فقد بلغت نسبة القيمة المضافة لقطاع الخدمات، والقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي سنة 2022 على التوالي 50.8%، 39.2%، 8.93%، ولقد أشار نفس المصدر أن نسبة صادرات المنصوعات من صادرات السلع سنة 2021 قد بلغت حوالي 70.3% تستحوذ صادرات التكنولوجيا المتقدمة منها على نسبة 51.68%، وبهذا يتضح أن الاقتصاد الماليزي أصبح من بين الاقتصاديات المتطورة بيني تركيزه على العديد من القطاعات الاقتصادية والتي من أهمها قطاع الخدمات والقطاع الصناعي والقطاع الزراعي، والتي ستطرق لها في الآتي:

أولا- القطاع الصناعي في ماليزيا: تمكنت ماليزيا من جعل القطاع الصناعي من أهم القطاعات المساهمة في الاقتصاد الماليزي كما خططت له منذ حصولها على الاستقلال، وفيما يلي سنستعرض تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في ماليزيا (مقومة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) من سنة 1971 إلى سنة 2022 في المخطط البياني الآتي:

الشكل رقم (3-1): تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في ماليزيا خلال (1971 - 2022)



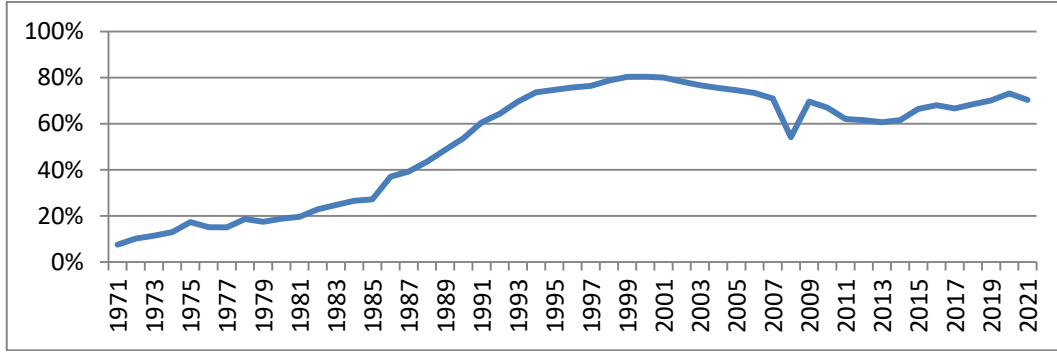
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال المخطط البياني السابق يتضح النمو المستمر للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في ماليزيا رغم ما تخلله من تراجع واضطرابات في بعض السنوات إلا أنه استمر في النمو، ولعل من بين الأسباب التي ساهمت في نجاح ماليزيا في جعل اقتصادها يعتمد بصورة أكبر على التصنيع هو ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقيام ماليزيا بإنشاء مناطق صناعية حرة، ومناطق أخرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي مما ساهم في زيادة التقدم التقني الذي ساعد في

¹ تاريخ الإطلاع: 2023/09/18 ، www.borsaat.com

التحول من الصناعات التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تعتمد على كثافة التكنولوجيا المتقدمة، وهذا ما ساعدا على نمو نسبة السلع الصناعية الموجهة للتصدير، وهو ما يوضحه المخطط البياني الآتي تطور صادرات السلع الصناعية نسبة لإجمالي الصادرات من سنة 1971 إلى سنة 2021:

الشكل رقم (2-3): تطور صادرات المصنوعات كنسبة من صادرات السلع خلال (1971 - 2021)

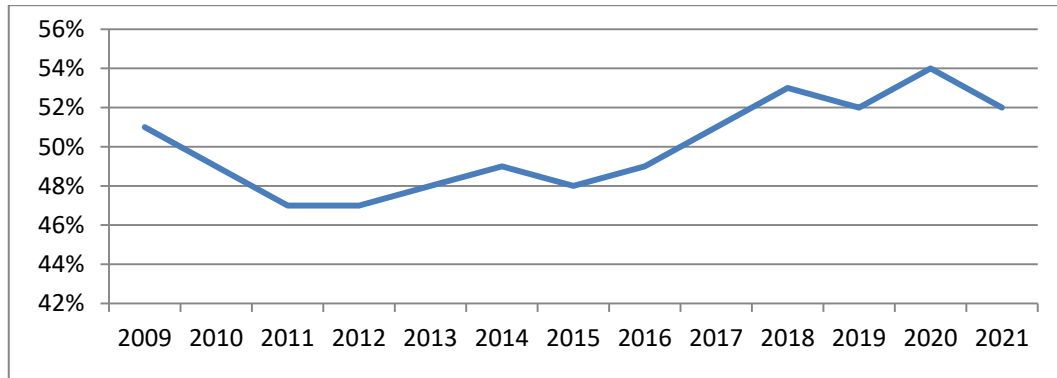


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

نلاحظ من المنحنى البياني الأخير أن صادرات السلع الصناعية قد نمت نمواً سريعاً وبلغت ذروتها في الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية سنة 2001 إلا أن هذا النمو تباطأ قليلاً بعد هذه السنة بعد انخفاض الطلب على القطاع الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الانخفاض الحاد في حجمها سجل خلال سنة 2008 وذلك بعد تأثر القطاع الصناعي الماليزي بتداعيات الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من انخفاض في الطلب العالمي لكنه سرعان ما بدأ في استعادة عافيته انطلاقاً من سنة 2009 إلى غاية سنة 2021.

لقد أدى اهتمام ماليزيا دوماً بتحديث قطاعها التعليمي، ودعمها الكبير لأنشطة البحث والتطوير، إلى زيادة نسبة المصنوعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة، وهذا ما يمكن ملاحظة من خلال المنحنى البياني الموالي الذي يوضح نسبة صادرات السلع التكنولوجية المتقدمة ضمن صادرات السلع الصناعية من سنة 2009 إلى سنة 2021:

الشكل رقم (3-3): تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من صادرات السلع المصنوعة (2021 / 2009)

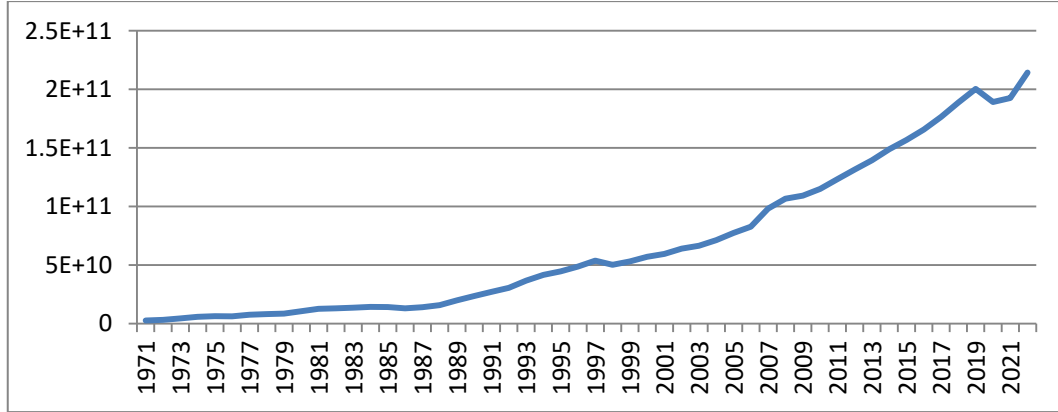


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال هذا المخطط البياني نلاحظ أن نسبة صادرات ماليزيا من السلع التكنولوجية المتقدمة تتراوح بين 47% و 54% أي أنه تقارب نصف صادرات السلع الصناعية مجتمعة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على البنية القوية والمتطورة للقطاع الصناعي الماليزي الذي نجح في أن يصبح من القطاعات الصناعية المعتمدة على كثافة التكنولوجيا المتقدمة.

ثانيا- قطاع الخدمات في ماليزيا: يعد قطاع الخدمات المالي من بين القطاعات التي سجلت نموا متسارعا في الاقتصاد الماليزي، فحسب إحصائيات للبنك الدولي كانت القيمة المضافة لقطاع الخدمات في ماليزيا سنة 2000 حوالي 57 مليار دولار، إلا أنها شهدت نمو سريع ومستمر لتبلغ سنة 2022 حوالي 215 مليار دولار، مستحوذة على نسبة 51% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا ما يمكن معرفته من خلال المنحنى البياني الآتي الذي يوضح تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات الماليزي (مقوما بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015) خلال (1971-2022):

الشكل رقم (3-4): تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في ماليزيا خلال (1971 - 2022)

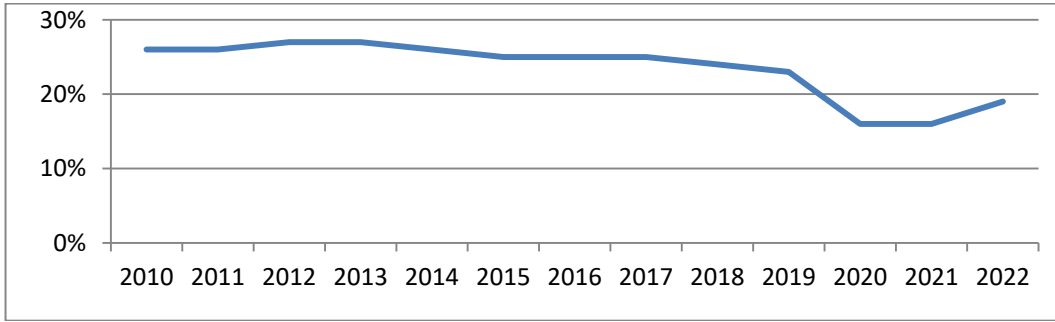


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال المنحنى البياني السابق يمكن تقسيم تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات في ماليزيا خلال هذه الفترة لثلاث مراحل تمتد فيها الفترة الأولى من (1971-1987) شهدت فيها القيمة المضافة نموا متباطئا، منتقلة من 2.64 مليار دولار سنة 1971 إلى حوالي 14 مليار دولار سنة 1987، ويمكن تفسير هذا النمو المتباطئ بأن هذه المرحلة واكبت بدايات التنمية الاقتصادية في ماليزيا. إلا أن الفترة الممتدة من (1988-2019) سجلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات نموا متسارعا مستمرا بلغ ذروته سنة 2019 بقيمة قدرت بـ 200 مليار دولار، وهذا يمكن إرجاعه لنجاح الخطط والبرامج التنموية التي واكبها تحسن البنية التحتية التي أصبحت أكثر تطورا وحدائثة من ذي قبل، وغيرها من العوامل المساهمة في تحسن الوضع الاقتصادي العام. أما المرحلة الأخيرة التي كانت بدايتها سنة 2020 التي سجلت فيها القيمة المضافة لقطاع الخدمات تراجعا بقيمة 11 مليار دولار عن سنة 2019، وهذا بسبب تأثير هذا القطاع بآثار جائحة كورونا على الاقتصاد الماليزي والاقتصاد العالمي ككل، لكن سرعان ما بدأ تسجيل نوع من التحسن في قيمتها بعد رفع إجراءات الحجر الصحي وعودة النشاط الاقتصادي من جديد، لتبلغ أقصاها سنة 2022 بقيمة قدرت بحوالي 215 مليار دولار.

لتوضيح مكانة قطاع الخدمات في الاقتصاد الماليزي سنحاول الإشارة لبعض البيانات الخاصة بالتجارة في الخدمات خلال الفترة (2010-2022) التي تعبر عن مجموع الصادرات والواردات من الخدمات مقسومة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقومة بالدولار الأمريكي، وهو ما يعطينا نسبا خاصة بالتجارة في الخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يسهل علينا توضيح دور قطاع الخدمات في الاقتصاد الماليزي:

الشكل رقم (3-5): التجارة في الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال (1971 - 2022)

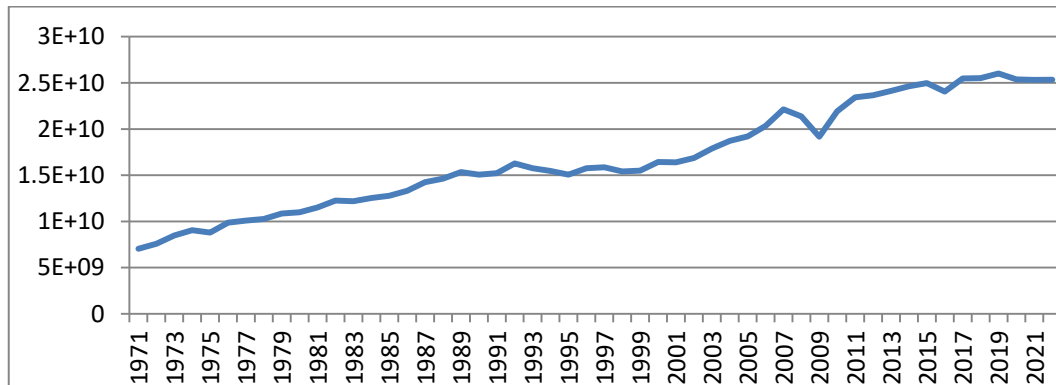


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال المنحنى البياني يتضح أن قطاع الخدمات يساهم تقريبا بحوالي الربع (25%) من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء سنتي 2020 و 2021 اللتان انخفضت فيهما نسبة التجارة في الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 16% نتيجة لتأثر قطاع الخدمات كسائر القطاعات الأخرى بتداعيات وآثار جائحة كورونا التي نتج عنها توقف لخدمات النقل وخدمات السياحة وغيرها من الخدمات الأخرى، لكن في سنة 2022 عادت نسبة التجارة في الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع بعد تناقص عدد الإصابات بفيروس كورونا ورفع إجراءات الحجر الصحي، وعودة القطاعات الاقتصادي للنشاط.

ثالثا- القطاع الزراعي في ماليزيا: يعد قطاع الزراعة ثالث قطاع اقتصادي مهم في ماليزيا بعد كل من قطاعي الصناعة والخدمات، فمن بين المزروعات التي تنتجها ماليزيا بشكل كبير زيت النخيل والمطاط والكاكاو، وبشكل أقل الأرز والفلفل اللذين يعتمد عليهما السكان المحليين في غذائهم. إن المتتبع لفترة سبعينيات، وثمانينيات، وتسعينيات القرن الماضي يلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي كانت هي الأعلى بالنسبة للقطاعات الأخرى، لكن نسبة هذه المساهمة بعد سنة 2000 شهدت تناقصا ملحوظا نظرا لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بعدما تحولت ماليزيا لدولة تعتمد بشكل أكبر على التصنيع، وهو ما أثر سلبا على القطاع الزراعي، وبذلك أصبح القطاع الصناعي وقطاع الخدمات يستحوذان على النسبة الأكبر في المساهمة الناتج في المحلي الإجمالي، رغم أن القيمة المضافة لهذا القطاع شهدت نموا معتبرا إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت. ويمكن ملاحظة تزايد القيمة المضافة لقطاع الزراعة في ماليزيا من خلال المنحنى البياني الموالي خلال الفترة (1971-2022) مقومة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010:

الشكل رقم (3-6): تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة في ماليزيا خلال (1971 - 2022)

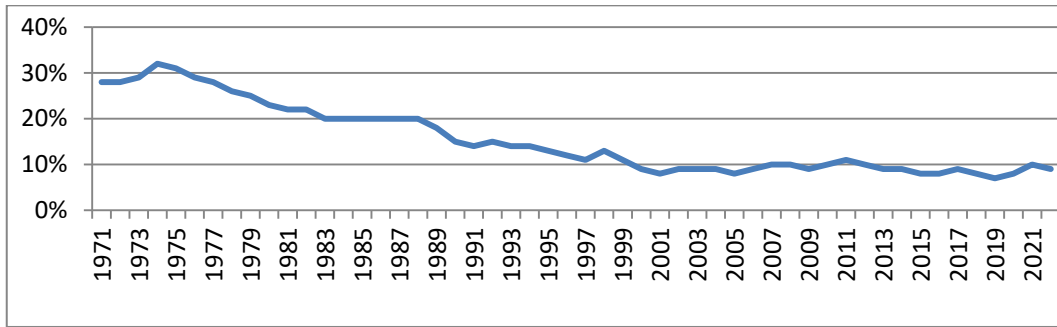


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال المنحنى البياني الأخير نلاحظ أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة في ماليزيا شهدت نموا مستمرا بدأ من سنة 1971 ولم تشهد تراجعاً معتبراً باستثناء التراجع الذي شهدته سنة 2009 وهذا بسبب تأثير القطاع بتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 لكنه سرعان ما استمر في النمو إلى غاية سنة 2022 رغم انخفاضه بشكل طفيف سنة 2016.

ولكي نوضح تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي سنتتبع تطور نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال المنحنى البياني الآتي الذي يوضح القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي من سنة 1971 إلى سنة 2022:

الشكل رقم (3-7): القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الماليزي (1971 - 2022)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال المنحنى البياني السابق نلاحظ تناقص نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي، فبعد أن كانت القيمة المضافة لقطاع الزراعة تتراوح بين 30% و 20% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1971 إلى 1988)، أصبحت تتراوح بين 10% و 08% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 إلى 2022)، وهذا يدل على أن ماليزيا كانت تعتمد على القطاع الزراعي بشكل كبير، لكن نجاح الخطط والبرامج التنموية التي وضعتها ماليزيا قلبت الموازين وأصبح الاقتصاد الماليزي يعتمد بشكل أكبر على القطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، حيث يمكن ملاحظة انخفاض قيمة مساهمته بسهولة ابتداء سنة 1990 إلى سنة 2022، وتجدر الإشارة إلى أن المنتج الأساسي في القطاع الزراعي الماليزي يستحوذ عليه بشكل أساسي زيت النخيل الذي قدرت نسبة مساهمته في القيمة المضافة للقطاع الزراعي سنة 2018 بـ 38%، أما المنتج الثاني من حيث المساهمة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي فهو المطاط. لقد أثر اهتمام ماليزيا بالتحول الاقتصادي لدولة مصنعة تعتمد في اقتصادها على الصناعة كثيفة التكنولوجيا المتقدمة إلى تضائل حجم القطاع الزراعي الذي أضحي يعتمد على بعض المزروعات على حساب مزروعات أخرى، وهذا ما أدى بماليزيا إلى عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك، واستيرادها ربع غذائها من الخارج.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للتجربة الماليزية في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية

بعد الحصول على الاستقلال وجدت الحكومة الماليزية نفسها تشرف على بلد به مجتمع مقسم لثلاث فئات عرقية كبيرة (الملايو، الصينيون، الهنود)، واقتصاد هش يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية، لذا قامت بإطلاق عدة

استراتيجيات وبرامج تنموية لأجل تحسين الوضع المعيشي للسكان، وتجنب النزاعات العرقية من خلال العمل على تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات والهيئات الداعمة له، ولأن برامج التنمية هذه تحتاج دعم مالي ضخم عملت ماليزيا على تطوير نظامها المصرفي الذي أدرجت فيه صناعة مصرفية جديدة هي الصيرفة الإسلامية التي أصبحت هي الأخرى تساهم في تمويل احتياجات الاقتصاد. سنحاول في هذا المبحث بدراسة وتقييم التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: تحليل واقع ومكانة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا

لقد أظهرت الحكومة الماليزية اهتماما بالغا، ودعما منقطع النظير للصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي منذ بداية تبنيتها للفكرة وإلى يومنا هذا، مما جعل منها دولة رائدة في هذا المجال، ومركزا علميا للتمويل الإسلامي بعدما نجحت في التوأمة بين القطاع المصرفي الإسلامي والتقليدي وجعلهما رافدا لدعم وخدمة الاقتصاد الماليزي، هذا إضافة إلى نجاح ماليزيا في تحسين صورة التمويل الإسلامي في العالم وجعله يحظى بإشادة واعتراف بأهميته من طرف المجتمع المالي الدولي، مما جعلها تصنف عاصمة للتمويل الإسلامي، وأحد أكثر الأسواق المصرفية والمالية الإسلامية تطورا في العالم، وللتعرف على أهم الجوانب الخاصة بتجربة ماليزيا الرائدة فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية سنكتفي في هذا المبحث بالإشارة إلى أولى المحاولات التي مهدت الطريق لنشأة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، وأهم الجهود المبذولة من طرف حكومتها لأجل دعمها وتطويرها، ثم التعرف على موقع ومكانة القطاع المصرفي الإسلامي ضمن النظام المصرفي العام فيها.

الفرع الأول: لمحة حول مسيرة الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا

يمكن إرجاع أولى المحاولات الممهدة لانطلاق الصيرفة الإسلامية في ماليزيا إلى عام 1959 عندما طرح الأستاذ عبد العزيز أنكو الذي يعد أحد كبار المتخصصين في الاقتصاد الريفي في جامعة ملايا على الحكومة الماليزية اقتراحا بإنشاء صندوق ادخار خاص بالحجاج مفوض بالاعتناء بشؤون الحج والحجاج الماليزيين، يمكن من خلاله للفتات المسلمة ادخار أموالهم وتنميتها لتسهيل أداء فريضة الحج عليهم. وبعد بقاء هذا المشروع المقترح مدة من الزمن قيد الدراسة من طرف الحكومة تم الإعلان عن بداية تنفيذه سنة 1962، وبعد مدة من عمل هذه الصندوق تم الإعلان عن تأسيس مجلس خاص بالإدارة المالية لأموال المودعين الراغبين في أداء فريضة الحج عام 1969 بعد نجاح تجربة هذا الصندوق، والارتفاع الكبير لحجم الودائع التي قدرت آنذاك بحوالي 12 مليون رينغيت، لتبلغ في نهاية التسعينيات حوالي 338 مليون رينغيت. ونظرا لهذا النمو الكبير قامت الحكومة الماليزية بإصدار القانون رقم 535 سنة 1995 الذي أصبح بموجبه يسمى "مؤسسة صندوق الحج" أو "تابونج حاجي"، كما أتاح له هذا القانون بتوسيع نطاق أنشطته، والتعزيز من دوره أكثر مما كان عليه من ذي قبل، لقد ساعدت التجربة الناجحة لهذا الصندوق على توجه الحكومة إلى تبني الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، والتي يمكن تلخيص مراحل نشأتها وتطورها حسب الفترات الآتية:

الفترة الأولى (1983-1992): بعد النجاح المبهر لمؤسسة صندوق الحج، وفي مطلع الثمانينيات عمل مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الماليزيين المسلمين على دعوة الحكومة الماليزية بضرورة التوجه نحو إنشاء مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، ولعل من أهم هذه الدعوات ما انبثق عن المؤتمر الاقتصادي للماليزيين الأصليين سنة 1980 من توصيات

دعت الحكومة الماليزية بضرورة إعطاء الضوء الأخضر لمجلس هيئة إدارة مؤسسة صندوق الحج بتأسيس مصرف إسلامي يقوم باستقبال الودائع واستثمارها في أنشطة اقتصادية ومالية لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.¹ واستجابة لهذه الدعوات قامت الحكومة الماليزية بتشكيل لجنة وطنية خاصة بدراسة إنشاء بنك إسلامي بتاريخ 30 جويلية 1981، والتي انتهت من الدراسة في 03 جويلية 1982م²، وقدمت تقريرا مفصلا للحكومة تضمن مجموعة من التوصيات من أهمها:³

- منح الترخيص لإقامة بنك إسلامي على شكل شركة محدودة بناء على قانون الشركات لعام 1965؛
- ضرورة إصدار قانون خاص ينظم تأسيس البنوك الإسلامية، والرقابة، والإشراف عليها، إضافة إلى ضرورة القيام ببعض التعديلات على قانون الشركات لعام 1965 باستثناء ما يتعلق بالشكل؛
- ضرورة القيام بإدخال تعديلات على القانون المنظم للعمل المصرفي لعام 1972، وقانون المؤسسات المالية لعام 1979، وكذا القيام بتعديل القانون الخاص بالبنك المركزي لعام 1958 من أجل تمكينه من الرقابة على نشاطها؛
- وجوب إنشاء مجلس للرقابة الشرعية يشرف ويتأكد من مدى مطابقة الأعمال المصرفية للمصرف الإسلامي لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

- إعداد مشروع قانون خاص بتأسيس البنك الإسلامي، وقانون آخر يخص الاستثمارات؛
- القيام بتشكيل لجان صغرى لدراسة وبحث المسائل القانونية والفقهية والتنفيذية؛
- ضرورة القيام بتنفيذ اقتراحات اللجنة ومطالبتها بصفة تدريجية، وذلك بالاكتماء مبدئيا بإنشاء بنك إسلامي واحد تساهم فيه الحكومة والمؤسسات العمومية فقط، ولا يمكن للخواص المساهمة فيه إلا بعد انتهاء فترة انتقالية مدتها 10 سنوات.

بعد إطلاع الحكومة على هذه التوصيات طرحت على البرلمان ومجلس الشيوخ مسودة لمشروع قانون البنوك الإسلامية، الذي تم المصادقة عليه من طرفها سنة 1982، وعلى أثره صدر في ماليزيا قانون خاص بالبنوك الإسلامية يتضمن لائحتين:⁴

- اللائحة الأولى تخص إنشاء بنك إسلامي يتعامل في الودائع والتوظيفات مع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من دون فوائد؛

- اللائحة الثانية تتعلق بالاستثمارات العمومية التي يمكن للبنك الإسلامي المشاركة فيها.
بعد صدور هذا القانون تم الإعلان على إنشاء أول بنك إسلامي ماليزي تحت اسم بنك إسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB) في 01 جويلية 1983 مقره الرئيسي في العاصمة كوالالمبور، ويشرف على 68 فرعا.

¹ سلاك عائشة، دراسة نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية - حوصلة الخصوصيات وإمكانية التعميم، أطروحة دكتوراه تخصص الاقتصاد المالي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015، ص: 194 - 195.

² أحمد محمد لطفي، مرجع سابق ذكره، ص: 105.

³ فؤاد الفسفوس، مرجع سابق ذكره، ص: 62.

⁴ نفس المرجع، ص: 63.

الفترة الثانية (1993-1999): عملت السلطات الماليزية خلال وبعد الفترة الانتقالية التي حددتها لتطوير وإنجاح تجربة إنشاء هذا المصرف الإسلامي، والصيرفة الإسلامية بشكل عام، من خلال عملها على توفير مجموعة من المتطلبات اللازمة للحصول على نظام مصرفي ناجح هي:¹

- العمل على خلق وتطوير العديد من الأدوات والمنتجات المالية المصرفية الإسلامية المتنوعة، حيث تم تطوير قرابة 21 منتج مالي إسلامي مطلع سنة 1993.
- العمل على خلق وتكوين شريحة كبيرة ومتنوعة من المتعاملين، وقد تم تحقيق ذلك بعد التوسع في إنشاء مصرفي ثنائي مزدوج يسمح للبنوك التقليدية أن تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد تم الانطلاق في ذلك في 04 مارس 1993 سمي بـ: "نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية (IBS)" أو "نظام المصرفية الإسلامية (IBS)".
- العمل على تأسيس سوق تعاملات ما بين المصارف الإسلامية (IIMM) ضمن النظام المصرفي تلجأ له البنوك الإسلامية عند الحاجة الطارئة للسيولة عن طريق الاقتراض من المصارف الإسلامية الأخرى التي لديها فائض في السيولة، حيث تم تطبيق ذلك فعليا في 03 جانفي 1994.
- إنشاء رابطة للمؤسسات المصرفية الإسلامية (AIBIM) سنة 1996 لدعم بناء نظام مصرفي إسلامي قوي بتقديم المساعدة والاستشارة والتدريب للمصارف الأعضاء في الرابطة؛

بعد قيام بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) بتقديم نظام المصرفية الإسلامية IBS تجاوب مع هذا النظام حوالي 24 بنكا تقليديا لتقديم منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية، وهو ما زاد من تسريع وتيرة انتشار المنتجات والأدوات المصرفية الإسلامية بين العملاء والمتعاملين المحليين، وسعيًا من الحكومة لتطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا بشكل أكبر قامت بإنشاء بنك إسلامي ثاني هو "مصرف معاملات ماليزيا" سنة 1999، كما قام البنك المركزي الماليزي خلال هذه الفترة بتشجيع وتحفيز الفروع الإسلامية للتحويل إلى مصارف إسلامية بشكل كامل.²

الفترة الثالثة (2000-2010): مع مطلع عام 2000 أصبح يوجد في ماليزيا مصرفين إسلاميين بالكامل، وحوالي 17 نافذة إسلامية لمصارف تقليدية، كما أدى إعطاء السلطات الماليزية الرخص للمؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية الأجنبية بمزاولة العمل على أراضيها إلى فتح العديد من البنوك الإسلامية لفروع لها، فخلال سنتي 2006 و 2007 قام كل من بنك الراجحي، وبيت التمويل الكويتي، وبنك قطر الإسلامي إلى فتح فروع لهم في ماليزيا، حيث ارتفع عدد المصارف الإسلامية في ماليزيا سنة 2007 إلى 11 بنكا إسلاميا، و 4 مصارف إسلامية استثمارية، و 8 نوافذ إسلامية، و 5 مؤسسات تنمية تقدم خدمات ومنتجات إسلامية. هذا وشهدت سنة 2009 إدخال بعض التعديلات

¹ سليمان ناصر، سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 146-147.

² إبتسام ساعد ورايح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 30، الصفحات (343-352)، جامعة ورقلة، 2017، ص: 344.

على قانون البنوك الإسلامية في ماليزيا حتى تكون مواكبة التطورات الراهنة، وتزداد قدرتها على منافسة البنوك التقليدية ضمن نظام مصرفي مزدوج.¹

كما قامت السلطات الماليزية خلال سنة 2001 بوضع مخطط خاص بالقطاع المالي بهدف زيادة متانة ومرونة النظام المصرفي، واستقطاب بعض المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية الرائدة من مختلف دول العالم سعياً منها لجعل ماليزيا مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي، ولتحقيق ذلك قام بنك نيغارا ماليزيا (البنك المركزي الماليزي) بالعمل على إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الداعمة للعمل المصرفي والمالي الإسلامي والتمويل، ومن أهم ما تم إنجازه من طرف السلطات الماليزية خلال هذه الفترة لدعم وتعزيز مكانة الصيرفة الإسلامية ما يلي:

- إنشاء وحدة للدراسات والابتكار خاصة بالمنتجات المالية الإسلامية (IISG)، وحث البنوك الإسلامية ومؤسسات التكافل على تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المصرفية والمالية المتنوعة والمتكاملة؛
- إنشاء هيئة رقابية عليا ترجع إليها الجهات المكلفة بالرقابة في المصارف الإسلامية (SAC)؛
- إنشاء هيئة قضائية مختصة في البت وحل القضايا المتعلقة بالمنازعات ضمن النظام المصرفي والمالي الإسلامي؛
- العمل على تحرير الصيرفة الإسلامية مع بداية عام 2004؛
- إنشاء إدارة تأمين الودائع في البنوك الإسلامية والتقليدية (PIDM) عام 2005؛
- العمل على أن يصبح حجم التمويل الإسلامي 20% من التمويل الإجمالي مع مطلع عام 2010.²
- تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامي (IFSB) سنة 2002 للقيام بإصدار معايير وإرشادات خاصة بالرقابة على إدارة المؤسسات المالية والتأكد من جودتها واستقرارها وتوافقها مع المعايير الدولية للحوكمة والرقابة؛
- إنشاء المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF) سنة 2005 من طرف البنك المركزي الماليزي لتغطية الطلب العالمي على الموارد البشرية المؤهلة بشكل احترافي في مجال التمويل الإسلامي؛
- قيام البنك المركزي الماليزي بتأسيس المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC) سنة 2006 لجعل ماليزيا كمرکز مالي إسلامي دولي بهدف زيادة انتشار الخدمات المالية الإسلامية في الأسواق الدولية، واستقطاب الأموال الباحثة عن الاستثمار في مجال التمويل الإسلامي؛
- قيام البنك المركزي الماليزي بإنشاء الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) سنة 2008 وقد تم إنشاؤها لتكون هيئة متخصصة في البحوث الشرعية والمعرفة الشرعية، وتعليم وتدريب الممارسين والأكاديميين فيما يخص الجانب الشرعي والفني الصناعة المالية الإسلامية؛
- إنشاء هيئة لإدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) سنة 2010 من أجل تسهيل إدارة السيولة وتعزيز تدفق الاستثمارات عبر الحدود.¹

¹ عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، الصفحات (13-74)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 35.

² سامي عبيد التميمي وعدنان هادي جعاز، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، الصفحات (109-142)، جامعة البصرة، العراق، 2015، ص: 121-122.

الفترة الرابعة بعد عام 2010: بعد نجاح المرحلة الأولى من خطة المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية المطروحة سنة 2006 التي نجحت في لفت الاهتمام العالمي لفكرة الصيرفة الإسلامية، تم الشروع في المرحلة ثانية خلال سنة 2011 وذلك عن طريق إطلاق مخطط للنظام المالي سمي بـ "مخطط القطاع المالي 2011-2020" "The Financial Sector Blueprint" يهدف إلى تقديم مزيد من الدعم والتمكين للقطاع المالي، وبالأخص التوسع في تدويل مفاهيم وأفكار الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، والتطلع لأن يبلغ حجم التمويل الإسلامي نسبة 40% من التمويل الإجمالي سنة 2020، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت السلطات الماليزية سنة 2013 بإصدار قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي عزز الهيكل التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية، ووضع معايير خاصة للائتمان الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا من أجل ضمان توافق أهدافها وأنشطتها مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء عليه تم إلغاء العمل بالعديد من القوانين والتشريعات تمثلت في قانون الرقابة على النقد لسنة 1953، وكذا قانوني البنوك الإسلامية والتكافل للذين بدأ العمل بهما سنة 1983، وقانون أنظمة الدفع لسنة 2003.²

ومما شهدته الفترة الأخيرة على صعيد تطوير العمل المصرفي الإسلامي إطلاق البنك المركزي الماليزي لمشروع الوساطة المالية القائمة على القيم (VBI) سنة 2017 وهو مشروع يراعي الشمول المالي في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، حيث ساهم هذا المشروع في ازدياد انخراط البنوك الإسلامية الماليزية بشكل تدريجي نحو تحقيق الشمول المالي وبالأخص الشمول المالي الرقمي الإسلامي مستهدفة عدة فئات منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصغار التجار والحرفيين، والمزارعين، والشركات الناشئة، وفئة *B40.³

استمرت الصيرفة الإسلامية في ماليزيا في تحقيق النجاح والنتائج الإيجابية، وهذا بعد أن قطعت ماليزيا شوطا كبيرا في تطوير البنية التحتية والقانونية والتنظيمية للتمكين للعمل المصرفي والمالي الإسلامي من خلال العمل على تطوير البنية التحتية الخاصة بها، وإنشاء مؤسسات وهيئات لدعمها، وتنويع المنتجات والخدمات المالية والأدوات الاستثمارية الإسلامية والتشجيع على ابتكار العديد منها باستمرار، إضافة إلى الاعتماد على أفضل الممارسات التنظيمية والقانونية، والاهتمام بتدريب وتكوين رأس المال البشري في مجال الصيرفة الإسلامية، وهذا جعل ماليزيا واحدة من أكثر الأسواق المصرفية الإسلامية تطورا في العالم.

¹ وهيبه بن شوك، وعبدوس سميرة، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية -تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة (2010-2018)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، الصفحات (16-30)، جامعة بومرداس، 2020، ص ص: 20-21.

² محمد السعيد علي جويلي، إمكانية استفادة مصر من تجربة البنوك الماليزية في دعم التنمية الاقتصادية في ظل مقررات بازل 03، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 09، العدد 67، الصفحات (199-256)، جامعة عين شمس، مصر، 2021، ص ص: 213-214.

* فئة B40 هي فئة من الشعب الماليزي تعادل نسبتها 40%، وهي فئة محدودة الدخل لا يمكنها الحصول على دعم مالي من المؤسسات المالية نظرا لضعف الجدارة الائتمانية لديهم.

³ يونس صوالي، تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي - الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 14، العدد 01، الصفحات (03-23)، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية - إسرا، ماليزيا، 2023، ص ص: 20.

لقد أشار بنك نيغارا الماليزي في أحد تقاريره إلى أن إجمالي الأموال المودعة لدى البنوك الإسلامية سنة 2019 شكل 38% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، كما أشار أيضا إلى ارتفاع حجم أصول البنوك الإسلامية الماليزية من 112 مليار رينغيت ماليزي سنة 2005 إلى 830 مليار رينغيت ماليزي مع نهاية سنة 2017.¹

الفرع الثاني: تقييم أداء الصناعة المصرفية الإسلامية ومكانتها ضمن السوق المصرفي الماليزي

لقد شهدت الفترة ما بعد سنة 2000 وخصوصا ما بعد سنة 2007 نموا ملحوظا لأنشطة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، فلقد أشارت بيانات خاصة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية بخصوص الصيرفة الإسلامية في ماليزيا إلى انتقال عدد المؤسسات المصرفية الإسلامية فيها من 6 بنوك و 766 فرعا سنة 2005 إلى 16 بنكا و 2246 فرعا سنة 2022²، وجاء في تقرير لبنك نيغارا الماليزي حول مراجعة الاستقرار المالي للنصف الثاني من عام 2022 أن حجم أصول البنوك الإسلامية قد بلغ خلال هذه السنة 1316.17 مليار رينغيت ماليزي بنسبة 36.3% من إجمالي أصول النظام المصرفي، كما أشار نفس التقرير إلى أن حجم التمويل المصرفي الإسلامي وحجم الودائع في البنوك الإسلامية في ماليزيا نهاية سنة 2022 قد بلغ 974.1 و 926.4 مليار رينغيت ماليزي بنسبة 44.5% و 41.6% على التوالي من إجمالي تمويل وودائع النظام المصرفي³. لقد تم تحقيق هذه النتائج الإيجابية بعد قيام السلطات الماليزية ببذل مجهودات كبيرة ومدروسة ساهمت في تدعيم وتطوير البنية التحتية والقانونية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية، وهو ما انعكس إيجابا على أداء وتنافسية البنوك الإسلامية ضمن نظام مصرفي مزدوج من جهة، وتنامي الاهتمام العالمي بالعمل المصرفي الإسلامي من جهة أخرى. ولأجل توضيح مكانة البنوك الإسلامية ضمن النظام المصرفي الماليزي سنحاول في هذا المطلب التطرق لبعض التطورات التي شهدتها البنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019).

أولا- موقع البنوك الإسلامية ضمن النظام المصرفي العام في ماليزيا

لقد طبقت ماليزيا نظاما مصرفيا مزدوجا يضم النظامين المصرفيين الإسلامي والتقليدي بعد إنشائها لأول بنك إسلامي، وإصدارها لقانون خاص بالعمل المصرفي الإسلامي سنة 1983 دعمته بعدها بإصدار قانون آخر سنة 1993 سمي "نظام المصرفية الإسلامية (IBS)" تم من خلاله السماح للبنوك التقليدية بفتح فروع ونوافذ تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية. لقد دفع الأداء المشجع والتجربة الناجحة للبنك الإسلامي الوحيد (بنك إسلام ماليزيا) في تلك الفترة السلطات الماليزية إلى العمل على زيادة عدد المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية عن طريق إنشاء عدد من البنوك الإسلامية الجديدة، وتحفيز بعض الفروع التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية للتحويل إلى بنوك إسلامية بشكل كامل، وكذا الترخيص لبعض البنوك الإسلامية الأجنبية بفتح فروع لها على أراضيها، مما أدى إلى زيادة حجم أصول البنوك الإسلامية وارتفاع حصتها في السوق المصرفي الماليزي بعدما أثبتت قدرتها على النمو ومنافسة البنوك التقليدية في هذا المجال، وهو ما سنحاول التعرف عليه فيما يلي:

¹ تاريخ الإطلاع: 2023/10/26 <https://www.bnm.gov.my/islamic-banking-takaful>.

² تاريخ الإطلاع: 2023/12/26 https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/10/Malaysia_Islamic-Banking-Data_Download_En.xls.

³ تاريخ الإطلاع: 2023/12/25 <https://www.bnm.gov.my/fsr22h2>.

1 - تطور عدد البنوك الإسلامية والتقليدية وفروعهما في ماليزيا

يوضح الجدول الآتي تطور عدد البنوك والنوافذ الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية مقارنة بعدد البنوك التقليدية وفروعها من سنة 2010 إلى سنة 2019، والذي يلاحظ من خلاله أن عدد الفروع التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية يفوق عدد فروع البنوك التقليدية بالرغم من أن عدد البنوك التقليدية يفوق عدد البنوك الإسلامية الذي بقي ثابتا من سنة 2011 إلى 2019، وهذا إن دل على شيء إنما ما يدل على اعتماد البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية تابعة لها من أجل تحسين موقعها التنافسي، وزيادة حصتها في السوق المصرفي الماليزي.

الجدول رقم (3-1): تطور عدد البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد البنوك الإسلامية	17	16	16	16	16	16	16	16	16	16
عدد النوافذ المصرفية الإسلامية	2102	2147	2171	2177	2192	2206	2197	2196	2246	2246
عدد البنوك التقليدية	23	25	27	27	27	27	27	27	26	26
عدد فروع البنوك التقليدية	2006	2050	2056	2029	2045	2048	2019	2019	2041	2041

Source : Bank Negara Malaysia, Website: <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical-bulletin-december->, from 2010 to 2019, 2023/12/21 تاريخ الإطلاع:

2 - تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا:

لقد شهد الحجم الإجمالي لأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا تناميا مستمرا فقد ارتفع من 112 مليار رينغيت ماليزي سنة 2005 إلى 1316.17 مليار رينغيت ماليزي سنة 2022، مما عزز من مكانة البنوك الإسلامية وتنافسيتها ضمن النظام المصرفي الماليزي، والجدول الموالي يوضح تطور حجم أصول البنوك الإسلامية، وحصتها نسبة لأصول النظام المصرفي العام خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (3-2): تطور حجم أصول البنوك الإسلامية نسبة لإجمالي أصول النظام المصرفي الكلي في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019)

مليار رينغيت ماليزي

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم أصول البنوك الإسلامية	351.2	434.67	494.71	558.3	615.19	684.91	743.56	829.5	955.6	1019.34
أصول البنوك الإسلامية / أصول النظام المصرفي (%)	20.7	22.4	23.8	25	25.5	26.8	28	30	32.3	33.5

Source : Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report from 2010 to 2019, Website : <https://www.bnm.gov.my/fspr>, 2023/12/21 تاريخ الإطلاع:

يلاحظ من خلال الجدول السابق النمو المتزايد والمستمر في حجم أصول البنوك الإسلامية الذي تضاعف بحوالي ثلاث مرات بنسبة 12.5% بدءا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019، حيث أصبحت حصة أصول البنوك الإسلامية نسبة لأصول النظام المصرفي ككل سنة 2019 تعادل الثلث بنسبة 33.5% رغم تجربتها القصيرة مقارنة بتجربة البنوك التقليدية، وهو ما يعكس النمو والمنافسة القوية التي تفرضها البنوك الإسلامية على باقي الفاعلين ضمن

السوق المصرفي الإسلامي، حيث لا يستبعد أن تستحوذ نصف أصول النظام المصرفي الماليزي مطلع سنة 2030 إذا استمرت في تحقيق نفس هذا المنحى من النمو.

3 - تطور حجم التمويل والودائع في البنوك الإسلامية:

سجل حجم التمويل المصرفي الإسلامي، وحجم الودائع المصرفية الإسلامية في ماليزيا أيضا نمو متزايدا ومستمرًا فقد ارتفع حجم كل منهما على التوالي من 67 و 84 مليار رينغيت ماليزي سنة 2005 إلى 974.1 و 1058.6 مليار رينغيت ماليزي نهاية سنة 2022، وهو ما ساهم في رفع حصة التمويل المصرفي الإسلامي نسبة لإجمالي تمويلات النظام المصرفي من 12.1% سنة 2005 إلى 44.5% سنة 2022، كما ساهم في رفع حصة الودائع المصرفية الإسلامية نسبة لودائع النظام المصرفي ككل من 11.7% إلى 41.6% خلال نفس الفترة، وهذا ما يدل على أن حجم الودائع والتمويلات في البنوك الإسلامية أصبحت تشكل نسبة تقترب من نصف حجم وودائع وتمويلات النظام المصرفي الماليزي، وفيما يلي توضيح لتطور حجم التمويل والودائع في البنوك الإسلامية نسبة لإجمالي تمويل وودائع النظام المصرفي الكلي في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019):

الجدول رقم (3-3): تطور حجم التمويل والودائع في البنوك الإسلامية نسبة لإجمالي تمويل وودائع النظام المصرفي الكلي في ماليزيا خلال الفترة (2010-2019)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التمويل المصرفي الإسلامي / تمويلات النظام المصرفي (%)	22.7	24.3	25.8	27.5	29.2	31.3	32.2	34.9	37.7	39.2
الودائع المصرفية الإسلامية / وودائع النظام المصرفي (%)	22.6	24.4	25.6	26.7	28.2	30	31.5	34.3	36.6	38

Source : Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report from 2010 to 2019, Website : <https://www.bnm.gov.my/fspr>, 2023/12/21 تاريخ الإطلاع:

يشير الجدول السابق لاستمرار نمو كل من الودائع المصرفية الإسلامية والتمويل المصرفي الإسلامي نسبة لودائع وتمويلات النظام المصرفي الذي تتناقص حصته كلما توسعت حصة البنوك الإسلامية في السوق المصرفي الماليزي، حيث يلاحظ زيادة حصة التمويل المصرفي الإسلامي من 22.7% إلى 39.2% خلال الفترة (2010-2019) فقدت خلالها الكيانات المصرفية الأخرى ما يعادل 16.5% من حصتها في سوق التمويل المصرفي، بعدما ارتفع حجمها من 222.25 مليار رينغيت ماليزي إلى 753.61 مليار رينغيت ماليزي خلال نفس الفترة، وهذا ما يؤكد على قوة وتنافسية البنوك الإسلامية ضمن النظام المصرفي الماليزي، كما يلاحظ من خلال الجدول السابق أيضا زيادة في حصة البنوك الإسلامية من الودائع التي ارتفعت من 22.6% إلى 38% (من 277.55 مليار رينغيت ماليزي إلى 826.17 مليار رينغيت ماليزي) خلال الفترة (2010-2019)، انخفضت على إثرها قيمة الودائع التي كانت تقدم للكيانات المصرفية الأخرى الناشطة ضمن النظام المصرفي الماليزي بنسبة 15.4%، ما يزيد من تأكيد قوة وتنافسية البنوك الإسلامية مرة أخرى.

4- مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا:

يدل معدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) على مدى جدارة وقدرة البنك على استغلال أصوله وتوظيفها من أجل إحراز أرباح وعوائد مرتفعة، حيث يمكن حساب هذا المعدل بقسمة الدخل الصافي للبنك على إجمالي أصوله. أما العائد على حقوق الملكية أو العائد على حقوق المساهمين (ROE) فيستخدم لتقييم كفاءة البنك في استغلال أموال المساهمين (حقوق الملكية)، ومدى قدرته على تحقيق أرباح وعوائد مالية بعد استثمارها، أي أنه يقيس العائد المتحصل عليه بعد استثمار كل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وهذا ويمكن قياس المعدل بقسمة الدخل الصافي على إجمالي حقوق الملكية¹. ولتوضيح مدى ربحية كل من البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا نعرض الجدول الموالي الذي يبين تطور معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية خلال الفترة (2010-2021):

الجدول رقم (3-4): تطور معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية خلال الفترة (2010-2021)

السنوات												العائد	
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	البنوك الإسلامية	(ROA)
1.1	0.7	1.2	1.1	1.1	1	1	1.1	1.2	1.3	1	1.3	البنوك التقليدية	(%)
1.1	1	1.5	1.4	1.4	1.3	1.3	1.5	1.5	1.6	1.6	1.5	البنوك الإسلامية	(ROE)
15.3	9.8	16.8	16.1	15.1	13.9	14	15.7	17	18.2	13.5	14.5	البنوك التقليدية	(%)
9.5	8.4	13	12.9	13.2	12.8	12.6	15.4	16	17.4	17.7	19.5		

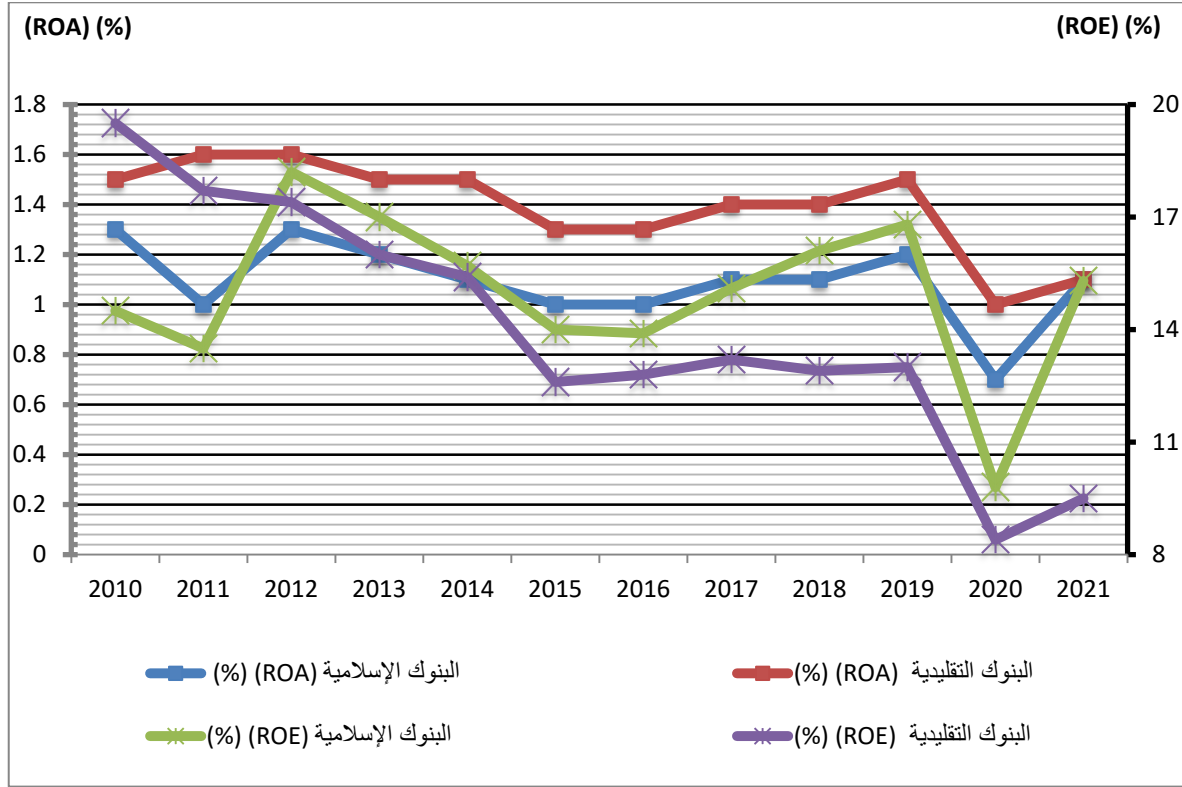
Source : Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report from 2010 to 2019, Website : <https://www.bnm.gov.my/fspr>, 2023/12/21 تاريخ الإطلاع:

كل البيانات الواردة في الجدول السابق تم أخذها من المصدر المشار إليه أسفل الجدول باستثناء معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) الخاص بالبنوك الإسلامية للفترة (2018-2021) تم أخذها من البيانات الخاصة بالبنوك الإسلامية الماليزية المنشور على موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامية². ومن أجل تسهيل وتبسيط قراءة بيانات الجدول وتحليلها بشكل أفضل وأكثر وضوح قمنا بتمثيلها في الشكل البياني الموالي الذي يظهر على يساره معدل العائد على الأصول (ROA)، وعلى يمينه معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

الشكل رقم (3-08): تطور مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية خلال الفترة (2010-2021)

¹ صلاح الدين السيسي، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء 02، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة 01، القاهرة، مصر، 2011، ص: 212-213.

² تاريخ الإطلاع: https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/10/Malaysia_Islamic-Banking-Data_Download_En.xls, 2023/12/26



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-4) وباستخدام Excel 2007.

من خلال الشكل السابق:

- بالنسبة لمعدل العائد على الأصول (ROA) نلاحظ انخفاض محسوس في معدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية سنة 2011 بمقدار -0.3% على عكس العائد على أصول البنوك التقليدية الذي ارتفع هذه السنة بـ $+0.1\%$ ، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن هذه السنة شهدت انخفاضا في أرباح البنوك الإسلامية بـ 172 مليون رينغيت ماليزي عن السنة السابقة هذا مقابل ارتفاع في حجم الأصول بـ 83.47 مليار رينغيت ماليزي عن سنة 2010، لكن سرعان ما تحسن هذا العائد سنة 2012 ليرتفع بمقدار $+0.3\%$ إلا أنه بقي أقل من معدل العائد على الأصول للبنوك التقليدية بسبب أن هذه الأخيرة تملك حصة كبيرة في السوق المصرفي الماليزي في حين أن البنوك الإسلامية سائرة في طريق النمو، كما نلاحظ أنه هناك شبه تطابق في وتيرة الزيادة والانخفاض لمعدل العائد على الأصول لكل من البنوك التقليدية والإسلامية ابتداء من سنة 2012 إلى غاية سنة 2020 رغم بقاء معدل العائد على الأصول للبنوك التقليدية مرتفعا عنه بالنسبة للبنوك الإسلامية، حيث سجلت هذه السنة انخفاضا معتبرا لهذا المعدل لكلا البنكين بسبب الاضطرابات المصاحبة لتفشي وباء كورونا وما نتج عنه، لكن سرعان ما عاد هذا العائد للارتفاع بعد انحصار الوباء، ورفع إجراءات الحجر الصحي وعودة الحياة لسابق عهدها لتسجل سنة 2021 تساوي في معدل العائد على الأصول لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية وهذا بعد اقتراب حجم أصول النظامين المصرفيين من التساوي وارتفاع أرباح البنوك الإسلامية عن أرباح البنوك التقليدية.

- بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) نلاحظ أن هناك انخفاضا مستمرا له بالنسبة للبنوك التقليدية ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 حيث انخفض خلال هذه الفترة بمقدار -6.9% ، ليتراوح بعدها في الارتفاع

والانخفاض بشكل طفيف خلال الفترة (2016-2019) قبل أن ينخفض انخفاضاً قياسياً آخر بـ 4.6% سنة 2020، ويعود سنة 2021 لارتفاع التدريجي من جديد. يمكن إرجاع الانخفاض الكبير لمعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التقليدية خلال الفترة (2010-2015) إلى انخفاض الفرق بين معدلات الفائدة المدينة ومعدلات الفائدة الدائنة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهذا لأن البنوك التقليدية تحقق أرباحاً أعلى كلما كان الفرق بين معدلات الفائدة المدينة والفائدة الدائنة مرتفعاً، فبعد أن اتجهت ماليزيا كغيرها من الدول إلى تخفيض معدلات الفائدة لمستويات قياسية بعد هذه الأزمة لعدة سنوات شهد معدل هامش سعر الفائدة في ماليزيا حسب بيانات البنك الدولي انخفاضاً مستمراً بدءاً من سنة 2009 إلى غاية سنة 2015 التي شهدت انخفاضاً قياسياً له قبل البدء في التحسن والارتفاع البطيء انطلاقاً من سنة 2016 وهذا ما يفسر معاودة معدل الأصول للارتفاع في هذه السنة بالذات، كما يمكن اعتبار اتساع نطاق المنافسة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية وفقدان هذه الأخيرة لخصص مهمة في السوق المصرفي الماليزي أحد الأسباب لذلك التراجع.

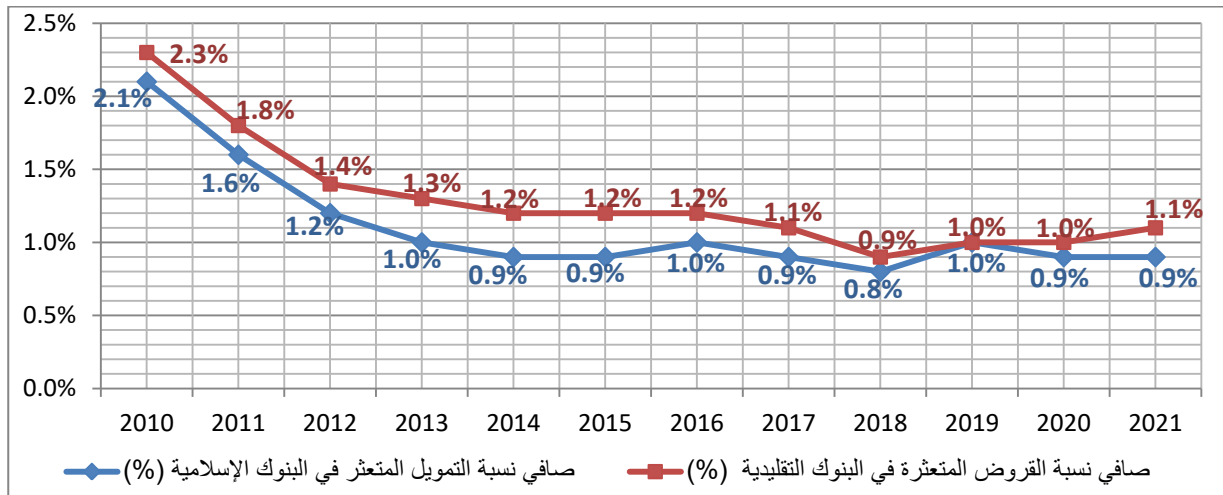
ومن جهة أخرى نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية قد بدأ في تسجيل معدلات أعلى من تلك المسجلة في البنوك التقليدية انطلاقاً من سنة 2013 إلى غاية سنة 2021 رغم أنه انخفض بشكل معتبر سنة 2020 بعد تأثره بإجراءات الإغلاق وتعطل بعض المعاملات المالية بسبب جائحة كورونا مثلما تأثرت البنوك التقليدية بذلك، إلا أنه بالرغم من ذلك بقي مرتفعاً فيها (البنوك الإسلامية) ليسجل سنة 2021 ارتفاعاً كبيراً بلغ +5.5% وبفارق +5.8% عن العائد المسجل في البنوك التقليدية، وهو ما يؤكد البنوك الإسلامية أكثر كفاءة من البنوك التقليدية في تحقيق الأرباح من استثمارات المساهمين، وهو ما يجعلها خيار استثماري جذاب للمستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم.

5 - تطور صافي التمويل المتعثر للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا:

تعد القروض المتعثرة من أكثر الصعوبات والمآزق التي تواجه القطاع المصرفي، ذلك أن ارتفاع معدلات هذه القروض تجعل البنك عرضة لمشاكل كبيرة تتعلق بالسيولة والائتمان وتؤثر على أداءه وأعماله بشكل مباشر، حيث تقلل من قدرته على التوسع في عمليات التمويل والإقراض، وتزيد من احتمال تعرضه لمخاطر الائتمان، ونقص السيولة، مما يهز ثقة المتعاملين فيه، ويقوض دوره في عملية التنمية، وهذا ما ينعكس فيما بعد بالسلب على الاقتصاد ككل. إن تعثر العميل عن تسديد ما يترتب عليه دفعه للبنك مقابل حصوله على التمويل المطلوب في آجال الاستحقاق المتفق عليها يرجع لعدة أسباب قد تتعلق بالظروف الاقتصادية، أو الظروف العامة، أو قد تتعلق بالعميل، أو بالبنك في حد ذاته أو غير ذلك¹. وللتعرف على معدل التمويلات والقروض المتعثرة في البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا نعرض الشكل البياني الموالي الذي يوضح تطور صافي نسبة التمويل المتعثر في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية خلال الفترة (2010-2021):

¹ أحلام بوعبدلي، سياسات البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2015، ص: 101.

الشكل رقم (3-9): تطور صافي نسبة التمويل المتعثر في البنوك الإسلامية والتقليدية الماليزية (2010-2021)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بنك نيغارا الماليزي: Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report from 2010 to 2019, Website: <https://www.bnm.gov.my/fspr>, تاريخ الإطلاع: 2023/12/21 وباستخدام برنامج Excel 2007.

من الشكل البياني السابق نلاحظ أن نسبة التمويل المتعثر في القطاع المصرفي الماليزي شهدت تناقصا مستمرا بوتيرة شبه متطابقة لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية ابتداء من سنة 2010 التي كان فيها النظام البنكي لا يزال يعاني من تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهي نسب متدنية مقارنة ببعض الأنظمة المصرفية لدول أخرى، لكن بالرغم من أنها شهدت تناقصا بنفس المنحى في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية إلا أنها كانت في البنوك الإسلامية أقل من البنوك التقليدية طول الفترة (2010-2021) كاملة باستثناء سنة 2019 التي سجل فيها تساوي لها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن البنوك الإسلامية أكثر تحكما من البنوك التقليدية في إدارة هذا النوع من المخاطر المتعلقة بالتمويل المتعثر.

المطلب الثاني: توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب القطاعات وصيغ التمويل

لتوضيح أهم صيغ التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية الماليزية، وأهم القطاعات التي تمولها، سنتطرق للآتي:

الفرع الأول: توزيع التمويل حسب صيغ التمويل المقدمة من طرف البنوك الإسلامية في ماليزيا

تضع البنوك الإسلامية الماليزية تحت تصرف عملائها الراغبين في الحصول على تمويل مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي يمكنهم المفاضلة بينها لاختيار البديل المناسب لاحتياجاتهم التمويلية، ولتعرف على أهم هذه البدائل أو الصيغ التمويلية ومدى استخدامها والاعتماد عليها من طرف البنوك الإسلامية في ماليزيا سنقوم بعرض الجدول الموالي الذي يوضح تطور حجم التمويل المقدم من طرفها حسب نوع الصيغة التي تمت بها عملية التمويل خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019:

الجدول رقم (3-5): تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب صيغة التمويل خلال (2010-2019)

(مليون رينغيت ماليزي)

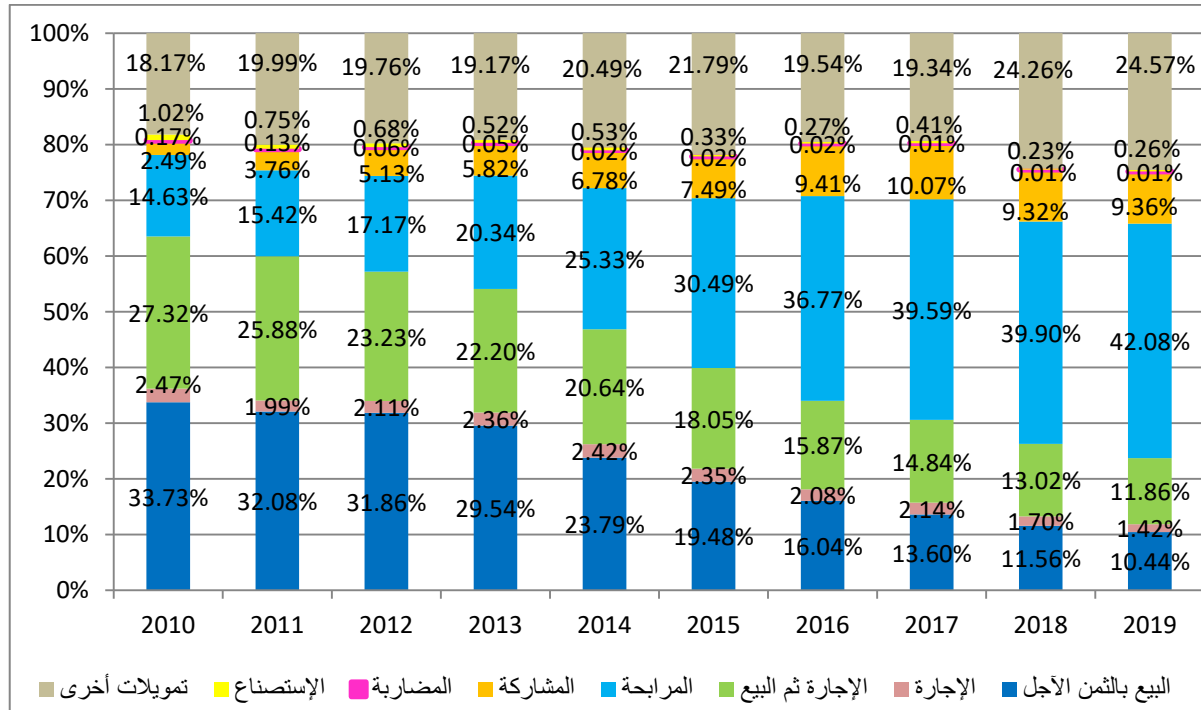
الصيغة السنوات	البيع بالثمن الأجل	الإجارة	الإجارة ثم البيع	المراجحة	المشاركة	المضاربة	الاستصناع	تمويلات أخرى	المجموع
2010	53 697,4	3 940,2	43 497,4	23 296,9	3 958,3	275,8	1 621,0	28 924,1	159 211,0

196 998,9	39 385,3	1 471,1	251,6	7 397,6	30 385,4	50 981,9	3 920,3	63 205,7	2011
232 918,9	46 025,9	1 584,6	142,2	11 940,1	39 999,3	54 103,9	4 922,5	74 200,4	2012
281 429,1	53 898,0	1 476,5	146,0	16 374,6	57 250,2	62 489,8	6 652,8	83 141,3	2013
335 385,1	68 696,7	1 766,9	77,3	22 733,6	84 964,2	69 236,3	8 125,4	79 784,8	2014
388 364,8	84 634,0	1 279,0	77,8	29 088,6	118 414,7	70 100,9	9 111,0	75 658,8	2015
432 797,5	84 616,9	1 154,6	71,4	40 724,3	159 146,6	68 681,4	8 993,5	69 408,9	2016
481 247,3	93 056,6	1 951,0	61,0	48 459,5	190 543,9	71 401,4	10 308,8	65 465,0	2017
567 786,3	137 652,2	1 325,0	43,7	52 923,9	226 574,3	73 928,5	9 680,2	65 658,4	2018
613 860,1	150 872,7	1 588,7	43,7	57 443,0	258 318,0	72 776,6	8 729,4	64 088,1	2019

Source : Bank Negara Malaysia, Website : <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistic-in-november-2022>, تاريخ الإطلاع: 2023/12/14

من هذا الجدول نلاحظ وجود تزايد مستمر في مجموع هذه التمويلات خلال كامل الفترة، وأن أهم الصيغ التمويلية المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية الماليزية: البيع بالثمن الآجل، الإجارة، الإجارة ثم البيع، المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع. إلا أن أهم ما يلفت الانتباه هو تفوق صيغ التمويل القائمة على البيوع أو المدائنة على صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر مثل المضاربة والمشاركة، وهذا ما يشير إلى أن البنوك الإسلامية الماليزية تعتمد بشكل كبير على صيغ التمويل التي تضمن هامش محدد ومعين من الأرباح مثل: المرابحة والبيع بالثمن الآجل، والإجارة ثم البيع، والإجارة، بينما تحاول التقليل من صيغ التمويل التي تنطوي على مخاطر مثل: المشاركة، والاستصناع، والمضاربة. لتوضيح حصص صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الماليزية بشكل أفضل نحول هذه القيم المالية إلى نسب مئوية وتمثيلها في الشكل الموالي من أجل تسهيل قراءتها وتحليلها.

الشكل رقم (3-10): تطور حجم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب صيغة التمويل خلال (2010-2019)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-5) وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البنوك الإسلامية الماليزية في سنة 2010 كانت تعتمد بشكل كبير على ثلاثة صيغ تمويلية بنسبة 75.68% تنصدرها صيغة البيع بالثمن الآجل، و تليها صيغة الإجارة ثم البيع (الإجارة المنتهية بالتملك)، ثم صيغة المراجعة في المرتبة الثالثة. كما لاحظنا خلال نفس السنة أن نسبة الاعتماد على أربعة صيغ هي: المشاركة، الإجارة، المضاربة، الاستصناع لم تبلغ سوى 6.15% كانت فيها الحصة الكبرى لصيغة المشاركة والإجارة بنسبة 2.49% و 2.47%، على الترتيب، ونسبة 1.19% فقط لصيغتي الاستصناع والمضاربة. في حين كانت نسبة الاعتماد على عدد من التمويلات الأخرى 18.17%.

بعد سنة 2010 وإلى غاية سنة 2019 لاحظنا أن هناك تزايد كبير ومستمر في الاعتماد على صيغة التمويل بالمراجعة وتناقص مستمر في الاعتماد على صيغتي البيع بالثمن الآجل والإجارة ثم البيع، فمنذ سنة 2014 أصبحت صيغة التمويل بالمراجعة هي الصيغة الأكثر اعتمادا من قبل البنوك الإسلامية في ماليزيا تليها في المرتبة الثانية صيغة الإجارة ثم البيع وفي المرتبة الثالثة صيغة البيع بالثمن الآجل، لتبلغ نسب الاعتماد عليها نهاية سنة 2019 كالاتي: 42.08% للمراجعة، 11.86% للإجارة ثم البيع، 10.44% للبيع الآجل بحصة إجمالية قدرت بـ 64.38%.

وقد لاحظنا أيضا أنه ابتداء من سنة 2010 وإلى غاية سنة 2017 كان هناك تزايد بطيء ومستمر في الاعتماد على صيغة التمويل بالمشاركة بمعدل زيادة سنوي يتراوح بين 0.66% و 1.92% لترتفع نسبة الاعتماد عليها من 2.49% سنة 2010 إلى 10.07% سنة 2017، وقد كانت سنة 2018 هي السنة الوحيدة التي سجل فيها انخفاض في نسبة الاعتماد على صيغة التمويل بالمشاركة بالرغم من أن الانخفاض كان انخفاضا طفيفا، لتأتي سنة 2019 وتسجل نسبة الاعتماد عليها ارتفاعا بطيئا من جديد. أما فيما يخص نسبة الاعتماد على صيغة التمويل بالإجارة لم تشهد نسبة الاعتماد عليها تغيرا مثيرا للاهتمام حيث ظلت هذه النسبة طوال هذه الفترة تتذبذب بين الانخفاض والارتفاع الطفيف لتتخفف سنة 2019 عن سنة 2010 1.05% فقط بعدما سجلت نسبة الاعتماد عليها نهاية هذه الفترة 1.42%. وفي ما يتعلق بصيغتي الاستصناع والمضاربة فقد سجلت نسبة الاعتماد عليهما الضئيلة أصلا انخفاضا مستمرا لتبلغ نسبة الاعتماد عليهما نهاية سنة 2019 حوالي 0.26% و 0.01% فقط، وهي أدنى نسبة على الإطلاق خلال كامل الفترة.

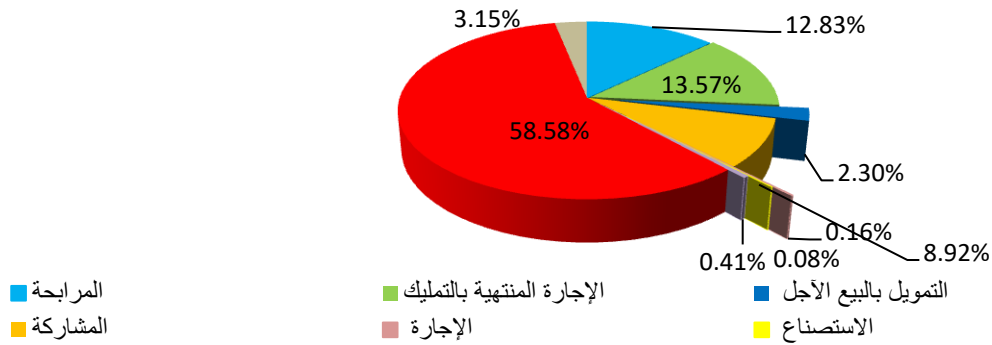
كما لاحظنا أيضا أن صيغ التمويل الأخرى شهدت ابتداء من سنة 2010 إلى غاية سنة 2019 تذبذبا في نسبة الاعتماد عليها، حيث كانت تسجل ارتفاعا، ثم انخفاضا خلال كل سنتين متتاليتين، إلا أنه يمكن القول أن أعلى نسبة سجلت لها بعد انخفاض كانت سنة 2018 بعدما ارتفعت من 19.34% إلى 24.26%، ثم تستمر في الارتفاع لكن ببطء سنة 2019 وتبلغ نهايتها 24.57%.

بعد كل ما سبق ذكره حول نسب الاعتماد على كل صيغة من الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية الماليزية يتأكد لدينا أن الصيغ التمويلية القائمة على البيوع والمدائيات هي الصيغ الأكثر استخداما من قبل البنوك الإسلامية في ماليزيا تنصدرها صيغة التمويل بالمراجعة وبالأخص المراجعة للأمر بالشراء حيث بلغت نسبة الاعتماد عليها سنة 2019 حوالي 42% تليها صيغة التمويل عن طريق الإجارة المنتهية بالتملك بحوالي 11.9% ثم البيع بالثمن الآجل في المرتبة الثالثة بحوالي 10.5%، كما سجلت نسبة الاعتماد على عدد من التمويلات الأخرى كانت حصة

الأسد فيها لصيغة التمويل عن طريق التورق نسبة 24.6%، أي أن نسبة الاعتماد على هذه الصيغ الثلاثة فقط مع التمويلات الأخرى التي يستحوذ فيها التورق على النسبة الأعلى منها على الإطلاق تبلغ 89%، وهو ما يعني أن نسبة 11% فقط تشترك فيها صيغ المشاركة، والإجارة، والاستصناع والمضاربة، فإذا طرحنا منها نسبة الاعتماد على الاستصناع والإجارة البالغة 1.63% بالتقريب فإن حصة الاعتماد على صيغ التمويل بالمشاركات (9.36% للمشاركة، و0.01% فقط للمضاربة) يبلغ فقط 9.37%.

نستنتج من كل ما سبق أن الصيغ التي تقدمها البنوك الإسلامية في ماليزيا للتمويل تقتصر على تلك الصيغ التي تضمن له هامش ربح محدد ومضمون، وتتفادى التوسع في تقديم صيغ التمويل التي بها مخاطرة وتشارك في الربح والخسارة بدليل أن نسبة الاعتماد على المضاربة كانت ضئيلة جدا طول الفترة المشار إليها ولم تبلغ سنة 2019 سوى 0.01%. وما يؤكد ذلك إحصائيات بنك نيغارا الماليزي لسنة 2022 الذي لم يدرج فيها صيغة المضاربة ضمن صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية في ماليزيا، حيث أشار نفس المصدر وخلال نفس السنة إلى ارتفاع إجمالي التمويل بالصيغ المصرفية الإسلامية المعتمدة إلى 814547.7 مليون رينغيت ماليزي كان فيه حجم التمويل بهذه الصيغ بالرينغيت الماليزي كما يلي: المراجعة 104493.6 مليون، الإجارة المنتهية بالتملك 110433.8 مليون، والتمويل بالبيع الآجل (بيع العينة) 18760 مليون، المشاركة 72674.9 مليون، الإجارة 1173 مليون، الاستصناع 624.6 مليون، تمويلات أخرى 25648.2 مليون، في حين أدرج أسلوبين جديدين للتمويل المعتمد في البنوك الإسلامية الماليزية هما: القرض والإجارة 3326.7 مليون، والتورق الذي كان له الحجم الأوفر والأعلى 477182.5 مليون، وهو ما يظهر جليا من خلال الشكل الموالي بعد تمثيل نسبة التمويل بكل صيغة على حدى¹، والذي يظهر من خلاله التحول الجذري للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

الشكل رقم (3-11): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب الصيغ في ماليزيا سنة 2022



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على موقع بنك نيغارا الماليزي وباستخدام برنامج Excel 2007.

الفرع الثاني: توزيع التمويل حسب القطاعات الممولة من طرف البنوك الإسلامية الماليزية

تستهدف تمويلات البنوك الإسلامية الماليزية العديد من القطاعات بنسب متفاوتة، سنوضح من خلال الجدول الموالي على أهم هذه القطاعات، وحجم التمويل الذي تقدمه البنوك الإسلامية الماليزية لكل قطاع على حدى، للتعرف على أهم القطاعات المستفيدة من التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا:

¹ <https://www.bnm.gov.my/documents/20124/12999521/1.18.2.xlsx>, 2023/12/31 تاريخ الإطلاع:

الجدول رقم (3-6): تطور حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية حسب القطاعات في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من (2010-2019)

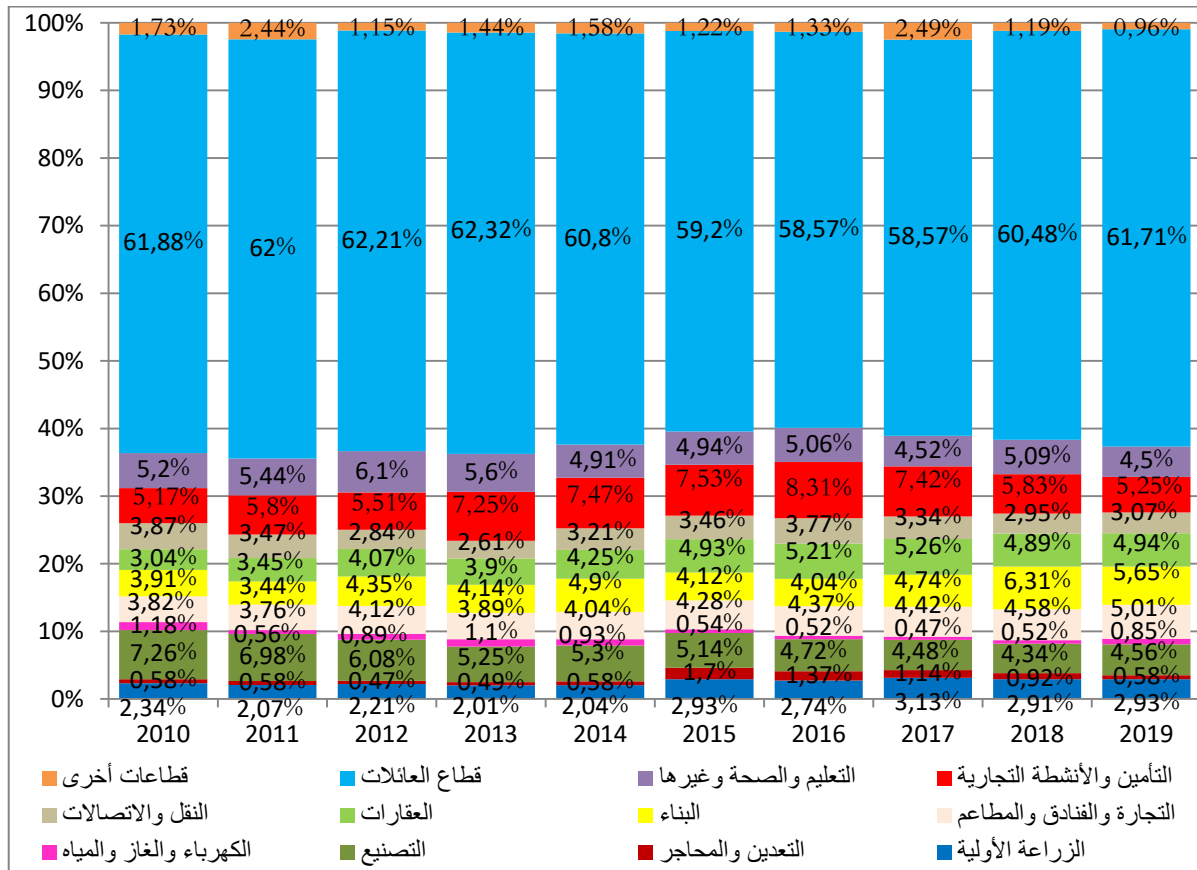
(مليون رينغيت ماليزي)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الزراعة الأولية	3 799,0	4 148,2	5 220,3	5 697,0	6 841,6
التعدين والمحاجر	940,0	1 156,5	1 110,8	1 377,5	1 934,5
التصنيع	11 767,6	13 977,3	14 390,7	14 909,7	17 822,6
الكهرباء والغاز والمياه	1 914,8	1 126,2	2 101,9	3 112,8	3 142,7
التجارة والفنادق والمطاعم	6 196,4	7 526,9	9 739,5	11 059,1	13 583,4
البناء	6 342,5	6 899,3	10 303,4	11 758,7	16 457,1
العقارات	4 924,5	6 906,5	9 634,8	11 078,5	14 292,4
النقل والاتصالات	6 274,4	6 957,9	6 716,2	7 419,2	10 790,9
التأمين والأنشطة التجارية	8 382,7	11 615,9	13 027,7	20 576,3	25 109,6
التعليم والصحة وغيرها	8 436,2	10 899,2	14 436,4	15 903,1	16 487,6
قطاع العائلات	100 294,6	124 193,4	147 213,8	176 964,9	204 351,3
قطاعات أخرى	2 808,8	4 892,3	2 728,3	4 100,3	5 314,4
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الزراعة الأولية	11 437,6	11 933,9	15 170,2	16 651,2	18 106,6
التعدين والمحاجر	6 660,4	5 964,2	5 527,0	5 271,3	3 591,8
التصنيع	20 075,6	20 562,2	21 689,0	24 825,9	28 200,2
الكهرباء والغاز والمياه	2 124,6	2 245,2	2 290,5	2 982,2	5 238,6
التجارة والفنادق والمطاعم	16 725,8	19 051,6	21 398,4	26 252,5	30 991,1
البناء	16 096,6	17 593,4	22 922,5	36 116,6	34 897,9
العقارات	19 285,8	22 696,5	25 482,4	27 984,7	30 518,1
النقل والاتصالات	13 537,4	16 413,8	16 174,9	16 871,5	18 951,1
التأمين والأنشطة التجارية	29 435,1	36 174,1	35 931,0	33 385,3	32 456,3
التعليم والصحة وغيرها	19 315,5	22 016,7	21 880,8	29 145,2	27 802,8
قطاع العائلات	231 369,9	255 095,3	283 526,4	346 293,2	381 483,2
قطاعات أخرى	4 787,1	5 789,7	12 065,0	6 840,4	5 962,2

Source : Bank Negara Malaysia, Website : <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-statistics-in-november-2022>, 2023/12/20 تاريخ الإطلاع:

يتضح من الجدول أن أهم القطاعات التي تموها البنوك الإسلامية الماليزية: الزراعة الأولية، التعدين واستغلال المحاجر، التصنيع، الكهرباء والغاز وإمدادات المياه، التجارة (الجملة، والتجزئة) والفنادق والمطاعم، البناء والإنشاءات، العقارات، النقل والاتصالات، التأمين والأنشطة التجارية، التعليم والصحة، قطاع العائلات، إضافة إلى مجموعة من القطاعات الأخرى بأحجام تمويلية أقل. ولتوضيح نسبة التمويل المقدمة لكل قطاع نستعين بالشكل الموالي من أجل تسهيل قراءة البيانات وتحليلها.

الشكل رقم (3-12): تطور حجم التمويل المقدم من البنوك الإسلامية حسب القطاعات في ماليزيا (2010-2019)



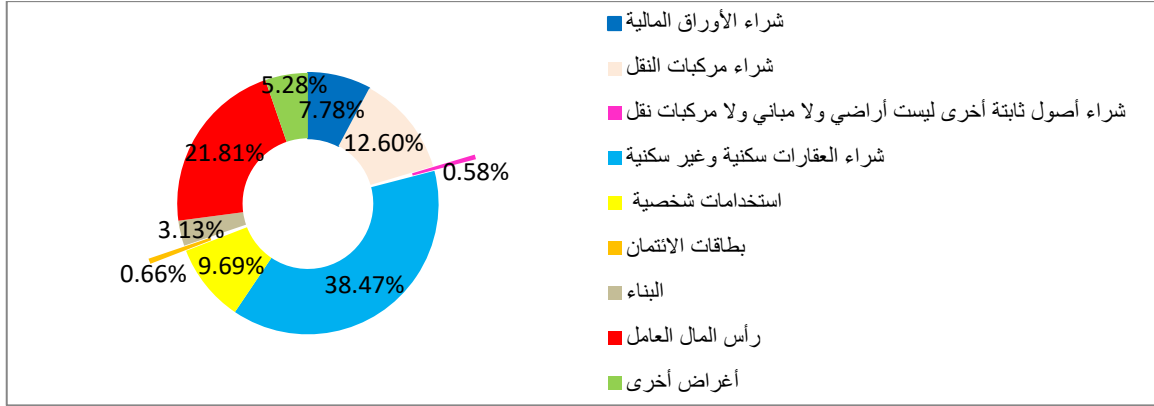
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-6) وباستخدام برنامج Excel 2007.

من الشكل أعلاه يتضح أن أهم قطاع يستفيد من التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال كامل الفترة المدروسة هو قطاع العائلات الذي يستحوذ على نسبة تقارب أو تفوق 60% بقليل، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والإنشاءات، قطاع التأمين والأنشطة التجارية، قطاع التجارة (الجملة، والتجزئة) والفنادق والمطاعم، قطاع العقارات، قطاع التصنيع، قطاع التعليم والصحة، وهي قطاعات بقيت حصتها من التمويل متذبذبة، وشبه ثابتة ومتقاربة خلال كامل الفترة، ولم تسجل لها نسبة ارتفاع أو انخفاض مهمة، فعلى سبيل المثال لم يتعدى معدل الاختلاف بين أكبر وأصغر حصة تمويل حصلت عليها هذه القطاعات 1.15% سنة 2019، حيث كانت حصتها من التمويل خلال هذه السنة بنفس الترتيب السابق لها كالاتي: 5.65%، 5.25%، 5.01%، 4.94%، 4.56%، 4.5%، ومن جهة أخرى جاءت حصة قطاع النقل والاتصالات، وقطاع الزراعة الأولية في المرتبة الثالثة بنسب متذبذبة تراوحت بين 3.87% و2.01% خلال كامل الفترة، بينما كانت المرتبة الرابعة والأخيرة من نصيب قطاعي التعدين واستغلال المحاجر، وقطاع الكهرباء والغاز وإمدادات المياه بنسب متذبذبة أيضا لم تتعدى 1.7%، ولم تنخفض عن 0.47% خلال كامل الفترة، في حين تراوحت نسبة تمويل عدد من القطاعات الأخرى بين 0.96 و 2.44 كان أعلاها سنة 2011، وأدناها سنة 2019.

إن حصة الكبيرة لقطاع العائلات من التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا يتوافق مع ما توصلنا إليه سابقا في أن الصيغة التمويلية الأكثر اعتمادا من طرف البنوك الإسلامية الماليزية هي صيغة المراجعة التي يتم توجيهها أساسا لشراء

السكنات، والمركبات، والمستلزمات الأخرى، ولمعرفة تفاصيل أكثر حول الغرض من التمويلات المصرفية الإسلامية المطلوبة في ماليزيا نشير في الشكل الموالي إلى توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب الغرض في ماليزيا لسنة 2019:

الشكل رقم (3-13): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب الغرض في ماليزيا لسنة 2019



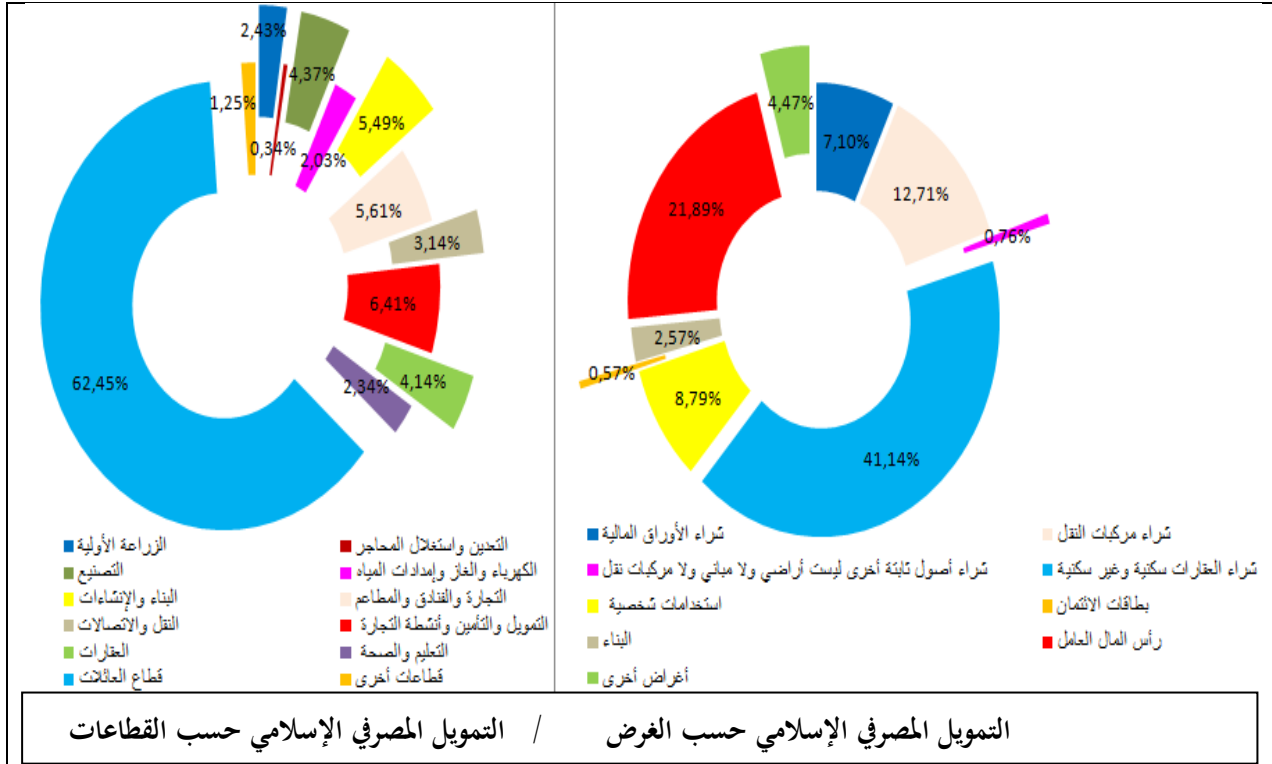
Source : Bank Negara Malaysia, Website : <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-february-2022>, 2023/12/26 تاريخ الإطلاع:

من خلال الشكل السابق يتضح أن الحصة الكبرى من التمويل توجه لغرض شراء العقارات السكنية وغير السكنية بنسبة 38.47%، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة التمويل بصيغة المراجعة التي وصلت 61.71% خلال هذه السنة خصوصا إذا أضفنا لها حصة التمويل لغرض شراء مركبات النقل التي حلت في المرتبة الثالثة بنسبة 12.6%، وحصة التمويل لأغراض شخصية التي حلت في المرتبة الرابعة بنسبة 9.69%، حيث بلغ مجموع القيمة المالية لحصص التمويل لهذه الأغراض الثلاثة التي تناسب قطاع العائلات حوالي 375.5666 مليار رينغيت ماليزي بنسبة 60.76% والتي غالبا ما يتم تمويلها عن طريق صيغة المراجعة. كما نلاحظ أيضا من خلال الشكل السابق أن حصة التمويل لغرض تغطية احتياجات رأس المال العامل جاء في المرتبة الثانية بنسبة 21.81% بمبلغ يقدر بـ 134.858 مليار رينغيت ماليزي، وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية الماليزية تساهم بحصة مهمة من إجمالي تمويلاتها في تمويل المؤسسات والشركات من أجل تحقيق استقرارها المالي، وتلبية التزاماتها المالية وتمويل عملياتها وأنشطتها المختلفة، في حين نلاحظ أن النسبة الباقية المقدرة بـ 17.43% والتي تبلغ قيمتها المالية 107.7753 مليار رينغيت ماليزي موجه لتمويل خمسة أغراض هي: شراء الأوراق المالية بـ 7.78%، البناء بـ 3.13%، بطاقات الائتمان بـ 0.66%، شراء أصول ثابتة أخرى ليست (أراضي، أو مباني، أو مركبات نقل) بـ 0.58%، والباقي موزع على أغراض أخرى بنسبة 5.28%.

للتعرف على مستجدات التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات والأغراض في ماليزيا سنة 2022 نشير

إلى الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-14): توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات والغرض في ماليزيا لسنة 2022



التمويل المصرفي الإسلامي حسب الغرض / التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات

Source : Bank Negara Malaysia, Website : <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-highlights-and-statistics-in-october-2023,2023/12/31> تاريخ الإطلاع:

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حجم التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا ظل متركزا ومستحوذا عليه من نفس القطاعات، وموجها لنفس الأغراض بالحصص ذاتها تقريبا، رغم تناقص حجم التمويل بصيغة المراجعة وارتفاع حجم التمويل بصيغة التورق التي أصبحت تهيمن على 58.58% من حجم التمويل كما أشرنا إليه سابقا في توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب الصيغ لسنة 2022.

المبحث الثالث: نظرة على الاقتصاد الوطني وواقع الصيرفة الإسلامية بالجزائر

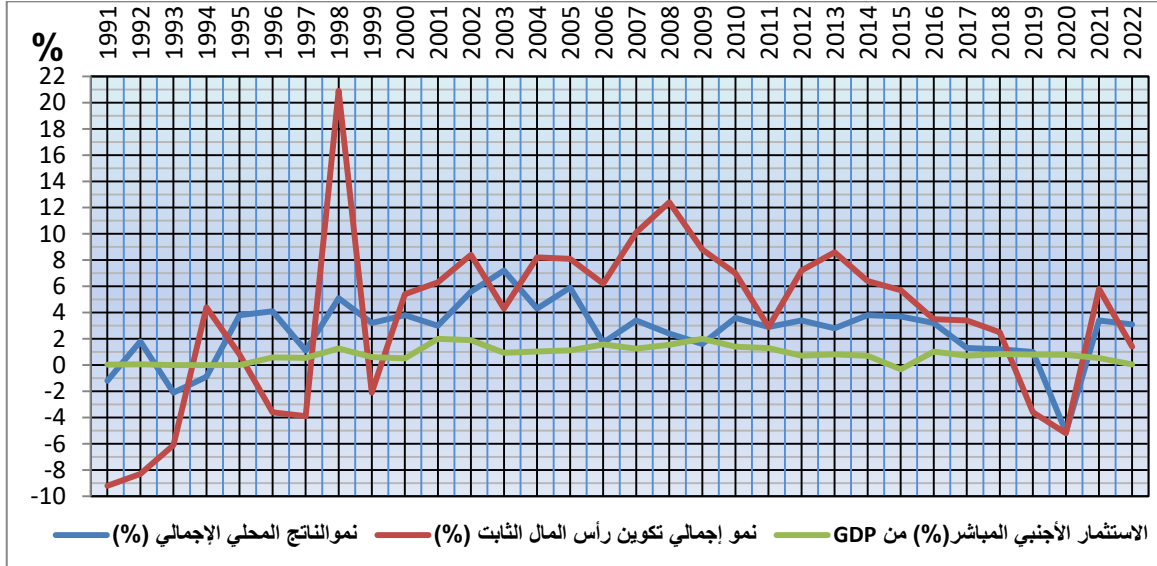
سنقوم من خلال هذا المبحث بتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر لتوضيح أهم التغيرات والتطورات التي حصلت خلال العشرين سنة الأخيرة، كما سنتطرق أيضا إلى توضيح واقع تجربة الصيرفة الإسلامية بالجزائر وأهم المعوقات والعقيل التي تواجهها.

المطلب الأول: لمحة حول الوضعية الاقتصادية للجزائر

رغم ما وضعته الجزائر من خطط وبرامج تنمية للنهوض باقتصادها إلا أنه بقي مرتبطا ارتباطا كبيرا بقطاع المحروقات والدليل على ذلك سرعة تأثر الاقتصاد الجزائري بانخفاض الأسعار العالمية لها، فلم تستطع الجزائر الاستفادة من فترات البحبوحة المالية وارتفاع مداخيل الجباية البترولية في خلق قطاع صناعي قوي متقدم أو في تعزيز القطاع الفلاحي وتطويره حتى تتخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وتكون أقل حساسية للصدمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية، حيث أن أغلب البرامج التنموية التي وضعتها ونفذتها الجزائر إما أنها لم تنفق على استثمارات منتجة مدرة للثروة تعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أو أنها تمت بدون تخطيط جيد أو بشكل عشوائي، أو أنها لم تنفذ بالجدية والفعالية المناسبة، أو بسبب عدم وجود إرادة سياسية قوية وحقيقية لتحقيق ذلك، وكمحاوله لفهم أداء

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة السابقة سنحاول في هذا المطلب الإشارة إلى بعض المؤشرات الكلية الخاصة به وتحليلها كما يلي:

الشكل رقم (3-15) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1991 - 2022)



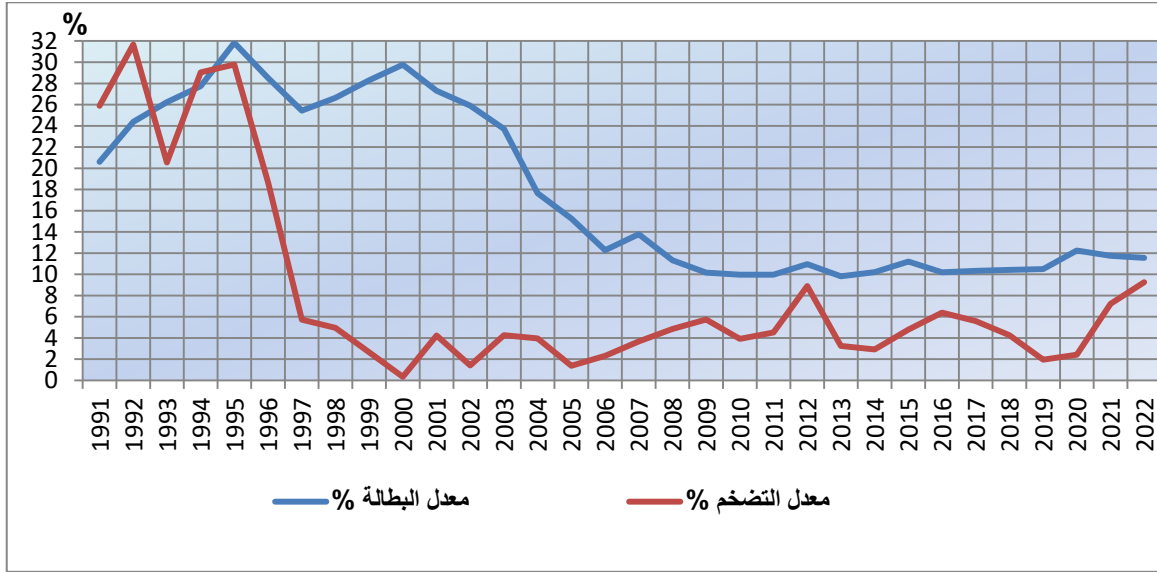
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال المنحنى البياني السابق يتضح عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الجزائري واضطرابها، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا من 1.8% سنة 1992 إلى -2.1% سنة 1993 وهذا بسبب تأثر الاقتصاد الجزائري بانفلات الوضع الأمني وتأزم الوضعية السياسية للبلاد وتسجيل عجز في الموازنة العامة بعد انخفاض أسعار برميل النفط إلى نحو 10 دولار، لكن مع مطلع سنة 1994 بدأ هذا المعدل يتحسن بعد اتفاق الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي على التصدي لحالة الركود الاقتصادي السائدة والعمل على تصحيح ومعالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني والتحكم في معدلات التضخم المسجلة فبمباشرة هذه الإصلاحات ورغم الوضع الأمني المتدهور سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تحسنا بعد أن انتقل من -0.9% سنة 1994 إلى 5.1% سنة 1998. انطلاقا من سنة 2001 دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة جديدة من مراحل الإصلاح تمثلت في إطلاق برنامج للإنعاش الاقتصادي تزامن مع بداية تحقق الاستقرار السياسي وتحسن الوضع الأمني للبلاد، إضافة إلى ذلك شهدت هذه الفترة بداية تعافي أسعار البترول وارتفاعها تدريجيا وهذا ما شجع الحكومة على إطلاق المزيد من البرامج التنموية وساهم في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7.2% سنة 2003، والملاحظ أن هذا المعدل تراجع سنة 2006 إلى 1.7% ثم عاد إلى النمو مجددا بشكل طفيف سنة 2007 بـ 3.7% قبل أن ينخفض مجددا سنتي 2008 و 2009 بسبب قرار منظمة أوبك بخفض إنتاج النفط عقب انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، بعد سنة 2009 بقي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتراوح ويتذبذب بين 2% و 4% إلى غاية 2017 التي سجل فيها أدنى معدل نمو 1.3% لم يتم تسجيل أدنى منه إلا قبل سنة 1998 وهذا بسبب حساسية الاقتصاد الجزائري لأسعار العالمية للبترول التي سجلت انخفاضا متتاليا ابتداء من منتصف سنة 2014 من 99.17 دولار للبرميل إلى حوالي 30 دولار

للبرميل بداية سنة 2016 وهو ما تسبب في تراجع مداخيل الجباية البترولية بجدة وأدى بالحكومة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتقليص فاتورة الواردات وضبطها والتخلي عن إنشاء بعض المشاريع التي سطرت ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي، استمر معدل النمو في التراجع والانخفاض ليبلغ أدنى مستوى له سنة 2020 بـ 5.1% لم يتم تسجيل أدنى من منذ سنة 1991 وهذا بسبب تداعيات جائحة كورونا التي زادت من تعميق المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري. استعاد النمو الاقتصادي تعافيه وسجل معدلا قدر بـ 3.4% بعد رفع إجراءات الحجر الصحي وتحسن أسعار البترول وعودة الاقتصاد لوتيرة نشاطه مطلع 2021. أما بالنسبة لمعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت فنلاحظ أن أعلى نسبة سجلها هذا المؤشر هي 20.9% كانت سنة 1998 وهذا راجع لزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري بالأخص على البنية التحتية التي تسمح بإيجاد بيئة مناسبة للقطاع الخاص حتى يكون قطاعا مكتملا للقطاع الحكومي، فقد قامت الحكومة الجزائرية بإصدار العديد من القوانين المنظمة للاستثمار ومنح مزيد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين الخواص مما ساهم في الرفع من حجم الاستثمار الخاص، كما نلاحظ بوضوح تحسن معدلات نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت بعد سنة 2000 وهذا بسبب تحسن مداخيل الجباية البترولية ولجوء الحكومة الجزائرية إلى إطلاق عدة برامج تنموية ساهمت بشكل كبير في تعزيز البنية التحتية وتحديثها، إلا أن هذا المعدل شهد منذ سنة 2014 تراجعا مستمرا بسبب الانخفاض المستمر في أسعار البترول ليسجل أدنى معدل له سنة 2020 بـ 5.2% متأثرا بالوضع الاقتصادي الصعبة وما صاحبها من إجراءات لتجميد العديد من مشاريع البنية التحتية، إضافة إلى الانعكاسات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا، مع عودة عجلة الاقتصاد إلى النشاط بعد إلغاء إجراءات الحجر الصحي ورفع التجميد عن بعض مشاريع البنية التحتية التي كانت مجمدة، والسماح باستيراد بعض السلع الرأسمالية خلال سنة 2021 تحسن معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت ليسجل 5.8%. وفيما يتعلق بمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فقد سجل معدلات نمو منخفضة جدا لم تتجاوز 2% سنويا خلال كامل الفترة ابتداء من سنة 1991 إلى غاية 2022، وهذا لعدم وجود مناخ استثماري مشجع على استقطاب رؤوس أموال أجنبية.

تعتبر ظاهرة التضخم والبطالة من ضمن الظواهر الاقتصادية التي تسعى معظم الدول للإيجاد حلول للسيطرة عليها والتحكم فيها، حيث أن ارتفاع معدليهما له أثر سلبي على عملية التنمية الاقتصادية ويشكل عقبة كبيرة أمام تحقيقها. فالجزائر إحدى الدول التي تعاني كثيرا من تقلبات معدلات التضخم والبطالة بسبب طبيعة اقتصادها المعتمد على تصدير المحروقات واستيراد السلع الأخرى من الخارج، لذا سنحاول من خلال المنحنى البياني الآتي توضيح تقلبات كل من معدل ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2022):

الشكل رقم (3-16) معدلي البطالة والتضخم في الجزائر من سنة 1991 إلى سنة 2022

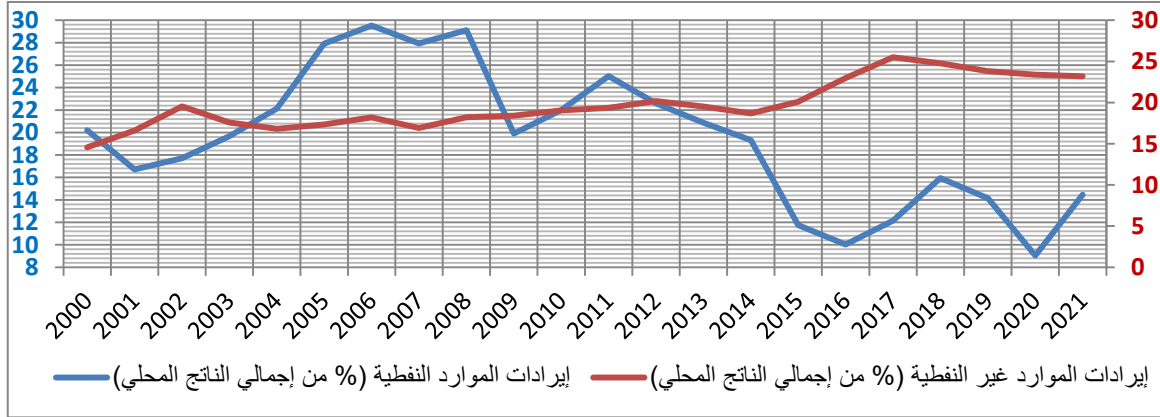


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel 2007.

من خلال المنحنى البياني يتضح جليا أن الاقتصاد الجزائري كان يعاني من ارتفاع كبير جدا لمعدلي التضخم والبطالة خلال التسعينيات حيث سجلت سنة 1995 أعلى مستوى لهما بـ 29.78% و 31.84% على التوالي هذا راجع للأزمة الاقتصادية والأمنية التي ألمت بالجزائر في ذلك الوقت إضافة تزامنها مع الإصلاحات التي باشرتها الجزائر ضمن برنامج التثبيت الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها خصوصية بعض المؤسسات العمومية وإلغاء سياسة دعم بعض المواد الواسعة الاستهلاك وهو ما ساهم في تسريح عدد معتبر من العمال وارتفاع للمستوى العام للأسعار. ابتداء من سنة 1996 سجل معدل التضخم انخفاضا مستمرا بسبب القيام ببعض الإصلاحات التي أثمرت نتائجها إيجابا على الوضع الاقتصادي، إضافة إلى انتهاء فترة برنامج التعديل الهيكلي وتحسن أسعار البترول حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2000 بـ 0.34%، والملاحظ أنه بعد هذه السنة بدأ هذا المعدل في التذبذب بين 2% و 6% إلى غاية سنة 2012 التي سجل فيها معدل 8.9% وهذا راجع إلى أن هذه السنة شهدت ارتفاعا في أسعار بعض السلع الواسعة الاستهلاك، لم يبقى هذا المعدل مرتفعا فسرعان ما انخفض سنة 2014 إلى 2.9% بعد التحكم في الأسعار، وبحلول سنة 2015 بدأت معدلات التضخم في الارتفاع مجددا لتبلغ 6.4% سنة 2016 بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول وما صاحبها من إجراءات تقشفية وتقليص لفاتورة الواردات بدأت معدلات التضخم في الانخفاض من جديد بدأ من سنة 2017 لتصل إلى حوالي 2% خلال سنتي 2019 و 2020 بسبب تراجع الطلب وإجراءات الحجر الصحي خوفا من انتشار وباء كورونا مما ساعد على انخفاض الأسعار قليلا، مع عودة الحياة إلى سابق عهدها مطلع سنة 2021 بدأ معدل التضخم في الارتفاع مجدد ليبلغ 9.3% سنة 2022 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية. أما فيما يخص معدل البطالة فقد ظل هذا المعدل مرتفعا رغم انخفاضه قليلا سنة 1997 وهذا بسبب تبعات خصوصية العديد من المؤسسات العمومية وما نتج عنها من إحالة شريحة كبيرة من العمال على البطالة في ظل غياب خلق فرص عمل جديدة ولم يشهد هذا المعدل انخفاضا ملحوظا إلا مع بداية سنة 2001 حيث استمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2013 التي سجل فيها أدنى معدل له بـ 9.8% ثم بقي شبه ثابت حتى سنة 2020 التي ارتفع فيها بقيمة 1.7% ليصل إلى 12.2% ثم بدأ بالتراجع بشكل طفيف بعدها.

ظلت إيرادات الموارد النفطية المساهم الأبرز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، والمصدر الرئيسي لتمويل موازنتها العامة إضافة إلى الاعتماد عليها في تكوين احتياطاتها الرسمية من العملة الصعبة، وهذا لأنها تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة، فبالرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة الرفع من قيمة الإيرادات غير نفطية فقد ظلت نسبتها متواضعة رغم التحسن الطفيف الذي عرفته بعد سنة 2015، ولتوضيح تطورهما نستعين بالمنحنى البياني الآتي:

الشكل رقم (3-17): تطور إيرادات الموارد النفطية وغير النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر خلال (2000 - 2021)



المصدر: بالنسبة لإيرادات الموارد النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تم جلبها من قاعدة بيانات البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org>، أما بالنسبة لإيرادات الموارد غير النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تم جلبها من

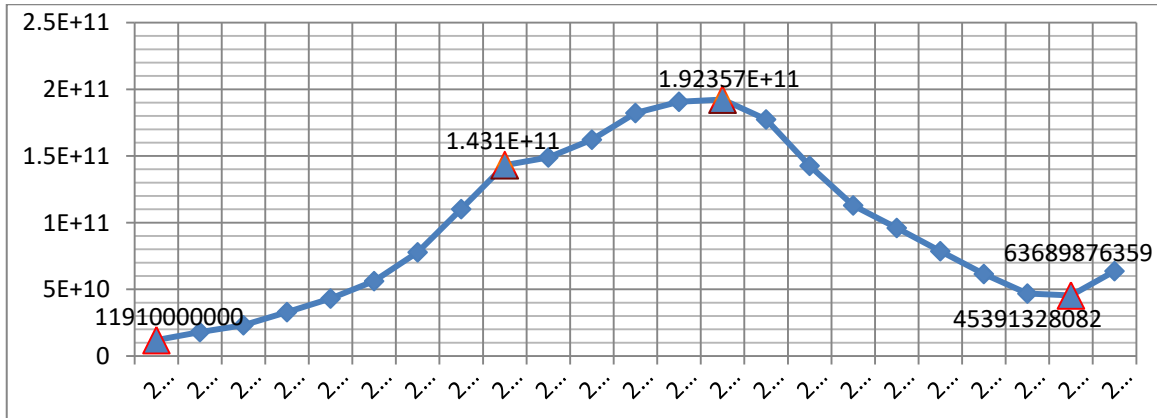
موقع FRED للبيانات الاقتصادية: <https://fred.stlouisfed.org/series/DZAGGRXOGDPXOPT>

من خلال المنحنى البياني السابق يظهر بوضوح ارتفاع مساهمة إيرادات الموارد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بداية من سنة 2001 بعد تعافي الأسعار العالمية للبتروول حيث وبسبب الارتفاع الكبير لأسعار البتروول خلال سنوات 2005، 2006، 2007، 2008 بلغت هذه الإيرادات مستويات قياسية لها وصلت إلى حدود 29.5% قبل أن تنخفض سنة 2009 بعد انخفاض أسعارها نتيجة تراجع الطلب العالمي على الطاقة بعد الصدمات المتتالية التي تعرضت لها الاقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية، لكن بمجرد أن بدأ الاقتصاد العالمي يستعيد عافيته وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة من جديد عادت أسعار البتروول للارتفاع من جديد لترتفع معها الإيرادات النفطية للجزائر من جديد منتصف سنة 2011 مسجلة 25%، لكن هذا التحسن في الإيرادات النفطية سرعان ما عاود الانخفاض تدريجيا بعد هذه السنة، إلا أن الانخفاض الحاد والمستمر في قيمة هذه الإيرادات سجل بداية من منتصف سنة 2014 واستمر في التهاوي إلى غاية منتصف سنة 2016 التي سجل فيها أدنى مستوى لها مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من وطأة هذه الصدمة على الاقتصاد الوطني منها تقليص وضبط فاتورة الواردة لمنع استنزاف احتياطيات العملة الصعبة، وكبح الخسائر التي قد يتعرض لها الاقتصاد، بدأت أسعار البتروول بداية من النصف الثاني من سنة 2016 في التحسن قبل أن تنهار مجددا سنة 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا لكنها سرعان ما عادت للارتفاع مجددا بعد رفع إجراءات الحجر الصحي وعودة الطلب على المحروقات لسابق عهده. وبمقارنة ما سبق ذكره حول الإيرادات النفطية مع الإيرادات غير النفطية خلال نفس الفترة الزمنية فإن مساهمة الإيرادات غير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي ظلت ترتفع وتنخفض بشكل طفيف وتتراوح بن 20% و 23% حتى النصف الثاني من سنة 2014 سجلت ارتفاعا تدريجيا لتبلغ

أعلى مستوى لها منتصف سنة 2017 بحوالي 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتتخفص بشكل طفيف بعده وتستقر في حدود 23.2% سنة 2021، والملاحظ من هذا كله أنه في نفس الفترة التي سجلت الإيرادات النفطية انخفاضاً حاداً لها سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً تدريجياً لها، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن مداخيل النفط المحققة في أوقات البحبوحة المالية وارتفاع أسعار البترول لم توجه إلى الاستثمار المنتج وتدعيم الإنتاج المحلي، بل على العكس من ذلك تم التوسع في عمليات الاستيراد والإنفاق الاستهلاكي مما أثر سلباً على الإنتاج المحلي الذي ورغم هشاشته إلا أنه سجل تحسناً بعد التقليل من المنتجات المستوردة التي كانت تغرق السوق الجزائرية، والتشجيع الكبير من قبل الحكومة له على تكثيف الإنتاج والتوجه نحو التصدير. وبعد كل ما سبق ذكره فإنه يجب الإشارة إلى أنه رغم تراجع الإيرادات النفطية بعد سنة 2014 إلا أنها ظلت المصدر الرئيسي لتمويل موازنتها العامة، ورغم التحسن في إيرادات الموارد غير النفطية إلا أن حجمها ضمن الإيرادات العامة لا زال ضعيفاً وبعيداً عن ما هو مأمول.

تسعى أغلب الدول إلى تكوين احتياطي ضخم من العملة الصعبة من أجل الحفاظ على استقرار عملاتها الوطنية، وتعزيز قدرتها على تمويل وارداتها وتحقيق التوازن التجاري، إضافة إلى استخدامها في تسديد ديونها الخارجية، وتعزيز ثقة الدول الأخرى في اقتصادها الوطني، وجعلها كصمام أمان لمواجهة أي تحدي اقتصادي مفاجئ. فالجزائر إحدى هذه الدول التي استغلت فترة ارتفاع مداخيل الجباية البترولية في تسديد وإطفاء ديونها الخارجية ومراكمة مخزونها من العملات الصعبة، إلا أنها استنزفت جزءاً كبيراً منه خصوصاً بعد سنة 2014 التي شهدت بداية تهوي أسعار البترول وتراجع مداخيل الجباية البترولية، حيث فاقم الفساد وسوء التسيير والإفراط في الاستيراد من حدة استنزاف احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-18): إجمالي الاحتياطات الدولية التي يحتفظ بها البنك المركزي الجزائري بالدولار خلال (2000 - 2022)



المصدر: موقع FRED للبيانات الاقتصادية: <https://fred.stlouisfed.org/series/DZAFARUSD>

يظهر بوضوح تنامي مخزون الجزائر من العملات الصعبة حيث ارتفع بوتيرة متسارعة ومستمر ابتداء من 11.91 مليار دولار سنة 2000 إلى 143.1 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع للارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية الذي رفع بشكل كبير من إيرادات الجباية البترولية وهو ما رفع من احتياطاتها من العملات الأجنبية وشجعها على التوجه نحو تسديد ديونها الخارجية مسبقاً سنة 2007، بعد سنة 2008 استمر ارتفاع احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية لكن بوتيرة أبطأ من ذي قبل حيث بلغت أعلى مستوى لها نهاية سنة 2013 بـ 192.357

مليار دولار، إلا أن هذه الظفرة لم تستمر بسبب تهاوي أسعار البترول وتقلص حجم التحويلات التي كانت تساهم في تغذية احتياطات الصرف، بل إن ضخامة فاتورة الواردات وبلوغها مستويات ضخمة أدى إلى تآكل هذا الاحتياطي الذي شهد انخفاضا حادا ومستمرًا بداية من سنة 2014 ليبلغ أدنى مستوى له سنة 2021 ويصل إلى 45.392 مليار دولار رغم اتخاذ الحكومة لإجراءات وتدابير لتقليص فاتورة الواردات ومنع استنزاف احتياطات الصرف، مع بداية سنة 2022 سجلت احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية تحسنا ملحوظا جراء ارتفاع أسعار البترول والغاز بعد إعلان روسيا الحرب على أوكرانيا في فيفري من نفس السنة حيث ارتفعت نهاية هذه السنة احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية لحوالي 63.69 مليار دولار.

المطلب الثاني: واقع الصيرفية الإسلامية في الجزائر

بعد استقلالها سعت الجزائر إلى إقامة نظام بنكي وطني مستقل يساهم في دعم جهود التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق قامت السلطات الجزائرية سنة 1966 بتأميم جميع البنوك الأجنبية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وتحويلها إلى بنوك عمومية تسيطر عليها الدولة الجزائرية ويشرف عليها البنك المركزي الجزائري، وبالموازاة مع الخطط التنموية التي باشرتها الجزائر ابتداء من سنة 1967 والتي كانت تحتاج إلى تمويل من أجل بلوغ الأهداف المسطرة لها قامت السلطات الجزائرية آنذاك بإدخال العديد من الإصلاحات على النظام البنكي ابتداء من إصلاح سنة 1971 إلى غاية إصلاحات سنة 1986. فبعد الصدمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 بسبب انخيار أسعار البترول في الأسواق العالمية قامت السلطات الجزائرية بطرح قانون آخر سنة 1988 يعدل ويتمم القانون الذي تم طرحه سنة 1986 ويهدف إلى منح البنوك هامشا من الحرية والاستقلالية عن السلطة الوصية ليتسنى لها العمل بأريحية ضمن التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر.¹

نظرا لاشتداد الأزمة التي كانت تعصف بالاقتصاد تراكم المديونية الخارجية لجأت الجزائر إلى طلب العون من بعض الهيئات المالية الدولية التي فرضت عليها القيام ببعض التعديلات مقابل منحها المساعدات المطلوبة، وبناء على ذلك قامت السلطات الجزائرية بعدة إصلاحات من بينها إصدار القانون 10-90 الخاص بالنقد والقرض في منتصف أفريل 1990 الذي أحدث العديد من التعديلات والتغيرات الجذرية في بنية النظام المصرفي الجزائري الهدف منها تعزيز الرقابة المصرفية، وتدعيم الشفافية في عمل النظام المصرفي، وتحديث آلية إدارة السياسات المالية والنقدية، وتحسين الجوانب الإشرافية والاحترازية للحفاظ على سلامة النظام المصرفي. إضافة إلى ما سبق تضمن هذا القانون أيضا الموافقة على فتح فروع للبنوك الأجنبية الراغبة في مزاوله عملها في الجزائر، والسماح بإنشاء بنوك خاصة، شهد هذا القانون (قانون النقد والقرض) فيما بعد عدة تعديلات سنة 2001، 2003، 2004، 2008، 2009 بغرض استكمال إصلاح النظام المصرفي وتدارك النقائص ومعالجة الاختلالات في القوانين السابقة مثل توسيع صلاحيات البنك المركزي وتدعيم استقلاليته، وتحسين إجراءات الرقابة المصرفية، وتوفير مزيد من الحماية للزبائن، وتعزيز نظام الدفع الإلكتروني...، وهذا من أجل الحصول على نظام مصرفي قوي متوافق مع المقاييس الدولية المعمول بها.

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2012، ص: 344.

الفرع الأول: تطور البيئة القانونية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية في الجزائر

بعد مدة وجيزة من صدور قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990 الذي سمح للبنوك الخاصة بمزاولة نشاطه في الجزائر تم تأسيس أول بنك يعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ثم بعد مدة قاربت العقدين تم تأسيس بنك ثان يعمل أيضا وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

رغم قيام البنك المركزي الجزائري بعدة تعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 إلا أن هذين البنكين ظلّا خاضعين لنفس القوانين التي تخضع لها البنوك التقليدية دون مراعاة لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، هذا إضافة إلى عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية في البنك المركزي الجزائري تراقب عمل الهيئتين الشرعيتين الموجودتين في هذين البنكين، وهذا ما تسبب لهما في العديد من الصعوبات والمشاكل منها ما يتعلق بمدى التزامهما بتطبيق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف التعاملات المصرفية، ومنها ما يتعلق بتقويض قدرتها على تطوير وابتكار أدوات وخدمات مالية إسلامية جديدة لزيادة كفاءتها، كما يعاني هذين البنكين من غياب قوانين ترخص لها التعامل ببعض المنتجات المصرفية الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية ضمن سوق الأوراق المالية التي تعد في الأساس سوقا شبه مشلولة ومحدودة النشاط، هذا إضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى التي تعاني منها البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء مثل نقص الوعي المصرفي والادخاري للمجتمع الجزائري، والمنافسة غير العادلة بين البنوك العمومية والخاصة، والقيود على تحويل الدينار الجزائري للعملة الصعبة، وتقييد حرية حركة رؤوس الأموال....¹

1. النظام رقم 02-18: يعد النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق ل04 نوفمبر 2018

أول نص تشريعي ينظم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر رغم أنه ركز على مصطلح التشاركية الإسلامية إلا أنه أشار لقواعد ممارسة العمل المصرفي المتعلق بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية في 12 مادة نشرت في العدد 73 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يمكن إيجاز أهم ما ورد فيها فيما يلي:²

- تحديد الضوابط التي تخضع لها المنتجات المالية المعروفة بالتشاركية (المراجحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار) التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد المدرجة ضمن أصناف العمليات المذكورة في الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 في المواد (من 66 إلى 69)، والخاضعة لأحكام المدة 03 من النظام 01-13 المؤرخ في 08 أبريل 2013.

- تحديد الشروط والإجراءات الواجب إتباعها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في الجزائر الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية للحصول على ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي للقيام بذلك، كما اشترط على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها من طرف البنك المركزي بتقديم هذه المنتجات المالية التشاركية الحصول على شهادة

¹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص: 308.

² النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، 01 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 09 ديسمبر 2018، ص: ص: 20-22.

مطابقة هذه المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية بإخضاعها إلى تقييم ومراقبة الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لمنح هذه الشهادة.

- تحديد المعايير والضوابط التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية الامتثال لها من أجل فتح شبائيك مالية تشاركية تقدم حصريا منتجات مصرفية تشاركية تكون مستقلة ماليا وإداريا عن الجهات الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، أي يجب أن يكون لها تنظيم وموارد بشرية خاصة بها ومنفصلة محاسبيا عن الأنشطة الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، حيث أن امتلاك هذا الشباك التشاركي قسم محاسبة خاص به يساعده على ضمان استقلالية حسابات زبائنه عن باقي حسابات زبائن البنك أو المؤسسة المالية، هذا إضافة إلى أنه يسهل عملية إعداد ميزانية تظهر فيها الأصول والخصوم الخاصة به، ويسهم في وجود بيانات مفصلة عن المداخل والنفقات.

- أشار إلى أنه في حالة وجود عدة شبائيك مالية تشاركية في نفس البنك أو المؤسسة المالية المعتمد يجب التعامل معها ككيان واحد يعد لها بيان مالي مجمع ينشر من طرف البنك أو المؤسسة المالية التابعة له.

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية الحاصلة على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات إعلام عملائها (مودعون، مقترضون، طالبي الخدمات...) بقائمة الأسعار والإجراءات والشروط الدنيا والقصوى المطبقة عليهم خاصة فيما يتعلق بطبيعة الحسابات الخاصة بالمودعين أصحاب حسابات الاستثمار.

- أشار إلى ضرورة إخضاع أموال الودائع التي تلقتها الشبائيك المالية التشاركية لأحكام الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، باستثناء ودائع حسابات الاستثمار التي تكون بناء على اتفاق مكتوب مع الزبون (اتفاق الحصول على نسبة من الأرباح أو تحمل نسبة من الخسائر في حالة وقوعها) يتيح للبنك استثمار هذه الودائع في مشاريع وعمليات شبك المالية التشاركية الموافق على تمويلها من طرف البنك. كما أشار أيضا أنه إضافة للأحكام القانونية الواردة في هذا النظام فإن المنتجات المصرفية التشاركية تخضع لكافة الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية.

2. النظام رقم 20-02: بعد حوالي سنتين من إصدار النظام 02-18 أصدر البنك المركزي الجزائري النظام رقم 20-02 في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 الذي ألغى أحكام النظام رقم 02-18 وقام بـ "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية" تم نشر هذا النظام في العدد 16 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد ضم في طياته 24 مادة يمكن إيجاز أهم ما ورد فيها كما يلي:¹

- أشار هذا النظام كسابقه إلى أن العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية هي العمليات البنكية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، كما لم يختلف عن النظام السابق في الدعوة إلى ضرورة مطابقة هذه العمليات للأحكام المذكورة في الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 في المواد (من 66 إلى 69).

¹ النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 29 رجب 1441 الموافق 24 مارس 2020، ص ص: 32-

- فرض هذا النظام على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية حيازة نسب إحترازية متوافقة مع المعايير التنظيمية تكون مخصصة لمنتجات الصيرفة الإسلامية، كما شدد على ضرورة الامتثال الصارم للشروط الخاصة بإعداد وإرسال التقارير التنظيمية في آجالها.
- حصرت المادة الرابعة من هذا النظام العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الودائع. أما ما تلاها من مواد وإلى غاية المادة 12 عرفت كل منتج من المنتجات المذكورة في المادة 04 على حدى.
- أشارت المادتين 13 و14 من هذا النظام إلى ضرورة حصول البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية على شهادة مطابقة هذه المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" تتبع بتقديم طلب للحصول على ترخيص مسبق من طرف البنك المركزي.
- فرض هذا النظام على البنوك والمؤسسات المالية الممارسة لعمليات الصيرفة الإسلامية في مادته 15 إنشاء هيئة للرقابة الشرعية مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك أو المؤسسة المالية يقومون بالتحقق من مطابقة منتجاتها ونشاطاتها المصرفية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية.
- أشارت المادتين 17، 18 إلى المعايير والضوابط التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية توفيرها حتى تتمكن من فتح شبائيك تقدم حصريا منتجات وخدمات مصرفية إسلامية، حيث تم التشديد على ضرورة استقلالية هذه الشبائيك ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وضرورة أن يكون لها قسم محاسبة خاص بها منفصل تماما عن مصالح المحاسبة للهياكل الأخرى يقوم بإعداد كافة البيانات المالية الخاصة فقط بهذا الشباك، كما تم التشديد على لزوم استقلال حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية عن باقي حسابات الزبائن الأخرى في البنك أو المؤسسة المالية، وإلزامية أن يكون لهذا الشباك هيكلًا تنظيميًا وموردا بشريا مخصص حصريا للعمل حصرا داخل شباك الصيرفة الإسلامية.
- نصت المادة 19 من هذا النظام على ضرورة التزام البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة والمسوقة لمنتجات الصيرفة الإسلامية بإعلام زبائنها بقوائم الأسعار والشروط الدنيا والقصوى المطبقة عليهم، كما نصت على أنه يتعين على البنوك أيضا إعلام المودعين (بالأخص المودعين أصحاب حسابات الاستثمار) بكل التفاصيل الخاصة بحساباتهم، ومن جهة أخرى نصت المادة 20 من نفس النظام على أن ودائع حسابات الاستثمار استثناء تكون بموجب اتفاق مكتوب بين المودع صاحب الحساب والبنك يسمح له باستثمار مبلغ وديعته في مشاريع وعمليات خاصة بالصيرفة الإسلامية مقابل حصول المودع صاحب الحساب على نسبة من الأرباح التي تم جنيها، و تحمله نسبة من الخسائر في حالة وقوعها، وقد نصت هذه المادة أيضا على أن الأموال المودعة في شباك الصيرفة الإسلامية تخضع للأحكام الواردة في المواد (66-69) من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، كما أضافت المادة 21 من هذا النظام أن الودائع والأموال الأخرى المشابهة للودائع القابلة للاسترداد التي تم جمعها من طرف شباك الصيرفة الإسلامية تخضع لأحكام النظام رقم 20-03 المؤرخ في 15 مارس 2020 المتعلق بضمان الودائع المصرفية.

- أشارت المواد الباقية إلى إلغاء أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، وإلى خضوع منتجات الصيرفة الإسلامية لكافة الأحكام القانونية والتنظيمية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية إضافة للأحكام القانونية الواردة في النظام رقم 20-02.

3. **التعليمة رقم 03-2020:** بعد مدة وجيزة من إصدار النظام رقم 20-02 تم إصدار التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 التي تضمنت 60 مادة تم من خلالها التعريف بالمنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية الواردة في المادة 04 من النظام رقم 20-02، وتحديد خصائصها التقنية وإجراءات تنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث يمكن إيجاز أهم ما ورد في هذه التعليمة في الآتي:¹

- تطرقت المواد (03 إلى 08) من هذه التعليمة إلى صيغة التمويل بالمراجحة العادية حيث تم تحديد التكاليف المضافة إلى سعر شراء السلعة محل عقد المراجحة وضرورة ثبات سعر البيع الموضح في عقد المراجحة لغاية السداد بالكامل في الآجل المتفق عليه، وإعطاء إمكانية للزبون بتسديد ما عليه مسبقا دون أن يترتب عن ذلك غرامة أو تخفيض في سعر البيع، ومنح البنك أو المؤسسة المالية إمكانية طلب ضمانات حقيقية أو شخصية على عقد المراجحة وفقا لما يسمح به القانون، كما تم الاشتراط على البنك أو المؤسسة المالية النقل الفوري للسلعة محل المراجحة من ملكيتها إلى ملكية الزبون مهما كانت طرق الدفع المسبق عليها.

- تطرقت المواد (09 إلى 13) من هذه التعليمة إلى صيغة التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء والإجراءات الخاصة بتنفيذها مثل السماح للبنك أو المؤسسة المالية بتوكيل زبائنهم استثنائيا لاختيار أو شراء السلعة محل عقد المراجحة للأمر بالشراء باسم البنك أو المؤسسة المالية، وإمكانية اشتراط البنك أو المؤسسة المالية على زبائنهم إمضاء تعهد شراء أحادي الطرف للسلعة المطلوبة، إضافة إلى إمكانية اشتراط وديعة ضمان على الزبون والزام البنوك والمؤسسات المالية بإبرام ثلاثة عقود منفصلة خاصة بالتعهد بالشراء أحادي الطرف للزبون، والثاني بعقد شراء السلعة من طرف البنك، والثالث بعقد المراجحة.

- بالنسبة للمواد (14 إلى 18) من هذه التعليمة أشارت إلى أن المشاركة عقد بين البنك أو المؤسسة المالية وطرف أو عدة أطراف يمكنهم المساهمة في رأس مال هذه الشركة بحصص نقدية و/أو عينة معلوم فيها بدقة حصة كل شريك مقابل الاتفاق مسبقا على الحصول على حصة محددة من الأرباح المتولدة عن هذه الشركة مع وجود إمكانية لتعديل حصص التوزيع إلى حين حلول موعد توزيع الأرباح، ومما أشير إليه أيضا وجوب تحديد هذه الحصص بنسب مئوية من الأرباح وليس بمبلغ جزائي أو بنسب مئوية موافقة لنسب المساهمة في رأس المال، إضافة إلى تحمل كل شريك خسائر ممكن حدوثها متوافقة مع النسبة المشارك بها في رأس المال، تم التشديد على تضمين عقد المشاركة شروط وإجراءات فسخ وحل العقد وكيفية وتوزيع أصوله، وقد أشير أيضا إمكانية تكليف واحد من الشركاء أو أكثر بموجب عقد منفصل بتسيير الشركة مقابل دفع راتب ثابت له أو نسبة من الأرباح أو كليهما.

¹ التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الموقع الرسمي لبنك الجزائر: <http://www.bank-of-algeria.dz/ar/>، اطلع عليه في 2024/02/07.

- نصت المواد (19 إلى 23) من هذه التعليلة على أن المضاربة عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية (رب المال) بتقديم تمويل محدد القيمة نقدي و/أو عيني للمقاول (المضارب) يبذل به جهده في مشروع ما لتحقيق أرباح يتم الاتفاق على توزيعها عند تحققها بمحصر محددة متفق عليها مسبقا عند إبرام العقد مع إمكانية تعديل حصص توزيعها في أي وقت باتفاق الطرفين حيث يجب أن يكون التوزيع بمحصر محددة بنسب مئوية من الأرباح وليس بمبلغ جزائي أو بنسب موافقة لنسب المساهمة في رأس المال. ينفرد المقاول (المضارب) بإدارة أموال المضاربة بصفة كلية ولا يحق للبنك أو المؤسسة المالية التدخل في شؤون إدارتها لكن يمكنهما القيام بمراقبة والتحقق من حسابات المضاربة والوثائق الممسوكة من طرف المضارب في حدود ما يسمح به القانون. في حالة الخسارة يتحمل البنك أو المؤسسة المالية (رب المال) الخسائر الممكن وقوعها بالكامل إلا في حالة ثبوت إهمال أو تقصير من المضارب لا يتحمل كامل الخسائر أو يتحملها جزئيا حسب الضرر الناجم، ومن جهة أخرى يمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يشترط على المقاول أي ضمانات يرى أنها مناسبة أثناء إبرام العقد، أشارت المادة 23 أن المضاربة قد تكون مضاربة مطلقة أو مضاربة مقيدة.

- تناولت المواد (24 إلى 35) شرح لصيغة الإجارة وشروط تنفيذها كاشتراط تخصيص عقد الإجارة للسلع غير قابلة للتلف التي ينتفع بها المستأجر، واشترط أن تكون مدة الإجارة محددة ومبلغ الإيجار معلوما ومحددا سواء كان هذا المبلغ ثابتا أو متغيرا وفق الشروط المتفق عليها بين طرفي العقد، كما تم اشتراط أن تظل السلعة محل عقد الإيجار خلال فترة التعاقد تحت مسؤولية البنك أو المؤسسة المالية طالما لم يثبت وجود تدهور أو إهمال أو تهاون في الصيانة الواقعة على عاتق الزبون. يتحمل البنك أو المؤسسة المالية مصاريف التأمين الذي يمكنه تضمينها عند تحديد مبلغ الإيجار. تم الإشارة إلى أن الإجارة قد تكون تشغيلية أو منتهية بالتمليك، وأن البنك أو المؤسسة المالية بإمكانهما اقتناء سلعة منقولة أو غير منقولة لصالح الزبون حسب الموصفات التي طلبها ثم تأجيرها له، هذا ويمكن للبنك أو المؤسسة المالية طلب كافة الضمانات المناسبة من الزبون كاشتراط إمضائه تعهد إيجاري أحادي الطرف أو إيداعه وديعة ضمان. إلزام البنك أو المؤسسة بإبرام عقود منفصلة مستقلة تخص عقد اقتناء السلعة من طرفه، والتعهد الإيجاري الأحادي الطرف، وعقد الإجارة، والالتزام بالتنازل أو باقتناء السلعة.

- تناولت المواد (36 إلى 43) شرح لصيغة السلم الذي ركز فيه بالخصوص على عقد السلم الموازي، حيث تم اشتراط تحديد وتوضيح موضوع عقد السلم الذي يقبض فيه مبلغ السلعة محل العقد نقدا بشكل عاجل على أن تسلم في وقت لاحق، كما يجب توضيح جميع التفاصيل الخاصة بالسلعة محل العقد من وزن وكمية و... والتي لا يشترط فيها أن تكون متوفرة عند إبرام العقد، لكن يشترط فيها أن تكون متوفرة وقابلة للتداول تجاريا في تاريخ التسليم اللاحق الذي يجب أن يكون رفقة مكان وطريقة التسليم محددتين بالتفصيل في العقد، تم الإشارة إلى أن ثمن السلعة محل عقد السلم المدفوع نقدا وقت إبرام العقد يمكن أن يتم تخفيضه إذا استلم البائع سلعة قليلة الجودة بعد اتفاق مع المشتري الذي يمكنه استرجاع قيمة التخفيض وقد تم الإشارة أيضا انه يمكن للطرفين الاتفاق على فسخ العقد، كما يمكن للمشتري أن يطلب ضمانات بالتسليم في حدود ما يسمح به القانون، وقد تمت الإشارة أيضا إلى أنه يمكن للبنك أو المؤسسة المالية بصفته المشتري توكيل البائع مجانا أو بمقابل مادي لإعادة بيع السلعة محل عقد السلم لصالح البنك

أو المؤسسة عند نهاية الأجل بسعر يحدد من طرف البنك أو المؤسسة المالية بشرط أن يتم بيع السلعة محل عقد السلم لطرف آخر ليس هو البائع المشار له في عقد السلم.

- تطرقت المواد (44 إلى 49) من هذه التعليمات إلى عقد الاستصناع وعقد الاستصناع الموازي، حيث وبعد تعريف كل منهما على حدى تم توضيح بعض الشرط الخاصة بهما كاشتراط أن يكون مبلغ السلعة محل الاستصناع معلوما ومحددا وقت إبرام العقد على أن يتم دفع قيمته نقدا أو عينا أو كحق انتفاع لفترة محددة، وقد تم التشديد على إلزامية الفصل بين عقد الاستصناع وعقد الاستصناع الموازي، وإمكانية اشتراط البنك أو المؤسسة المالية على زبونه ضمانات في حدود ما يسمح به القانون، كما تمت الإشارة مسؤولية تسليم السلعة محل العقد طبقا للمواصفات والخصائص المشترطة من طرف الزبون تقع على عاتق الطرف الذي قام بتصنيع السلعة والذي لا يمكنه التنصل من مسؤولية وجود عيوب غير واضحة في السلعة محل الاستصناع.

- خصصت المواد الأخيرة من هذه التعليمات (50 إلى 60) لشرح وتوضيح الشروط الخاصة بالودائع في حسابات الاستثمار حيث وبعد تعريفها تمت الإشارة إلى أن حسابات الاستثمار يمكن أن تكون مطلقة أو مقيدة، حيث يمكن استخدام هذه الودائع على أساس عقد مضاربة أو عقد وكالة، وقد تم الإشارة من خلال هذه المواد إلى أن البنك لا يعطي لمودعي حسابات الاستثمار ضمانا باسترداد أموالهم المودعة وعوائدها إلا إذا ثبت وجود تعسف أو إهمال واضح من طرف البنك، كما تمت الإشارة أيضا إلى أن تحديد عوائد حسابات الاستثمار يتم حسب قيمة المبلغ المودع ومدة إيداعه والصيغة المتفق عليها لتوزيع الأرباح المحققة الناتجة عن الاستثمار المتفق عليه بين البنك والمودع بعد طرح كافة التكاليف المباشرة الخاصة بهذا الاستثمار حيث يجب أن لا تتضمن هذه التكاليف النفقات والتكاليف الخاصة بتسيير البنك، وقد أشير أيضا إلى أن المودعين يتحملون نسبة من الخسائر الممكن وقوعها متوافقة مع النسبة المشارك بها في محافظ الاستثمار ولا يتحمل البنك هذه الخسائر إلا في حالة ثبوت إهمال وسوء إدارة أو الاحتيال من طرفه أو أنه لم يحترم القوانين وشروط التعاقد، كما تم التشديد على ضرورة التزام البنك بإعلام المودعين أصحاب حسابات الاستثمار بكل التفاصيل الخاصة بالأسعار، وطبيعة حساباتهم، وطريقة تسييرها، والشروط المطبقة عليهم وذلك طبقا لأحكام المادة 19 من النظام 20-02.

4. التعاون والتنسيق بين بنك الجزائر وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي): استكمالا لمساعيها الهادفة لتطوير وترقية صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر قام البنك المركزي الجزائري في 18/01/2022 بإبرام اتفاقية للتعاون والتنسيق المتبادل مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) المتخصصة في تطوير وإصدار معايير صناعة التمويل الإسلامي في العالم، حيث تشمل هذه الاتفاقية كل ما من شأنه المساهمة في دعم وتطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال التبادل المشترك للمعلومات، والقيام بتنفيذ برامج البناء المشترك للقدرات في الجزائر فيما يخص معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى تسطير الجزائر لجملة من الأنشطة والفعاليات التي تساهم في رفع الوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية وذلك من

خلال استهداف الأكاديميين، وعلماء الشريعة الإسلامية، والكوادر البشرية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في مجال التنظيم والإشراف، والجمهور، وغيرهم.¹

5. القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23: تم إصدار القانون رقم 09-23 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق ل 21 جوان 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي من أجل معالجة بعض الاختلالات في القوانين المصرفية السابقة وتحسين المنظومة القانونية المصرفية وتحديث القطاع المصرفي حتى يواكب التطورات الراهنة ويتمشى مع رغبة الجزائر في تحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، حيث يعد هذا القانون بمثابة مرحلة ثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية التي شهدتها الجزائر سابقا، لقد تضمن هذا القانون في طياته 167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب خصصت للنقد، هيكل بنك الجزائر وتنظيمه وعملياته، صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، المجلس النقدي والمصرفي، التنظيم المصرفي، رقابة البنوك والمؤسسات المالية والخاضعين الآخرين، الصرف وحركات رؤوس الأموال، العقوبات الجزائية، اللجان.

إن من بين أهم ما جاء في هذا القانون هو ترسيم وترسيخ الصيرفة الإسلامية من خلال الأحكام المنصوص عليها في المواد (68، 71، 72، 73) ضمن الفصل الأول من الباب الخامس، والتي يمكن إيجاز أهم ما نصت عليه فيما يلي:²

- نصت المادة 68 على أن العمليات المصرفية تشمل استقبال الأموال من الجمهور، وعمليات القرض، بالإضافة إلى العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وكافة وسائل الدفع المتاحة للزبائن وما يتعلق بإدارة تلك الوسائل.
- نصت المادة 71 أنه في إطار القانون النقدي والمصرفي تعد كل عملية تقدمها وتنفذها البنوك أو النوافذ الإسلامية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية.
- نصت المادة 72 على أن العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية يتم ممارستها من طرف البنوك أو المؤسسات المالية المعتمدة التي تختص فقط بتقديم العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية باعتباره عملها الأصلي، حيث يخضع اعتماد مثل هذه البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في مزاوله العمل المصرفي الإسلامي حصريا للأحكام المنصوص عليها في المواد (من 89 إلى 104) من هذا القانون، وقد نصت هذه المادة أيضا على أنه يمكن للبنوك أو المؤسسات المالية ممارسة العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية من خلال هيكل مستقل ومنفصل ماليا ومحاسبيا وإداريا عن الهياكل الأخرى لهذه البنوك والمؤسسات المالية يطلق يسمى بـ "الشباك" يتخصص فقط في تقديم العمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

¹ الموقع الرسمي لبنك الجزائر، على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/%d8%a8%d9%86%d9%83>، تاريخ الاطلاع: 2024/01/16.

² القانون رقم 09-23 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 09 ذي الحجة 1444 الموافق 27 جوان 2023، ص: 13.

- نصت المادة 73 على أنه من أجل تسويق المنتجات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية يجب الحصول المسبق على شهادة مطابقة هذه المنتجات المصرفية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، بالإضافة إلى موافقة بنك الجزائر عليها.

الفرع الثاني: بنوك ونوافذ الصيرفة الإسلامية الناشطة في الجزائر

سمحت التعديلات والإجراءات التي تضمنها القانون 10-90 في التمهيد لتأسيس أول بنك يعمل وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية هو بنك البركة في ديسمبر 1990 وبعده بـ 18 سنة تأسيس مصرف السلام سنة 2008، هذا إضافة إلى قيام بعض البنوك التقليدية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية تقدم بعض الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر مثل بنك الخليج الجزائر، وترست بنك، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل. لقد ظلت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعاني من عدم وجود إطار قانوني واضح ينظم العمل المصرفي الإسلامي ويعترف بخصوصيته إلى غاية سنة 2018 التي أصدر فيها أول قانون ينظم العمليات المصرفية الإسلامية بشكل واضح. وفيما يلي سنحاول التعريف بمهذين البنكين الإسلاميين ثم الإشارة لأهم النوافذ الإسلامية في الجزائر:

1 - بنك البركة الجزائري:

هو أول بنك إسلامي في الجزائر أنشئ في 20/05/1991 برأس مال مختلط (بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحرينية) قدره 500 مليون دينار جزائري، انطلق هذا البنك في أداء عمله بشكل رسمي في سبتمبر 1991، لقد نص القانون 03-11 الصادر في 26/09/2003 أن لهذا البنك الحق في القيام بجميع الأنشطة والعمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات تتلاءم وتتطابق مع مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومع حلول سنة 2020 وصل رأسمال هذا البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.¹

يقدم بنك البركة الجزائري لعملائه من مؤسسات ومهنيين وأفراد باقعة واسعة من المنتجات المالية الإسلامية التي تتم الموافقة والمصادقة عليها من طرف هيئة الرقابة الشرعية للبنك (المراحة، السلم، الإجارة، الاستصناع، المشاركة، المضاربة...، تلبية احتياجاتهم التمويلية وتمكنهم من إقامة مشاريعهم الاستثمارية، إضافة إلى ذلك يقدم بنك البركة الجزائري لمعامله الراغبين في ادخار أو استثمار وداعهم تشكيلة من الحسابات نوجزها في الآتي:²

- **حسابات الودائع تحت الطلب:** هي حسابات جارية بالعملة الوطنية يتم فتحها بناء على طلب مقدم من أشخاص طبيعيين أو معنويين يستخدمونها لإدارة معاملاتهم التجارية و تنفيذ عمليات الدفع والاستثمار على أساس المبالغ التي أودعوها فيه، يقوم بنك البركة أيضا بفتح حسابات جارية بالعملة الصعبة لعملائه لتنفيذ عمليات مصرفية آمنة مع الخارج، أو لتحويل الأموال من وإلى الخارج لأغراض سياحية أو تجارية.

- **حسابات الادخار أو التوفير:** هذا النوع من الحسابات موجه للأشخاص الطبيعيين الراغبين في تنمية أموالهم بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يتم فتح هذا الحساب برصيد أدنى لا يقل عن 2000 دج، تسلم لأصحابها

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائر، على الرابط: <http://www.albaraka-bank.dz/historique/> اطلع عليه في 07 / 01 / 2024.

² سليمان ناصر، سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

دفاتر أو بطاقات توفير "ادخار البركة". يتم احتساب العائد بناء على الرصيد المتوسط السنوي لحساب الادخار عبر توزيع الأرباح المحققة من الأنشطة التمويلية للبنك خلال السنة المالية.

- حسابات الاستثمار المخصص: تتيح هذه الحسابات أصحابها من استثمار ودائعهم في مشروع أو أكثر يرغبون في المساهمة أو في تمويلها كلياً على أن يقوم البنك بالتكفل بإدارته و الإشراف على تنفيذه (على أساس المضاربة) هذا مقابل الاتفاق على توزيع الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقاً (رب المال 53.27%، البنك 46.73%).

- حسابات الاستثمار المرن (حساب الودائع غير المقيد): هي حسابات تتيح لأصحابها استثمار أموالهم على أساس عقد مشاركة بينهم وبين البنك الذي يقوم باستثمار هذه الأموال في مشاريع عالية المردودية تجنى من خلالها أرباح توزع حسب مردودية محفظة التمويلات بنسب متفق عليها مسبقاً كل ثلاثة أشهر.

إضافة إلى الخدمات المصرفية المعروفة يقوم بنك البركة الجزائري عبر فروع الموزعة على مختلف مناطق الجزائر، والتي بلغ عددها 34 فرعاً في نهاية سنة 2023 بتقديم عدة خدمات مبتكرة وحديثة سعياً منه للإرضاء عملائه ومواكبة التطورات الراهنة في البيئة المصرفية، والتي من بينها ما يلي:¹

- خدمات تحويل الأموال من خلال وسائل الدفع الإلكترونية؛

- إجراء العمليات البنكية عن بعد عن طريق الإنترنت والهاتف المحمول بدون انقطاع؛

- إصدار بطاقات الفيزا الدولية، و بطاقات الدفع الإلكتروني CIB البركة بدون حد أعلى؛

- تقديم خدمات الدفع عبر الإنترنت، وخدمة الرسائل القصيرة SMS ؛

- توفير محطات للدفع الإلكتروني TPE، والشبائيك الإلكترونية GAB....

1 4 تطور بعض المؤشرات المالية الخاصة ببنك البركة الجزائر

في ظل نظام مصرفي تستحوذ عليه البنوك التقليدية وتغيب فيه القوانين الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي تمكن بنك البركة الجزائر من تحقيق نتائج مرضية واستطاع الاستمرار في نشاطه وتقديم خدماته. سنحاول فيما يلي عرض بعض البيانات المالية الخاصة بالبنك بداية من سنة 2010 إلى غاية 2019 التي صدر فيها آخر تقرير سنوي للبنك ولم يصدر عنه تقرير آخر إلى غاية الساعة.

الجدول رقم (3-7): تطور إجمالي الأصول، حقوق الملكية، إجمالي الودائع، إجمالي التمويلات، الناتج الصافي لبنك البركة الجزائر (2010-2019)

مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	إجمالي الودائع	إجمالي التمويلات	الناتج الصافي
2010	120509	18843	89983	55689	3243
2011	132984	20550	103285	58584	3778
2012	150788	22110	116515	57891	4190
2013	157073	22965	125435	63354	4092

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائر، على الرابط: <https://www.albaraka-bank.dz/la-banque-al-albaraka-dalgerie-ouvre-sa-seconde-> agence-a-rouiba/ اطلع عليه في 11 / 01 / 2024.

4307	80627	131175	23813	162772	2014
4108	96453	154562	23463	193573	2015
3984	110711	170137	24312	210344	2016
3548	139677	207945	24546	248633	2017
5166	156460	223995	27429	270996	2018
6333	154600	213500	30704	261568	2019

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائر من 2019 إلى 2010.

من خلال الجدول السابق نلاحظ الارتفاع التدريجي للحجم الإجمالي للأصول خلال كامل الفترة باستثناء سنة 2019 التي سجل فيها انخفاضا يقدر بـ 3.48- %، في حين سجلت أعلى إرتفاع لها سنة 2015 وسنة 2017 بـ 18.92% و 18.2% على التوالي، أما فيما يخص إجمالي حقوق الملكية فهي أيضا قد سجلت ارتفاعا مستمرا خلال كل الفترة ما عدا سنة 2015 التي سجل فيه انخفاضا بـ 1.47- %، وفيما يتعلق بإجمالي الودائع نلاحظ الإرتفاع المعتبر في قيمتها خلال كامل الفترة باستثناء سنة 2019 التي سجل فيها تراجع بـ 4.7- %، وبالنسبة لإجمالي التمويلات فبعد الإنخفاض الطفيف المسجل سنة 2012 حققت هي الأخرى نموا معتبرا خاصة بعد التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أن أثبتت الصيغ الإسلامية جدارتها لتمويل هذا النوع من المؤسسات، استمر هذا النمو إلى غاية عام 2019 التي تراجع فيه بـ 1.2- %، ومن خلال النتائج الخاصة بالنتيجة الصافية يلاحظ تأثر أرباح البنك بالصدمة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014، فبغض النظر عن الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2013 فقد شهدت أرباح البنك خلال سنوات 2015 و 2016 و 2017 تراجعا في قيمتها بلغ ذروته سنة 2017 بانخفاض قدر بـ 17.6- % عن تلك الأرباح المحققة سنة 2014 خصوصا بعد التوقف عن منح بعض التمويلات الاستهلاكية، لكن بمجرد تحسن الوضع الاقتصادي عادت أرباح البنك للارتفاع من جديد خلال سنتي 2018 و 2019.

2 - بنك السلام الجزائري:

بنك السلام هو بنك شامل يعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاته، تم تأسيسه في 08 جوان 2006 برأس مال بلغ 7.2 مليار دينار جزائري، وصدر اعتماده من طرف البنك المركزي الجزائري في 10 سبتمبر 2008، لينطلق في أداء مهامه وأنشطته بصفة رسمية في 20 أكتوبر 2008، وقد حرص بنك السلام دائما على أن يقدم خدماته المصرفية بطريقة مبتكرة وعصرية عبر شبكة من الفروع موزعة على أنحاء الجزائر بلغ عددها نهاية سنة 2022 حوالي 23 فرعا، لقد قام بنك السلام الجزائر بالرفع من قيمة رأسماله عدة مرات ففي سنة 2009 رفعه إلى 10 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2020 قام أيضا برفعه إلى 15 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2021 قام برفعه مرة أخرى ليصل إلى 20 مليار دينار جزائري استجابة للشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال التي أقرها البنك المركزي الجزائر في النظام 18-03 الصادر في 2018/11/04 على البنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر¹. توجد في بنك

¹ مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2022، ص: 27.

السلام الجزائر هيئة مستقلة عن الإدارة العامة للفتوى والرقابة الشرعية تتكون من أبرز الخبراء في الشريعة الإسلامية والاقتصاد والقانون تشرف على مراقبة مدى شرعية المعاملات يجريها البنك مع متعامليه.

يقوم بنك السلام الجزائر بتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تلبي احتياجات عملائه التمويلية والاستثمارية وفق خدمات وصيغ تمويل إسلامية (المشاركة، المضاربة، المرابحة، السلم، الإجارة، الاستصناع، البيع لأجل، البيع بالتقسيط...) يمكن إنجازها على النحو الآتي:¹

أ. بالنسبة للحسابات يوفر بنك السلام الجزائر لزبائنه من أشخاص طبيعيين ومعنويين عدة حسابات مبتكرة ومتنوعة:

حسابات خاصة بالأشخاص الطبيعيين وهي:

✓ حسابات خاصة بالأفراد للاستخدام في الإيداع النقدي أو تسديد الفواتير والمشتريات تسمى بحساب الشيك "حساب السلام للأفراد" يتم فتحها لصالح الأشخاص البالغين 19 سنة فما فوق يحصل أصحابها على دفتر شيكات وبطاقة دفع "أمنة" بشكل مجاني؛

✓ حسابات للأفراد خاصة بالاستثمار وتتمثل في:

- حساب الاستثمار تتراوح مدة استثمار الودائع فيها من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات، يفتح بمبلغ أدنى لا يقل عن 100000 دج يحصل أصحاب هذا الحساب على أرباح حسب مبلغ ومدة الاستثمار كل ثلاثة أشهر.
- سندات الاستثمار: هي سندات موجهة لأصحاب الحسابات الجارية أو حسابات الشيك في بنك السلام تعطيتهم الفرصة لاستثمار مبالغ تتراوح بين 100000 دج و 5000000 دج خلال مدة معينة يحصلون مقابلها على أرباح حسب مبلغ ومدة الاستثمار على أساس ربع سنوي.

• دفاتر الاستثمار (أميني، سيدي، هديتي، دراستي، عمري، سياحتي، حرفتي): هي أدوات ادخار موجهة لفئات متنوعة من الأفراد يمكنهم من خلالها استثمار أموالهم واستغلالها لأغراض مختلفة، يتم فتح هذه الحسابات بمبالغ دنيا لا تقل عن (5000، 10000، 50000، 30000 دج)، يستثمر البنك هذه الأموال على أساس عقد المضاربة يحصل أصحاب هذه الدفاتر على أرباح تضاف إلى حساباتهم كل ثلاثة أشهر (باستثناء دفتر الاستثمار حرفتي الذي يحصل أصحابه على تمويل أصغر متوسط وقصير المدة على أساس قرض حسن، أو مضاربة، أو إجارة منتهية بالتملك).

حسابات خاصة بالأشخاص المعنويين: وتتمثل في الحساب المصرفي الجاري "السلام" وهو حساب إيداع تحت

الطلب بالعملة الجزائرية يفتح لصالح المؤسسات والشركات والمهنيين يمكنهم من خلاله إجراء عمليات الدفع الخاصة بهم وتنفيذ معاملاتهم المالية اليومية المختلفة، وتحويل أموالهم بأمان.

ب. فتح الاعتماد المستندي لصالح المؤسسات التي تقوم بأنشطة التجارة الخارجية، حيث يتكفل البنك بفتح الاعتماد المستندي وعمليات التسليم المستندي، ويوفر خدمة مايل سويفت لدفع مبالغ التجارة الخارجية، كما يسهل على متعامليه العملية التجارية من خلال شبكته الواسعة من البنوك المراسلة عبر العالم.

¹ الموقع الرسمي لمصرف السلام، على الرابط: <https://www.alsalamalgria.com/ar/produits/detail.html> اطلع عليه في 18 / 01 / 2024.

ج. منصة ما قبل التوطين لمعالجة طلبات ما قبل التوطين للقيام بمعاملات مصرفية أو لتحويل الأموال من وإلى الخارج بشكل آمن.

د. تقديم تمويلات استهلاكية للأفراد لشراء سيارات، دراجات نارية، شراء التجهيزات والأثاث.

هـ. تقديم مجموعة متنوعة من التمويلات للأشخاص المعنويين لشراء معدات مهنية، أو معدات نقل، أو تمويل أشغال هندسية ومدنية، أو تمويل دورة الاستغلال، أو التمويل لشراء عقارات، أو تمويل الصفقات.

و. تأجير معدات الأشغال الكبرى والبناء ومعدات النقل للأشخاص المعنويين مع إعطاء فرصة تملكها عند حلول تاريخ نهاية عقد الإيجار مقابل دفع مبلغ مالي متفق عليه، إضافة إلى تأجير معدات طبية (شراء معدات طبية) مع إعطاء الأجير فرصة تملكها عند نهاية العقد، كما يقدم بنك السلام الجزائر صيغة تمويل بالإيجار منتهية بالتمليك لشراء مقرات مزاولة بعض الأنشطة مثل مكاتب التوثيق والمحاماة).

ز. تأجير الخزائن الحديدية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين للاحتفاظ بأغراضهم الثمينة ووثائقهم المهمة.

إضافة لما سبق ذكره يقدم بنك السلام الجزائر مزيجا متنوعا من الخدمات الرقمية المبتكرة للأفراد والمؤسسات لإطلاعهم على عملياتهم المصرفية وإدارة ومتابعة حساباتهم عن بعد عبر الهاتف الذكي أو الإنترنت منها:

- تطبيق السلام بنكنغ لمتابعة الحسابات والاتصال بالمصرف وتحويل العملات؛

- منصات التجارة الخارجية لتحويل الأموال عبر المصارف دوليا بشكل آمن؛

- خدمة الدفع عبر المسح لتسديد المستحقات عبر مسح رمز تعريف على مستوى صندوق المتجر أو تحويل الأموال بين الحسابات عبر إدخال رمز سري؛

كما يوفر مصرف السلام لمتعامليه أيضا مجموعة أخرى من وسائل الدفع والبطاقات البنكية مثل أجهزة الدفع الإلكتروني، خدمة السلام سمارت بنكنغ، خدمة السلام مباشر، بطاقة الدفع والسحب آمنة، بطاقات السحب والدفع أعمال، بطاقات الادخار، بطاقات فيزا مسبقة الدفع، بطاقات فيزا ذهبية، بطاقات فيزا بلاتينيوم.

1 2 تطور بعض المؤشرات المالية الخاصة ببنك السلام الجزائر

مثله مثل بنك البركة ظل مصرف السلام الجزائر يزاول نشاطه المصرفي ضمن نظام مصرفي تحكمه نفس القوانين المطبقة على البنوك التقليدية إلى غاية أواخر سنة 2018 التي أصدر فيها النظام 18-02 المتعلق بقواعد ممارسة الصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، لكن رغم كل الظروف حقق مصرف السلام الجزائر نتائج إيجابية وتمكن من مواصلة أنشطته وتطوير خدماته، ولتوضيح التطورات التي مر بها هذا المصرف سنعرض في الجدول الموالي بعض البيانات المالية الخاصة به خلال الفترة (2011-2022).

الجدول رقم (3-8): تطور إجمالي الأصول، حقوق الملكية، إجمالي الودائع، إجمالي التمويلات، الناتج الصافي لمصرف السلام الجزائر (2011-2022)

مليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الأصول	إجمالي حقوق الملكية	مجموع الودائع	مجموع التمويلات	الناتج الصافي
2011	24821	10230	12946	13719	898

1120	20212	19402	11350	32783	2012
1267	27531	23932	12617	39551	2013
1383	22548	19451	14000	36309	2014
301	21268	23685	14301	40575	2015
1080	29377	34512	15381	53104	2016
1181	45454	64642	16562	85775	2017
2418	75340	85432	17305	110109	2018
4007	93510	102405	19012	131019	2019
3069	99252	129320	18900	162626	2020
3389	150267	195031	27263	237804	2021
4393	170759	215076	27312	261693	2022

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر من 2012 إلى 2022.

من خلال الجدول السابق نلاحظ الارتفاع المستمر لحجم إجمالي للأصول خلال كامل الفترة باستثناء سنة 2014 التي سجل فيها انخفاضا يقدر بـ 8.2% وهذا بسبب الانخفاض المعتبر لمجموع التمويلات التي انخفضت هذه السنة بـ 18.1% عن سنة 2013 والتي بدورها انخفضت من جراء الانخفاض في مجموع الودائع بـ 18.7% كل هذا التراجع مرده إلى الانعكاسات السلبية لأزمة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية منتصف 2014 على الاقتصاد الجزائري. أما فيما يخص إجمالي حقوق الملكية فهي الأخرى شهدت ارتفاعا مستمرا خلال كامل الفترة ما عدا الانخفاض الطفيف المسجل سنة 2020 بـ 0.6% وهذا قد يرجع لتراجع نشاطات البنك بسبب انتشار وباء كورونا وإجراءات الحجر الصحي. وفيما يتعلق بإجمالي الودائع نلاحظ أنها ارتفعت ارتفاعا معتبرا خلال كامل الفترة باستثناء سنة 2014 التي تراجع فيها حجم الودائع عن السنة الماضية بـ 18.7%. وبالنسبة لإجمالي التمويلات لم تسجل انخفاضا إلا خلال سنتي 2014 و 2015 بـ 18.1% و 5.7% على التوالي بسبب الصدمة والمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر بعد تراجع أسعار البترول. أما من خلال استطلاع النتائج الخاصة بالنتيجة الصافية نلاحظ أن سنة 2015 شهدت تراجعا رهيبا في أرباح البنك قدر بـ 78.2% عن السنة الماضية وهذا أيضا بسبب الآثار التي خلفها تراجع أسعار البترول على الوضع الاقتصادي العام في الجزائر ابتداء من منتصف سنة 2014، كما شهدت أرباح البنك تراجعا آخر سنة 2020 قدر بـ 23.4% بسبب انعكاسات انتشار وباء كورونا وإجراءات الحجر الصحي على أنشطة البنك، لكن ما تجدر الإشارة له أنه رغم الوضعية الصعبة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال 2014، 2015، 2020 إلا أن البنك تمكن من تحقيق أرباح ولو أن قيمتها قد انخفضت عن السابق، وما يدل على أدائه الجيد تمكنه من مضاعفة أرباحه بعد تحسن الوضع الاقتصادي ابتداء من سنة 2016 إلى غاية سنة 2022.

3 -خوافذ الصيرفة الإسلامية:

شهدت الساحة المصرفية الجزائرية منذ سنة 2009 إقبال بعض المصارف الأجنبية الخاصة المعتمدة بالجزائر تقديم طلبات اعتماد الصيرفة الإسلامية عبر نوافذ إسلامية (بنك الخليج الجزائر سنة 2009، بنك الإسكان للتجارة والتمويل

الجزائر سنة 2016، ترست بنك الجزائر سنة 2018) لتقديم المنتجات المصرفية المحددة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والتي لم يتم الإشارة لها صراحة على أنها منتجات مصرفية إسلامية يل تم اعتبارها كفتنة من المنتجات التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار، رغم تحديد هذه المنتجات في الأمر 03-11 ظلت هذه النوافذ المفتوحة تقدم خدماتها دون وجود إطار قانوني ينظم عملها ويراعي خصوصيات الصيرفة الإسلامية إلى غاية صدور النظام 02-18 المؤرخ في 04/11/2018 الذي يعد أول إطار قانوني ينظم عمل الصيرفة الإسلامية رغم أنه وصفها بالصيرفة التشاركية، ولمعالجة بعض النقائص التي تخللته تم إلغاء أحكامه وإصدار نظام جديد هو النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 الذي تم إرفاقه بالتعليمية رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020، حيث بعد فترة قصيرة من صدور هذا النظام استقبل بنك الجزائر ما يزيد عن 20 طلبا للحصول على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية تمت الموافقة على أغلب تلك الطلبات المطابقة للأحكام القوانين والتنظيمات المنصوص عليها، حيث كانت حصيلة الصيرفة الإسلامية بالجزائر مع نهاية سنة 2022 كما يلي:

الجدول رقم (3-9): بيانات عامة حول نوافذ الصيرفة الإسلامية بالجزائر نهاية سنة 2022

على مستوى البنوك العمومية	في كافة البنوك (عامة وخاصة)	
294	469	عدد نوافذ الصيرفة الإسلامية
أزيد من 60 ألف	600	عدد الحسابات البنكية المفتوحة عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية
ما يقارب 50 مليار دج	500 مليار دج	قيمة الودائع المستقبلية عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية
5 مليار دج	400 مليار دج	قيمة التمويلات الممنوحة عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية

المصدر: بالوذنين عبد الحميد المدير العام للقرض والتنظيم المصرفي ببنك الجزائر، الصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر، مداخلة على هامش المؤتمر الدولي الخامس للمالية الإسلامية، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة، الجزائر، 20 فيفري 2023، متاحة على الموقع الرسمي لبنك الجزائر.

من الجدول السابق نلاحظ تحسن وتطورا ملحوظا للصناعة المصرفية الإسلامية بالجزائر حيث توجت البنوك العمومية إلى تقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية عبر النوافذ المصرفية إسلامية بعد أن كانت تقتصر على البنوك الخاصة، ونلاحظ من الجدول أن عدد نوافذ الصيرفة الإسلامية يشكل حوالي 63% من عددها الإجمالي في كافة البنوك، والملاحظ أيضا أنه رغم امتلاك البنوك العمومية لهذا العدد الكبير إلا أن عدد الحسابات البنكية المفتوحة من خلال هذه النوافذ وقيمة الودائع المستقبلية عبرها لا يشكل سوى 10% بالنسبة لعدد الحسابات البنكية المفتوحة وقيمة الودائع المستقبلية عبر في كافة البنوك، أما بالنسبة لحجم التمويلات الممنوحة عبر نوافذ الصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك العمومية فهو لا يتعدى 1.25% من حجم التمويل الممنوح عبر كافة البنوك وهذا ما يدل على أن البنوك الخاصة تهيمن على سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتمتلك حصة الأسد منه سواء تعلق الأمر ببنك البركة وبنك السلام أو نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية وهذا يرجع لتجربتها الطويلة في مجال الصيرفة الإسلامية مقارنة بتجربة البنوك التقليدية العمومية، كما يرجع إلى اقتصار نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية على تقديم منتجات مصرفية

إسلامية دون الأخرى، أو لتطبيقها هامش ربح أكبر على تمويلاتها من المطبق من طرف نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة، أو لأنها تمنح لمودعي حسابات الاستثمار حصص ربح أقل من تلك الممنوحة من طرف نوافذ الصيرفة الإسلامية في البنوك الخاصة.

الفرع الثالث: معوقات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

من بين الصعوبات التي تعيق نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية بالجزائر ما يلي:

- رغم إقرار الصيرفة الإسلامية وترسيخها ضمن القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 إلا أنها ظلت خاضعة لأحكام النظام 02-20 والتعليمة 2020-03 المعرضين للمراجعة من قبل بنك الجزائر في أي وقت، حيث كان من الأجدر ترسيم الصيرفة الإسلامية ضمن القانون النقدي والمصرفي 09-23 بشكل أعمق عبر تخصيص أبواب خاصة بالصيرفة الإسلامية تعالج النقائص المسجلة في النظام السابق وتكون بمثابة مرجع قانوني رسمي مستقل يمنحها استقرارا قانونيا يحميها من تبعات تغير أحكام الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر.

- رغم أن إصدار بنك الجزائر للتعليمة 2020-03 جاء كخطوة لتدعيم النظام 02-20 وتدارك بعض النقائص إلا أن أنها لم تتطرق لمسألة السيولة في البنوك أو النوافذ الإسلامية، هذا إضافة إلى عدم وجود قوانين خاصة تحدد وتنظم العمليات المشتركة بين بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية المقدمة لمنتجات الصيرفة الإسلامية بشكل يراعى فيه خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

- لم يتم بنك الجزائر بإدراج مواد جديدة تحفز النوافذ الإسلامية أو الفروع في البنوك على تبني خيار التحول إلى بنوك إسلامية بشكل كامل حتى تكون جسرا نحو توطين الصيرفة الإسلامية بالجزائر، بل تعامل معها على أنها منفذ جديد يمكن للبنوك التقليدية من خلاله استقطاب متعاملين جدد وتحقيق أرباح أعلى من السابق.

- كل النصوص القانونية الواردة ضمن مواد النظام 02-20 المؤرخ في 2020/03/15 أو التعليمة 2020-03 المؤرخة في 2020/04/02 لم تتناول بوضوح مهمة ودور هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية المقدمة لمنتجات الصيرفة الإسلامية وشروط عملها، هذا إضافة إلى عدم وضوح طبيعة العلاقة التي تربطها بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

- حصرت المادة 04 من النظام رقم 02-20 العمليات المصرفية الخاصة بالصيرفة الإسلامية في ثمانية منتجات على الرغم من وجود مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية الإسلامية يمكن للبنوك والمؤسسات المالية تسويقها للمساعدة في تمويل احتياجات الاقتصاد الجزائري.

- عدم التفكير في خلق هيئات داعمة لصناعة التمويل الإسلامي في الجزائر مثل الهيئات التي تساعد على تطوير وابتكار المنتجات المصرفية الإسلامية، والهيئات التي تعمل على خلق سوق مالية إسلامية منظمة يتم التعامل فيها بأدوات مالية إسلامية مثل الصكوك الإسلامية تكون بمثابة منفذ جديد للحصول على السيولة وتحقيق الأرباح ورافد جديد يمكن من خلاله تقديم مزيد من الدعم للاقتصاد الجزائري، هذا إضافة إلى إمكانية استخدام هذه الأدوات من طرف بنك الجزائر في توجيه وإدارة سياسته النقدية.

رغم أن الجامعات الجزائرية تضم تخصصات للصيرفة الإسلامية، إلا أن المستوى التأهيلي والتكويني للكوادر البشرية العاملة في مجال الصيرفة الإسلامية ليس بالمستوى المطلوب لإنجاح تجربتها في الجزائر بسبب عدم وجود هيئات بحث متخصصة تعنى فقط بتدريب وتكوين المورد البشري المتخصص في العمل المصرفي الإسلامي.

المبحث الرابع: عوامل نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية بماليزيا وإمكانية استفادة الجزائر منها

تمكنت ماليزيا من بناء منظومة مصرفية إسلامية قوية ومتطورة جعلت منها مركزا عالميا للصيرفة الإسلامية ودولة رائدة في هذا المجال ونموذجا يستحق الدراسة والاهتمام للاستفادة منه في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية للدول الراغبة في النهوض بهذا النوع من الصناعة المصرفية من بينها الجزائر التي يمكنها استعارة هذه التجربة والاستفادة منها في تعزيز منظومتها الشرعية والقانونية والتنظيمية للرفع من قدراتها في مجال الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: العوامل المساعدة على نجاح التجربة المصرفية الإسلامية بماليزيا

إن نجاح ماليزيا في أن تكون دولة رائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة جهود حثيثة وعمل دؤوب من طرف السلطات الماليزية التي أولتها اهتماما خاصا وقدمت لها دعما مستمرا شمل كافة الجوانب الضرورية واللازمة لتطوير هذه الصناعة وهو ما ساعد على إيجاد بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية ملائمة ذات إطار شرعي سليم تم تعزيزها بالعمل على تكوين مورد بشري معتبر متخصص في العمل المصرفي الإسلامي وإنشاء عدة هيئات ومؤسسات داعمة له، وهو ما ساهم في تطور المصرفية الإسلامية بماليزيا.

الفرع الأول: الإستراتيجيات المنتهجة لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية بماليزيا

انتهجت ماليزيا في سياستها لتطوير الصيرفة الإسلامية أربعة استراتيجيات هي:¹

- تبني خيار النظام المصرفي الثنائي (المزدوج) من خلال وضع خطة إستراتيجية لخلق نظام مصرفي إسلامي قائم بمجد ذاته يعمل جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي التقليدي.
- إصدار منظومة شاملة من التشريعات والقوانين الملائمة لأعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وتوفير إطار شرعي متكامل تخضع فيه كافة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لإشراف ورقابة مجلس استشاري شرعي مركزي وحيد.
- اعتماد نهج التدرج في تطبيق الصيرفة الإسلامية ضمن إستراتيجية شاملة طويلة المدى مقسمة على ثلاثة مراحل هدف أول مرحلة منها هو خلق مجموعة واسعة ومتنوعة من الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية، وهدف ثانيها هو إيجاد عدد كبير ومتنوع من البنوك والمؤسسات المالية المقدمة للخدمات المصرفية الإسلامية من خلال اعتماد "نظام النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية (IBS)"، أما هدف ثالث مرحلة منها هو إنشاء سوق للتعاملات بين البنوك الإسلامية (IIMM) تلجأ له لسد حاجتها من السيولة بالاقتراب من البنوك الإسلامية الأخرى المتوفرة لديها فائض في السيولة.

¹ غالية بوزنيط ومُجد طويطو، نحو إطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: التجربة الماليزية نموذجا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 08، العدد 02، الصفحات (715-733)، جامعة أم البواقي، 2021، ص: 725.

- تكثيف حملات توعية وتثقيف مختلف شرائح المجتمع بالصناعة المصرفية الإسلامية، والاهتمام أكثر بمسائل البحث والتطوير التي تعنى بتسيخ العمل المصرفي الإسلامي والحفاظ على جوهره.

الفرع الثاني: العوامل المساهمة في إنجاح الصناعة المصرفية الإسلامية بماليزيا

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على إنجاح الصناعة المصرفية الإسلامية بماليزيا نذكر منها ما يلي:

أولاً- إطار شرعي سليم ومنظومة قانونية وتشريعية واضحة تراعي خصوصية المصرفية الإسلامية: نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان ثمرة جهود جبارة من قبل السلطات الماليزية التي عملت على توفير المتطلبات الشرعية وسن أنظمة قانونية وتشريعية ملائمة للصناعة المصرفية الإسلامية ومراجعة كل ما له صلة بالقوانين والأنظمة التقليدية وهذا منذ اعتمادها لأول بنك إسلامي فيها، وفيما يلي يمكن تلخيص أهم المتطلبات الشرعية والقوانين والتنظيمات المساعدة على نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية فيها:¹

- إصدار أول قانون للمصارف الإسلامية خاص بالمصارف الإسلامية سنة 1983، ولتمكين البنك الإسلامي الوحيد آنذاك من مواجهة متطلبات السيولة وتخليصه من اللجوء للأوراق المالية التقليدية تم تدعيم القانون السابق بقانون للاستثمار الحكومي يسمح من خلاله للدولة بإصدار شهادات خالية من الفوائد الربوية تعرف بشهادات الاستثمار الحكومي يمكن لهذا البنك استخدامها للغرض السابق ذكره؛

- إصدار نظام المصرفية الإسلامية (IBS) في سنة 1993 الذي يمكن البنوك التقليدية من تسويق خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية، وهذا ما مكن من توسيع انتشار خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية ومقدميها؛

- إصدار قانون خاص بتأسيس وتنظيم سوق نقدي إسلامي يتيح لمقدمي الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي تعاني عجزاً في السيولة الاقتراض من البنوك الإسلامية الأخرى لتجنب شبهة الوقوع في الربا؛

- في سنة 1994 اعتمد نظام إسلامي لمقاصة الشيكات فيما بين المصارف (IICCS) تم من خلاله فصل مقاصة الشيكات الخاصة بالمؤسسات المقدمة لخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية عن شيكات البنوك التقليدية؛

- في سنة 2003 تم إصدار قانون لتشجيع نوافذ الصيرفة الإسلامية على التحول إلى فروع إسلامية حيث سمح هذا القانون بزيادة ملحوظة في عدد الفروع المقدمة لخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، كما تم في نفس السنة إصدار قانون آخر يسمح للبنوك الأجنبية بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؛

- ضمن قانون المالية لسنة 2005 تم إصدار قانون ينص على تطبيق نظام ضريبي محايد على معاملات المالية الإسلامية لحمايتها من أن تفرض عليها أي ضرائب إضافية تجعلها أقل تنافسية مقارنة بمعاملات المالية التقليدية؛

- إصدار قانون البنك المركزي سنة 2009 تم من خلاله إلغاء قانون البنك المركزي لسنة 1958، وتنظيم عمل البنوك الإسلامية التي خصص لها قانون خاص بها منفصل عن القانون المصرفي العام، كما تم من خلاله تعزيز إجراءات الرقابة

¹ بن مشيش حليلة، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة لتجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه تخصص مالية واقتصاد إسلامي، جامعة سطيف 01، 2020، ص: 115-117.

القبلية، ومنح بنك نيغارا صلاحيات أكثر تسمح له باتخاذ التدابير المناسبة لتجنب المخاطر ومواجهة الأزمات المالية، هذا إضافة إلى أنه تم تحديد المهام الموكلة للهيئة الشرعية التابعة لبنك نيغارا بدقة، وضبط العلاقة بينها وبين الجهات القضائية؛

إصدار نظام للحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 2010 يسعى لخلق نظام حوكمة شرعية سليم ضمن المؤسسات المالية الإسلامية يبين الشروط الواجب إتباعها لضمان تطبيقها لتوجيهات وتعليمات الهيئة الشرعية في كافة تعاملاتها؛

إصدار القانون رقم 759 الخاص بالخدمات المالية الإسلامية سنة 2013 تم من خلاله إلغاء مجموعة من القوانين منها قانون المصارف الإسلامية لسنة 1983، وقانون التكافل لسنة 1984 وغيرها، وقد هدف هذا القانون إلى تعزيز الاستقرار المالي من خلال تنظيم وتطوير النظام المالي الإسلامي عن طريق إصدار إطار قانوني لتنظيم عمل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المقدمة للخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، ووضع معايير صارمة ودقيقة تضمن شفافية المعاملات المالية الإسلامية، والتشجيع على ابتكار وتطوير خدمات ومنتجات مالية جديدة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى سن قوانين لحماية المستهلكين للخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.

ثانيا- **تدعيم الصناعة المصرفية الإسلامية عن طريق إنشاء مؤسسات داعمة لها:** قامت السلطات الماليزية بتأسيس عدة منظمات ومؤسسات تساعد على تنفيذ استراتيجياتها لامتلاك نظام مالي إسلامي قوي ومتطور مستقل بحد ذاته ومتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفيما يلي سنذكر بعض المنظمات والمؤسسات التي دعمت تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا وساعدت على إنجاحها:¹

رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية (AIBIM): تم إنشاؤها سنة 1997 للمساعدة على خلق نظام مصرفي إسلامي تنافسي وقوي، إضافة إلى قيامها بتقديم الدعم والإرشاد والتدريب لأعضاء الرابطة ومساعدتهم على تحقيق أهدافهم وتطوير قدراتهم.

المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية (IBFIM): تم تأسيسه سنة 2001 للمساعدة على بلوغ أهداف المخطط الشامل للقطاع المالي من خلال بذل جهدها في الحصول على كوادر بشرية قيادية وعاملة عالية التأهيل في مجال الصناعة المالية الإسلامية.

مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB): تم تأسيسه سنة 2002 مهمته وضع السياسات والتشريعات الخاصة بالمالية الإسلامية وتحديثها إن دعت الحاجة لذلك، وكذا إصدار أدلة إرشادية ومعايير لمراقبة ومراجعة أداء البنوك والمؤسسات المالية لضمان التزامها بالقوانين، والمتطلبات الشرعية، والمعايير الدولية.

المركز الدولي للقيادة المالية والحوكمة (ICLIF): (المركز الدولي للقيادة المالية سابقا) هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تأسست سنة 2003 من طرف بنك نيغارا ماليزيا تقوم بمهمة تنظيم برامج للتعليم والتدريب على القيادة الإدارية والمالية

¹ عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سابق ذكره، ص: 52-54.

وحوكمة الشركات من أجل تكوين وتحضير جيل من القادة المهرة في المستويات الإدارية العليا يمتلكون القدرة على قيادة شركاتهم ومؤسساتهم المالية بكفاءة وحكمة في ظل بيئة سريعة التغير وشديدة المنافسة.

محكمة أمين المظالم للخدمات المالية (OFC): هيئة مستقلة كانت تعرف سابقا باسم مكتب الوساطة المالي (FMB) تأسست في 30 أوت 2004 وبدأت عملها رسميا مطلع سنة 2005 تم اعتمادها من طرف بنك نيغارا استنادا لقانون الخدمات المالية وقانون المالية الإسلامية لسنة 2013 لتساهم في حل المنازعات والخلافات التي تحدث بين العملاء والبنوك والمؤسسات المالية المختلفة (إسلامية، تقليدية) التي لها عضوية في المكتب.

المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF): أسس سنة 2005 من طرف بنك نيغارا ماليزيا للمساعدة على تكوين وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة في مجال التمويل الإسلامي محليا وعالميا.

المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC): مؤسسة تابعة لبنك نيغارا ماليزيا تأسست سنة 2006 للمساعدة تنفيذ الإستراتيجية الهادفة لجعل ماليزيا مركز عالمي جذاب لرؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار في قطاع التمويل الإسلامي.

شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC) تم إطلاقها سنة 1994 بهدف دعم وتطوير هيئة السوق المالية الماليزية، والقيام بمهام التدريب والتكوين وجمع المعلومات الخاصة بالأسواق المالية لدول الآسيان قبل أن يتم تحويلها سنة 2007 لمؤسسة تجارية متخصصة في التدريب والتعليم الخاص بالأسواق المالية محليا وعالميا.

الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA): أنشئت سنة 2008 كمؤسسة متخصصة في البحوث الشرعية التطبيقية الخاصة بالتمويل الإسلامي تعمل على نشر المعرفة والعلم الشرعي المتعلق بالصناعة المالية الإسلامية عن طريق تدريب وتكوين الكوادر البشرية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتقديم المعرفة لجميع المهتمين الآخرين الراغبين في تأهيل أنفسهم بشكل احترافي في المجال الشرعي والفني للصناعة المالية الإسلامية.

ثالثا- إدماج الأدوات المالية الإسلامية في إدارة وتوجيه السياسة النقدية: بما أن أغلب آليات السياسة النقدية لها ارتباط وثيق بسعر الفائدة اتجه البنك المركزي إلى استحداث آلية تمكنه من التحكم في مستوى السيولة في البنوك الإسلامية من جهة، وتسمح لهذه البنوك بإدارة فائض وعجز الموازنة بشكل كفاء بدون التعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من جهة أخرى لذلك قام بإنشاء سوق خاص للتعامل ما بين البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية هو سوق الأنتربنك الإسلامي (IIMM)، وابتكار العديد من الأدوات المالية الإسلامية التي يمكن تداولها فيه، ومع مرور الوقت وبتزايد عدد الأدوات المالية الإسلامية المتداولة في هذا السوق تم تطوير هذا السوق الذي كان مقتصرًا على التعامل ما بين البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والبنك المركزي الماليزي إلى سوق للتعاملات ما بين البنوك بعضها البعض، حيث يسمح للبنوك التقليدية التعامل في سوق التعاملات ما بين البنوك الإسلامية، في حين لا يسمح للبنوك الإسلامية أن تتعامل في سوق التعاملات ما بين البنوك التقليدية. لقد أتاحت هذه التجربة للبنك المركزي بإدارة مستوى

السيولة بشكل أحسن، ومكنته من استخدام أدوات نقدية إضافية تسمح له بتوجيه وإدارة سياسته النقدية بكفاءة أكبر.¹

من خلال ما سبق نستنتج أن نجاح مشروع الصيرفة الإسلامية في ماليزيا ووصوله إلى الريادية عالميا كان نتيجة خطط مدروسة وعمل جبار ورؤية واضحة تفاعلت وتضافرت فيها جهود العديد من الأطراف هي:

1. الحكومة الماليزية كانت لها الإرادة الجادة والرؤية الواضحة المدروسة لتبني هذه التجربة التي دعمتها عن طريق وضع السياسات والقوانين والتشريعات التنظيمية المناسبة، وتعزيز البنية التحتية الضرورية لنمو وتطور هذا القطاع، هذا إضافة إلى وضوح سياساتها وخططها الاقتصادية.

2. الهيئات التنظيمية: مثل البنك المركزي الماليزي الذي أدى دورا مهما في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال سهره على متابعة وتطبيق السياسات والقوانين والتشريعات التنظيمية التي أقرتها الحكومة ودعمها بالأطر الشرعية السليمة والنظم والتعليمات المناسبة من أجل الحصول على بيئة مصرفية إسلامية منظمة تنظيما عاليا تساعده على القيام بمهامه على أحسن وجه، وتسمح للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي يشرف عليها بمزاولة عملها في بيئة مشجعة على التطور ومراعية لخصوصيتها، هذا إضافة إلى قيامه بالإشراف على عدد من المنظمات والمؤسسات الداعمة التي تساعده على تحقيق الاستراتيجيات وتقديم له الاستشارة ويد العون على إثراء الجانب الشرعي والتنظيمي للصناعة المصرفية الإسلامية، والقيام بمرافقة ودعم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والمساهمة في تدريب وتكوين الكوادر البشرية المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي باحترافية.

3. مراكز البحث والجامعات: ساهمت هذه المؤسسات في تعزيز الهندسة المالية الإسلامية من خلال اقتراح أفكار ونماذج مبتكرة لمنتجات وخدمات مالية إسلامية، وتطوير المعرفة ونشر العلم الشرعي والبحث في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، كما ساهمت أيضا في تكوين وتأهيل كوادر بشرية متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، وزيادة الوعي والثقافة الخاصة بالصيرفة الإسلامية لدى الجمهور.

4. البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: ساهمت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في نجاح عملها عن طريق تطبيقها للوائح والتنظيمات المعتمدة وامتثالها لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعملها المستمر على تحسين وضعها التنافسي من خلال إتباعها لسياسات تسويقية جديدة وتطوير منتجاتها وخدماتها المصرفية لجذب أكبر عدد من المستثمرين والعملاء.

5. المستثمرون والعملاء: في بداية الأمر كانت شريحة كبيرة من المجتمع الماليزي تجد حرجا في التعامل مع البنوك التقليدية، لكن بمجرد أن أعطيت إشارة الانطلاق لتقدم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية قام الكثير منهم بالإقبال على طلب خدماتها ومنتجاتها، لكن مع مرور الوقت حتى المستثمرون والعملاء الذين كانوا يتعاملون مع البنوك التقليدية يقبلون على طلب المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية بعد أن وجدوا أنها وجهة يمكن أن تساهم

¹ هبة عبد المنعم، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية لصندوق النقد العربي، العدد 35، أوت 2016، أبو ظبي، ص ص: 21-22.

في تنمية استثماراتهم وتلبي احتياجاتهم التمويلية، وهو ما زاد من الطلب على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية في السوق المصرفي الماليزي.

الفرع الثالث: آليات استفادة الجزائر من التجربة الماليزية لتطوير مصرفيتها الإسلامية:

يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة المصرفية الإسلامي الماليزية من عدة نواحي هي:

أولاً- من ناحية الإستراتيجية والتطبيق: لقد رأينا أن تجربة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا لم تكن لتنجح لو لم توجد إرادة سياسية ورؤية واضحة وحكيمة لتطويرها، لذلك فإنه قبل القيام بأي خطوة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا بد من وجود إرادة سياسية جادة ووضع خطط إستراتيجية مدروسة واضحة المعالم للنهوض بها عن طريق توفير كافة المتطلبات اللازمة لنموها وتطويرها والتي يجب أن تطبق تطبيقاً متدرجاً ومواكبا لمسار تطبيق خطط التنمية الاقتصادية المرسومة حتى يكون هناك تأثير متبادل بينهما، أي أن المصرفية الإسلامية ستفيد التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى وتستفيد منها من خلال مساهمتها في تمويل تنفيذ خططها، ومن جهة أخرى سيؤدي النجاح في بلوغ الأهداف المرجوة من خطط التنمية الاقتصادية المسطرة وما يتمخض عنها من تحسن في معدلات النمو الاقتصادي والوضعية الاقتصادية بشكل عام إلى ارتفاع حجم الودائع الوافدة إلى البنوك الإسلامية والمؤسسات المقدمة للخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية التي ستعطيها القدرة على تنوع منتجاتها وخدماتها وتوسيع عملياتها التمويلية وبالتالي ازدياد نشاطها وأرباحها، وهذا ما سيؤدي في الأخير إلى ارتفاع عدد البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتطور المصرفية الإسلامية في الجزائر.

ثانياً- من الناحية الشرعية والقانونية والتشريعية: بعد تتبعنا للجهود الماليزية المبذولة في وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية نرى أنه ينبغي على الجزائر أن تحدد هدفها من إدراج الصيرفة الإسلامية في نظامها المصرفي العام، أي هل غايتها من ذلك اعتماد نظام مالي إسلامي بالكامل؟ أو نظام مالي مزدوج؟ وبناء على ذلك ترسم الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي المناسب للنظام المرغوب والتدرج في تطبيقها حتى بلوغ الهدف النهائي، وبالإسقاط على النظام المالي الماليزي سنشير إلى كيفية استفادة الجزائر منها لوضع منظومة قانونية وتشريعية وتنظيمية ملائمة لنظام مالي مزدوج كما يلي:

لنجد لاحظنا أن ماليزيا وضعت قانونا خاصا بالمصارف الإسلامية منذ اعتمادها لأول بنك إسلامي فيها تم تدعيمه بقانون خاص بالاستثمار للمحافظة على خصوصيتها وتفردتها عن المصرفية التقليدية وهو ما كان بمثابة إنشاء إطار قانوني متين لتثبيت وجودها ضمن السوق المصرفي الماليزي، واستندا إلى ذلك يمكن للجزائر إصدار إطار قانوني خاص بالبنوك والنوافذ الإسلامية يتماشى مع خصوصية الصيرفة الإسلامية ويعد عنها شبهة الابتعاد أحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا يجب على هذا القانون أن يحدد بدقة شروط منح التراخيص لاعتمادها، وطبيعة عملها ونشاطها وإجراءات حلها وتصفيتها وغيرها من الشروط الأخرى بما لا يدع مجالاً للتأويل والغموض، كما يجب أن ينص هذا القانون على إيجاد آلية يمكن للبنوك والنوافذ الإسلامية أن تلجأ لها لمواجهة متطلبات السيولة لديها تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والسماح لها بتطوير وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع معايير صارمة ودقيقة تضمن شفافية المعاملات المالية الإسلامية؛

يجب أن يحدد هذا القانون شروط منح التراخيص لفتح نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية إضافة إلى تحديد طبيعة عملها ونشاطها وعلاقتها مع البنك التقليدي الأم وغيرها من الشروط والإجراءات الأخرى بشكل دقيق لا يدع مجالاً للتأويل والغموض، كما يجب أن يتضمن هذا القانون أيضاً نصوصاً تحث وتشجع نوافذ الصيرفة الإسلامية على التحول إلى فروع إسلامية أو الاندماج للتحول إلى كيان مصرفي إسلامي بالكامل؛

إصدار مشروع قانون لإنشاء وتنظيم سوق نقدي إسلامي، وسوق للتعاملات ما بين البنوك بعضها البعض في الجزائر بالضبط مثل ما قامت به ماليزيا يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية الحصول على تمويل من البنوك والمؤسسات الإسلامية الأخرى لمواجهة احتياجات السيولة لديها حتى لا تكون مجبرة على الحصول عليها من جهات أخرى تتعامل بالربا، ومن جهة أخرى يضمن لها استثمار هذه الفوائض بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن نوافذ الصيرفة الإسلامية من البقاء مستقلة ومنفصلة عن البنك التقليدي التابعة له وعدم تحويل فوائضها من السيولة إليه؛

إصدار قانون خاص ومستقل ينظم العلاقة التي تربط بنك الجزائر بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية من خلال توفير إطار قانوني غير متعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية للإشراف والرقابة على أنشطة هذه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية عن طريق استحداث أدوات لإدارة وتوجيه السياسة النقدية ملائمة للمصرفية الإسلامية، وتحديد الإجراءات التنظيمية والقواعد الاحترازية التي يجب عليها التقيد بها والمتوافقة أيضاً مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل كفاية رأس المال وتسقيف حجم التمويل بصيغة المراجعة ونسب السيولة وغيرها من القواعد الاحترازية الملائمة للاحتياط ضد المخاطر، كما يجب أن يحدد الإجراءات العقابية في حقها في حالة مخالفتها القوانين والتعليمات المعتمدة ويوضح العلاقة بينه وبين السلطات القضائية وجهات حل النزاعات؛

لتحسين البيئة القانونية والتنظيمية للصيرفة الإسلامية وتخليصها من فخ الخضوع للقانون والنظام التقليدي الربوي الخاص بمقاصة الشيكات يجب على بنك الجزائر استحداث نظام مستقل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لمقاصة الشيكات فيما بين المصارف الإسلامية؛

رغم أن بنك الجزائر قد أنشأ هيئة وطنية مركزية للرقابة الشرعية لها السلطة في منح شهادات مطابقة المنتجات والخدمات المقدمة ضمن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أنه تنقصها بعض القوانين والإجراءات التنظيمية التي يجب تداركها من أجل الحصول على إطار شرعي سليم وذلك من خلال تحديد مهام "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" بدقة ووضوح وتحديد العلاقة التي تربطها بهيئات الرقابة الشرعية الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية، هذا إضافة إلى أنه يجب إصدار نظام للحوكمة الشرعية يتضمن أدلة إرشادية ومعايير شرعية تساهم في تعزيز عمل هيئات الرقابة الشرعية الداخلية وتسهيل على "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" القيام بعمليات الرقابة على كافة تعاملات وأنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتأكد من مدى التزامها بتطبيق توجيهات وتعليماتها وتضمن امتثالها لأحكام الشريعة الإسلامية، مما سيؤدي إلى تحسن في مستوى شفافية المعاملات المالية الإسلامية وزيادة ثقة الجمهور في منتجات وخدمات الصيرفة الإسلامية؛

لتقديم المساندة أكثر للصيرفة الإسلامية يجب على السلطات الجزائرية إصدار قانون خاص بمؤسسات التأمين التكافلي وتكيف قانون التأمينات الحالي ليتلاءم مع خصوصية التأمين التكافلي ويكون شريكا مهما للمصرفية الإسلامية يتبادل معها الخبرات والمعارف في مجال المالية الإسلامية، ويقدم لها حلولاً تأمينية موفقة لأحكام الشريعة الإسلامية تساهم في تعزيز استقرارها وتقليل المخاطر المالية؛

يجب أن يرافق هذا القوانين تعديلا وتكييفاً للعديد من القوانين الأخرى بالشكل الذي تكون فيه محايدة ومتوافقة مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي مثل القانون الضريبي، وقانون الصفقات العمومية، والقانون التجاري، وقانون الاستثمار الأجنبي حتى تطبق بعدالة على كلا النظامين؛

إصدار قانون صريح يشجع ويرخص للبنوك الإسلامية والتقليدية الأجنبية بمزاولة عملها في الجزائر وتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، إضافة إلى سن قوانين تحمي مستهلكي خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وقوانين أخرى تسمح بإنشاء مؤسسات ومنظمات تدعم المصرفية الإسلامية وتساهم في تطويرها.

ثالثاً - من ناحية البنية التحتية والمؤسسات الداعمة لها: لقد رأينا أن ماليزيا اهتمت كثيراً بتأسيس مؤسسات وهيئات متعددة لدعم الصناعة المصرفية الإسلامية لما لها من دور كبير في تعزيز الوعي الجماهيري المتعلق بالصيرفة الإسلامية، والمساهمة في نشر المعرفة والعلم الشرعي الخاص بها، والمساعدة على تدريب وتكوين مستخدمين وجيل من القادة المؤهلين والمتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي، إضافة إلى تقديمها للمشورة والإرشادات التوجيهية في المسائل المالية والاقتصادية مراعية في ذلك خصوصية العمل المصرفي الإسلامية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وحتى تنجح الجزائر في مسعاها لتطوير الصيرفة الإسلامية عليها أن تسير على خطى ماليزيا وتؤسس عدداً من الهيئات المساعدة على خلق بيئة محفزة لنمو وتطور الصناعة المصرفية الإسلامية من خلال:

تأسيس مؤسسات متخصصة في تدريب وتكوين مستخدمين وإطارات مؤهلين ومتخصصين في الصيرفة الإسلامية ونشر المعرفة والعلم الشرعي والفني للصناعة المالية الإسلامية؛

تأسيس مؤسسات تساعد على بناء نظام مصرفي إسلامي تنافسي متين تساهم في وضع أو تعديل السياسات والتشريعات الخاصة بالمالية الإسلامية وصياغة الأدلة الإرشادية والمعايير الخاصة بمراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتقديم لها الدعم والإرشاد لمساعدتها على تطوير قدراتها وتحقيق أهدافها؛

تأسيس مؤسسات خاصة بتنظيم وتطوير سوق مالية إسلامية وتدريب، وتكوين مورد بشري مؤهل ومتخصص في الأسواق المالية الإسلامية وأدواتها، وفي دعم الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي الخاص بها؛

تأسيس مؤسسات خاصة بتكوين القضاة بالمسائل الفنية والشرعية الخاصة بالصيرفة الإسلامية ومؤسسات خاصة بمحل المنازعات والخلافات التي تقع بين العملاء والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

خلاصة الفصل:

في الختام نستطيع القول أن الجزائر لم تعطي الاهتمام اللازم للصناعة المصرفية الإسلامية رغم أن أول بنك إسلامي فيها أنشئ سنة 1991 حيث أقيمت غائبة تماما عن مواكبة التطورات التي شهدتها الصيرفة الإسلامية في كثير من دول العالم، فبالرغم من سماحها لبعض المؤسسات المصرفية بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية موافقة للشريعة الإسلامية إلا أنها تركتها خاضعة لنفس القوانين المطبقة على المؤسسات المصرفية التقليدية ولم تكلف نفسها عناء توفير غطاء شرعي وقانوني وتنظيمي يضمن لها خصوصيتها ويحفزها على النمو والتطور إلى غاية سنة 2018 أين تم إصدار النظام رقم 02-18 الذي تم إلغاؤه بإصدار النظام رقم 20-02 سنة 2020، وفي نفس السنة تم إنشاء "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" هذه الخطوة وإن جاءت متأخرة جدا إلا أنها خطوة إيجابية تساهم في تثبيت ونمو الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر، لكنها غير كافية لتطويرها والوصول بها إلى المستوى المطلوب إذ مازلت تعاني من بعض العقبات وتحتاج إلى مزيد من التحديث والدعم على أكثر من صعيد، ونظرا لتجربة الجزائر المتواضعة يمكنها تطوير مصرفيتها الإسلامية وتفادي تلك العقبات وتدارك الأخطاء والاختلالات عن طريق الانفتاح على بعض التجارب الرائدة في هذا المجال مثل تجربة ماليزيا الرائدة.

بعد دراستنا وتحليلنا للتجربة الماليزية رأينا أن نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية ووصولها إلى مركز الريادة عالميا كان نتيجة تخطيط محكم وإستراتيجية واضحة المعالم مبنية على أساس دراسات علمية مستفيضة وتضافر جهود العديد من الأطراف، وبعد تعمقنا في فهم وتحليل عوامل نجاح ماليزيا في هذا المجال اقترحنا عددا من الآليات الممكنة للجزائر إتباعها والاستفادة منها لتطوير وتحديث صناعتها المصرفية الإسلامية منها وضع رؤية وطنية جادة مبنية على أسس علمية يتم تنفيذها بالتدرج وتسليحها بالإطار الشرعي السليم والغطاء القانوني والتشريعي والتنظيمي المناسب وتدعيمها بإنشاء عدد من المؤسسات الوسيطة للمساعدة على التنفيذ والتطوير.

الفصل الرابع:

الدراسة الوصفية والقياسية لأثر التمويل المصرفي
الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا

تمهيد:

بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية الخاصة بالصيرفة والتمويل المصرفي الإسلامي، وتحليل واقع ومكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر ودراسة وتقييم التجربة الماليزية في مجال الصيرفة الإسلامية بصفتها تجربة رائدة في هذا المجال، وتوضيح عوامل نجاح ماليزيا في هذا المجال والخروج ببعض المقترحات التي يمكن للجزائر الاستفادة منها من هذه التجربة لتطوير صيرفتها الإسلامية. سنحاول في هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية ووصفية وقياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام بيانات سلاسل زمنية لستة متغيرات تم الاعتماد عليها بالرجوع إلى النظرية الاقتصادية ومختلف أدبيات النظرية والدراسات التجريبية لهذا الموضوع تمثلت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي في ماليزيا، ونسبة التمويل والودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرتين مستقلتين رئيسيين يعبران عن التمويل المصرفي الإسلامي والصيرفة الإسلامية في ماليزيا، إضافة إلى ثلاث متغيرات مستقلة أخرى للتحكم تتضمن معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص، ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت لماليزيا، حيث أننا استخدمنا في الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة واختبار العلاقة بينها طريقة تحليل المركبات الأساسية (PCA)، وفي الدراسة القياسية استخدمنا واحدة من طرق النمذجة الاقتصادية المعروفة المتمثلة في منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار السببية لغرنجر من أجل دراسة تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجلين القصير والطويل وفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا وفق الخطة التالية:

- المبحث الأول: الدراسة التحليلية والوصفية لمتغيرات الدراسة.

- المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي بماليزيا.

المبحث الأول: الدراسة التحليلية والوصفية لمتغيرات الدراسة

قبل التطرق للدراسة القياسية سنقوم أولاً بإجراء دراسة تحليلية ووصفية للمتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة من أجل فهم الخصائص الأساسية للبيانات وتحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وتوجيه البحث نحو الاتجاه الصحيح. **المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة ومصدر بياناتها:**

من أجل قياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول من سنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022، وبالاستناد إلى الجانب النظري وأدبيات هذه الدراسة وكذا الدراسات التجريبية السابقة التي لها علاقة بالموضوع تم اقتراح عدد من المتغيرات تضم متغيراً تابعاً وخمسة متغيرات تفسيرية لأجل اختبار فرضيات هذه الدراسة، وهي نفس المتغيرات التي تم تناولها بشيء من التحليل من قبل في المطلب الأول من هذا المبحث، والتي سنعرف عليها وعلى مصادر بياناتها أكثر فيما يلي:

1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real Gross Domestic Product Growth ونرمز له بـ (RGDPg): تم اختيار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي لدولة ماليزيا لأنه مؤشر مهم يتم من خلاله قياس القيمة الاقتصادية الفعلية لأنه يستبعد التغيرات في الأسعار نتيجة التضخم، حيث أن ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي حتى وإن بقيت كميات الإنتاج ثابتة وبدون تغير. وللاشارة فإن مصدر البيانات الربع سنوية الخاصة بهذا المتغير لدولة ماليزيا هو مركز التكامل الإقليمي الآسيوي (Asia Regional Integration Center).¹

2. نسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي Total Islamic Banking Financing/GDP ونرمز له بـ (ISBF): يمكن للتمويل المصرفي الإسلامي التأثير على النمو الاقتصادي من خلال عدة جوانب منها أن العديد من صيغ التمويل المصرفية الإسلامية تشجع الأفراد على تمويل استثماراتهم لقيامها على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر خصوصاً لمن يحصل على تمويل من البنوك الربوية بسبب عدم امتلاكه للضمانات الكافية، مما يعني أنه كلما زاد عدد المقبلين على التمويل بهذه الصيغ زاد تطور المصرفية الإسلامية وبالتالي زيادة فرص تحقيق النمو الاقتصادي، ولقياس تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا في دراستنا هذه لجأنا إلى استخدام نسبة القيمة الإجمالية للتمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعليه يمكن اعتبار هذا المؤشر مقياساً دقيقاً لما تمنحه المصارف الإسلامية من تمويلات للاقتصاد. وللاشارة فإنه قد تم جمع البيانات الربع سنوية الخاصة بالقيمة الإجمالية للتمويلات المصرفية الإسلامية والبيانات الربع سنوية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي الذي تمت القسمة عليه من بنك نيغارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia).²

3. نسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي Total Islamic Banking Deposits/GDP ونرمز له بـ (ISBD): تعد الودائع المصرفية بمختلف أنواعها مورداً هاماً للمصارف بصفة عامة والمصارف الإسلامية بصفة خاصة إذ أنها تسمح لها بمواجهة متطلبات السيولة لديها إضافة إلى أنها تسمح لها بالتوسع في منح تمويلات

¹ <https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>

² <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical>

مصرفية إسلامية للأفراد والمؤسسات تؤدي في الأخير إلى تعزيز النمو الاقتصادي، فنظريا كما يمكن للارتفاع الودائع المصرفية الإسلامية أن يؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق توجه المصارف الإسلامية إلى زيادة حجم تمويلاتها الممنوحة، يمكن أيضا أن يكون النمو الاقتصادي هو العامل الفعلي المؤدي لزيادتها حيث أن تحسن الوضع الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار وارتفاع الأجور والدخل للأفراد والمؤسسات سيشجعهم على الرفع من حجم مدخراتهم وبالتالي زيادة حجم هذا الودائع، حتى لا نغفل تأثير الودائع المصرفية الإسلامية على حجم التمويلات المصرفية الإسلامية لجأنا في دراستنا هذه إلى استخدام نسبة القيمة الإجمالية للتمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي. تم الحصول على البيانات الربع سنوية الخاصة بها من بنك نيغارا ماليزيا (Bank Negara Malaysia).¹

4. معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص **Private Consumption Expenditure Growth** ونرمز له بـ

(PRCNg): يعبر الإنفاق الاستهلاكي الخاص عن مجموع إنفاق الأفراد والمؤسسات الخاصة غير ربحية على السلع الاستهلاكية مطرحة منها صافي مبيعاتهم من السلع المستخدمة ومضافا لها قيم الهدايا العينية التي يحصل عليها الأفراد من أنحاء العالم، وقد تم اختيار هذا المتغير نظرا لما يلعبه الاستهلاك في تحريك النمو الاقتصادي والتشجيع على زيادة الإنتاج والرفع من حجم الاستثمارات الحقيقية وخفض معدلات البطالة، فالاستهلاك الخاص يحفز الأفراد على طلب المزيد من التمويلات المصرفية لتلبية حاجياتهم الاستهلاكية، كما يحفز أيضا المؤسسات الإنتاجية على طلب العديد من التمويلات المصرفية لزيادة الإنتاج اللازم لتغطية هذا الطلب على المنتجات الاستهلاكية للأفراد. تم الحصول على البيانات الربع سنوية الخاصة بدولة ماليزيا لهذا المتغير من مركز التكامل الإقليمي الآسيوي (Asia Regional Integration Center).²

5. معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام **Public Consumption Expenditure Growth** ونرمز له بـ

(PUCNg): يعبر الإنفاق الاستهلاكي العام عن الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات لأجل الاستهلاك الجاري (القيمة الإجمالية لإنتاج المنتجين لخدمات الدولة) مثل الأجور والرواتب والإعانات المقدمة للفئات المهشة...، مضافا له ما تقتنيه الحكومة من قطاع الأعمال وباقي أنحاء العالم، مطروحا منه ما تبيعه الحكومة لقطاع الأعمال والأفراد، تم اختيار هذا المتغير لدوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تدخل الحكومة في بعض الأحيان لتنشيط الاستهلاك الخاص عن طريق الرفع من قيمة التحويلات الاجتماعية، وأيضا من خلال قيامها بالاستثمار في مشاريع البنية التحتية وغيرها من الأنشطة الأخرى التي قد تستدعي من الحكومة إلى طلب تمويلات للإنفاق عليها. جمعت البيانات الربع سنوية الخاصة بدولة ماليزيا لهذا المتغير من مركز التكامل الإقليمي الآسيوي (Asia Regional Integration Center).³

6. معدل نمو تكوين رأس المال الثابت **Fixed Capital Formation Growth** ونرمز له بـ (GFCFg): يمكن

تعريف تكوين رأس المال الثابت أنه مجموع ما تم إنفاقه على امتلاك سلع رأسمالية جديدة بالإضافة إلى التحسينات

¹ The same source of data previously mentioned.

² <https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>

³ The same source of data previously mentioned.

والتجديدات التي تم إجراؤها على السلع الرأس مالية القائمة، مضافا إليها قيمة تشييد البنية التحتية التي قيد الإنجاز، ويفترض بهذا المتغير أن يكون له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية. وقد تم جلب البيانات الربع سنوية الخاصة بهذا المتغير من مركز التكامل الإقليمي الآسيوي (Asia Regional Integration Center).¹

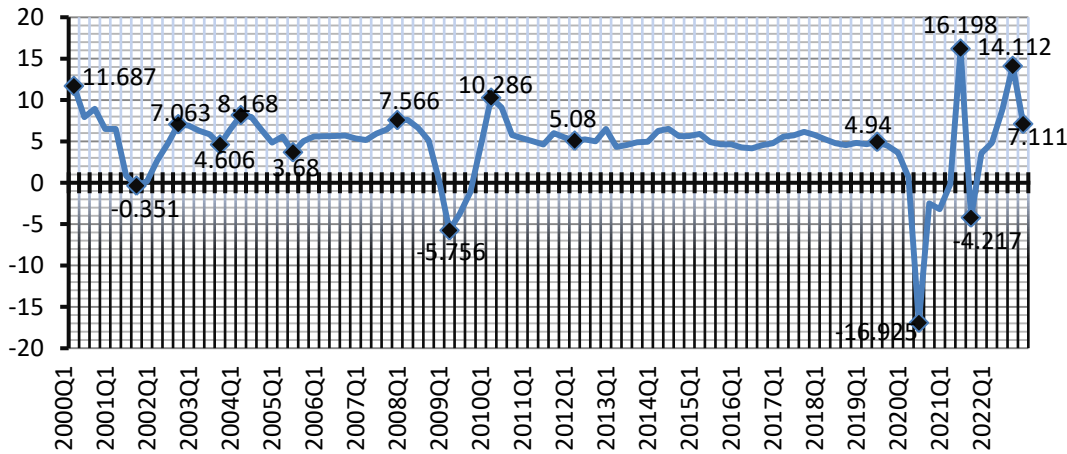
المطلب الثاني: الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة

نسعى من خلال هذا المطلب إلى إعطاء تحليل أوفى لمتغيرات الدراسة الخاصة بماليزيا والمتمثلة في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، ومعدلات نمو الاستهلاك الخاص والعام، وكذا نسبة إجمالي الودائع والتمويلات المصرفية الإسلامية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022.

الفرع الأول: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

بعد تنفيذ خططها التنموية الطموحة تمكنت ماليزيا من بلوغ أغلب أهدافها وانتشال اقتصادها من دائرة التخلف وتحقيق نوع من التقدم والتنوع الاقتصادي. فقد شهدت البلاد نموا اقتصاديا معتبرا وبقي اقتصادها صامدا رغم تعرضه لبعض الأزمات والظروف الصعبة مما ساهم في زيادة معدلات الاستثمار وبناء قاعدة صناعية قوية وتطور لقطاع الخدمات، وتحسن في مستوى المعيشة للمواطنين، ولتوضيح ذلك يمكن عرض تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): تطور معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مركز التكامل الإقليمي الآسيوي Asia Regional Integration Center على الرابط:

<https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>

كما أشرنا إليه سابقا من خلال تتبع تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الماليزي على أساس سنوي في المبحث الأول ومن خلال الشكل السابق نلاحظ تأثر الاقتصاد الماليزي ببعض الأزمات والأوضاع العالمية فبعد النمو المعتبر الذي حققه الاقتصاد الماليزي بعد التعافي من آثار أزمة جنوب شرق آسيا سنة 1997 وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مطلع

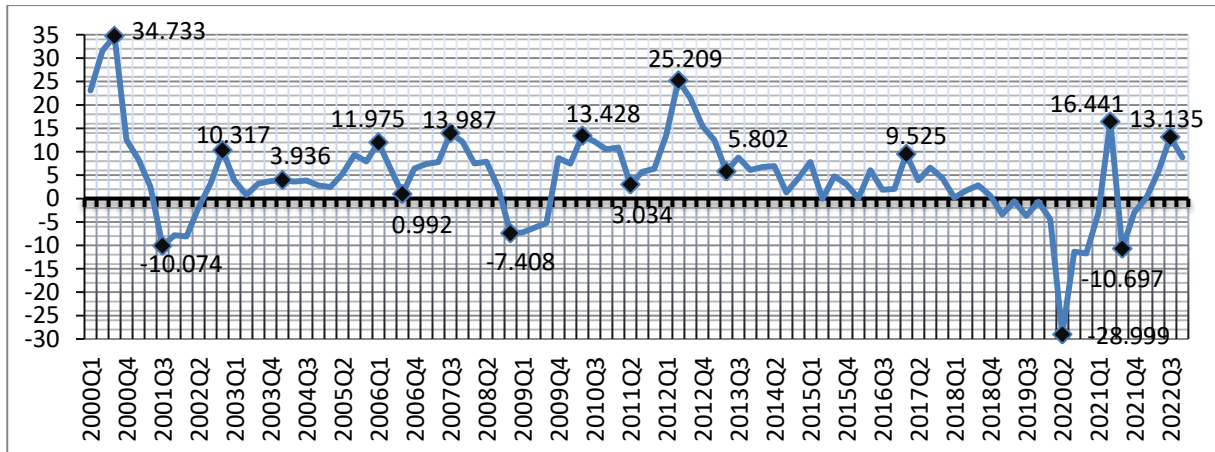
¹ The same source of data previously mentioned.

سنة 2000 إلى 11.7% لكن سرعان ما بدأ بالتراجع ليصل إلى أدنى مستوى له خلال الربع الثالث لسنة 2001 مسجلا -0.35% وهذا بسبب تراجع الطلب العالمي آنذاك وأيضاً بسبب تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 وما خلفته من ركود مؤقت على الاقتصاد العالمي، مع بداية الربع الأخير من سنة 2001 شهد معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا نمو معتبر ليبلغ حوالي 8.2% في الربع الأول من سنة 2004 لكنه سجل انخفاضا شديداً خلال الربع الأول لسنة 2009 مسجلا -5.8% بسبب آثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الماليزي الذي كانت تأثر بشكل أقل حدة من باقي اقتصاديات العالم بسبب تبنيه لنظام مالي مزدوج ساهم في تخفيف آثار الصدمة التي تعرضت لها الأنظمة المالية الربوية، مع بداية تعافي الاقتصاد العالمي سجل معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال ارتفاعا ملحوظا سجل أعلى مستوى له في الربع الأول من سنة 2010 بمعدل قدر ب 10.3% لكنه سرعان ما استقر عند 5% قبل أن يسجل الاقتصاد الماليزي أسوأ أداء له خلال الربع الثاني لسنة 2020 متأثرا بتداعيات انتشار فيروس كورونا في العالم وما خلفه من اضطرابات في الوضع الاقتصادي العالمي بسبب إجراءات الحجر الصحي الذي شهدت فيه الأنشطة الاقتصادية توقفا مفاجئاً عن العمل، مع بداية عودة الحياة إلى سابق عهدها وتراجع انتشار وباء كورونا بدأ الاقتصاد الماليزي بالتعافي تدريجياً ليسجل أفضل أداء له خلال الربع الثاني من سنة 2021 مسجلا معدل نمو بلغ 16.2% لكنه سرعان ما انخفض انخفاضاً مدوياً خلال الربع الثالث من نفس السنة تراجع فيه النمو الاقتصادي إلى -4.2% بسبب عودة انتشار وباء كورونا وتبني الحكومة الماليزية لإجراءات غلق جديدة أثرت على القطاع السياحي والوضع الاقتصادي ككل، بعد انحصار انتشار وباء كورونا والسيطرة عليه سجل الاقتصاد الماليزي ثاني أفضل أداء له في هذه الفترة خلال الربع الثالث لسنة 2022 مسجلا معدل نمو قدر ب 14.11% بعد العودة القوية للنشاط الاقتصادي للعمل من جديد ليستقر بعدها خلال الربع الأخير من نفس السنة عند 7.11% بعد استقرار الوضع الاقتصادي العام.

الفرع الثاني: معدل نمو تكوين رأس المال الثابت

على غرار ما تمت الإشارة إليه سابقاً في المبحث الأول سنوضح من خلال الشكل الموالي تطور معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في ماليزيا على أساس ربع سنوي خلال الفترة (2000-2022).

الشكل رقم (4-2): تطور معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مركز التكامل الإقليمي الآسيوي Asia Regional Integration Center على الرابط:
<https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>

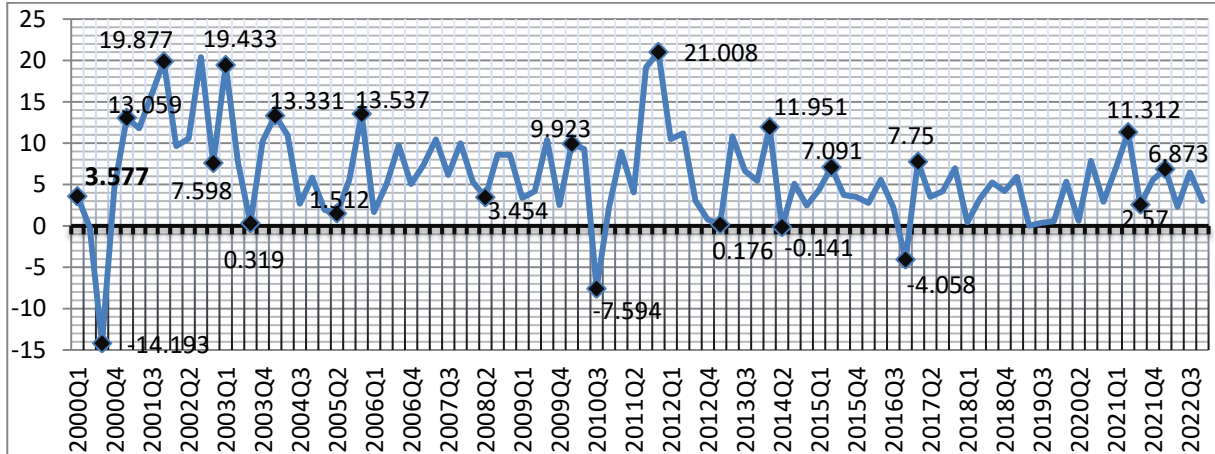
من خلال الشكل السابق نلاحظ انخفاضاً كبيراً جداً لمعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت بعد انخفاضه إلى 10.1- % خلال الربع الثالث من سنة 2001 بعد أن سجل ارتفاعاً قياسياً خلال الربع الثالث من سنة 2000 بلغ 34.7% وهذا قد يرجع إلى عدة عوامل منها تراجع النمو الاقتصادي للبلاد بسبب انخفاض معدلات الاستثمار وتباطؤ الاقتصاد العالمي بعد أحداث 11 سبتمبر من نفس السنة، بعد هذه الفترة سجل معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفاعاً ملحوظاً وصل إلى 10.3% خلال الربع الأخير لسنة 2022 بعد تحسن الوضع الاقتصادي العالمي لكن سرعان ما تناقص ورجع إلى مستواه العادي ليستقر عند معدل شبه ثابت خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2003 إلى الربع الثاني من سنة 2005 ليرتفع بعدها إلى حوالي 12% في الربع الأول من سنة 2006 مدعوماً بزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتبني الحكومة لسياسات تشجع على الاستثمار وتطوير البنية التحتية لينخفض بعدها بشكل مؤقت ثم يعود إلى الارتفاع مجدداً خلال الربع الثالث من سنة 2007 قبل أن ينخفض بشكل حاد خلال الربع الأول من سنة 2009 بسبب تأثر الاقتصاد الماليزي بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وفي لتفادي الصدمات الناتجة عن هذه الأزمة سارعت الحكومة الماليزية كغيرها من الحكومات إلى زيادة معدلات الإنفاق الحكومي وهو ما ساهم إضافة إلى استقرار الوضع الاقتصادي إلى ارتفاع معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى 25.21% خلال الربع الثاني من سنة 2012 بعد هذه الفترة رجع معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى مستوياته العادية بين ارتفاع وانخفاض طفيف قبل أن يسجل أدنى مستوى له خلال كامل هذه الفترة خلال الربع الثاني لسنة 2020 ليسجل انخفاضاً حاداً بلغ 29% متأثراً بإجراءات العلق وتوقف النشاط الاقتصادي بسبب انتشار وباء كورونا، بعد بداية انحصار انتشار وباء كورونا وبمجرد بداية عودة الاقتصاد الماليزي إلى سابق عهده وبدعم من الحكومة ارتفع هذا المعدل خلال الربع الثاني لسنة 2021 لكنه سرعان ما انخفض فجأة خلال الربع الثالث من نس السنة بعد تجديد إجراءات العلق والحجر الصحي بعد تسجيل ارتفاع في عدد الإصابات بسبب كورونا في البلاد وهذا ما انخفض على إثره هذا المعدل من 16.4% إلى 10.7- %، لم يدم هذا الانخفاض طويلاً حيث ارتفع مجدداً بعد تناقص عدد الإصابات ورفع إجراءات العلق وعودة النشاط الاقتصادي للعمل من جديد حيث سجل هذا المعدل خلال الربع الثالث من سنة 2022 حوالي 13.2%.

الفرع الثالث: معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام

نستعرض في الشكل المقابل التطور الربع سنوي لمعدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام في ماليزيا خلال الفترة (2000-2022).

الشكل رقم (4-3): تطور معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى

غاية الربع الأخير من سنة 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مركز التكامل الإقليمي الآسيوي Asia Regional Integration Center على الرابط:

<https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>

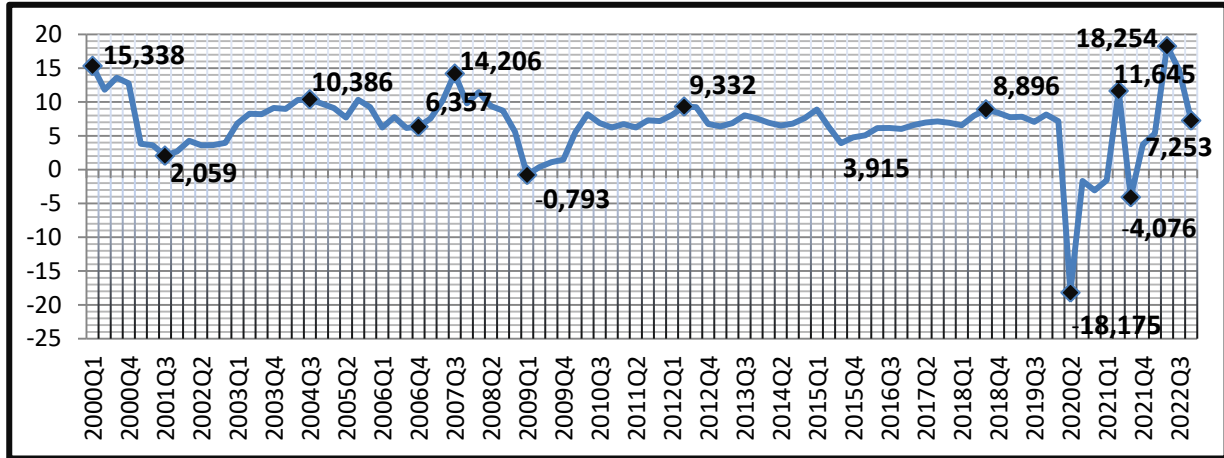
من خلال الشكل السابق نلاحظ مدى اضطراب معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام الذي لم يسجل أي استقرار يذكر حيث ظل خلال كامل هذه الفترة مترددا بين صعود ونزول، حيث نلاحظ أن الإنفاق الاستهلاكي العام سجل أدنى مستوى له على الإطلاق خلال كامل الفترة في الربع الثالث لسنة 2000 والربع الثالث لسنة 2010 والربع الأخير لسنة 2016 بـ 14.2%، -7.6%، -4.1% على التوالي، كما سجل أدنى مستوى له بدرجة أقل حدة من السابق في الربع الثالث لسنة 2003 والربع الأول لسنة 2013 والربع الثاني لسنة 2014 بـ 0.32%، 0.18%، -0.14% على التوالي في حين سجل هذا المعدل خلال الربع الأخير من سنة 2001 والربع الأول لسنة 2003 والربع الأخير لسنة 2011 أعلى مستوى له بـ 19.9%، 19.4%، 21% على التوالي، وبمعدل مرتفع لكن أقل من السابق في الربع الأول لسنة 2001 و 2004 و 2006 و 2014 والربع الثاني لسنة 2021 بـ 13.1%، 13.3%، 13.5%، 12%، 11.3% على التوالي، والملاحظ أن ارتفاع وانخفاض معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام في ماليزيا في الغالب له علاقة عكسية مع نمو المعدل الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن الحكومة الماليزية عند انخفاض معدلات النمو الاقتصادي تقوم بانتهاج بعض السياسات والتدابير الاقتصادية عن طريق رفع التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المتوسطة والضعيفة، ورفع من استهلاكها لمنتجات قطاع الأعمال من سلع وخدمات لتنشيط عجلة الاقتصاد والحد من تهاوي معدلات النمو الاقتصادي للبلاد.

الفرع الرابع: معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص

يظهر الشكل الموالي تطور معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في ماليزيا على أساس ربع سنوي خلال الفترة

(2022-2000).

الشكل رقم (4-4): تطور معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022



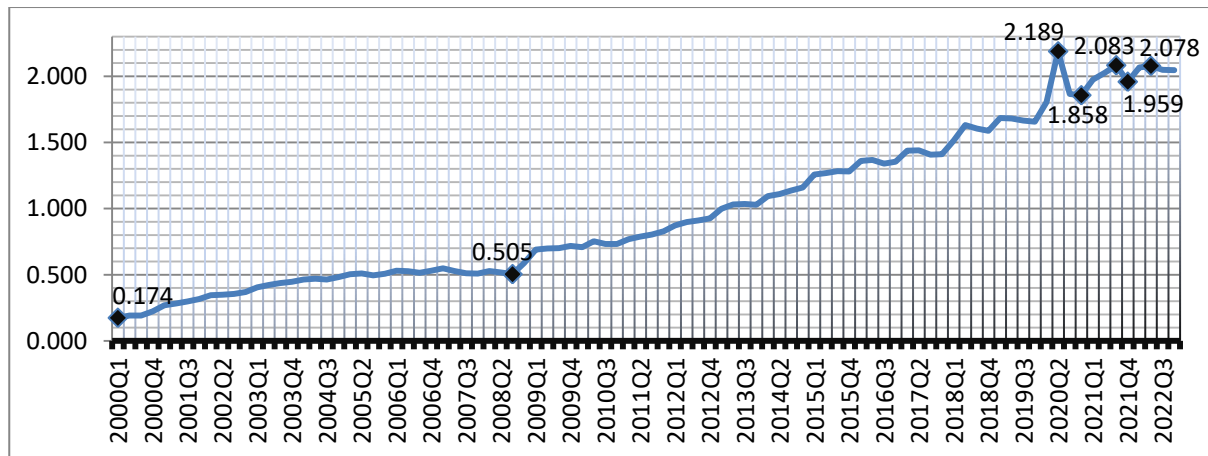
المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات مركز التكامل الإقليمي الآسيوي Asia Regional Integration Center على الرابط: <https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>

من الشكل السابق يبدو واضحاً أن معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص يتوافق مع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي حيث تربطهما علاقة طردية على عكس معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام، أي أنه كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يزداد معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعكس صحيح وهذا ما يؤكد مرة أخرى ما أشرنا إليه سابقاً أن الحكومة الماليزية تقوم برفع الإنفاق العام من أجل تنشيط الطلب الاستهلاكي ودعم النمو الاقتصادي عند تسجيل تباطؤ في النمو الاقتصادي وتقوم بتخفيضه عند تحسن معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الخامس: نسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الشكل الموالي تطور قيمة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا على أساس ربع سنوي خلال الفترة (2000-2022).

الشكل رقم (4-5): تطور قيمة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك نيبغارا ماليزيا Bank Negara Malaysia على الرابط:

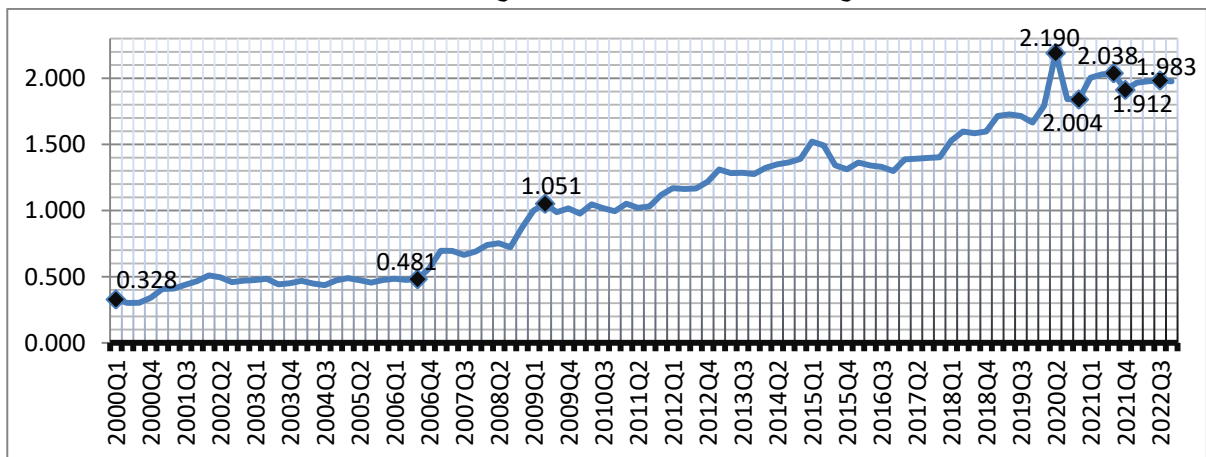
<https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical>

من خلال الشكل السابق يتضح أن القيمة الإجمالية للتمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي شهدت نمو متواصلا خلال كامل فترة الدراسة، هذا ويمكن تقسيم مراحل هذا النمو المتواصل إلى ثلاث فترات تمتد فيه الفترة الأولى من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الثالث لسنة 2008 فخلال هذه الفترة شهدت القيمة الإجمالية للتمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي نموا مستمرا لكن بوتيرة متباطئة، أما المرحلة الثانية الممتدة من الربع الأخير لسنة 2008 إلى غاية الربع الثاني لسنة 2020 فقد شهدت فيه القيمة الإجمالية للتمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي نموا متواصلا بوتيرة متسارعة خصوصا في الربع الثاني من سنة 2020 وهذا بسبب استمرار زيادة قيمة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي مقارنة بالانخفاض في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب انتشار وباء كورونا خلال هذه الفترة، أما المرحلة الثالثة فهي تمتد من الربع الثالث لسنة 2020 إلى غاية الربع الأخير لسنة 2020 التي شهدت فيها هذه النسبة عودة لوضعها المستقر السابق الذي كانت عليه قبل منتصف سنة 2020. من خلال ما سبق يمكن القول أن التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا سجل نموا معتبرا وإقبالا كبيرا عليه بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي كان السبب الرئيسي في حدوثها الارتفاع القياسي في معدلات الفوائد على القروض الربوية، وعليه يمكن القول أن نهاية سنة 2008 كانت بمثابة الفترة التي أثبتت فيها الصيرفة الإسلامية جداتها في تمويل التنمية الاقتصادية والمساهمة في دعم القطاع الاقتصادي الحقيقي، والتخفيف من وطأة تعرض الاقتصاد للصدمات المالية السلبية الناتجة عن ارتفاع الفوائد على القروض الربوية.

الفرع السادس: نسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح الشكل الموالي التطور في قيمة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا على أساس ربع سنوي خلال الفترة (2000-2022).

الشكل رقم (4-6): تطور قيمة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022



المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات بنك نيغارا ماليزيا Bank Negara Malaysia على الرابط:

<https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical>

من الشكل السابق يظهر أن نمو القيمة الإجمالية للودائع المصرفية الإسلامية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في ماليزيا لا تختلف عن نمو القيمة الإجمالية للتمويل المصرفي الإسلامي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، وهذا لأن الودائع

المصرفية الإسلامية هي التي تشجع البنوك الإسلامية على الحد أو التوسع في منح التمويل المصرفي الإسلامي أي أنه بزيادتها تزداد قيمة التمويلات المصرفية الممنوحة، فمن خلال الرسم البياني لها يتضح أن الودائع المصرفية الإسلامية شهدت نمواً متباطئاً وأحياناً شبه ثابت خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الثالث من سنة 2006، لكن باقي الفترة شهدت فيها الودائع المصرفية الإسلامية نمواً متسارعاً خصوصاً بعد الربع الثالث لسنة 2008 التي سجل فيها نمواً معتبراً جداً في حجمها وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه سابقاً من أن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كانت سبباً في التأكد من جدارة الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية والاقتصاد الحقيقي بدون آثار عكسية على الاقتصاد.

المطلب الثالث: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

سنقوم في هذا المطلب بتحليل متغيرات الدراسة باستخدام طريقة المركبات الأساسية Principal Component Analysis (PCA) الذي يعد أحد أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات الذي يساعد على تحويل العدد الكبير للمتغيرات الخاصة بدراسة ظاهرة ما إلى عدد قليل من المركبات أو المكونات الأساسية مما يسهل على الباحث وصف واستكشاف المركبات التي تصنف إليها متغيرات الظاهرة المدروسة والتعرف على خصائصها وصفاتها وتحليل مختلف العلاقات التي تربطها ببعضها البعض. ولأجل ذلك سنعمد في هذا التحليل على 6 متغيرات خاصة بماليزيا تتضمن كل متغيرة 92 مشاهدة تمثل الفترة الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير لسنة 2022 وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPg)، نسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (ISBF)، نسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (ISBD)، معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص (PRCNg)، معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام (PUCNg)، معدل نمو تكوين رأس المال الثابت (GFCFg).

الفرع الأول- الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

يوضح الجدول الموالي الإحصاءات الوصفية لستة متغيرات حيث يظهر من خلاله المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وعدد المشاهدات البالغة 92 مشاهدة لكل متغير وهي كافية لإجراء التحليل الإحصائي والقياسي.

الجدول رقم (4-1): المتوسطات والانحرافات المعيارية لمعطيات ماليزيا

Descriptive Statistics			
المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد المشاهدات
RGDPg	4.75842	4.027955	92
PRCNg	6.50553	4.790576	92
ISBF	0.935944	0.511423	92
ISBD	1.041740	0.48471	92
PUCNg	6.10701	5.63116	92
GFCFg	4.69846	9.02521	92

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.0.

يلاحظ من الجدول السابق أن أكبر متوسط حسابي سجله معدلي الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام بـ 6.5 و 6.1 على التوالي، أما بالنسبة لانحراف المعياري فقد سجل كل من معدل تكوين رأس المال الثابت ومعدل الإنفاق الاستهلاكي العام أعلى قيمة له بـ 9.02 و 5.63، وبخصوص القيم الدنيا لمتوسط حسابي فقد سجلته نسبتي إجمالي

التمويلات والودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.93 و 1.04 على التوالي، وكذلك الأمر بالنسبة للانحراف المعياري اللذين سجلا أقل قيمة له بـ 0.51 و 0.48، ويتضح من خلال تسجيل قيم موجبة لمتوسطات جميع المتغيرات تمتع الاقتصاد الماليزي بموع من القوة والاستقرار خلال فترة الدراسة، هذا ويدل تسجيل نسبي إجمالي التمويلات والودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي أدنى قيمة للانحراف المعياري مقارنة بباقي المتغيرات على وجود أداء وتوجه إيجابي للقطاع المصرفي الإسلامي داخل الاقتصاد الماليزي.

الفرع الثاني- اختبارات الكفاءة لتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (PCA):

يظهر الجدول الموالي كلا من النتائج الخاصة بمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات التي يجب أن تختلف عن الصفر، كما يوضح أيضا اختبار كايزر-ماير-ولكن (KMO) الذي يمكن من خلاله التعرف على قوة أو ضعف انتشار المتغيرات التي كلما اقتربت من 01 أعطت قبولا لعينة الدراسة للاستخدام في التحليل الإحصائي، ويظهر في هذا الجدول كذلك اختبار بارتلليت Bartlett's Test الذي يتم استخدامه لتقييم مدى ملاءمة البيانات للخضوع للتحليل العاملي، حيث يتم من خلاله فحص وجود علاقات ارتباطية قوية بين المتغيرات المدروسة تبرر إجراء هذا النوع من التحليل.

الجدول رقم (4-2): نتائج اختبار: الكفاءة لتطبيق طريقة (PCA) في ماليزيا

a. Determinant = (محدد مصفوفة معاملات الارتباطات)	0.04	
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	0.580	
اختبار بارتلليت Bartlett's Test	Approx. Chi-Square	490.053
	df	15
	Sig.	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.0.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة محدد مصفوفة الارتباط تختلف عن الصفر والتي سجلت في هذه الحالة 0.04 = a. Determinant مما يدل على أن مصفوفة معاملات الارتباط لا تعاني من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات، ويعطي انطبعا بسلامة المعطيات ونتائج التحليل، أما فيما يتعلق باختبار KMO فنلاحظ أنه بلغ 0.580 وهي قيمة أكبر من 0.50 مما يدل على ملاءمة العينة المستخدمة كفاية حجم هذه العينة للمتغيرات المدرجة في التحليل، وبالنسبة لاختبار بارتلليت فنلاحظ أن قيمته المحسوبة بلغت 490.053 عند درجة حرية 15 بالمائة كما نلاحظ أن Sig أقل من مستوى المعنوية 5% مما يوحي بأن مصفوفة الارتباط لا تمثل مصفوفة الوحدة وأن شرط اختبار بارتلليت محقق في نتائج التحليل، وبالتالي فإن البيانات ملاءمة للخضوع للتحليل العاملي.

الفرع الثالث- تحليل الارتباطات بين المتغيرات:

يقيس معامل ارتباط بيرسون العلاقة الخطية بين متغيرين تتراوح قيمته بين -1 و 1، حيث تشير القيمة 1 إلى وجود علاقة خطية إيجابية مثالية، بينما تشير القيمة -1 إلى علاقة خطية سلبية مثالية، أما القيمة 0 فتعني عدم وجود علاقة خطية بينهما، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المدرجة في التحليل.

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation Matrix^a

		RGDPg	PRCNg	ISBF	ISBD	PUCNg	GFCFg
Correlation	RGDPg	1.000	0.834	-0.183-	-0.170-	0.054	0.744
	PRCNg	0.834	1.000	-0.285-	-0.288-	-0.049-	0.711
	ISBF	-0.183-	-0.285-	1.000	0.972	-0.252-	-0.336-
	ISBD	-0.170-	-0.288-	0.972	1.000	-0.235-	-0.282-
	PUCNg	0.054	-0.049-	-0.252-	-0.235-	1.000	-0.170-
	GFCFg	0.744	0.711	-0.336-	-0.282-	-0.170-	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.0.

من خلال جدول نتائج اختبار مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة يمكن ملاحظة مايلي:

- يوجد ارتباط قوي إيجابي بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPg) ومعدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص (PRCNg) وهذا متوافق مع النظرية الاقتصادية إذ أن زيادة الإنفاق والطلب الاستهلاكي الخاص يشجع على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- توجد علاقة ارتباط إيجابية قوية أيضا بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPg) ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت (GFCFg)، وهذا أيضا متوافق مع النظرية الاقتصادية ذلك أن زيادة الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية وتحسين جودتها وبناء منشآت جديدة من شأنه أن يحسن الوضع الاقتصادي العام ويرفع معدلات النمو.

- تشير أيضا مصفوفة الارتباطات إلى وجود علاقة ارتباط قوية جدا وإيجابية بين نسبة إجمالي التمويل (ISBF) والودائع المصرفية الإسلامية حيث أنه بارتفاع الودائع يشجع المصارف على التوسع في منح التمويلات كما أن زيادة عدد التمويلات يدل على حصول المدوعين على أرباح أكبر وبالتالي سيقبلون على إيداع أموالهم لدى هذه المصارف أكثر من ذي قبل.

- ويظهر أيضا أنه توجد علاقة إيجابية وقوية بين معدل نمو تكوين رأس المال الثابت (GFCFg) ومعدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص (PRCNg)، وهذا قد يرجع إلى أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي الخاص تساهم في تحسن الوضع الاقتصادي مما يساهم في الرفع من الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية وتحسين البنية التحتية.

إضافة إلى ما سبق تشير أيضا نتائج اختبار: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة إلى وجود علاقات ارتباطية بين مختلف المتغيرات الأخرى إلا أنها ضعيفة أو شبه معدومة مثل علاقة معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام (PUCNg) مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPg) وعلاقته أيضا بمعدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (PRCNg)، أما فيما يخص باقي العلاقات الخطية بين المتغيرات الأخرى فإنها كلها علاقات سلبية وضعيفة.

الفرع الرابع- استخراج العوامل الرئيسية وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية (PCA)

يتم اللجوء لاستخراج العوامل الرئيسية وفق طريقة تحليل المركبات الأساسية من أجل اختزال عدد المعاملات الكلية إلى عدد محدد من المعاملات الرئيسية، وهذا من خلال استخراج القيم الذاتية والتمثيل البياني لاختبار سكري بلوت (Scree Plot).

1 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

من خلال الجدول الموالي نستطيع التعرف على مقدار مساهمة كل المكونات الرئيسية في البيانات، حيث يعطى لكل قيمة ذاتية النسبة المئوية للباين الخاصة بمدى مساهمة كل عامل في تفسير الظاهرة المدروسة، حيث أنه استنادا إلى

كايزر (Kaiser) يجب أن يساوي عدد العوامل عدد القيم الذاتية لمصفوفة الارتباط والتي يجب أن تفوق الواحد الصحيح، وعليه يتم اختيار العوامل التي لها قيم ذاتية أكبر من الواحد والتي لها النسبة الأكبر من التباين في البيانات، والاستغناء عن المركبات ذات القيم الذاتية الأقل من الواحد والتي لها النسبة الأقل من التباين في البيانات، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي الذي يمكننا من خلاله استخلاص عدد العوامل المركبة (المركبات الأساسية).

الجدول رقم (4-4): القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاول العالمية

Total Variance Explained									
العوامل	القيمة الذاتية قبل التدوير			القيمة الذاتية قبل التدوير بعد حذف العوامل التي جذرها الكامن أقل من 1			القيمة الذاتية بعد التدوير		
	الجذر الكامن	نسبة التباين %	النسبة التراكمية %	الجذر الكامن	نسبة التباين %	النسبة التراكمية %	الجذر الكامن	نسبة التباين %	النسبة التراكمية %
1	2.945	49.090	49.090	2.945	49.090	49.090	2.637	43.958	43.958
2	1.722	28.700	77.790	1.722	28.700	77.790	2.030	33.832	77.790
3	0.899	14.985	92.775						
4	0.280	4.666	97.440						
5	0.130	2.174	99.614						
6	0.023	0.386	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

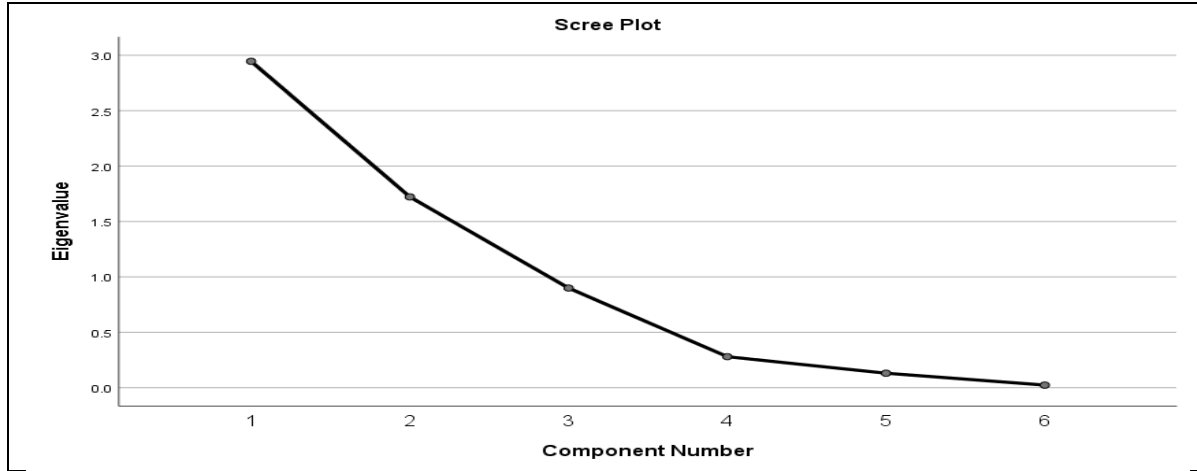
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.0.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد القيم الذاتية التي تفوق الواحد هي قيم ذاتية لعاملين فقط الأول 2.945 والثاني 1.722 بمعنى أنه يمكن الاعتماد على عاملين اثنين فقط لتمثيل كل المتغيرات في المركبات الرئيسية، في حين يمكن الاستغناء عن باقي المعاملات لأن القيم الذاتية أقل من 1، فحسب المعيار القاضي بقبول نتائج التحليل عندما تكون نسبة التباين الكلي المفسر أو التراكمي تفوق نسبة 70 % نجد في حالتنا هذه أن النسبة التراكمية لهذين العاملين بلغت 77.79% يستحوذ فيها العامل الأول على تفسير نسبة قدرها 49.09% من تباين الظاهرة المدروسة، والنسبة الباقية المقدرة بـ 28.7% يستحوذ عليها العامل الثاني، أي أن العامل الأول والثاني يساهمان في تمثيل المتغيرات بنسبة قدرها 77.79%، ونلاحظ أيضا من خلال العمود الأخير بقاء نسبة تمثيل هذين المركبتين للمتغيرات ثابتة عند 77.79%. بعد عملية تدوير المحاور وفق طريقة (Varimax) نرى أن القيم الذاتية لهذين العاملين قد اختلفت حيث أصبح القيمة الذاتية للعامل الأول 2.637 والقيمة الذاتية للعامل الثاني 2.030، كما نرى أن توزع نسبة تباينهما قد اختلف رغم بقاء النسبة التراكمية لهذين العاملين ثابتة 77.79% حيث أصبحت نسبة تباين العامل الأول تقدر بـ 43.96% ونسبة تباين العامل الثاني تقدر بـ 33.83% أي أن العامل الأول يضم 43.96% من المعلومات، والعامل الثاني يضم 33.83% من المعلومات المفسرة للظاهرة المدروسة.

2 التمثيل البياني لاختبار سكري بلوت (Scree Plot)

يمثل اختبار الرسم البياني لسكري بلوت (Scree Plot) الجذور القيم الذاتية للعوامل، وبناء على الملاحظة تقبل تلك العوامل التي تقع قبل نقطة الانعطاف (عند الواحد).

الشكل رقم (4-7): التمثيل البياني لاختبار سكري بلوت (Scree Plot)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.0.

نلاحظ أن هناك عاملين اثنين فقط قد أخذتا القيمة أكبر من 1 في حين أن باقي العوامل كانت دون 1، وهو ما يؤكد ما سبق ذكره على وجود عاملين رئيسيتين فقط يضمنان 77.79% من المعلومات الخاصة بالمتغيرات المدرجة ضمن هذا التحليل.

الفرع الخامس - تشبعات المتغيرات على العوامل (تمثيل المتغيرات على المحاور) قبل وبعد التدوير

من خلال الجدول الموالي يمكن لنا معرفة قيم أو تشبعات المتغيرات فوق المحاور، بما أننا اخترنا عاملين اثنين فقط واستبعدنا العوامل الأخرى فقد ظهر في الجدول الموالي نسبة مساهمة كل متغير في كل عامل أي في كل مركبة أساسية، حيث يظهر الجزء الأيسر الموالي نسبة مساهمة كل متغير في كلا العاملين قبل التدوير والجزء الأيمن منه نسبة مساهمة كل متغير في كلا العاملين بعد التدوير، حيث تتم تصفية تشبعات المتغيرات على العوامل المستخرجة من أعلى تشبع لأقل تشبع، حيث يجب أن يقترب تشبع كل متغيرة من الواحد واستبعاد تشبع المتغيرات الضعيف جدا والبعيد عنه، وهذا ما سنراه في الجدول الموالي.

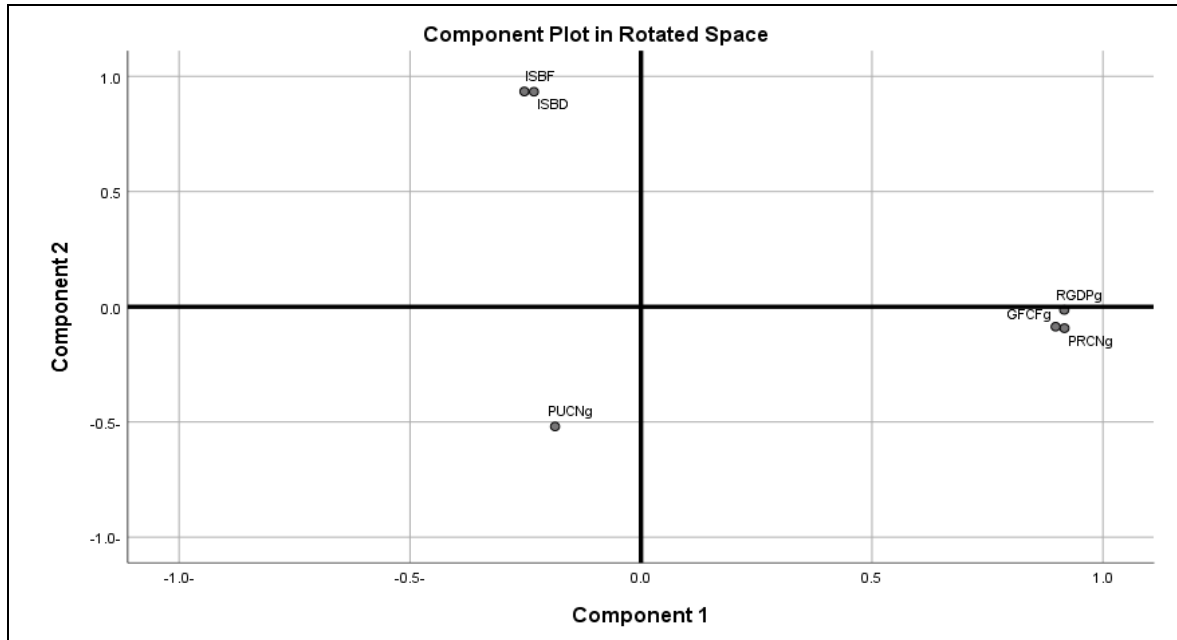
الجدول رقم (4-5): مصفوفة تشبعات المتغيرات على العوامل المستخرجة قبل وبعد التدوير

قبل التدوير			بعد التدوير		
Component Matrix ^a			Rotated Component Matrix ^a		
	Component			Component	
	1	2		1	2
PRCNg	0.840	0.380	PRCNg	0.917	
GFCFg	0.820	0.375	RGDPg	0.916	
RGDPg	0.799	0.448	GFCFg	0.898	
ISBF	-0.687-	0.681	ISBF	-0.253-	0.934
ISBD	-0.669-	0.691	ISBD	-0.232-	0.933
PUCNg		-0.543-	PUCNg		-0.520-
Extraction Method: Principal Component Analysis.			Extraction Method: Principal Component Analysis.		
			Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.		
a. 2 components extracted.			a. Rotation converged in 3 iterations.		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.0.

لأننا قمنا بإجراء التدوير العمودي على مصفوفة تشبعات المتغيرات على العوامل والتي تظهر نتائجها في الجزء الأيمن من الجدول السابق سنكتفي بتحليل نتائجها فقط لأنها النتائج الأفضل والأحسن، حيث يتضح من خلالها أن قيم أو تشبعات كل من (PRCNg) و (GFCFg) و (RGDPg) معتبرة جدا وقريبة جدا من الواحد في العامل الأول (المركبة الأساسية الأولى) التي وجدنا سابقا أنها استحوذت على 43.958% من تفسير تباين الظاهرة المدروسة حيث بلغت تشبعات هذه المتغيرات في هذا العامل الأول 0.840، 0.820، 0.799 على التوالي أي أن هذه المتغيرات تكون ممثلة بشكل جيد عندما تتبع المحور الأول، وهذا ما يدل على عدم ظهور تشبعات هذه المتغيرات في العامل الثاني مما يدل على أنها غير موجودة على المحور الثاني. أما بالنسبة لـ (ISBF) و (ISBD) رغم أن لهما تشبع في العامل الأول (المركبة الأساسية الأولى) حيث بلغا على التوالي 0.687، 0.669 إلا أن تشبعهما في العامل الثاني كان أقوى بكثير وجيد جدا حيث بلغا 0.934 و 0.933 على التوالي وهي أحسن بكثير من قيمة تشبعهما في العامل الأول، لذا يمكن القول أن تمثيل هذين المتغيرين سيكون أحسن وأفضل عندما يتبعان المحور الثاني. وبخصوص المتغير الأخير (PUCNg) فنلاحظ أنه لم يكن له تشبع في العامل الأول حيث تم الاستغناء عنه في هذه العامل، أما في المركبة الثانية فقد ظهر له تشبع ضمن العامل الثاني بـ 0.520 لكنه ضعيف وبعيد عن الواحد أي أنه رغم إتباعه للمحو الثاني إلا أن تمثيله سيكون ضعيفا، ويمكن توضيح كل ما سبق من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (4-8): التمثيل البياني للمتغيرات



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 26.0.

حيث نلاحظ من خلال الشكل أن قيم المتغيرات كلما ابتعدت عن المبدأ واقتربت من المحور دل على وجود تشبع كبير لهذه المتغيرات على هذا المحور ونسب تمثيل أفضل، كما نلاحظ أن هذه المتغيرات كلما كانت أقرب إلى بعضها البعض دل ذلك على وجود ارتباط قوي، وهذا ما نلاحظه بالنسبة لكل من (RGDPg) و (GFCFg) و (PRCNg) على المحور الأول، و (ISBF) و (ISBD) اللتان تظهران شبه متطابقتان مما يدل على الارتباط القوي بينهما، ومن خلال ما

سبق نقوم بتعين مجموعتين من المتغيرات ممثلتان في مركبتين رئيسيتين، حيث تضم المجموعة الأولى المتغيرات الاقتصادية الكلية وتضم كل من (PRCNg) و (GFCFg) و (RGDPg) حيث يمكن أن نضيف لهما (PUCNg)، والمجموعة الثانية تضم المتغيرات الخاصة بالقطاع المصرفي الإسلامي الممثلتان في (ISBF) و (ISBD).

ومن خلال ما سبق يمكن إيجاز أهم نتائج هذا التحليل في الآتي:

- تشير النتائج إلى أن هناك جودة في التمثيل حيث رأينا أن جميع المتغيرات تميل إلى الابتعاد عن مركز الإحداثيات وتقترب من المحاور، كما رأينا تقارب بين المتغيرات الواقعة على نفس المحور مما يعنى وجود علاقة قوية بينها، ما عدا المتغير (PUCNg) الذي يرتبط بعلاقة متوسطة القوة وسالبة مع المحور الثاني، وهذا ما يدل على أن متغيرات الظاهرة المدروسة تتمتع بتمثيل جيد وواضح على المستوى البياني، ما يجعلها مناسبة للاستخدام في التحليل والدراسة.

- أشارت النتائج إلى وجود علاقة قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات الأخرى للدراسة في ماليزيا وهذا ما ظهر من خلال جدول مصفوفة تشبعت المتغيرات على العوامل المستخرجة ومن خلال التمثيل البياني للمتغيرات، حيث لوحظ أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا (RGDPg) يرتبط بعلاقة قوية مع كل من معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص (PRCNg) ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت (GFCFg)، وهذا ما أشرنا إليه سابقا من خلال الدراسة التحليلية للمتغيرات حيث أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في الدخل القابل للإنفاق وبالتالي زيادة الاستهلاك الخاص، كما أن زيادة الاستهلاك الخاص ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية وتحسين جودة مختلف وسائل الإنتاج والرفع من الإنفاق على مشاريع البنية التحتية القائمة، وهذا بدوره سيساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما رأينا أيضا من خلال جدول مصفوفة تشبعت المتغيرات على العوامل المستخرجة والتمثيل البياني للمتغيرات أن العلاقة بين كل من نسبة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي (ISBF) ونسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي (ISBD) هي علاقة إيجابية وقوية جدا حيث أن تحسن النمو الاقتصادي الحقيقي سيؤدي إلى ارتفاع حجم الودائع والمدخرات في القطاع المصرفي الإسلامي مما يسمح بالتوسع هي منح مزيد من التمويلات.

المبحث الثاني الدراسة القياسية لأثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي بماليزيا

سنحاول من خلال هذا المبحث الإشارة لبعض المفاهيم النظرية لبعض أساليب الاقتصاد القياسي المستخدمة في هذه الدراسة، ثم بناء النموذج الخاص بقياس أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي بماليزيا لاختبار فرضيات الدراسة من خلال دراسة العلاقة السببية بن متغيرات الدراسة، ثم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس هذا التأثير في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الأول: الإطار النظري للمنهجية المستخدمة في الدراسة القياسية

في هذا المطلب سنتعرف على التأصيل النظري والعلمي لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالتركيز على اختباري

(ADF) و (PP) لاختبار جذر الوحدة، ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

الفرع الأول: اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية

قبل البدء في دراسة تقلبات الظواهر الاقتصادية يتعين أولاً التحقق من وجود اتجاه في سلسلة البيانات الزمنية المرتبطة بها، وبناء على طبيعة تطور ونمو هذه السلسلة يمكننا التمييز بين السلاسل الزمنية المستقرة (Stationary Time Series) وغير المستقرة (Non Stationary Time Series) أي ذات اتجاه واحد. إن احتواء السلسلة الزمنية على هذه الخاصية أو تلك له علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع الملائمة، ويوجد من الباحثين من يقسمون تقنيات التوقع على وفق هذا الأساس (الاستقرار أو عدمه). تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت تتغير في مستوياتها عبر الزمن دون أن يطرأ تغير على المتوسط فيها خلال مدة زمنية طويلة نسبياً مما يعني أن هذه السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام لا بالصعود ولا بالنزول، بينما تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة إذا كان مستوى المتوسط بها دائم التغير نحو الصعود أو النزول بصفة مستمرة.¹

تتسم معظم السلاسل الزمنية للظواهر الاقتصادية بعدم الاستقرار والسكون واحتوائها على جذر الوحدة مما يعني أن الخصائص الإحصائية للسلسلة الزمنية تتغير مع مرور الوقت (المتوسط والتباين ثابتين عبر الزمن والتغاير بين أي قيمتين للمتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي حسب عنده التغير).² في حالة استخدام أي نموذج ستؤدي إلى الحصول على انحدار زائف بين المتغيرات يعطينا نتائجاً بدون معنى وهو ما ينتج عنه تحليلاً خاطئاً للدراسة القياسية، وهذا ما يجعل من السلاسل الزمنية التي ليست مستقرة غير قابلة للنمذجة.³

توجد عدة طرق لاختبار صفة السكون والاستقرار للسلاسل الزمنية (Tests of Stationarity) من أهمها القيام بفحص الرسم البياني للسلسلة الزمنية (Graphical Analysis) عن طريق الملاحظة حيث يمكن الحكم مبدئياً بعدم استقرارية هذه السلسلة الزمنية إذا لوحظ أن الاتجاه العام الخاص بها متصاعد أو متناقص بوضوح، كما يمكن استخدام دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation function) للكشف عن استقرارية هذه السلسلة الزمنية، فإذا كانت قيم دالة الارتباط الذاتي تميل للتدهور نحو الصفر بسرعة فإن هذه السلسلة تكون مستقرة، أما إذا كانت قيم دالة الارتباط الذاتي تتراجع ببطء فإن هذه السلسلة الزمنية غير مستقرة يجب تحويلها عن طريق أخذ الفروق ثم فحصها مجدداً للبحث عن أي مؤشرات تدل على بقاء جذر الوحدة. لقد تم تطوير اختبارات إحصائية لاختبار صفة السكون للسلاسل الزمنية⁴، وهي اختبارات جذر الوحدة (The Unit Root Tests) والتي تعد من أكثر طرق اختبارات السكون دقة وانتشاراً تساعد على فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير، والتأكد من مدى استقراريتها فإذا كانت هذه السلسلة مستقرة في قيمها الأصلية أي في المستوى وبالتالي نقول أنها سلسلة متكاملة من الرتبة صفر ولا تحتوي على جذر وحدة، أما إذا وجد أنها غير مستقرة في المستوى يتم أخذ الفروق الأولى فإذا استقرت نقول أنها متكاملة من الرتبة الأولى، وإذا لم تستقر نأخذ

¹ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2011، ص: 200.

² دامودار جيجارتي، الاقتصاد القياسي، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الجزء الثاني، الجزيرة، مصر، 2015، ص: 1035.

³ نفس المرجع، ص 1037.

⁴ David A. Dickey & Sastry G. Pantula, Determining the Order of Differencing in Autoregressive Processes, Journal of Business & Economic Statistics, Vol 05, No 04, Pages (455-461), American Statistical Association, 1987, P: 455.

الفروق الثانية وعند استقرارها في هذه الحالة نقول أنها سلسلة متكاملة من الرتبة الثانية.¹ ولفهم فكرة هذه الاختبارات أكثر يمكن التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:²

❖ **النموذج TS (Trend Stationary):** إن عدم استقرار هذا النوع من النماذج بسبب احتوائه على اتجاه عام، وبالتالي يكون سبب عدم استقراريتها تحديدي (Deterministic) من الشكل: $Y_t = f(t) + \varepsilon_t$ حيث أن $f(t)$ هي دالة كثيرة حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، و ε_t تشويش أبيض، ومن أكثر هذه النماذج استخداماً وتواجداً تلك التي تكون على شكل كثير حدود من الدرجة الأولى والذي يعبر عنه بالصيغة التالية:

حيث $Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$ أن هذا النموذج يعاني من عدم الاستقرار بسبب ارتباط متوسطه $E(Y_t)$ بالزمن، إلا أنه يمكن جعل هذه السلسلة تستقر عن طريق تقدير المعالم $\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1$ من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية ثم نقوم بطرح المقدار $\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t$ من Y_t أي $Y_t - \hat{\alpha}_0 - \hat{\alpha}_1 t$.

❖ **النموذج DS (Differency Stationary):** إن هذا النوع من النماذج هو أيضاً غير مستقر، حيث أن سبب عدم استقراريته يكون عشوائي (Stochastic) يعبر عنه بالشكل التالي: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ من الممكن جعلها مستقرة عن طريق استخدام الفروق أي: $\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث أن β هو ثابت حقيقي، و d هو درجة الفروق إذ أنه في معظم الأحيان تستخدم الفروق من الدرجة الأولى في مثل هذه النماذج $d = 1$ وتكتب بالشكل الآتي: $\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$ ، وهذا النوع من النماذج يأخذ شكلين هما:

• عندما تكون $\beta = 0$ يسمى النموذج DS بدون مشتقة يعبر عنه بالصيغة التالية: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ولأن ε_t هي تشويش أبيض تصبح تسمية هذا النموذج بنموذج السيرورة العشوائية (Random Walk Model) وهو من أكثر النماذج استخداماً عند دراسة الأسواق المالية.

• عندما تكون $\beta \neq 0$ يسمى النموذج DS بمشتقة، يعبر عنه بالصيغة التالية: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ومن أهم اختبارات جذر الوحدة نذكر ما يلي:

أولاً- اختبار ديكي فولر الموسع أو المعزز (ADF): قام الباحثان Wayne A. Fuller و David A. Dickey بالكشف عن اختبارهما المطور في بحثهما الصادر بمجلة *Economtrica* في جوان 1981 والذي تم فيه تطوير اختبار Fuller-Dickey البسيط (DF) الذي وجد أنه يكون غير مناسب عندما توجد مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي (الارتباط التسلسلي) على الرغم من أن بيانات المتغيرات المستخدمة في العلاقة المقدره يمكن أن تكون مستقرة، وهو ما يستدعي استخدام اختبار Fuller-Dickey المطور (ADF) الذي يعتمد على نفس خصائص اختبار Fuller-Dickey البسيط (DF)،³ إن اختبار (ADF) يتم عن طريق تقدير الانحدار الآتي:

¹ عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، الصفحات (174-210)، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص: 725.

² مُجَّد شَيْخِي، مرجع سابق ذكره، ص: 206.

³ عبد القادر مُجَّد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 658.

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن: ε_t هو مقدار الخطأ العشوائي الصرف و $\Delta Y_{t-1} = (Y_{t-1} - Y_{t-2})$ ، $\Delta Y_{t-2} = (Y_{t-2} - Y_{t-3})$ ، وهكذا وهي عدد مقادير فروقات الفترات الزمنية المتأخرة الواجب تضمينه في هذا الانحدار، حيث سنظل حسب اختبار (ADF) نختبر إذا كانت $\delta = 0$ أو لا، وتجدر الإشارة إلى أن اختبار (ADF) يستخدم نفس القيم الحرجة لاختبار (DF).¹

ثانيا- اختبار فليبس بيرون (PP): طرح كل من Phillips و Perron في مقالهما المنشور في مجلة Biometrika سنة 1988 اختبارا جديدا للكشف عن جذر الوحدة بالاعتماد على طرق غير معلمية تعطي بديلا واعدا لاختبار Fuller-Dicke يمكن من خلاله معالجة مشاكل الارتباط الذاتي في مقدار الأخطاء دون اللجوء لإدخال قيم متباطئة للفروق، حيث أن نظرية التوزيع التي يتبعها هذا الاختبار هي تقاربية وبالتالي يمكن استخدام القيم الحرجة المقدمة من طرف Fuller سنة 1976،² يتم من خلال اختبار (PP) اختبار فرضية العدم (عدم وجود جذر وحدة) والفرضية البديلة (وجود جذر وحدة) عن طريق اختبار الإحصائيات المعبر عنها بـ Z_T و Z_β كالآتي:³

$$Z_\beta = (\hat{\beta}_T - 1) - \frac{1}{2} \frac{T^2 S_\beta^2}{S_T^2} (S_{LT}^2 - S_T^2) \dots\dots\dots (2)$$

$$Z_T = \left(\frac{S_T}{S_{LT}} \right) T_{DF} - \frac{1}{2} (S_{LT}^2 - S_T^2) \frac{1}{S_{LT}} \frac{TS_\beta}{S_T} \dots\dots\dots (3)$$

حيث:

$\hat{y}_{j,T} = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-j}$ و	$S_{LT}^2 = S_T^2 + 2 \sum_{j=1}^q \left(1 - \frac{j}{q+1}\right) \hat{y}_{j,T}$	$S_T^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ و	$T_{DF} = \frac{\hat{\beta}_1 - 1}{S_\beta}$
--	--	--	--

الفرع الثاني: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

قام Paseran & Shin & Smith سنة 2001 بتطوير نموذج ديناميكي هو نموذج ARDL "نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع" (autoregressive distributed Lag Model) يمكن من خلاله إجراء تحليل للتكامل المشترك وفق نهج اختبار الحدود Bound test إذ تم عن طريقه التغلب على المشكلة التي تنشأ من عدم إجراء تحليل التكامل المشترك على السلاسل الزمنية ذات درجات مختلفة من التكامل، حيث يطبق هذا النموذج لتحليل وجود العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل في معادلة واحدة خاصة بنموذج متعدد المتغيرات سواء كانت جميع سلاسله الزمنية مستقرة في المستوى، أو أنها تصبح جميعها مستقرة بعد أخذ الفروقات الأولى، أو تكون استقراريتها خليطا (في المستوى وبعد أخذ الفروق الأولى).⁴

يتم تطبيق منهجية ARDL على ثلاث مراحل هي:

¹ دامودار جيجارتي، الاقتصاد القياسي، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الجزء الثاني، ص: 1051.

² Peter C. B. Phillips & Pierre Perron, Testing for a unit root in time series regression, Biometrika, Vol 75, No 02, Pages (335-346), Oxford Academic, Great Britain, 1988, P: 335.

³ Jonathan Kwaku Afriyie et al., evaluating the Performance of Unit Root Tests in Single Time Series Processes, Mathematics and Statistics, Vol 08, No 06, Pages (656-664), 2020, P: 657.

⁴ M. Hashem Pesaran & Yongcheol Shin & Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol 16, No 03, , Pages (289-326), 2001, P: 289.

المرحلة الأولى: وفيها يتم اختبار التكامل المشترك (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) (Unrestricted Error Correction Model) المعروف باختبار الحدود Bounds testing approach الذي يكتب بالصيغة العامة لنموذج ARDL كما يلي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_2 \Delta X_{t-1} + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن:

α_0 : الحد الثابت، α_1, α_2 المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية، Δ : الفرق الأول للمتغير، β_1, β_2 : المعاملات طويلة الأجل للعلاقة الديناميكية من خلالها يستدل على إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، t : الزمن، μ_t : حد الخطأ العشوائي، n, m : طول فترة الإبطاء الزمني الأمثل لكل متغير التي يتم تحديدها وفق معيار (AIC) أو معيار (SC) أو معيار (HQ).

من خلال الصيغة العامة للنموذج (المعادلة 04) يتم اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج وفق Bound test باختبار فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل)، والفرضية البديلة التي تقضي بإقرار وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) على النحو الآتي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$$

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

للتحقق من وجود وعدم وجود تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) تتم مقارنة إحصائية (F) المحسوبة باستخدام Wald test مع القيم الحرجة (الحد الأدنى والحد الأعلى) التي اقترحها Paseran & Shin & Smith سنة 2001¹، فإذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيم الحد لأعلى الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ونقر بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات (وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، وفي حالة كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أصغر من قيم الحد الأدنى الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي نقر بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل)، أما إذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة محصورة بين قيم الحد الأدنى وقيم الحد الأعلى فإن النتيجة تكون غير حاسمة.

المرحلة الثانية: إذا تم إثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل) يتم تقدير معادلة الأجل الطويل على النحو الآتي:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \varphi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \theta X_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (5)$$

حيث:

- $\alpha_0, \varphi, \theta$: معاملات المتغيرات ويتم تقديرها باستخدام طريقة OLS.

- μ_t : تمثل حد الخطأ العشوائي، وتمثل n, m : طول فترة الإبطاء الزمني الأمثل لكل متغير.

المرحلة الثالثة:

¹ Ibid., Look at the Pages (300-304).

يتم خلال هذه المرحلة تقدير معلمات الأجل القصير، ومعامل تصحيح الخطأ باستعمال نموذج ECM على النحو الآتي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_2 \Delta X_{t-1} + \psi EST_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots (6)$$

حيث:

- EST_{t-1} : حد تصحيح الخطأ، ψ معامل تصحيح الخطأ يعبر عن سرعة تصحيح اختلال التوازن في المدى القصير باتجاه التوازن في المدى الطويل.

الفرع الثالث: اختبار جرنجر للسببية (Granger Causality Test):

كشف C. W. T. Granger سنة 1996 عن طريقة يتم من خلالها تحديد العلاقة السببية القائمة الديناميات الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث يمكن الحكم بأن هناك علاقة سببية بين متغيرين إذا كانت السلسلة الزمنية للمتغير الأول تحمل معلومات تساعد على تحسين التوقع للسلسلة الزمنية للمتغير الثاني. يستعمل Granger Causality Test للتحقق من وجود أو عدم وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه أو سببية ثنائية بين متغيرين عند توفر بيانات السلسلة الزمنية.¹ قبل تنفيذ Granger Causality Test يجب التأكد مما يلي:²

- يجب التفتن لعدم وجود علاقة سببية زائفة بين متغيرين حيث يمكن أن يكون سبب هذه العلاقة متغير محذوف Lurking، ومن بين طرق الكشف عن ذلك اعتبار VAR ثلاثي المتغيرات واستخدام معادلة واحدة لكل من المتغيرات الثلاثة؛

- يعد الافتراض الأساسي الذي يعتمد عليه اختبار Granger للسببية هو أن تكون المتغيرات محل الدراسة ساكنة؛
- يتأثر اختبار Granger للسببية كثيرا بطول الفترات الزمنية المتباعدة المستعملة في النموذج، لذا يجب استخدام معايير مناسبة لتحديد طول فترة التأخير الملائمة مثل معيار Akaike أو معيار Schwarz أو غيرها من المعايير المماثلة الأخرى؛

- يفترض أن حدود الخطأ الداخلة في اختبار Granger غير مترابطة، لكن إذا اتضح عكس ذلك بعد إجراء واحد أو أكثر من اختبارات الكشف عن ذلك علينا القيام بالتحويل المناسب للنموذج الأصلي للحصول على نموذج خال من مشاكل الارتباط الذاتي من خلال تحديد ما إذا كان هذا الارتباط الذاتي ارتباطا ذاتيا محضاً أو بسبب سوء توصيف في النموذج كخطوة أولى، وعند اكتشاف أن هذا الارتباط الذاتي هو ارتباط ذاتي محض يتم اللجوء لاستخدام المربعات الصغرى العامة (GLS) أو طريقة (Newey-West) لإيجاد الأخطاء المعيارية لمقدرات (OLS) المرتبطة.

المطلب الثاني: النموذج القياسي لدراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2022)

¹ محمد شيخي، مرجع سابق ذكره، ص: 277.

² Damodar Gujarati، ترجمة مها محمد زكي، دار حميثرا للنشر، ط 01، القاهرة، مصر، 2010، ص: 448.

لدراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا تم الاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL من أجل اختبار فرضيات الدراسة ، وفي هذا الصدد لقد رأينا أن العديد من الدراسات اعتمدت على نفس المنهجية لتوضيح طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي مثل دراسة: حاج عبد القادر والقرصو (2020)، هداجي نعيمة وسنوسي (2021)، رديف وغفار و بن سعيد (2022)، Imam & Taner Sekmen ، Salina Kassim (2016) ، Hacine G. E. & Mohammed A. O. (2016)، Kapodar (2016) ، Syeda A. Naz & Saqib gulzar (2022) ، (2021).

الفرع الأول: اختبارات الاستقرار

قبل تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لابد من اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة التي يجب ألا تكون مستقرة بعد أخذ الفرق الثاني $I(2)$ لأن تطبيق منهج ARDL يقبل فقط السلاسل الزمنية التي تكون مستقرة في المستوى $I(0)$ وبعد أخذ الفروقات الأولى $I(1)$ كما أشرنا إليه سابقا ولاختبار ذلك نستخدم كلا من اختبار (ADF) و (PP) في دراسة استقرارية هذه السلاسل الزمنية.

تم اعتماد فترة التأخير الزمني المثلى التي حددها البرنامج بشكل آلي والتي كانت قيمتها 11 لكل المتغيرات وفق معيار (SC)، حيث وبعد إجراء اختبار ديكي-فولر الموسع على جميع السلاسل الزمنية لكل المتغيرات اتضح خلو السلاسل الزمنية للمتغيرات RGDPG، PUCNG، ISBF، ISBD، GFCFG من مركبة الاتجاه العام وهذا بعد أن وجدنا أن الاحتمال المرافق لقيمة t-Stat ل Trend أكبر من 5%، ووجدنا أيضا أن السلاسل الزمنية للمتغيرات السابق ذكرها تحتوي على جذر الوحدة حيث أظهرت نتائج الاختبار أن قيمة t-Stat الخاصة بها أقل من القيم الحرجة الموافقة لها بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% أي أنها غير مستقرة ومن النوع (DS)، لذا تم اللجوء إلى أخذ الفروق الأولى حيث ظهر أن هذه السلاسل أصبحت مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، يستثنى من السلاسل السابقة السلسلة الخاصة بالمتغير PRCNG التي وجد أنها خالية من مركبة الاتجاه العام حيث وجدنا قيمة الاحتمال المرافق ل t-Stat ل Trend أكبر من 5%، وان قيمة t-Stat الخاصة بها أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% أي أنها لا تحتوي على جذر الوحدة ومستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة $I(0)$. إذن حسب نتائج هذا الاختبار فإن كل تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة صفر والدرجة الأولى مما يعني أنه يمكن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي لا تقبل إلا السلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة صفر أو الدرجة الأولى أو خليط بينهما، والجدول الآتي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-6): نتائج اختبار استقرارية السلاسل حسب اختبار (ADF)

الاختبار	At Level							
		RGDPG	PUCNG	PRCNG	ISBF	ISBD	GFCFG	
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADE)	With Trend & Intercept	t-Statistic	-3.1606	-7.3490	-5.9353	-1.8475	-1.9944	-3.0939
		Prob.	0.0996	0.0000	0.0000	0.6733	0.5964	0.1143
			*	***	***	n0	n0	n0
	With Intercept	t-Statistic	-2.8011	-6.9220	-5.9090	-0.2458	-0.9061	-3.1289
		Prob.	0.0624	0.0000	0.0000	0.9275	0.7823	0.0280
			*	***	***	n0	n0	**
None	t-Statistic	-0.9583	-1.2238	-2.0583	3.6059	2.1201	-2.6482	

	Prob.	0.2992	0.2013	0.0386	0.9999	0.9917	0.0086
		n0	n0	**	n0	n0	***
القرار		غير مستقرة	غير مستقرة	I(0) مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة
At First Difference							
With Trend & Intercept		d(RGDPG)	d(PUCNG)		d(ISBF)	d(ISBD)	d(GFCFG)
	t-Statistic	-5.8125	-8.1206		-9.7232	-9.1235	-7.6783
	Prob.	0.0000	0.0000		0.0000	0.0000	0.0000
With Intercept		***	***		***	***	***
	t-Statistic	-5.8503	-8.2040		-9.7777	-9.1545	-7.7113
	Prob.	0.0000	0.0000		0.0000	0.0000	0.0000
None		***	***		***	***	***
	t-Statistic	-5.8899	-8.2639		-4.5165	-8.5153	-7.7682
	Prob.	0.0000	0.0000		0.0000	0.0000	0.0000
		***	***		***	***	***
القرار		I(1) مستقرة	I(1) مستقرة	I(0) مستقرة	I(1) مستقرة	I(1) مستقرة	I(1) مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، والملحق 04.

ملاحظة: تشير *** إلى أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، تشير ** إلى أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي 5%، تشير * إلى أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي 10%، تشير n0 إلى أنها غير معنوية.

رغم أن اختبار (ADF) قد أعطى نتائج مرضية تتيح لنا تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، إلا أننا سنتأكد أكثر من مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (PP) لقدترته على القيام بعملية تصحيح بعض المشاكل القياسية في حالة الثباين المتغير والارتباط الذاتي، حيث وبعد إجراء هذا الاختبار أظهرت النتائج أن السلاسل الزمنية للمتغيرات RGDPG، PUCNG، PRCNG، GFCFG هي سلاسل مستقرة في المستوى أي أنها متكاملة من الدرجة I(0)، وهذا بعد أن وجدنا أنها خالية من مركبة الاتجاه العام حيث وجدنا أن الاحتمال المرافق لقيمة t-Stat ل Trend أكبر من 5%، ووجدنا أيضا أن قيمة t-Stat الخاصة بها أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها بالقيمة المطلقة عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% مما يعني أنها لا تحتوي على جذر وحدة. أما بخصوص السلسلتين الزميتين للمتغيرتين ISBD، ISBF فوجدنا أنهما خاليتين من مركبة الاتجاه العام لكن تحتويان على جذر وحدة، لذا لجأنا إلى تطبيق الفروقات الأولى عليها حيث أظهرت النتائج بعدها خلو هاتين السلسلتين من مركبة الاتجاه العام وجذر الوحدة، مما يعني أنهما سلسلتين متكاملتين من الدرجة من الدرجة I(1)، وهذا ما يؤكد مرة أخرى إمكانية تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، حيث تظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار استقرارية السلاسل حسب اختبار (PP)

الاختبار	At Level							
		RGDPG	PUCNG	PRCNG	ISBF	ISBD	GFCFG	
UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)	With Trend & Intercept	t-Statistic	-6.1678	-7.3574	-6.0048	-1.9293	-2.3250	-4.4118
		Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.6311	0.4161	0.0034
			***	***	***	n0	n0	***
With Intercept	t-Statistic	-6.1721	-6.9838	-5.9571	-0.2559	-0.9140	-4.3804	
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.9261	0.7797	0.0006	
		***	***	***	n0	n0	***	
None	t-Statistic	-3.4030	-4.1411	-2.8570	3.3075	1.8878	-3.9052	
	Prob.	0.0009	0.0001	0.0047	0.9997	0.9855	0.0002	
		***	***	***	n0	n0	***	
القرار		I(0) مستقرة	I(0) مستقرة	I(0) مستقرة	غير مستقرة	غير مستقرة	I(0) مستقرة	
At First Difference								

With Trend & Intercept	t-Statistic				d(ISBF)	d(ISBD)	
	Prob.				-9.7238	-9.1675	
					***	***	
With Intercept	t-Statistic				-9.7756	-9.1964	
	Prob.				0.0000	0.0000	
					***	***	
None	t-Statistic				-8.6003	-8.7454	
	Prob.				0.0000	0.0000	
					***	***	
القرار		I(0) مستقرة	I(0) مستقرة	I(0) مستقرة	I(1) مستقرة	I(1) مستقرة	I(0) مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، والبيانات الواردة في الملحق 04.

ملاحظة: تشير *** إلى أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، تشير ** إلى أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي 5%، تشير * إلى أنها معنوية عند المستوى الاحتمالي 10%، تشير n0 إلى أنها غير معنوية.

الفرع الثاني: تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

بعد تأكدنا من استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية للدراسة والتي وجدنا أنها خليط بين السلاسل المتكاملة من الدرجة صفر والسلاسل المتكاملة من الدرجة الأولى نلجأ إلى تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، حيث يتم تطبيقه كالآتي:

1. تقدير نموذج ARDL

نقوم في هذه الخطوة بتقدير نموذج ARDL بفترة إبطاء قصوى للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية قدرها 4 تم

اختيارها آلياً وبوجود ثابت وفق معيار (AIC)، وقد كانت نتائج تقدير هذا النموذج كالآتي:

الجدول رقم (4-8): نتائج تقدير نموذج ARDL

Selected Model: ARDL (3, 2, 4, 4, 2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RGDPG(-1)	0.467057	0.106110	4.401608	0.0000
RGDPG(-2)	-0.132067	0.095549	-1.382189	0.1716
RGDPG(-3)	-0.220720	0.076428	-2.887931	0.0053
ISBF	-0.107937	7.386674	-0.014612	0.9884
ISBF(-1)	22.50461	12.29842	1.829878	0.0719
ISBF(-2)	-22.52119	8.740063	-2.576777	0.0123
ISBD	-18.43688	5.418613	-3.402509	0.0011
ISBD(-1)	19.91119	7.777785	2.560007	0.0128
ISBD(-2)	7.752518	6.366314	1.217740	0.2277
ISBD(-3)	-18.92793	6.170529	-3.067474	0.0031
ISBD(-4)	8.985973	4.394314	2.044909	0.0449
PRCNG	0.554275	0.054320	10.20389	0.0000
PRCNG(-1)	-0.154263	0.079439	-1.941898	0.0565
PRCNG(-2)	0.013317	0.095897	0.138867	0.8900
PRCNG(-3)	0.149722	0.086009	1.740773	0.0865
PRCNG(-4)	-0.260437	0.060359	-4.314821	0.0001
GFCFG	0.127976	0.036853	3.472602	0.0009
GFCFG(-1)	-0.111243	0.043778	-2.541104	0.0134
GFCFG(-2)	0.075108	0.037659	1.994415	0.0503

PUCNG	0.066508	0.029656	2.242632	0.0283
PUCNG(-1)	-0.050748	0.031033	-1.635311	0.1068
PUCNG(-2)	-0.049325	0.029194	-1.689561	0.0959
C	2.695261	0.921947	2.923443	0.0048
R-squared	0.928374	F-statistic		38.29525
Adjusted R-squared	0.904132	Prob(F-statistic)		0.000000
Durbin-Watson stat	1.914234			

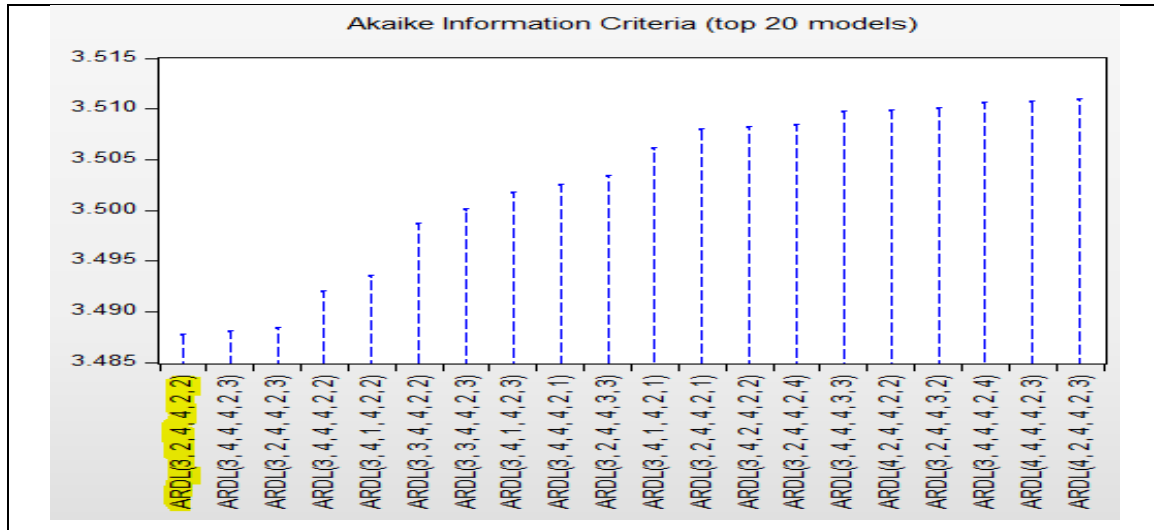
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، والبيانات الواردة في الملحق 07.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة $R\text{-squared}=0.928$ أي أن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر هي 92.8%، كما نلاحظ أن $\text{Adjusted R-squared}=0.904$ مما يعني أن المتغيرات المفسرة المتضمنة في هذا النموذج المقدر تفسر 90.4% من التغيرات في المتغير التابع، كما نلاحظ أيضا أن الاحتمال المرافق لقيمة F-statistic معنوي عند 1%. كما نلاحظ أن قيمة $R\text{-squared}$ أقل من Durbin-Watson stat وهذا أمر جيد يوحي بعدم وجود انحدار زائف.

2. تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات

نقوم بتحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة في تقدير نموذج ARDL وفق معيار (AIC) لكل متغيرة، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-9): تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات وفق معيار (AIC)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن فترات الإبطاء المثلى للتقدير النموذج هي $\text{ARDL}(3, 2, 4, 4, 2, 2)$ أي أن المتغير التابع RGDGP فترة تأخيره 3 والمتغير التفسيري ISBF فترة تأخيره 2 والمتغير التفسيري ISBD فترة تأخيره 4 والمتغير التفسيري PRCNG فترة تأخيره 4 والمتغير التفسيري GFCFG فترة تأخيره 2 والمتغير التفسيري PUCNG فترة تأخيره 2.

3. اختبار الحدود (Bound test)

في هذه الخطوة نقوم باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود Bound test، حيث أن نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول الموالي الذي يمكن من خلاله الحكم بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أو لا لنموذج ARDL الذي يأخذ الصيغة العامة الآتية:

$$\begin{aligned} \Delta \text{RGDPG}_t = & \alpha_0 + \alpha_1 \text{RGDPG}_{t-1} + \alpha_2 \text{ISBF}_{t-1} + \alpha_3 \text{ISBD}_{t-1} + \alpha_4 \text{PRCNG}_{t-1} + \alpha_5 \text{GFCFG}_{t-1} + \alpha_6 \text{PUCNG}_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^n \beta_1 \Delta \text{RGDPG}_{t-1} + \sum_{i=1}^m \beta_2 \Delta \text{ISBF}_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_3 \Delta \text{ISBD}_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_4 \Delta \text{PRCNG}_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^d \beta_5 \Delta \text{GFCFG}_{t-1} + \sum_{i=1}^r \beta_6 \Delta \text{PUCNG}_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (7) \end{aligned}$$

حيث أن:

n, m, k, p, r, d - تشير إلى طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير؛

Δ - تشير إلى الفروق الأولى لكل متغير؛

α_0 - الحد الثابت؛

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$ - تشير إلى معاملات العلاقة طويلة الأجل؛

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ - تشير إلى معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

t - الزمن؛

ε_t - حد الخطأ العشوائي.

حيث نقوم في هذا النموذج باختبار الفرضيتين الآتيتين:

$H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$ لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

$H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$ يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار الحدود Bound test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.023646	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، والبيانات الواردة في الملحق 08.

يظهر من خلال الجدول السابق أن القيمة الإحصائية F-Stat بلغت 8.023646 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، عند مستوى معنوية (10%، 5%، 2.5%، 1%)، وعليه سنقوم برفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة لأن القيمة الإحصائية F-Stat معنوية، وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع RGDPG والمتغيرات التفسيرية: PUCNG، GFCFG، PRCNG، ISBD، ISBF.

4. إجراء الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج: للتأكد من جودة النموذج المستخدم في القياس والتحليل لابد من التأكد من خلوه من المشاكل القياسية وهذا عن طريق إجراء مجموعة من الاختبارات هي:
- أ. اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**: يفحص هذا الاختبار من خلال فرضية عدم إمكانية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. حيث أنه إذا وجدنا أن القيمة الاحتمالية لـ F-stat و Obs*R-squared أكبر من مستوى المعنوية عند 5% نقبل فرضية عدم ونقر بأن سلسلة البواقي لا توجد بها مشكلة ارتباط ذاتي.
- ب. اختبار عدم ثبات تجانس تباين البواقي **Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**: يعتمد هذا الاختبار على فرضية عدم القاضية بثبات تباين البواقي، فإذا كانت القيمة الاحتمالية لـ F-stat و Obs*R-squared أكبر من مستوى المعنوية عند 5% نقبل فرضية عدم أي أنه لا توجد مشكلة عدم ثبات تباين البواقي، أو بعبارة أخرى نقر بثبات تجانس تباين البواقي.
- ج. اختبار **Jarque-Bera** للتوزيع الطبيعي للبواقي: يقوم هذا الاختبار بفحص ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، حيث أن فرضية عدم لهذا الاختبار تقضي بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وللإقرار بذلك نقارن بين القيمة المحسوبة لإحصائية Jarque-Bera عند مستوى معنوية 5% ودرجتي حرية من توزيع كاي تربيع $\chi^2(2)$ ، حيث إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية Jarque-Bera عند مستوى معنوية 5% أقل من $\chi^2(2)$ نقبل فرضية عدم ونقر بأن سلسلة البواقي متناظرة ومفلطحة وبالتالي تخضع للتوزيع الطبيعي، حيث يمكن التأكد من ذلك من خلال الاحتمال المرافق القيمة المحسوبة لإحصائية Jarque-Bera الذي يجب أن يكون أكبر من 5%.

وقد جاءت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الجدول رقم رقم (4-10): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

Tests	Value	Prob	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F-statistic	0.326845	0.7224
	Obs*R-squared	0903714	06364
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	F-statistic	1.2973	0.2077
	Obs*R-squared	26.85008	0.2170
Histogram-Normality Test	JarqueBera	0.856209	0.651743

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 وفق الملحق 11، 12، 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ:

- إن النتائج الخاصة باختبار الارتباط الذاتي بين البواقي **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** تدفعنا لقبول فرضية عدم والإقرار بأن سلسلة البواقي خالية من مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي النموذج، حيث نرى أن الاحتمال المرافق F-stat و Obs*R-squared أكبر من مستوى المعنوية عند 5%.

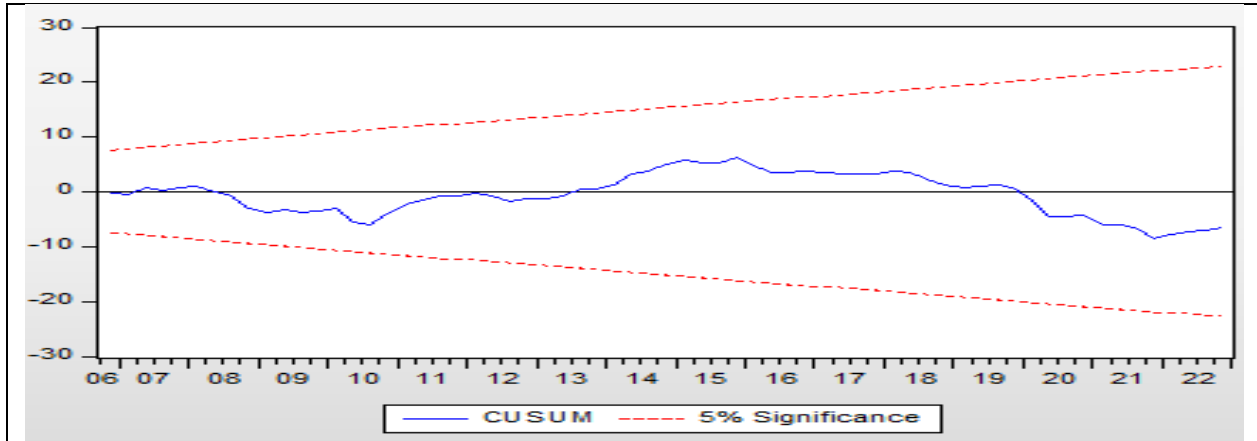
- أظهر اختبار عدم ثبات تجانس التباين البواقي Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey أن الاحتمال المرافق لكل من F-stat و Obs*R-squared أكبر 5% وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية عدم ونقر بثبات تجانس تباين البواقي.

- من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram-Normality Test يظهر أن القيمة الإحصائية المحسوبة Jareque-Bera = 0.856209 أقل من $\chi^2_{0.05}(5) = 11.07$ وبالتالي نقر بأن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية 5% وما يؤكد ذلك الاحتمال المرافق ل الإحصائية المحسوبة Jareque-Bera الذي بلغ 0.651 وهو أكبر من 5%.

د. اختبارات الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج:

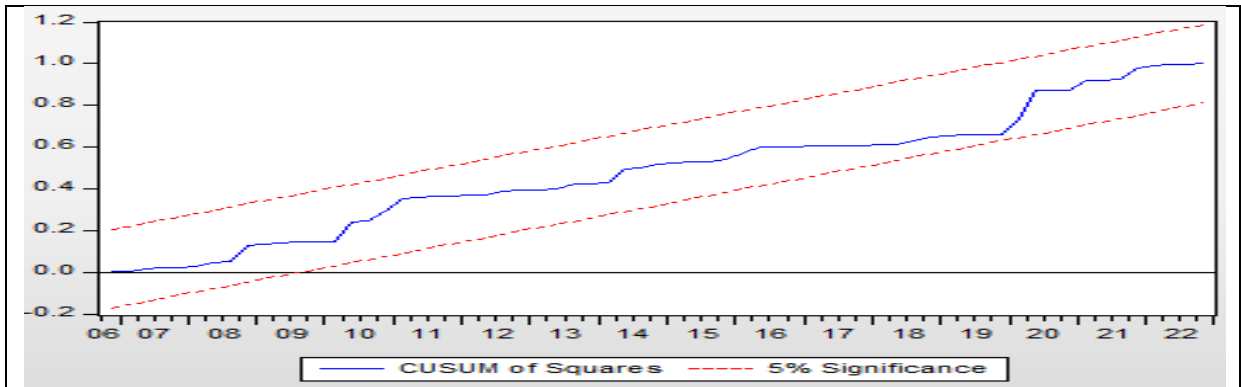
من أجل التأكد من الاستقرار الهيكلي للمعاملات في الأجل القصير والطويل وعدم وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن سنقوم بتطبيق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM OF SQUARES)، حيث نقول أن هناك استقرار هيكلي للمعلمات المقدرة للنموذج إذا وقع الشكل البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (4-10): نتائج اختبار CUSUM



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

الشكل رقم (4-11): نتائج اختبار CUSUM OF SQUARES



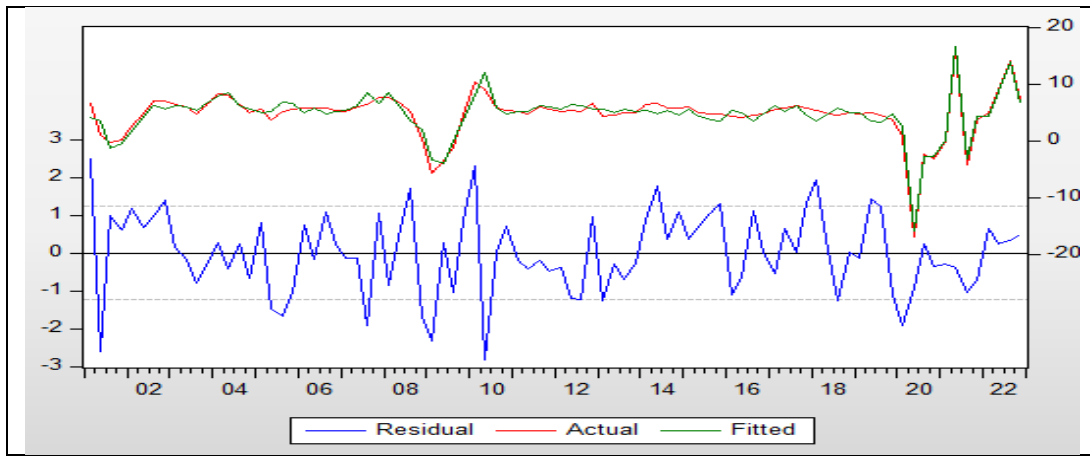
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

من خلال الشكلين السابقين نلاحظ أن المنحنى البياني لـ CUSUM و CUSUM OF SQUARES يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يؤكد أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين النتائج في الأجل الطويل والقصير، كما يؤكد أيضا أن متغيرات الدراسة مستقرة عبر الزمن، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المطبق هو نموذج مثالي.

هـ. التمثيل البياني لتطابق القيم الحقيقية والمقدرة وبوفاي نموذج ARDL المطبق

بعد الانتهاء من إجراء جميع اختبارات التشخيص يمكن التأكيد على تحقق من الخضوع للتوزيع الطبيعي، والخلو من مشكلة الارتباط الذاتي للبوفاي وثبات تجانس تباينها من خلال الشكل البياني الموالي الذي يوضح مدى تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية على النحو الآتي:

الشكل رقم رقم (4-12): التمثيل البياني لتطابق القيم الحقيقية والمقدرة وبوفاي نموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن منحنى القيم الأصلية (Actual) يكاد يتطابق مع منحنى القيم المقدرة (Fitted) وهذا يشير إلى أن النموذج المقدر ذات جودة، ويمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

5. تقدير معاملات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL): بعد التحقق من جودة النموذج المقدر وسلامته واستقراره، وبعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك (توازنية طويلة الأجل) بين متغيرات الدراسة سنقوم بتقدير معاملات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ باستخدام نموذج (ECM)، والذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-11): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RGDPG(-1))	0.352787	0.108493	3.251696	0.0018
D(RGDPG(-2))	0.220720	0.067838	3.253642	0.0018
D(ISBF)	-0.107937	6.554629	-0.016467	0.9869
D(ISBF(-1))	22.52119	7.393268	3.046176	0.0033
D(ISBD)	-18.43688	4.960555	-3.716698	0.0004
D(ISBD(-1))	2.189444	4.039900	0.541955	0.5897
D(ISBD(-2))	9.941961	3.549519	2.800932	0.0067
D(ISBD(-3))	-8.985973	4.042727	-2.222750	0.0297
D(PRCNG)	0.554275	0.046447	11.93357	0.0000
D(PRCNG(-1))	0.097398	0.067701	1.438657	0.1550
D(PRCNG(-2))	0.110715	0.070951	1.560442	0.1235
D(PRCNG(-3))	0.260437	0.054207	4.804522	0.0000
D(GFCFG)	0.127976	0.031161	4.106896	0.0001
D(GFCFG(-1))	-0.075108	0.034786	-2.159129	0.0345
D(PUCNG)	0.066508	0.023250	2.860492	0.0057
D(PUCNG(-1))	0.049325	0.023389	2.108867	0.0388
CointEq(-1)*	-0.885730	0.113082	-7.832626	0.0000
R-squared	0.938220	Mean dependent var		0.007045
Adjusted R-squared	0.924298	S.D. dependent var		4.311715
S.E. of regression	1.186322	Akaike info criterion		3.351300
Sum squared resid	99.92263	Schwarz criterion		3.829876
Log likelihood	-130.4572	Hannan-Quinn criter.		3.544106
Durbin-Watson stat	1.914234			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، والبيانات الواردة في الملحق 08.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ CointEq (-1) معنوي عند 1% وإشارة سالبة مما يعني أن نموذج الخطأ مقبول جدا ومثالي، أما قيمته المقدرة بـ -0.885 فتدل على تصحيح الأخطاء من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي أن أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها بسرعة 0.885 في الفترة الزمنية الواحدة، أي أن ما نسبته 88.5% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل فترة من أجل الرجوع إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، وبعبارة أخرى إن انحراف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا خلال الأجل القصير للفترة السابقة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيح ما يقارب 88.5% من هذا الانحراف في الفترة (t) وتستمر هذه الوتيرة حتى الوصول لوضع التوازن في الأجل الطويل، وعليه يمكن القول أن متغيرات الدراسة هي في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازنية طويلة الأجل. ونلاحظ أيضا أن قيمة R-squared=0.938 أي أن 93.8% الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في ماليزيا تفسرها متغيرات النموذج المقدر، كما نلاحظ أن قيمة R-squared أقل من Durbin-Watson stat وهذا أمر جيد يوحي بعدم وجود انحدار زائف.

ومن جهة أخرى فبخصوص معلمات الأجل القصير نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في ماليزيا يتأثر به شكل إيجابي بنسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBF حيث جاء معنوي عند 1% بمعامل (22.52) للفرق الأول بفترة إبطاء واحدة. ونلاحظ أيضا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في ماليزيا يتأثر به شكل عكسي بنسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBD حيث جاء معنوي عند 1% بمعامل (-18.43) للفرق الأول بدون فترة إبطاء ومعنوي عند 5% بمعامل (-8.98) للفرق الأول بثلاث فترات إبطاء، لكنه يؤثر فيه إيجابيا عند الفرق الأول بفترتي إبطاء حيث جاء معنوي عند 1% بمعامل (9.94). أما فيما يخص المتغيرات الأخرى فيتأثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في ماليزيا بها إيجابيا فمثلا نلاحظ أنه يتأثر إيجابيا بمعدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG حيث جاء معنوي عند 1% بمعامل (0.55) للفرق الأول بدون فترة إبطاء وبمعامل (0.26) للفرق الأول بثلاث فترات إبطاء. ونلاحظ أيضا أنه يتأثر بمعدل نمو تكوين رأس المال الثابت GFCFG إيجابيا حيث جاء معنوي عند 1% بمعامل (0.12) للفرق الأول بدون فترة إبطاء، لكنه يتأثر به عكسيا عند الفرق الأول بفترة إبطاء واحدة

حيث جاء المعامل (-0.075) معنوي عند 5%. كما نلاحظ أيضا أنه يتأثر إيجابيا بمعدل الإنفاق الاستهلاكي العام PUCNG حيث جاء معنوي عند 1% بمعامل (0.066) للفرق الأول بدون فترة إبطاء ومعنوي أيضا عند 5% بمعامل (0.049) للفرق الأول بفترة إبطاء واحدة.

6. تقدير العلاقة طويلة الأجل لمتغيرات النموذج:

نتائج تقدير طويلة الأجل للمتغيرات محل الدراسة ومعنوياتها موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-12): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISBF	-0.140583	1.694044	-0.082987	0.9341
ISBD	-0.807402	1.741593	-0.463600	0.6445
PRCNG	0.341655	0.087251	3.915780	0.0002
GFCFG	0.103690	0.040966	2.531113	0.0138
PUCNG	-0.037896	0.054067	-0.700908	0.4859
C	3.042982	1.079311	2.819374	0.0064
EC = RGDPG - (-0.1406*ISBF- 0.8074*ISBD + 0.3417*PRCNG + 0.1037*GFCFG - 0.0379*PUCNG + 3.0430)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، والبيانات الواردة في الملحق 09.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الحد الثابت جاء معنوي عند 1%، كما نلاحظ أن معلمتي متغيري نسبة إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBF و ISBD ومعلمة متغير معدل الإنفاق الاستهلاكي العام PUCNG جاءت كلها سالبة وهي تعني أن لهم علاقة عكسية بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في الأجل الطويل وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية لكن لا نستطيع الجزم بذلك لأنها ليست معنوية لا عند 1% ولا عند 5% ولا عند 10% أي أنه ليس لهم تأثير معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في الأجل الطويل، وهو عكس ما وجدناه سابقا أن ISBF و ISBD لهما تأثير قوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير. ومن جانب آخر نجد أن معلمة متغير معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG جاءت معنوية عند 1% وموجبة مما يعني على أن لها تأثير إيجابي كبير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في الأجل الطويل، كما أن معلمة متغير معدل نمو تكوين رأس المال الثابت GFCFG جاءت معنوية عند 5% وموجبة مما يعني على أن لها تأثير إيجابي معتبر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG في الأجل الطويل، وهذا ما يعني أن زيادة معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص وزيادة معدل نمو تكوين رأس المال الثابت بـ 10% سيؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل بـ 3.41% و 1.03% على التوالي.

الفرع الثالث: اختبار جرنجر للسببية Granger Causality Tests

نقوم في هذا الفرع باستخدام اختبار جرنجر للسببية Granger Causality Tests من أجل فهم طبيعة العلاقة القصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتحديد ما إذا كان هناك متغير يمكن أن يفسر أو يتنبأ بتغير متغير آخر في

المستقبل، ومن أجل تطبيق هذا الاختبار قمنا أولاً بتحديد درجة التأخير 2 وفق معيار وفق معيار (SC) وهذا حسب النتائج الواردة في الملحق (05) ثم بتطبيق جرنجر للسببية Granger Causality Tests الموضحة نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار جرنجر للسببية Granger Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests					
Null Hypothesis:	F-Stat	Prob.	Null Hypothesis:	F-Stat	Prob.
ISBF does not Granger Cause RGDPG	0.62191	0.5393	PUCNG does not Granger Cause ISBF	0.53291	0.5888
RGDPG does not Granger Cause ISBF	36.8816	3.E-12	ISBF does not Granger Cause PUCNG	2.24334	0.1124
ISBD does not Granger Cause RGDPG	2.07686	0.1316	PRCNG does not Granger Cause ISBD	9.51116	0.0002
RGDPG does not Granger Cause ISBD	15.8328	1.E-06	ISBD does not Granger Cause PRCNG	1.15961	0.3185
PRCNG does not Granger Cause RGDPG	0.45989	0.6329	GFCFG does not Granger Cause ISBD	3.76807	0.0270
RGDPG does not Granger Cause PRCNG	1.55000	0.2182	ISBD does not Granger Cause GFCFG	0.62694	0.5367
GFCFG does not Granger Cause RGDPG	0.72139	0.4890	PUCNG does not Granger Cause ISBD	0.47359	0.6244
RGDPG does not Granger Cause GFCFG	1.01357	0.3673	ISBD does not Granger Cause PUCNG	2.00066	0.1416
PUCNG does not Granger Cause RGDPG	0.30717	0.7363	GFCFG does not Granger Cause PRCNG	1.86995	0.1604
RGDPG does not Granger Cause PUCNG	1.21242	0.3026	PRCNG does not Granger Cause GFCFG	1.02664	0.3626
ISBD does not Granger Cause ISBF	2.12682	0.1255	PUCNG does not Granger Cause PRCNG	1.41992	0.2474
ISBF does not Granger Cause ISBD	103.198	2.E-23	PRCNG does not Granger Cause PUCNG	1.32552	0.2711
PRCNG does not Granger Cause ISBF	93.5781	3.E-22	PUCNG does not Granger Cause GFCFG	0.85576	0.4286
ISBF does not Granger Cause PRCNG	0.87522	0.4205	GFCFG does not Granger Cause PUCNG	1.31539	0.2738
GFCFG does not Granger Cause ISBF	15.1574	2.E-06			
ISBF does not Granger Cause GFCFG	0.78852	0.4578			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10، والبيانات الواردة في الملحق 06.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1. بالنسبة لنتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG ونسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBF: نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية F-Stat بلغ 0.5393 وهو أكبر من 5% إذن نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه ونقول أن ISBF لا يسبب RGDPG، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية F-Stat الخاص باتجاه العلاقة السببية من RGDPG إلى ISBF قد بلغ 3.E-12 وهو أقل من 1% وهي علاقة قوية جداً، مما يدفعنا لرفض عدم وجود علاقة سببية ونقول أن RGDPG يسبب ISBF أي أنه توجد بينهما علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من ISBF → RGDPG، حيث نلاحظ أن هذه النتيجة تتوافق مع فرضية الطلب التابع التي ترى أن زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع الأنشطة

الاقتصادية الحقيقية سيؤدي لارتفاع الطلب على الخدمات المالية ويساهم في زيادة عمليات الإيداع، ويرفع من طلبات التمويل، وهذا ما يزيد من نشاط المؤسسات المصرفية.

2. بالنسبة لنتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG ونسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBD: نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية F-Stat بلغ 0.1316 وهو أكبر من 5% إذن نقبل فرضية عدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه ونقول أن ISBD لا يسبب RGDPG، وبالمقابل نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية F-Stat الخاص باتجاه العلاقة السببية من RGDPG إلى ISBD قد بلغ $1.E-06$ وهو أقل من 1% وهي علاقة قوية جدا، وعليه نرفض عدم وجود علاقة سببية ونقول أن RGDPG يسبب ISBD أي انه توجد بينهما علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من $ISBD \rightarrow RGDPG$ ، وهنا نلاحظ أيضا أن هذه النتيجة تتوافق مع فرضية الطلب التابع.

3. بالنسبة لنتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG ومعدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG: نلاحظ أنه ليس هناك علاقة سببية في الاتجاهين، وهذه نتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية وهذا يمكن تفسيره بأن تأثير الإنفاق الاستهلاكي الخاص على النمو الاقتصادي قد يستغرق وقتا طويلا قبل أن يظهر أثره عليه، كما أن تحسن الوضع الاقتصادي قد يأخذ وقتا طويلا نسبيا قبل أن يظهر تأثيره على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

4. بالنسبة لنتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG ومعدل تكوين رأس المال الثابت GFCFG: نلاحظ أنه ليس هناك علاقة سببية في الاتجاهين، وهذا أيضا مخالف للنظرية الاقتصادية حيث يمكن تفسير ذلك بأن تأثير تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي قد يستغرق وقتا لينعكس أثره عليه، ونفس الشيء بالنسبة لتأثير النمو الاقتصادي على تكوين رأس المال الثابت.

5. بالنسبة لنتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG ومعدل الإنفاق الاستهلاكي العام PUCNG: نلاحظ أنه ليس هناك علاقة سببية في الاتجاهين، ونفس ذلك مثلما سبق أن تأثير الإنفاق الاستهلاكي العام على النمو الاقتصادي سيأخذ وقتا طويلا قبل أن يظهر أثره عليه، والعكس صحيح. هذا بالنسبة للعلاقة السببية للمتغير التابع بالمتغيرات المستقلة، أما بالنسبة للعلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة فيما بينها فهي كالآتي:

1. تشير نتائج تقدير العلاقة السببية بين نسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBF ونسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBD إلى أن ISBD لا يسبب ISBF أي أنه لا توجد علاقة سببية بينهما في هذا الاتجاه، بينما تشير النتائج أيضا إلى وجود علاقة سببية قوية جدا بينهما في الاتجاه المعاكس ومعنوية عند 1% أي أن ISBF يسبب ISBD وهذا يعني أنه توجد بينهما علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من $ISBF \rightarrow ISBD$ ، ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة أو نقصان حجم الودائع المصرفية الإسلامية يأخذ وقتا أطول نسبيا للتأثير على حجم التمويل المصرفي الإسلامي نحو الزيادة أو النقصان، بينما يظهر تأثير الزيادة أو النقصان في حجم التمويل المصرفي الإسلامي على زيادة أو نقصان حجم الودائع المصرفية الإسلامية وقتا أقصر،

ذلك أن حجم التمويل المصرفي الإسلامي يعني ارتفاع أرباح المودعين وهو ما يجعلهم يقبلون على إيداع أموالهم أكثر من السابق، بينما سيؤدي انخفاضه إلى تقليص أرباحهم وهذا ما يساهم في تناقص عمليات الإيداع خصوصا وأن البنوك الإسلامية تعتمد بشكل كبير على الودائع الاستثمارية.

2. من خلال نتائج تقدير العلاقة السببية بين نسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBF ومعدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG نلاحظ أن PRCNG يسبب ISBF، والعكس غير صحيح أي أن ISBF لا يسبب PRCNG، وهذا يدل على أنه توجد بينهما علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من $ISBF \rightarrow PRCNG$ ، وهذا يدل على أن الإنفاق الاستهلاكي يؤثر على حجم التمويل المصرفي وليس العكس، وهذا بالضبط ما رأيناه سابقا بأن البنوك الإسلامية في ماليزيا تعتمد بشكل كبير على صيغة المرجحة للأمر بالشراء، وأن الحصة الكبرى حوالي 60% من حجم التمويل المصرفي الإسلامي فيها يستحوذ عليها قطاع العائلات.

3. من تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو تكوين رأس المال الثابت GFCFG ونسبة إجمالي التمويلات المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBF نلاحظ أن GFCFG يسبب ISBF، والعكس غير صحيح أي أن ISBF لا يسبب GFCFG، أي أنه توجد بينهما علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من $GFCFG \rightarrow ISBF$ ، مما يعني أن تكوين رأس المال الثابت يؤثر على حجم التمويل المصرفي وليس العكس، ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى ما أشرنا إليه سابقا بخصوص توزيع التمويل المصرفي الإسلامي حسب الغرض في ماليزيا لسنة 2019 حيث رأينا أن ما نسبته 38.47% و 21.81% و 12.60% و 058% من حجم التمويل المصرفي الإسلامي موجهة بالترتيب لشراء العقارات السكنية وغير سكنية، تمويل رأس المال العامل، شراء مركبات النقل، وشراء أصول ثابتة أخرى ليست أراضي ولا مباني ولا مركبات نقل.

4. كما يظهر من خلال نتائج تقدير العلاقة السببية بين نسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBD ومعدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG أن معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG يسبب ISBD، لكن ISBD لا يسبب PRCNG أي أنه توجد بينهما علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من $ISBD \rightarrow PRCNG$ ، وهي نفس الملاحظة التي لاحظناها بخصوص اتجاه العلاقة بين معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص ونسبة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. ويلاحظ أيضا من خلال نتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو تكوين رأس المال الثابت GFCFG ونسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBD أن معدل نمو تكوين رأس المال الثابت GFCFG يسبب ISBD، لكن ISBD لا يسبب PRCNG أي أنه توجد بينهما علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من $ISBD \rightarrow GFCFG$ ، وهي نفس النتيجة التي رأيناها في اتجاه العلاقة بين معدل نمو تكوين رأس المال الثابت ونسبة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

6. وبخصوص علاقة المتغيرات المستقلة الأخرى ببعضها البعض نوجزها في الآتي:

- تشير نتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل الإنفاق الاستهلاكي العام PUCNG ونسبة إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBF أنه لا توجد بينهما علاقة سببية في الاتجاهين.
- تشير نتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل الإنفاق الاستهلاكي العام PUCNG ونسبة إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي ISBD أنه لا توجد بينهما علاقة سببية في الاتجاهين.
- تشير نتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل نمو تكوين رأس المال الثابت GFCFG ومعدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG أنه لا توجد بينهما علاقة سببية في الاتجاهين.
- تشير نتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل الإنفاق الاستهلاكي العام PUCNG ومعدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص PRCNG أنه لا توجد بينهما علاقة سببية في الاتجاهين.
- تشير نتائج تقدير العلاقة السببية بين معدل الإنفاق الاستهلاكي العام PUCNG ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت GFCFG أنه لا توجد بينهما علاقة سببية في الاتجاهين.

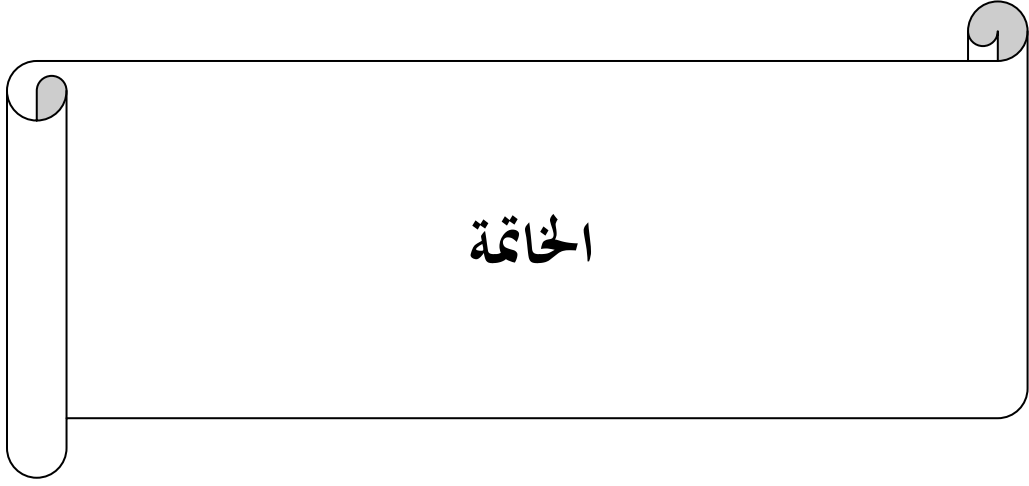
خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل توضيح أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث قمنا بتقديم موجز حول تطور الاقتصاد الماليزي وبنيته، ثم تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الخاصة به ومتغيرات الدراسة التي تم اختيارها لوجود علاقة متداخلة مع بعضها البعض، فحسب النظرية الاقتصادية تسمح زيادة معدلات الإيداع بالتوسع في منح التمويلات اللازمة للقطاعات الاستهلاكية والمنتجة على حد سواء وهذا ما يعمل على تنشيط الوضع الاقتصادي العام ويرفع من معدلات النمو، وفي الاتجاه المعاكس سيؤدي تحسن الوضعية الاقتصادية إلى تحسن المستوى المعيشي وارتفاع معدلات الإنفاق الاستهلاكي وزيادة معدلات الإيداع وتحفيز القطاعات المنتجة على زيادة الاستثمار الذي سيساهم في ارتفاع طلبات التمويل.

في المبحث الثاني من هذا الفصل قمنا بتقديم دراسة تحليلية ووصفية باستخدام طريقة تحليل المركبات الأساسية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2022 شملت ستة متغيرات هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي في ماليزيا، ونسبتي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرتين مستقلتين رئيسيين يعبران عن التمويل المصرفي الإسلامي والصيرفة الإسلامية، إضافة إلى ثلاث متغيرات مستقلة أخرى للتحكم تتضمن معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص، ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت، حيث أشارت نتائج هذه الطريقة إلى وجود علاقة قوية بين متغيرات الدراسة، وقد أشارت أيضا إلى أن لهذه المتغيرات جودة في التمثيل ومناسبة للاستخدام في التحليل والدراسة، كما توصلنا من خلالها إلى وجود مركبتين أساسيتين يمكن الاعتماد عليهما في التحليل والدراسة أولها خاص بنسبتي إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وثانيها خاص بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الاستهلاكي الخاص وتكوين رأس المال الثابت.

في الجزء الأخير من هذا الفصل قمنا بالتطرق لبعض الخلفيات النظرية لمختلف أساليب الاقتصاد القياسي المعتمد عليها في هذه الدراسة، ثم شرعنا في دراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا قياسيا، حيث بدأنا أولا بدراسة استقرارية متغيرات الدراسة التي وجدنا أن بعضها متكامل من الدرجة (I0) والبعض الآخر متكامل من الدرجة (I1)، ومن أجل التحقق من مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجلين القصير والطويل وفهم طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة قمنا بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واختبار السببية لغرنجر، حيث قمنا بتقدير نموذج ARDL ثم قمنا بتحديد فترات الإبطاء المثلى وتنفيذ اختبار الحدود Bound test لفحص ما إذا كان هناك دليل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل أم لا، وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، قمنا بدراسة تشخيصية لجودة النموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين وتحقيق أنه يتبع التوزيع الطبيعي، حيث وجدنا أنه خال من هذه المشاكل تماما، كما قمنا بالتأكد من وجود استقرار هيكل المعاملات النموذج من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة، حيث أوضحت نتائجهما وجود استقرار هيكل المعاملات النموذج، ومن خلال التمثيل البياني لتطابق القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي نموذج تبين لنا أن نموذجنا المقدر ذات

جودة، ويمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج، بعد كل ذلك قمنا باستخدام النموذج المقدر في دراسة ديناميكية التأثيرات القصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث توصلنا إلى أن نسبي إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية تؤثر بقوة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في الأجل القصير، وقد اتضح من خلال اختبار السببية لغرانجر أنه توجد علاقة سببية أحادية بين نسبي إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تتجه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نسبي إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية، لكن النتائج الخاصة بالتأثير في الجمل الطويل أوضحت أن نسبي إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية تؤثر بشكل عكسي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في الأجل الطويل إلا أن هذا الأثر جاء غير معنوي.



إن أهم هدف تسعى إليه كل الدول هو الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي مستمر، لأن ذلك يعكس قوة اقتصاد كل منها على الساحة الدولية ويعطي انطباعاً على مدى قدرة اقتصادياتها على تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وكافة جوانب الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات. ولأن القطاعات الاقتصادية الحقيقية الفاعلة في الاقتصاد تحتاج إلى موارد مالية من أجل استمرارها وتوسعها، فلا بد من وجود جهاز مصرفي متطور يمكنه أن يؤمن الاحتياجات التمويلية لهذه القطاعات من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بتزويد أصحاب الموارد المالية الفائضة على إيداعها لديه لضمان عدم بقائها عاطلة ومن أجل استثمارها لهم بالنيابة، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يؤديه الجهاز المصرفي في تحفيز النمو الاقتصادي، لذا ظهرت العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي بصفته جهة تلجأ لها مختلف القطاعات الاقتصادية لتلبية احتياجاتها من الموارد المالية اللازمة للقيام بأنشطتها المختلفة، ولأن القطاع المصرفي الإسلامي أحد مكونات القطاع المالي التي توسع انتشارها بشكل كبير في الآونة الأخيرة توجّهت العديد من الدراسات الأخرى للبحث في العلاقة بين تطور النظام المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مع أخذ تجربة هذه الدولة كنموذج يتم من خلاله استخلاص بعض الدروس المهمة التي يمكن للجزائر الاستفادة منها. وهذا باستخدام نهج تحليلي وقياسي خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير لسنة 2022، ولأجل الكشف عن مدى تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا تم الاعتماد على ست متغيرات تمثلت في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يعبر عن نمو الاقتصاد الماليزي، وإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الودائع المصرفية الإسلامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرين مستقلين رئيسيين يمثلان الصيرفة الإسلامية في ماليزيا، ومعدلي نمو الإنفاق الاستهلاكي الخاص والعام، ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت كمتغيرات مستقلة ضابطة للنموذج.

بغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تناولنا في الفصل الأول منها الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والتمويل المصرفي الإسلامي تم من خلاله عرض بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالمصارف الإسلامية والضوابط الشرعية المنظمة للمعاملات المالية فيها، كما تمت الإشارة إلى أهم مصادر الأموال التي تعتمد عليها للقيام بمختلف أنشطتها، بالإضافة إلى عرض أهم الخدمات المالية والصيغ والأساليب التمويلية التي تقدمها هذه المصارف. في الفصل الثاني من هذه الدراسة حاولنا عرض بعض المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي ثم قمنا بالإشارة إلى أهم المقاربات الفكرية والنظريات المفسرة للنمو الاقتصادي عبر التاريخ، وفي النصف الثاني من هذا الفصل قمنا بعرض مختلف الأدبيات التي اهتمت بدراسة موضوع العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي، وأخيراً قمنا بالإشارة إلى النتائج التي توصلت لها مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي تطرقت لدراسة علاقة التمويل المصرفي الإسلامي بالنمو الاقتصادي باللغة العربية والإنجليزية. أما في الفصل الثالث فقد قمنا بإجراء دراسة تحليلية للتجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا باعتبارها نموذجاً ناجحاً في هذا المجال من أجل استخلاص بعض الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها في تطوير الصيرفة الإسلامية بها، حيث قمنا بعرض مسيرة تطور المصرفية الإسلامية بماليزيا، ومكانتها

ضمن النظام المصرفي العام باعتبار ماليزيا تعتمد على نظام مصرفي مزدوج، إضافة إلى ذلك قمنا بتحليل هيكل التمويل المصرفي الإسلامي حسب الصيغ المقدم بها والقطاعات المقدم لها، ثم قمنا بالتطرق لواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر والإشارة لأهم العراقيل والصعوبات التي تحول دون تطور هذا النوع من الصيرفة بها، وفي الأخير قمنا باستنباط العوامل المساهمة في نجاح الصيرفة الإسلامية في ماليزيا والخروج منها ببعض الدروس التي يمكن للجزائر إتباعها لتطوير صيرفتها الإسلامية. في الفصل الرابع والأخير من هذه الدراسة قمنا بدراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لسنة 2000 إلى غاية الربع الأخير لسنة 2022، حيث وقبل الذهاب للإجراء الدراسة القياسية قمنا بالتعريف بالمتغيرات المستخدمة وتوضيح أسباب اختيارها، ثم قمنا بتحليل هذه المتغيرات على مدى من أجل فهمها بشكل أفضل والتعرف على أهم التغيرات التي حدثت فيها وتوجيه التصميم البحثي بشكل أحسن، ثم قمنا بإجراء دراسة وصفية للمتغيرات باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (PCA) من أجل التعرف على خصائصها وصفاتها وتحليل مختلف العلاقات التي تربطها ببعضها البعض واستكشاف المركبات الأساسية التي تصنف إليها وإذا كان بإمكانها إعطاء أفضل نسبة تفسير للظاهرة المدروسة، وفي الأخير قمنا بالتوجه نحو الدراسة القياسية التي قمنا فيها أولا باستعراض بعض المفاهيم النظرية للأساليب والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة القياسية، حيث وبعد التحقق شروط الاستقرار قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، ثم قمنا بإجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ثم إجراء مختلف الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة النموذج المطبق وصلاحيته، بعد ذلك قمنا بتقدير معلمات الأجل القصير والعلاقة طويلة الأجل لمتغيرات النموذج، وفي الأخير قمنا بإجراء اختبار غرانجر للسببية من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال ما تقدم في الدراسة تم الكشف عن جملة من النتائج يمكن من خلالها إثبات صحة أو نفي فرضيات التي تم وضعها كإجابات محتملة على إشكالية الدراسة، حيث يمكن عرض النتائج المتوصل إليها في الآتي:

- من خلال تتبع مسيرة تطور المصارف الإسلامية والعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا اتضح أن السلطات الماليزية جليا بذلت مجهودات جبارة للرقى بهذا النوع من الصيرفة من خلال سهرها على توفير بيئة ملائمة ومناسبة لخصوصيتها تسمح له بالتوسع والانتشار والتطور، وعلى هذا قدمت لنا التجربة الماليزية دروسا قيمة يمكن للجزائر الاستفادة منها في التغلب على العقبات الحالية وتطوير قطاعها المصرفي الإسلامي من خلال اقتراح بعض التدابير والاستراتيجيات المناسبة لتطوير إطار تنظيمي واضح يتوافق مع خصوصيات العمل المصرفي الإسلامي، والتي بوسعها أن تساهم في تعزيز الدعم المؤسسي لها، وتعمل على تشجيع صانعي السياسات على الالتزام الحقيقي بتعزيز هذا القطاع.

- كشفت نتائج اختبار الحدود أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما كشفت نتائج الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج على أن هذا النموذج خلي من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي، ومشكلة عدم ثبات تباين البواقي، وأنها تتبع التوزيع الطبيعي، كما أكدت النتائج أنه يود نوع من الاستقرار والانسجام في النموذج، وأن نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL المطبق هو نموذج جيد يمكن الاعتماد عليه

في تفسير وتحليل النتائج. كما بينت النتائج أن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند 1% وبإشارة سالبة مما يعني أن نموذج الخطأ مقبول جدا، واتضح من خلاله أن ما نسبته 88.5% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في كل فترة من أجل الرجوع إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أي إن انحراف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا خلال الفترة السابقة قصيرة الأجل عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيح ما يقارب 88.5% من هذا الانحراف في الفترة الزمنية الحالية ويبقى مقدار 11.5% من هذه الأخطاء يتم تصحيحها في الفترة الزمنية اللاحقة وتستمر عملية تصحيح الأخطاء بهذه الوتيرة حتى الوصول لوضع التوازن في الأجل الطويل.

- كشفت النتائج على أن هناك أثرا إيجابيا قويا في الأجل القصير لإجمالي التمويل المصرفي الإسلامي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا، وهذا ما يوضح أن التطبيق الاستراتيجي للممارسات المصرفية الإسلامية، والإصلاحات التنظيمية، والأطر المؤسسية الداعمة في ماليزيا قد عزز بشكل جماعي مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي. وهذا ما أكدته اختبار السببية لغرنجر عندما كشف أن اتجاه هذا الأثر أو العلاقة القصيرة الأجل يكون من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى إجمالي التمويل المصرفي الإسلامي وليس العكس وهذا ما يدعم بقوة فرضية الطلب التابع أي أن تحسن معدلات نمو الاقتصاد الحقيقي سيعمل على زيادة الطلب على الخدمات المالية ويرفع من طلبات التمويل، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي يحفز توسع التمويل المصرفي الإسلامي في المدى القصير.

- كشفت النتائج بخصوص تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا بشكل عكسي، وهذا تناقض مع النظرية الاقتصادية ربما يشير إلى أنه بينما يوفر التمويل المصرفي الإسلامي مساهمات إيجابية فورية في الأجل القصير، قد تكون مساهمته طويلة الأجل متأثرة بمتغيرات اقتصادية أخرى أو عوامل هيكلية داخل الاقتصاد لكننا لا يمكن أن نحسم بصحة هذا التأثير لأنه جاء غير معنوي.

- أظهرت النتائج أن إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا في الأجل القصير قد جاء إيجابيا وأحيانا عكسيا، حيث كشفت النتائج أن هذا الأثر جاء سلبيا ومعنويا في الفترة الحالية، وكان إيجابيا ومعنويا عند الإبطاء بفترتين زمنيتين، وظهر سلبيا ومعنويا أيضا عند الإبطاء بثلاث فترات زمنية، هذه النتيجة غالبا ما تكون بسبب تأثيرات متعددة مثل سياسات البنك المركزي الماليزي الذي يمكنه أن يؤثر على الودائع بواسطة السياسات النقدية، أو بسبب بعض التطورات الاقتصادية مثل حدوث بعض الصدمات للاقتصاد الماليزي، وقد تكون نتائج اختبار السببية لغرنجر مؤيدة للطرح السابق حيث أنها كشفت على وجود علاقة سببية أحادية قوية بين إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا في الأجل القصير تتجه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية وليس العكس، وهذا يدعم الطرح السابق وفرضية الطلب التابع إذا أن تحسن الوضع الاقتصادي العام سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الإيداع لدى المؤسسات المصرفية الإسلامية كما أن تراجع مستويات النمو الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاضها.

- فيما يتعلق بالنتائج الخاصة بتأثير إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا في الأجل الطويل فقد بينت أن إجمالي الودائع المصرفية الإسلامية تؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ماليزيا بشكل عكسي، وهذا نفس الأثر الذي وجدناه بين التمويل المصرفي الإسلامي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا أيضا يخالف النظرية الاقتصادية، وهذا يرجع لعدة أسباب المنافسة الشرسة لسوق الصكوك الإسلامية للمصارف الإسلامية في استقطاب الودائع وتوجيهها لصالحها، أو بعبارة أخرى يمكن القول أن سرعة نمو القطاع المالي الإسلامي في ماليزيا رفع من حدة المنافسة على الموارد المالية سواء بين المصارف الإسلامية نفسها أو مع باقي فروع النظام المالي الإسلامي أو مع القطاع المالي التقليدي مما يساهم في تقليص حصة المصارف الإسلامية من الودائع، ويؤدي بها إلى الاحتفاظ بالمزيد منها لمواجهة متطلبات السيولة لديها بدل تلبيتها للاحتياجات التمويلية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، إلا أنه لا يمكننا الجزم بهذا الأثر لأنه جاء غير معنوي إحصائيا.
- بينت النتائج أيضا أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يؤثر إيجابيا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا في الأجل القصير في بعض الفترات، لكن اختبار السببية لغرنجر أوضح عدم وجود علاقة سببية بينهما في كلا الاتجاهين وهذا قد يكون بسبب أن تأثيره يأخذ وقتا أطول نسبيا قبل انعكس على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما بشأن التأثير في الأجل الطويل فقد تبين أن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا بشكل إيجابي معتبر، كما أوضحت نتائج اختبار السببية لغرنجر أن هناك علاقة سببية أحادية قوية جدا بين الإنفاق الاستهلاكي الخاص وإجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية تتجه من معدل الإنفاق الاستهلاكي الخاص إلى إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية، وهذا يدل على أن اغلب التمويل الإسلامي المصرفي في ماليزيا موجه للقطاعات المستهلكة وهو الأمر الذي تأكد لنا عندما وجدنا درسنا توزيع التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا سنة 2022 حيث وجدنا أنه تم توجيه أكثر من 62% من هذا التمويل لقطاع العائلات أي أنه إنفاق استهلاكي بالدرجة الأولى، وهذا قد يعطي فكرة عن سبب ظهور أثر عكسي لإجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا في الأجل الطويل على الرغم من أن هذا الأثر جاء غير معنوي.
- أظهرت النتائج أيضا أن تكوين رأس المال الثابت يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا في الأجل القصير بشكل إيجابي في فترات وبشكل سلبي في فترات أخرى، وهذا بسبب أن تكلفة بعض السلع الرأسمالية والبنى التحتية قد تبدو كأنها عبء على الاقتصاد في بداية الاستثمار لكنها ستؤثر عليه إيجابيا بعد دخولها في الإنتاج والاستغلال، لكن اختبار السببية لغرنجر بين عدم وجود علاقة سببية بينه وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كلا الاتجاهين وهذا قد يكون أيضا لأن تأثير تكوين رأس المال الثابت يأخذ وقتا أطول نسبيا قبل يظهر أثره على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفيما يتعلق بالتأثير في الأجل الطويل فقد وجدنا أن تكوين رأس المال الثابت يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا بشكل إيجابي لا بأس به، كما أن نتائج اختبار السببية لغرنجر كشفت علاقة سببية أحادية قوية جدا بينه وبين إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية متجهة من تكوين رأس المال الثابت إلى إجمالي التمويل والودائع المصرفية الإسلامية، وهذا يدل على أن هنا نسبة لا

بأس بها من التمويل الإسلامي المصرفي في ماليزيا يتم توجيهها لغرض الاستثمار وتعزيز البنية التحتية وهذا ما تكشف لنا عندما حللنا هيكل التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا حسب الغرض سنة 2022 حيث وجدنا أنه تم تخصيص ما يقارب 22% منه لغرض تمويل رأس المال الثابت، و حوالي 13% لغرض شراء مركبات النقل، و حوالي 3% لغرض البناء.

- كشفت النتائج أن الإنفاق الاستهلاكي العام يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا إيجابيا في الأجل القصير، أما في ما يخص نتائج اختبار السببية لغرنجر بين عدم وجود علاقة سببية بين الإنفاق الاستهلاكي العام وبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في كلا الاتجاهين وهذا قد يكون أيضا لأن تأثير الإنفاق الاستهلاكي العام يحتاج إلى فترات أطول نسبيا حتى يظهر أثره على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفيما يتعلق بتأثيره على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لماليزيا في الأجل الطويل فقد تبين أنه يؤثر عليه بشكل سلبي، وهذا قد يرجع أن بعض الإنفاقات العامة مثلا على البنية التحتية والمنشآت العمومية قد تبدو أنها تؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي خلال فترة الإنجاز لكنها ستؤثر إيجابا بعد دخولها حيز الخدمة والاستغلال، لكن ما تجدر الإشارة إليه أن هذا الأثر جاء غير معنوي إحصائيا.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة سنقوم بإثبات أو نفي صحة الفرضيات الموضوعية كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** قامت السلطات الماليزية بتوجيه اهتمام كبير لقطاع الصيرفة الإسلامية من خلال اتباعها لمجموعة من الحلول المبتكرة وتنفيذ عدد من الخطط والاستراتيجيات للنهوض به وجعله قطاعا مصرفيا ثانيا في البلاد له خصوصية ويعمل جنبا إلى جنب مع القطاع المصرفي التقليدي، ويساهم في دعم النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع ما تم طرحه في الفرضية الأولى؛

- **الفرضية الثانية:** تعاني الصيرفة الإسلامية في الجزائر من عدة العراقيل والصعوبات التي لم تفسح لها المجال للتطور والرقي والعمل جنبا إلى جنب مع القطاع المصرفي التقليدي، حيث رأينا أنه بالرغم من سماح السلطات الجزائرية سنة 1990 بفتح أول بنك يقدم خدمات ومنتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، إلا أنها لم تسعى لوضع قاعدة قانونية وتنظيمية تؤطر عمل هذه البنوك إلا سنة 2018، ورغم الاهتمام المتأخر والغير كافي من قبل السلطات الجزائرية بالصيرفة الإسلامية والذي ظهر بعد إصدار النظام رقم 02-20 وترسيمها وترسيخها من خلال بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23، كما وجدنا أن القطاع المصرفي الإسلامي يعاني من نقص فادح في البنية التحتية والهيئات الداعمة له، وهذا ما يتوافق مع ما تم طرحه في الفرضية الثانية؛

- **الفرضية الثالثة:** بعد قيامنا بتتبع مسيرة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا واستكشاف الخطط والإستراتيجيات المتبعة والمساعدة على إنجاح هذه التجربة تمكنا من استخلاص مجموعة من الدروس والتدابير من هذه التجربة يمكن محاكاتها للحصول على قطاع مصرفي إسلامي يساهم في دعم النمو الاقتصادي، ولأن هذه التدابير تناسب الخصوصية الجزائرية ويمكن تطبيقها اتباعها إذا ما توفرت الإرادة لذلك فإنه يمكن القول أن هذه الفرضية صحيحة ومحقة؛

- **الفرضية الرابعة:** كشف اختبار السببية أن العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في ماليزيا هي علاقة أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الإسلامي، وهذا ما يدعم فرضية الطلب التابع التي تنطبق على أغلب الدول التي اقتصاديتها متقدمة، حيث أن هذه الفرضية تنص أن النمو الاقتصادي يدعم زيادة التطور المالي الذي يعد القطاع المالي الإسلامي جزءا منه والتمويل المصرفي الإسلامي أحد عناصره، كما كشفت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والتي يعد التمويل المصرفي الإسلامي واحدا منها والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2000 - 2022) حيث تبين من خلالها أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر تأثيرا إيجابيا معنويا على النمو الاقتصادي في ماليزيا في الأجل القصير، كما تبين أيضا أنه يؤثر على النمو الاقتصادي في ماليزيا تأثيرا سلبيا غير معنوي في الأجل الطويل، وهنا نرى أن هذه النتيجة تتفق مع الفرضية الرابعة في جزئية فقط وليس أكليا.

ثالثا: الاقتراحات

بعد عرض النتائج المتوصل لها، واختبار الفرضيات الموضوعية، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ✓ ضرورة الاهتمام أكثر بقطاع الصيرفة الإسلامية باعتبارها رافد جديد يمكن للاقتصاد الاستفادة من خدماته التمويلية، وذلك من خلال وضع رؤية واضحة لتطويرها وجعلها مساهما في البناء الاقتصادي، على أن يتم تطبيقها تطبيقا متدرجا مواكبا لمسار تطبيق خطط التنمية الاقتصادية المرسومة جنبا إلى جنب مع القطاع المصرفي التقليدي؛
- ✓ ينبغي تحديد هدف لإدراج الصيرفة الإسلامية كنظام مصرفي ثاني ضمن النظام المصرفي العام، أي اعتماد نظام مالي مزدوج، والقيام برسم إطار قانوني وتشريعي وتنظيمي مناسب له؛
- ✓ ضرورة إيجاد بيئة قانونية خاصة ومستقلة مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي من خلال إصدار إطار قوانين خاصة بالمصارف والنوافذ الإسلامية تراعي خصوصية الصيرفة الإسلامية وتبعد عنها شبهة التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة الإسلامية بما لا يدع مجالاً للغموض والتأويل، إضافة إلى ذلك يجب إصدار قوانين تسمح للمصارف والنوافذ الإسلامية تغطية متطلبات السيولة لديها باللجوء إلى جهات تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ إصدار قوانين تسمح للمصارف والنوافذ الإسلامية بتطوير وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية جديدة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، مع ضرورة وضع معايير صارمة ودقيقة تضمن شفافية المعاملات المالية الإسلامية؛
- ✓ وضع قوانين تحدد بدقة شروط فتح نوافذ إسلامية ضمن البنوك التقليدية وعلاقتها مع البنك التقليدي الأم، مع ضرورة وضع نصوص قانونية وتحفيزية تشجع نوافذ الصيرفة الإسلامية على التحول إلى فروع إسلامية أو الاندماج للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة؛
- ✓ ضرورة التوجه نحو إصدار مشروع قانون لإنشاء وتنظيم سوق نقدي إسلامي، وسوق للتعاملات ما بين المصارف مثل ما قامت به ماليزيا تلجأ له المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ونوافذ الصيرفة الإسلامية لمواجهة احتياجات السيولة لديها حتى لا تكون مجبرة على التعامل بالربا، وتتمكن من استثمار فوائدها المالية ضمنها بما يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛

- ✓ توضيح وتنظيم العلاقة التي تربط البنك المركزي بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ونواذ الصيرفة الإسلامية للإشراف والرقابة عليها وذلك بتوفير بيئة قانونية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ إنشاء نظام مستقل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لمقاصدة الشيكات فيما بين المصارف الإسلامية؛
- ✓ إيجاد إطار شرعي سليم يحدد مهام "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" بدقة ووضوح ويبين العلاقة التي تربطها بهيئات الرقابة الشرعية الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ونواذ الصيرفة الإسلامية؛
- ✓ إصدار نظام للحوكمة الشرعية يتضمن أدلة إرشادية ومعايير شرعية تساهم في تعزيز عمل هيئات الرقابة الشرعية الداخلية وتسهل على "الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" القيام بعمليات الرقابة على كافة تعاملات وأنشطة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتأكد من مدى التزامها بالتوجيهات والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ إصدار قانون خاص بمؤسسات التأمين التكافلي حتى يكون شريكا مهما للمصرفية الإسلامية يوفر لها طرق تأمينية متوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية تساهم في تعزيز استقرارها وتقليل المخاطر المالية، وذلك من خلال تكيف قانون التأمينات الحالي حتى يتلاءم مع خصوصية التأمين التكافلي؛
- ✓ العمل على تأسيس مؤسسات وهيئات تدعم الصناعة المصرفية الإسلامية تساهم في تعزيز الوعي بالصيرفة الإسلامية، ونشر المعرفة الشرعية الخاصة بها، وتساعد على تدريب وتكوين مورد بشري وجيل من القادة المؤهلين والمتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي، وتقديم المشورة والإرشادات التوجيهية في المسائل المالية والاقتصادية مراعية في ذلك خصوصية العمل المصرفي الإسلامية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تأسيس مؤسسات خاصة بتكوين القضاة مختصين في المسائل الفنية والشرعية الخاصة بالصيرفة الإسلامية ومؤسسات خاصة بحل المنازعات والخلافات التي تقع بين العملاء والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛
- ✓ تشجيع المصارف الإسلامية على زيادة حجم التمويلات بالمشاركات والبيوع التي لها أثر مباشر بالنمو الاقتصادي، مثل التمويل بصيغة المشاركة المتناقصة، وصيغة المضاربة، المزارعة، المساقاة، الاستصناع، السلم، الإجارة المنتهية بالتملك، والتي ستساهم دون أدنى شك في زيادة النشاط الاقتصادي وتطوير المشاريع الاستثمارية خصوصا المشاريع الصغيرة والمتوسطة منها، إضافة إلى دعم القطاع الفلاحي والزراعي في البلاد، وحثهم على عدم الاقتصار على تكثيف التمويل بصيغة المراجعة والتورق فقط على حساب هذه الصيغ.

رابعا: آفاق البحث

بالتأكيد أن محاولتنا لدراسة هذا الموضوع تظل واحدة من الدراسات والبحوث التي تطرقت لجوانب معينة لهذا الموضوع وأغفلت عن جوانب أخرى له رغم محاولتنا للإحاطة بجميع حيثياته، ولهذا يمكن إثراء أكثر من خلال تمديد فترة الدراسة، واستخدام متغيرات أخرى، أو طرح إشكاليات أخرى تفتح آفاقا جديدة للبحث وتسمح بتعميق البحث في الموضوع، يمكن ذكر بعضها في ما يلي:

- تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على مستوى الفقر والتنمية الاقتصادية يمكن من خلاله تحليل كيف يمكن للتمويل المصرفي الإسلامي المساهمة في تقليل معدلات الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية للمجتمعات المستهدفة؛

- دراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي بصيغة التمويل بالمشاركة المتناقصة أو بصيغة الإجارة المنتهية بالتملك أو أحد الأساليب التمويلية الإسلامية الأخرى على النمو الاقتصادي لمعرفة كيفية تأثير كل صيغة على مدى واختيار الأنسب منها؛
- تحليل عدة تجارب ناجحة في مجال تطبيق التمويل المصرفي الإسلامي واستخلاص الدروس التي يمكن للجزائر الاستفادة منها.



قائمة المراجع والمصادر

أولاً- قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

أ. القرآن الكريم

ب. الحديث النبوي الشريف:

2. أبو داوود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داوود، تحقيق الأرنؤووط ومُجَّد كامل قره بللي، الجزء الخامس، دار الرسالة العالمية، ط01، دمشق، سورية، 2009.
3. أبو عبد الله مُجَّد الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق الفريق العلمي لمكتب خدمة السنة، المجلد الثالث، دار المنهاج القويم للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2018.
4. أبو عبد الله مُجَّد بن يزيد القزويني بن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق مُجَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، بدون تاريخ.
5. أبو عيسى مُجَّد الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، المجلد (الثاني، الثالث)، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1996.
6. مُجَّد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2002.
7. مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر من السنن)، تحقيق أبو قتيبة نظر مُجَّد الفارابي، المجلد الثاني، دار طيبة للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

ج. المصادر والمراجع الأخرى:

8. ابن عبد البر القرطبي، الكافي في فقه أهل المدينة المالكي، دار الكتب العلمية للنشر، ط04، بيروت، لبنان، 2012، ص 379.
9. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير ومُجَّد أحمد حسب الله وهاشم مُجَّد الشاذلي، المجلد (الأول، الثالث، الرابع، الخامس)، دار المعارف، ط01، القاهرة، مصر، 1980.
10. أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، دار السلام، ط04، القاهرة، مصر، 2004.
11. أبو مُجَّد عبد الله بن عبد الرحمان أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق مُجَّد عبد العزيز الدباغ، المجلد السابع، دار الغرب الإسلامي، ط01، بيروت، لبنان، 1990.
12. أحلام بوعبدلي، سياسات البنوك التجارية ومؤشراتها، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2015.
13. أحمد إدريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر، 2000.
14. أحمد السعد، فقه المعاملات، الجزء الأول، دار الكتاب الثقافي للنشر، إربد، الأردن، 2011.
15. أحمد بن مُجَّد السمرقندي، كتاب الشروط وعلوم الصكوك، تحقيق أحمد جابر بدران، دار النشر للجامعات، ط01، القاهرة، مصر، 2017.
16. أحمد سالم ملحم، بيع المراجعة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية دراسة فقهية مقارنة، دار الثقافة للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2005.

17. أحمد عبد العزيز النجار، بنوك بلا فوائد كإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ط 02، المملكة العربية السعودية، 1984.
18. أحمد عرفة أحمد يوسف، الأحكام الفقهية المتعلقة بالرهون المستجدة، دار التعليم الجامعي للنشر، ط01، الإسكندرية، مصر، 2020.
19. أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة - دراسة فقهية مقارنة، دار التعليم الجامعي للنشر، ط01، الإسكندرية، مصر، 2020.
20. أحمد فتحي البكري، أثر النية في المعاملات المالية، دار اللؤلؤة للنشر، ط01، المنصورة، مصر، 2020.
21. أحمد محمد لطفي، الاستثمار في عقود المشاركات في المصارف الإسلامية، دار الفكر والقانون للنشر، ط01، المنصورة، مصر، 2013.
22. أحمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2010.
23. أحمد محمد محمود نصار، المدخل العام لدراسة المصارف الإسلامية، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2022.
24. أحمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية والاقتصادية في الوطن العربي، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2011.
25. إدريس بن عمر المانع، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2021.
26. أدهم إبراهيم جلال الدين، علم الاستثمار الإسلامي، مركز الكتاب للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2018.
27. أسامة بوسعد، الخدمات المالية في المصارف الإسلامية، دار رسلان للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2019.
28. إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2012.
29. أشرف محمد دوابه، دراسات في التمويل الإسلامي، دار السلام للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2007.
30. أماني غازي جرار، منظمات الأعمال التنموية، دار اليازوري العلمية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2022.
31. أمين حواس، نماذج النمو الاقتصادي، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة تيارت، الجزائر، 2021.
32. إي. راي كانتربري، ترجمة سمير كريم، موجز تاريخ علم الاقتصاد، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، مصر، 2011.
33. إيمون باتلر، ترجمة على الحارس، آدم سميث مقدمة موجزة ، مؤسسة هنداوي للنشر، القاهرة، مصر، 2020.
34. إيهاب طلعت عبد الخالق، الهندسة المالية المعاصرة رؤية شرعية اقتصادية مقارنة، المركز العربي للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2021.
35. بلال ياسين الكساسبة، أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 01، 2021.
36. بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية (المبادئ- المشاكل-السياسات)، وكالة الصحافة العربية ناشرون، الجيزة، مصر، 2020.

37. بوجلال مُجَّد، البنوك الإسلامية: مفهومها، نشأتها، تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
38. جعيد البشير و كاكي عبد الكريم، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، ط01، بيروت، لبنان، 2014.
39. حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، ط 1، القاهرة، مصر، 1995.
40. حامد حسن ميرة، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، دار الميمان للنشر، ط01، الرياض المملكة العربية السعودية، 2011.
41. حسن أيوب، فقه المعاملات المالية في الإسلام، دار السلام، ط01، القاهرة، مصر، 2003.
42. حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي نموذج مقترح، دار النشر للجامعات، ط01، القاهرة، مصر، 2005.
43. حسين الشامي ومايح الشمري، الحوكمة والنمو الاقتصادي، دار غيداء للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2019.
44. حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، ط01، القاهرة، مصر، 2009.
45. الحسين شواط وعبد الحق حميش، فقه العقود المالية، دار الكتاب الثقافي للنشر، ط01، إربد، الأردن، 2012.
46. حسين مُجَّد سمحان و موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية، دار المسيرة للنشر، ط02، عمان، الأردن، 2011، ص 145.
47. حكيم براضية وجعفر هني مُجَّد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2016.
48. حكيم حمود الساعدي و ثورة صادق المفرجي و مُجَّد حسن الحلبي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار بغدادي للكتب، ط01، بغداد، العراق، 2019.
49. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أداءها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2012.
50. خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2016.
51. خلفان حمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
52. دامودار جيجاراتي، الاقتصاد القياسي، ترجمة ومراجعة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الجزء الثاني، الجيزة، مصر، 2015.
53. Damodar Gujarati، ترجمة مها مُجَّد زكي، دار حميثرا للنشر، ط 01، القاهرة، مصر، 2010.
54. دريد كمال آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر، ط 2، عمان، الأردن، 2019.
55. رائد مُجَّد عبد ربه، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار الجنادرية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2015.
56. رفعت السيد العوضي، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الفكر الجامعي للنشر، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2019.
57. رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، دار القلم للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2012.
58. رفيق يونس المصري، المجموع في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي للطباعة والنشر، ط01، دمشق، سورية، 2006.
59. رفيق يونس المصري، المذاهب والاقتصاد الإسلامي، دار القلم للنشر، ط 1، دمشق، سورية، 2013.

60. رفيق يونس المصري، بحوث في فقه المعاملات المالية، دار المكتبي للطباعة والنشر، ط02، دمشق، سورية، 2009.
61. زيد بن مُجَدِّد الرمانى، عقد المضاربة في الفقه الإسلامى وأثره على المصارف وبيوت التمويل الإسلامية، دار الصمىعى للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
62. سامر مظهر قنطقجى، فقه الابتكار المالى بين التشبث والتهافت: أصوله وقواعده ومعايره، ط3، مركز كاي للنشر، سورية، 2023.
63. سامى حسن أحمد حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، مطبعة الشرق ومكتبتها، ط02، عمان، الأردن، 1982.
64. سعد الدين مسعد هلالى، الثلاثونات فى القضايا الفقهية المعاصرة بين الشريعة والقانون، مكتبة وهبة للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2010.
65. سعد بن تركى الختلان، فقه المعاملات المالية المعاصرة، دار الصمىعى للنشر، ط02، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012.
66. سعدون حمود الربىعاوى وحسين وليد عباس، رأس المال الفكرى، دار غيداء للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2015.
67. سعيد إبراهيم كريدية، ماليزيا للقارئ العربى، دار الرشاد، بيروت، لبنان، ط01، 1996.
68. سليم مجلخ، الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 وآثارها على الدول النامية، دار الكتاب الجامعى، 2016، ط01، العين، الإمارات العربية المتحدة.
69. شهاب أحمد سعيد العزعى، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط01، عمان الأردن، 2012.
70. شوقى أحمد دنيا، التمويل والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر الجامعى، ط01، الإسكندرية، مصر، 2017.
71. شوقى أحمد دنيا، المدخل الحديث إلى علم الاقتصاد: منهجية ورؤية إسلامية فى تناول المسائل الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2006.
72. صادق راشد الشمري، خدمات الصبرفة الإسلامية، الجزء الخامس، دار اليازورى العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2022.
73. صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها - التطلعات المستقبلية، دار اليازورى العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2008.
74. صادق راشد حسين الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية- مداخل وتطبيقات، دار اليازورى العلمية، ط1، عمان، الأردن، 2022.
75. صادق عبد الرحمان الغريانى، مدونة الفقه المالكي وأدلته، الجزء الثالث، مؤسسة الريان للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2002.
76. الصديق مُجَدِّد الأمين الضير، الغرر وأثره فى العقود فى الفقه الإسلامى، دار الجيل للنشر، ط02، بيروت لبنان، 1990.
77. صلاح الدين السيسى، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء 02، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة 01، القاهرة، مصر، 2011.
78. صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادى، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1987.
79. ضرار العتبى وآخرون، الأساس فى علم الاقتصاد، دار اليازورى العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2018.

80. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد (مذاهب، أنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق)، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2013.
81. الطاهر قانة، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي، دار الخليج للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2019.
82. الطاهر قانة، المصارف الإسلامية ودورها في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية، دار الخليج للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2018.
83. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 02، الجزائر، 2012.
84. طه عبد العظيم مُجَدِّد، الإصلاح المصرفي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ضوء مقررات بازل III، دار التعليم الجامعي، ط01، الإسكندرية، مصر، 2020.
85. عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
86. عامر مُجَدِّد سعيد طوقان، النظام الاقتصادي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، دار البيروني للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2018.
87. عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي للنشر، ط01، الدار البيضاء، المغرب، 2000.
88. عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، البيوع في الإسلام، دار الصحوة للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 1987.
89. عبد الحق العيفة، المصارف الإسلامية المعاصرة، البدر الساطع للطباعة والنشر، ط01، الجزائر، 2021.
90. عبد الرحمان بن عنتر، المدخل التحليلي لإدارة الإنتاج في المنشآت الخدمية والصناعية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2019.
91. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - الواقع والآفاق، دار الخلدونية، ط 01، القبة، الجزائر، 2011.
92. عبد الرحمان حمود المطيري، فقه المعاملات المالية الميسر، مطبعة النظائر، ط02، 2016.
93. عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 1998.
94. عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، العمدة في الأحكام في معالم الحلال والحرام، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 1986.
95. عبد القادر قندوز و فاطمة الزهراء عادل، الاقتصاد الدولي: تطور فكره وأشكال تكتلاته، دار اليازوري العلمية للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2022.
96. عبد القادر مُجَدِّد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2005.
97. عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر (مدخل مالي)، دار إي- كتب للنشر، ط01، 2018، لندن، بريطانيا.
98. عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط01، بيروت، لبنان، 2008.

99. عبد اللطيف عبد الله البرزنجي، التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية، الجزء الأول، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 1993.
100. عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمان بن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، ط 1، بيروت، لبنان، 2014.
101. عبد الله مُجَّد العمري، العقود المالية المركبة، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، ط02، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.
102. عبد الهادي علي النجار، أصول علم الاقتصاد، مكتبة الجلاء الجديدة، النسر الذهبي للطباعة، ط 6، القاهرة، مصر، 1999.
103. عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2012.
104. عطية عدلان عطية رمضان، موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية الإسلامية، دار الإيمان للنشر، ط01، الإسكندرية، مصر، 2007.
105. علاء الدين أبي بكر الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تحقيق علي مُجَّد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، الجزء الثامن، دار الكتب العلمية، ط02، بيروت، لبنان، 2003.
106. علي أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، مكتبة دار القرآن، ط07، بلبيس، مصر، 2002.
107. علي أحمد الندوي، المدخل إلى قواعد الفقه المالي، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ط01، جدة، المملكة العربية السعودية، 2015.
108. علي بن مُجَّد الجمعة، معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، مكتبة العبيكان للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
109. علي جمعة مُجَّد ومُجَّد أحمد السراج وأحمد جابر بدران، موسوعة فتاوى المعاملات المالية، المجلد (الأول، الثاني، الرابع، الخامس)، دار السلام للنشر، ط01، مصر، 2009.
110. علي سيد إسماعيل، معجم مصطلحات المصرفية الإسلامية والمعاملات المالية المعاصرة، دار حميثرا للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2019.
111. علي عبد الكريم الجابري، دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة للنشر، عمان، الأردن، 2012.
112. عمر إيهاب نافع، الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، دار أمجد للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2020.
113. عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية: النقود والبنوك في النظام الإسلامي، مركز الإسكندرية للكتاب، ط01، الإسكندرية، مصر، 1998.
114. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)، مركز الإسكندرية للكتاب، ط02، الإسكندرية، مصر، 2006.
115. فايز بن إبراهيم الحبيب، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة العبيكان للنشر، ط 7، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022.

116. فريدريك م. شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان للنشر، ط 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2001.
117. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر، ط 1، إربد، الأردن، 2006.
118. فؤاد الفسفوس، البنوك الإسلامية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2010، ص 41.
119. فوزي عبد المنعم، فلسفة الفكر المالي، وكالة الصحافة العربية ناشرون، ط 1، الجيزة، مصر، 2018.
120. مُجَّد إبراهيم خيرى الوكيل، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور إسلامي، مكتبة القانون والاقتصاد، ط 01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
121. مُجَّد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصعود التمويل الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2020.
122. مُجَّد أحمد الأفندي، الجذور الفكرية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2018.
123. مُجَّد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزء الأول، ط 1، عمان، الأردن، 2018.
124. مُجَّد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، الجزء الثاني، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط 1، عمان، الأردن، 2018.
125. مُجَّد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: (السياسة والممارسات)، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط 2، صنعاء، اليمن، 2014.
126. مُجَّد أحمد الأفندي، مقدمة في اقتصاد الوقف الإسلامي، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط 01، عمان الأردن، 2021.
127. مُجَّد البلتاجي، المصارف الإسلامية النظرية : التطبيق - التحديات، مكتبة الشروق الدولية، ط 01، القاهرة، مصر، 2012.
128. مُجَّد الفاتح محمود بشير المغربي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط 01، القاهرة، مصر، 2020.
129. مُجَّد الفاتح محمود بشير المغربي، مؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، الأردن، 2016.
130. مُجَّد بن بوزيان وعبد اللطيف مصيطفي، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسن العصرية للنشر، ط 1، بيروت، لبنان، 2015.
131. مُجَّد بوحديدة، النظام المالي الإسلامي: (التجارب، التحديات والأفاق) - دراسة استقرائية تحليلية ونظامية للعلاقات المالية الإسلامية في تفاعلاتها مع الغير، كليك للنشر، ط 01، المحمدية، الجزائر، 2011.
132. مُجَّد تقي العثماني، ترجمة عمر أحمد كشكار، مقدمة في التمويل الإسلامي، دار الرواد للنشر، ط 01، المجلد 01، دمشق، سورية، 2019.
133. مُجَّد جعواني، الصيغ التمويلية في البنوك التشاركية دراسة فقهية تأصيلية، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)، ط 02، المغرب، 2020.
134. مُجَّد حلمي مراد، المذاهب والنظم الاقتصادية، مطبعة نخضة مصر، ط 2، القاهرة، مصر، 1952.

135. مُجَّد رواس قلعه جي، المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة، دار النفائس للنشر، ط02، بيروت، لبنان، 2002.
136. مُجَّد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي -محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2011.
137. مُجَّد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية -مهايير مُجَّد...والصحوة الاقتصادية، العربي للنشر والتوزيع، ط01، القاهرة، مصر، 2014.
138. مُجَّد صلاح الكردي، صيغ التمويل الإسلامي المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2023.
139. مُجَّد عبد الله شاهين مُجَّد، الاقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال، دار حميثرا للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2018.
140. مُجَّد عبد الله شاهين مُجَّد، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2017.
141. مُجَّد عبد الله شاهين مُجَّد، سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، ط01، دار حميثرا للنشر، القاهرة.
142. مُجَّد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، دار النفائس للنشر، ط06، عمان، الأردن، 2007.
143. مُجَّد علي أحمد البناء، القرض المصرفي دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الكتب العلمية للنشر، ط01، بيروت، لبنان، 2006.
144. مُجَّد علي نشأت، رائد الاقتصاد ابن خلدون، مطبعة دار الكتب المصرية، ط1، القاهرة، مصر، 1944.
145. مُجَّد عمر أبو هلال، الجهالة وأثرها في الدعوى القضائية، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2013.
146. مُجَّد غياث شيخة، التمويل (المبادئ- السياسات- التوجهات الحديثة)، دار رسلان للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سورية، 2021.
147. مُجَّد قدرى باشا، مرشد الخيران في معرفة أحوال الإنسان في المعاملات الشرعية، تحقيق مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2017.
148. مُجَّد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية (أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية)، دار المسيرة للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2008.
149. مُجَّد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللا ربوي، ترجمة عابدي أحمد سلامة، المجلس العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، ط01، المملكة العربية السعودية، 1985.
150. مُجَّد نعيم مُجَّد هاني ساعي، موسوعة مسائل الجمهور في الفقه الإسلامي، المجلد الثاني، دار السلام، ط02، القاهرة، مصر، 2007.
151. محمود إرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر، ط02، عمان، الأردن، 2007.
152. محمود إسماعيل مُجَّد مشعل، أثر الخلاف الفقهي في القواعد المختلف فيها ومدى تطبيقها في الفروع المعاصرة، دار السلام للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2007.
153. محمود الأنصاري وإسماعيل حسن و سمير مصطفى متولي، البنوك الإسلامية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 1988.

154. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي: دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2001.
155. محمود حسين الوادي و حسين مُجد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الأردن، 2012.
156. محمود حمودة ومصطفى حسين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق للنشر، ط02، عمان، الأردن، 1999.
157. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية - الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط01، 2000.
158. محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي (تجربة السودان أنموذجاً)، دار غيداء للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2016.
159. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2007.
160. منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، ماليزيا، 2011.
161. ميشل ب. تودارو، ترجمة ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد عبد الرزاق، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
162. مبير بالدوين، ترجمة جرانث إسكندر، تقديم ومراجعة جمال محفوظ، اقتصاديات التنمية الاقتصادية (نظرة تاريخية)، وكالة الصحافة العربية ناشرون، ط2، الجيزة، مصر، 2023.
163. ناصر الغريب، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، ط01، القاهرة، مصر، 1996.
164. ناصر خليفة عبد المولى ومُجد الصيرفي، البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي، دار السحاب للنشر، ط01، القاهرة، مصر، 2010.
165. نايف بن جمعان الجريدان، أحكام العقود المدنية: دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
166. نايف بن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، ط01، قطر، 2020.
167. نعيم الظاهر، مدارس الفكر الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث للنشر، ط1، إربد، الأردن، 2015.
168. نوال بوعلام سمرد، البورصة والأسواق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2021.
169. نوال بوعلام سمرد، دليلك في المالية، دار اليازوري العلمية للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2022.
170. هشام كمال قشوط، مدخل إلى التمويل الإسلامي، دار وائل للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2018.
171. وليد العايب ولخلو بوخاري، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، مكتبة الحسين العصرية للنشر، بيروت، لبنان، 2013.
172. وليد عبد الرحمان الحمدان، الإلماع بما لم يعلم فيه مخالف أو تحقق في إجماع، شركة آفاق المعرفة للنشر، ط01، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2022.

173. وهبة الزحيلي، العقود المسماة في قانون المعاملات المدنية الإماراتي والقانون المدني الأردني، دار الفكر للنشر، ط08، دمشق، سورية، 2014.
174. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الخامس، دار الفكر للنشر، ط02، دمشق، سورية، 1985.
175. وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء الرابع، دار الفكر، ط02، دمشق، سورية، 1985.
176. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، ط01، دمشق، سورية، 2002.
177. وهبة الزحيلي، قضايا الفقه والفكر المعاصر، الجزء الأول، دار الفكر للنشر، ط01، دمشق، سورية، 2007.
178. يونس إبراهيم التميمي، الإدارة الإستراتيجية في المصرف الإسلامي، دار الأكاديميون للنشر، ط01، عمان، الأردن، 2019.
179. يونس فيصل عبد الزهرة، فلسفة التنمية واستراتيجياتها في الفكر الاقتصادي، دار أمجد للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2016.

II. الرسائل والأطروحات:

180. أحمد ضيف، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2015.
181. آمنة بن دحمان، التطور المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية -دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لعينة من 25 دولة خلال (1989-2014)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2016.
182. بن مشيش حليلة، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر -دراسة لتجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه تخصص مالية واقتصاد إسلامي، جامعة سطيف 01، 2020.
183. حمزة مرداسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
184. خديجة عباس، دراسة تحليلية قياسية لأثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مع بعض الدول النامية (1990-2019)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022.
185. دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلعباس، 2017.
186. رياض لمزاودة، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي -حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2018.
187. زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
188. سكينه بويلي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريري -دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد إسلامي، جامعة باتنة 1، 2015.

189. سلاك عائشة، دراسة نموذج ماليزيا في المالية الإسلامية - حوصلة الخصوصيات وإمكانية التعميم، أطروحة دكتوراه تخصص الاقتصاد المالي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015.
190. سليمان ناصر، سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
191. صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية (1980-2015)، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019.
192. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2004)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2007.
193. عبد الباسط ولد عمري، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1980-2013)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016.
194. عبد العزيز بن العايب، أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر وبعض الدول النامية خلال (1980-2020)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجلفة، 2023.
195. غفار فيصل، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي للبلدان الإسلامية - دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2023.
196. كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر (2001-2014)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2015.
197. ليندة بخوش، أثر تطور النظام المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية وقياسية خلال (1980-2020)، أطروحة دكتوراه تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة باتنة 1، 2022.
198. مريم حاج عبد القادر، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل لمجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد قياسي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2021.
199. مولود كبير، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي - دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
200. ميلود وعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها: حالة (الجزائر - مصر - السعودية) - دراسة مقارنة (1990-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر - 3، 2014.
201. نادية مسعودي، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA (1970-2009) باستعمال معطيات Panel، رسالة ماجستير فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2012.
202. نور الهدى حفصاوي، دراسة العلاقة بين تطور النظام النقدي والمالي والنمو الاقتصادي: حالة الجزائر ومصر (1990-2016)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، جامعة باتنة 1، 2018.
203. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2018.

III. البحوث والدراسات:

204. إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية: الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.
205. عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (73)، الكويت، 2021.
206. عبد الستار الخويلدي، الفروق الأساسية في المعاملات المالية الإسلامية، سلسلة الاقتصاد الإسلامي 1، معهد دبي القضائي، ط01، 2015، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
207. عبد الكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
208. عبد الكريم قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.
209. عبد الكريم قندوز، مؤسسات التمويل الإسلامي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 28، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2022.
210. علي أحمد البلبل ومُحمَّد مصطفى عمران وأيتن فتح الدين، التطور والهيكلة المالي والنمو الاقتصادي حالة مصر (1974-2002)، أوراق صندوق النقد العربي، العدد 09، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
211. فياض عبد المنعم حسنين، بيع المراجعة في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996.
212. مُحمَّد الشحات الجندي، القرض كأداة للتمويل في الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996.
213. مُحمَّد عبد المنعم أبو زيد، الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996.
214. مُحمَّد علي القرني بن عبيد، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي، سلسلة إسلامية المعرفة (11)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط 2، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1998.
215. مصطفى ناطق صالح مطلوب، المصارف الإسلامية دراسة قانونية في أهم المستجدات الحديثة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط01، القاهرة، مصر، 2020.
216. نزمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 19، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.
217. نزيه حماد، معجم المصطلحات لاقتصادية في لغة الفقهاء، سلسلة للمعاجم والأدلة والكشافات (05)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، هيرندن، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1993.
218. نعمت عبد اللطيف مشهور، النشاط الاجتماعي والتكافلي للبنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط01، القاهرة، مصر، 1996.

219. هبة عبد المنعم، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 35، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

IV. المجالات والدوريات بالعربية:

220. إبتسام ساعد ورايح خوني، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا -تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 09، العدد 30، الصفحات (343-352)، جامعة ورقلة، 2017.
221. أحمد طوابية، النمو الاقتصادي حسب ابن خلدون، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، الصفحات (283-296)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019.
222. إسماعيل قشام وإبراهيم حاكمي ومولود دباب، دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الصفحات (114-131)، جامعة الجلفة، 2021.
223. إيمان محمد إبراهيم علي، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول العربية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 22، العدد 01، الصفحات (33-62)، جامعة القاهرة، 2021.
224. بوحيزر رقية ومعاينة سعاد، دراسة العلاقة السببية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، الصفحات (580-604)، جامعة المسيلة، 2023.
225. حسام الدين إبراهيم محمد ودوغان دليل جولتكين، التجربة الماليزية في التنمية المستدامة- المجال التعليمي أنموذجا، مجلة الدراسات الإسلامية والإنسانية، المجلد 01، العدد 02، الصفحات (184-202)، جامعة كارابوك، تركيا، 2021.
226. حليلة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الصفحات (177-192)، جامعة ورقلة، 2020.
227. سامي عبيد التميمي وعدنان هادي جعاز، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، الصفحات (109-142)، جامعة البصرة، العراق، 2015.
228. سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (مجلة الدنانير سابقا)، المجلد 01، العدد 05، الصفحات (77-103)، الجامعة العراقية، 2014.
229. سليمان ملوكي، النظرية الاقتصادية عند مالك بن نبي من خلال ثلاثية توجيه رأس المال وتوجيه العمل والوقت، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 06، العدد 10، الصفحات (122-140)، جامعة المسيلة، 2013.
230. صالح مفتاح وطارق خاطر، التأصيل النظري لعلاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي وأهم مؤشرات في الجزائر خلال (1990-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 08، العدد 02، الصفحات (141-160)، جامعة بسكرة، 2014.
231. صباح فاضل وصبرينة طكوش، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990/2014)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 02، الصفحات (173-189)، جامعة الجزائر 3، 2016.

232. طارق بن خليف، النمو الداخلي وأنشطة البحث والتطوير، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، الصفحات (231-246)، جامعة الوادي، 2012.
233. عبد القادر دبوش ونورة بيري، أثر هيكل القطاع المالي (بنوك مقابل أسواق) على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من 85 دولة خلال (1990-2020)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، الصفحات (200-221)، المركز الجامعي ميله، 2023.
234. عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 09، العدد 34، الصفحات (174-210)، جامعة البصرة، العراق، 2013.
235. عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 35، الصفحات (13-74)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2015.
236. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ وسعد عبد الله سيد أحمد الكرم وعلي أبشر فضل المولى، أثر التمويل المصرفي الإسلامي في النمو الاقتصادي بالتطبيق على النظام المصرفي السوداني للفترة 1990-2010، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، المجلد 06، العدد 03، الصفحات (66-80)، لندن، المملكة المتحدة، 2017.
237. علي بو عبد الله ومنيرة دبي، أثر مؤشرات تطور سوق الأوراق المالية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة السعودية (1992-2019)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 06، العدد 02، الصفحات (123-140)، جامعة المسيلة، 2021.
238. العماد أسعد محمد ومهني بن ميمون محمد، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الاستثمار وتوظيف العمل في القطاع الخاص -دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي خلال (2005-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 05، العدد 10، الصفحات (101-120)، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين، 2021.
239. عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 64، الصفحات (179-194)، جامعة بغداد، 2011.
240. غالية بوزنيط ومحمد طويطو، نحو إطار قانوني فعال لتوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر: التجربة الماليزية نموذجاً، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، المجلد 08، العدد 02، الصفحات (715-733)، جامعة أم البواقي، 2021.
241. فطيمة بزعي وزكية بن زروق، تحليل دور الابتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 07، العدد 02، الصفحات (358-372)، جامعة باتنة 1، 2017.
242. مايع شبيب هدهود، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح دراسة في أقطار عربية مختارة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 10، الصفحات (37-69)، جامعة الكوفة، 2008.
243. محمد السعيد علي جويلي، إمكانية استفادة مصر من تجربة البنوك الماليزية في دعم التنمية الاقتصادية في ظل مقررات بازل 03، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 09، العدد 67، الصفحات (199-256)، جامعة عين شمس، مصر، 2021.
244. محمد الشريف بن عوالي، العقود المالية المركبة وتطبيقها في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 10، العدد 01، الصفحات (45-70)، جامعة الأغواط، 2022.

245. مُجَّد الناصر حميدانو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 07، الصفحات (07-21)، جامعة الوادي ، 2014.
246. مُجَّد بلهوشات وعلي قابوسة، العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب – تحليل السببية متعدد المتغيرات، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، الصفحات (339-356)، جامعة سكيكدة ، 2020.
247. نادية فاضل عباس فضيلي، التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000 إلى 2010، مجلة دراسات دولية، العدد 54، الصفحات (155-188)، جامعة بغداد، العراق، 2012.
248. وفاء القورصو، أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال (1981-2016)، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، الصفحات (195-207)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2019.
249. وهيبه بن شوك، وعبدوس سميرة، دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الإسلامية – تقييم أداء النظام المالي الإسلامي للفترة (2010-2018)، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، الصفحات (16-30)، جامعة بومرداس، 2020.
250. يحيى بن يحيى وفاطمة الزهراء طلحاوي، التطور المالي والنمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في ظل سياسة التحرير المالي – دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل خلال (1990-2018)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، الصفحات (234-256)، جامعة مستغانم، 2020.
251. يونس صوالحي، تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي – الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 14، العدد 01، الصفحات (03-23)، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية – إسرا، ماليزيا، 2023.

V. المنشورات والتقارير:

252. مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي 2022.
253. تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، الابتكار الخارق والنمو الاقتصادي، سلسلة اقتصاديات وإحصائيات الويبو، المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو، 2015.

VI. القوانين والتنظيمات:

254. التعليم رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الموقع الرسمي لبنك الجزائر: <http://www.bank-of-algeria.dz/ar/>، اطلع عليه في 2024/02/07.
255. النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، 01 ربيع الثاني 1440 الموافق ل 09 ديسمبر 2018.

256. النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق 15 مارس 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصرافة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16، 29 رجب 1441 الموافق 24 مارس 2020.
257. القانون رقم 23-09 المؤرخ في 03 ذي الحجة 1444 الموافق 21 جوان 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 09 ذي الحجة 1444 الموافق 27 جوان 2023.

VII. المواقع الإلكترونية:

258. <https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>
259. <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical>
260. <https://www.bnm.gov.my/islamic-banking-takaful>، 2023/10/26، اطلع عليه في:
261. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائر، على الرابط: <http://www.albaraka-bank.dz/historique/> اطلع عليه في 07 /01 /2024.
262. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائر، على الرابط: <https://www.albaraka-bank.dz/la-banque-al-albaraka-dalgerie-ouvre-sa-seconde-agence-a-rouiba/> اطلع عليه في 11 /01 /2024.
263. الموقع الرسمي لبنك الجزائر، على الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/%d8%a8%d9%86%d9%83>، اطلع عليه في: 16/01/2024.
264. الموقع الرسمي لمصرف السلام، على الرابط: <https://www.alsalamalgria.com/ar/produits/detail.html> اطلع عليه في 18 /01 /2024.
265. <https://www.bnm.gov.my/documents/20124/12999521/1.18.2.xlsx>، اطلع عليه في: 2023/12/31
266. <https://iifa-aifi.org/ar/1760.html>، 2022/12/27، اطلع عليه في:
267. <https://iifa-aifi.org/ar/1852.html>، 2023/01/05، اطلع عليه في:
268. <https://iifa-aifi.org/ar/2146.html>، 2023/01/06، اطلع عليه في:
269. <https://www.arabnak.com/>، المغارسة ، 2023/04/04، اطلع عليه في:
270. <https://small-projects.org/>، القرض، 2023/07/19، اطلع عليه في:
271. www.borsaat.com ، 2023/09/18، اطلع عليه في:
272. https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/10/Malaysia_Islamic-Banking-Data_Download_En.xls، 2023/12/26، اطلع عليه في:
273. <https://www.bnm.gov.my/fsr22h2>، 2023/12/25، اطلع عليه في:

ثانيا- المراجع باللغة الإنجليزية:

A. Books:

274. Angela Barin & Michael Armstrong, Human Capital Management, Kogan Page Publishers, 1st ed, London, UK, 2007.
275. Ascension Mejorado & Manuel Roman, Declining Profitability and the Evolution of the US Economy: A Classical Perspective, Published by Routledag, 1st ed, New York, USA, 2023.
276. Daron Acemoglu, introduction to modern economic growth, Princeton university press, USA, 2009.
277. David N. Weil, Economic Growth, Published by Routledag, 3rd ed, New York, USA, 2016.
278. Esteban Pérez Caldentey: Roy Harrod (Great Thinkers in Economics), Publisher by Palgrave Macmillan, 1st ed, London, UK, 2019.
279. George W. Norton & Jeffrey Alwang & William A. Masters , Economics of Agricultural Development, Published by Routledag, 2nd ed, New York, USA, 2010.
280. H.L. Ahuja, Principles of Macroeconomics, S. Chand publishing, New Delhi, India, 2016.
281. Habiba Anwar& Roderick Millar, Islamic Finance: A Guide for International Business and Investment, GMB Publishing Ltd, London, United Kingdom, 1st published, 2008.
282. José Luis Iparraguirre, Economics and Ageing, vol 3: Long-term Care and Finance, Publisher by Palgrave Macmillan, London, UK, 2020.
283. Natalie Schoon, Modern Islamic Banking Products and Processes in Practice, Published by John Wiley & Sons, Inc, United Kingdom, 1st published, 2016.
284. Neri Salvadori, The Theory of Economic Growth: A 'Classical' Perspective, Edward Elgar Publishing, Cheltenham, UK, 2003.
285. Partha Dasgupta, Economics: A Very Short Introduction, Oxford University Press, 1st ed, New York, USA, 2007.
286. Robert E. Litan, Handbook on Law, Innovation and Growth, Edward Elgar publishing, Cheltenham, UK, 2011.
287. Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin, Economic Growth, Publisher by The MIT Press, 2nd ed, London, England, 2004.
288. S. Mukherjee & J. Chakrabarti, Evolution of Indian Economy & Elementary Statistics, Allied Publishers Limited, 1st ed, New Delhi, India, 2000.

B. Thesis:

289. Gani Ibrahim Musa, The Impact of Islamic Financial Development on Malaysian Economic Growth, A Doctoral Thesis, Doctor of Philosophy, University Sains, Malaysia, 2020.
290. Nur Dhani Hendranastiti, Empirical Essays on Islamic Finance and Sustainable Development Nexus: Sources of Growth (Socio-Economic Development, and Degrowth), A Doctoral Thesis, Doctor of Philosophy, Durham University, UK, 2019.

C. Reviews and Journals:

291. Ainatul Aqilah Kamarudin & Salina Kassim, Islamic Banking Sector Development and Economic Growth -Empirical Evidence from Malaysia, International Journal of Economics Management and Accounting, vol 30, N 02, Pages (451-480), The International Islamic University, Malaysia, 2022.

292. David A. Dickey & Sastry G. Pantula, Determining the Order of Differencing in Autoregressive Processes, *Journal of Business & Economic Statistics*, Vol 05, No 04, Pages (455-461), American Statistical Association, 1987.
293. Gregory Mankiw & David Romer & David N. Weill, A Contribution To The Empirics Of Economic Growth, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol 107, N 02, Pages (407-437), Oxford Academic, 1992.
294. J. C. Berthelemy & A. Varoudakis, Economic Growth, Convergence Clubs, and the Role of Financial Development, *Oxford Economic Papers, New Series*, vol 48, N 02, Pages (300-328), Published by Oxford University Press, 1996.
295. Jonathan Kwaku Afriyie et al., evaluating the Performance of Unit Root Tests in Single Time Series Processes, *Mathematics and Statistics*, Vol 08, No 06, Pages (656-664), 2020.
296. M. Hashem Pesaran & Yongcheol Shin & Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, *Journal of Applied Econometrics*, Vol 16, No 03, , Pages (289-326), 2001.
297. M. Iman Taufik, Analysis of the Influence of Financing Growth Based on Usage in Islamic Banking on Indonesian Economic Growth, *Journal Muamalat Indonesia*, vol 03, N 01, Pages (286-298), University Tanjungpura, Indonesia, 2023.
298. Paul M. Romer, Endogenous Technological Change, *Journal of Political Economy*, vol 98, N 05, Part 02, Pages (S71-S102) , University of Chicago, 1990.
299. Paul M. Romer, Increasing Returns and Long-Run Growth, *Journal of Political Economy*, vol 94, N 05, Pages (1002-1037), University of Chicago, 1986.
300. Peter C. B. Phillips & Pierre Perron, Testing for a unit root in time series regression, *Biometrika*, Vol 75, No 02, Pages (335-346), Oxford Academic, Great Britain, 1988.
301. R. W. Goldsmith, Review by: J. R. S Revell, Financial Structure and Development, *The Economic Journal*, vol 80, N 318, Pages (365-367, Published by Wiley on behalf of the Royal Economic Society), 1970.
302. Ross Levine, Bank-Based or Market-Based Financial Systems: Which Is Better?, *Journal of Financial Intermediation*, vol 11, N 04, Pages (398-428), 2002.
303. Taner SEKMEN, Islamic Banking and Economic Growth in the Dual Banking System, *Optimum Journal of Economics and Management Sciences*, vol 08, N 01, Pages (183-196), Usak University, Turkey, 2021.
304. Valerie R. Bencivenga & Bruce D. Smith, Financial Intermediation and Endogenous Growth, *The Review of Economic Studies*, vol 58, N 02, Pages (195-209), Published by Oxford University Press, 1991.

D. Reports:

305. World Economic Forum, Insight Report: The Financial Development Report 2012.



قائمة الملاحق

1 الملاحق رقم (01): الدراسات التجريبية السابقة باللغة العربية.

النتائج المتوصل لها	الدراسة
أظهرت انه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لتمويل كل من البنك العربي الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني على البطالة والنتائج المحلي الإجمالي، في حين يوجد أثر إيجابي لتمويل البنك الإسلامي الأردني لقطاعات (التجارة العامة والإنشاءات والبناء والسكن) على التضخم.	إبراهيم عبد الحليم عبادة وميساء منير ملحم، الأهمية الاقتصادية لتمويل المصرفي الإسلامي في الأردن دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، علوم الشريعة والقانون، المجلد 46، العدد 03، الصفحات (285-313)، 2016.
كشفت وجود ارتباط معنوي وطردى بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت على المدى الطويل، وعدم وجود علاقة بين تكوين رأس المال الثابت والتمويل المصرفي الإسلامي في المدى القصير، كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى التمويل المصرفي الإسلامي	إسماعيل مومني وفيصل شباد، مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي: دلائل تجريبية من ماليزيا، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الصفحات (456-473)، 2016.
أظهرت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي، حيث تؤدي زيادة التمويل المصرفي الإسلامي بـ 1% إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الماليزي بـ 0.56%	زغلامي مريم وكمال شريط، التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للفترة (2000-2016) دراسة تحليلية قياسية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، الصفحات (112-133)، 2018.
أشارت لوجود علاقة إيجابية في الأجلين الطويل والقصير بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، إضافة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما	عبد الكريم بريشي ومحمد بلواي، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1991-2018) باستخدام منهجية (ARDL)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 02، الصفحات (453-470)، 2020.
كشفت الدراسة وجود علاقة للتكامل المشترك بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم التمويل المصرفي الإسلامي وأثما يتجهان نحو التوازن في الأجل الطويل، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.	براهم إسماعيل ومدياني محمد، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في إندونيسيا دراسة قياسية للفترة (2013-2018)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 03، الصفحات (1-16)، 2020.
كشفت النتائج إلى وجود تأثير سلبي ضئيل جدا للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير.	مريم حاج عبد القادر ووفاء القرصو، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية للتجربة الإندونيسية، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 04، الصفحات (1009-1022)، 2020.
أكدت على وجود تأثير إيجابي معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من التمويل المصرفي الإسلامي نحو النمو الاقتصادي.	مريم حاج عبد القادر ووفاء القرصو وسمية زيار، العلاقة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لتجربة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (Q1 2014 - Q4 2018)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، الصفحات (21-36)، 2020.
أظهرت أنه توجد علاقة طردية قوية بين الصيرفة الإسلامية وكل من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت في ماليزيا، وأن هذه العلاقة القوية يمكن تفسيرها بطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية التي تمنع بيع النقود بالنقود، والتركيز على الاقتصاد الحقيقي، كما أظهرت وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الصيرفة الإسلامية وتكوين رأس المال الثابت.	حليمة بن مشيش، دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن رؤية ماليزيا 2020، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، الصفحات (177-192)، 2020.
كشفت أن صيغ التمويل الإسلامي تؤثر إيجابيا على السيولة النقدية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تسهم صيغتا المضاربة والسلم في ضبط التضخم، وتسهم صيغتا المشاركة والمراحة في رفع الاستهلاك والطلب الكلي، وزيادة فائض الميزان التجاري، في حين تساهم صيغ المراحة والمضاربة والمشاركة والصيغ الأخرى في تعزيز تراكم رأس المال الثابت، كما تساهم شهادات المشاركة الحكومية في تغطية النفقات العمومية وعلاج عجز الموازنة، وإدارة السيولة النقدية.	عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق وعصام جواد، نمذجة أثر التمويل الإسلامي على متغيرات الاقتصاد الكلي في السودان، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد 11، العدد 01، الصفحات (77-102)، 2020.
أوضحت وجود أثر إيجابي للتمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي، كما أن نظرية الطلب التابع هي القدر على تفسير العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، أي النمو الاقتصادي يقود للتطور المالي.	عبد الكريم قندوز، التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليجي، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

11	رکابي صدام وبراکي سمیة، أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2018)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 01، الصفحات (19-28)، 2021.	توصلت لوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تنجده من النمو الاقتصادي إلى التمويل الإسلامي، وأن الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية وتوسع القطاع المالي سببه النمو الاقتصادي
12	هداجي نعيمة وسنوسي قويدر، أثر التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1993-2019) باستخدام نموذج (ARDL)، مجلة دفاتر MECAS، المجلد 17، العدد 01، الصفحات (436-445)، 2021.	أظهرت أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
13	موساوي وردة، أثر التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولانية على النمو الاقتصادي : دليل قياسي من ماليزيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 02، الصفحات (218-237)، 2021.	توصلت إلى أن التمويل الإسلامي للأنشطة المقاولانية يدعم النمو الاقتصادي في ماليزيا.
14	بن يوب لطيفة وعوار عائشة، دور البنوك الإسلامية في دعم النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية المجلد 14، العدد 02، الصفحات (453-468)، 2022.	أشارت النتائج لوجود علاقة إيجابية معنوية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي، كما أشارت إلى ضرورة تهيئة الإطار التشريعي والقانوني المناسب لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.
15	مصطفى رديف وفيصل غفار ولخضر بن سعيد، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية للتجربة - الإندونيسية خلال الفترة (2014-2020)، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 09، العدد 01، الصفحات (516-537)، 2022.	كشفت النتائج على أن التمويل المصرفي الإسلامي له أثر إيجابي في المدى الطويل على النمو الاقتصادي.
16	فضيلة بوطورة ومريم زغلامي، مقارنة أثر التمويل المصرفي الإسلامي والتقليدي على النشاط الاقتصادي في ماليزيا -دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 01، الصفحات (94-109)، 2022.	بينت أن التمويل المصرفي الإسلامي له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي أكثر من التمويل المصرفي التقليدي.
17	لعقاب يسرى آسية ودرويش عمار، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السعودية دراسة قياسية للفترة (2013:Q4 - 2021:Q3)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 01، الصفحات (11-30)، 2022.	أظهرت أن التمويل المصرفي الإسلامي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما أظهرت وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنجده من التمويل المصرفي الإسلامي للنمو الاقتصادي.
18	ميساوي محمد وزيرار سمیة وحاج عبد القادر مريم، تقييم مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي -دراسة عينة من الدول، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 09، العدد 01، الصفحات (446-463)، 2022.	أهم ما توصلت له هو وجود أثر سلبي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، وأن هناك أثر إيجابي للاستثمار المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي، كما توصلت لوجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التمويل المصرفي الإسلامي للنمو الاقتصادي.
19	شريف جلول وصوار يوسف وادريسي مختار، أثر تطور المالية الإسلامية على النمو الاقتصادي :دراسة قياسية لدول منظمة التعاون الإسلامي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 25، العدد 01، الصفحات (11-40)، 2023.	توصلت إلى أن كلا من إجمالي الأصول المالية وإجمالي التمويل الإسلامي لهما أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك يعني وجود علاقة إيجابية بين التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي.
20	بن عيسى منير وموري سمیة، أثر التنبؤ المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في ماليزيا -دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2021)، مجلة المنهل، المجلد 09، العدد 01، الصفحات (387-402)، 2023.	خلصت إلى وجود أثر إيجابي معنوي للتمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات الواردة في الجدول

2 - الملحق رقم (02): الدراسات التجريبية السابقة باللغة الأجنبية.

أهم النتائج المتوصل لها	الدراسة	
أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي معتبر على المدى الطويل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي وتراكم رأس المال، كما أظهرت أنه لا يوجد تكامل مشترك بين أنشطة التجارة الدولية والتمويل المصرفي الإسلامي بسبب ضعف حصة التمويل المصرفي الإسلامي في أنشطة التجارة الدولية، لذا أشارت الدراسة إلى ضرورة منح تراخيص لبنوك إسلامية أجنبية لرفع حصة التمويل المصرفي الإسلامي للأنشطة التجارية الدولية في الأجل الطويل	H. Furqani & R.Mulyany, Does Islamic Banking Contribute to Economic Development? Evidence from Malaysia, Tazkia: Islamic Finance & Business Review, vol 03, N 02, Pages (61-71), 2008.	.21
يساهم التمويل المصرفي الإسلامي بشكل إيجابي في زيادة الاستثمار، إضافة إلى وجود ارتباط إيجابي معتبر بينه وبين النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما كشفت النتائج على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.	M. I. Tabash & R. S. Dhankar, Islamic Banking and Economic Growth - A cointegration Approach, The Romanian Economic Journal, vol 17, N 53, Pages (61-90), 2014.	.22
زيادة تطور البنوك الإسلامية يعزز من الكفاءة الاقتصادية إلى حد معين، ثم يصبح التوسع و التطور في البنوك الإسلامية مضرًا بالكفاءة الاقتصادية بعد هذا الحد، كما لم يتم التوصل لوجود دليل واضح يدل على أن الصيرفة الإسلامية تدعم النمو الاقتصادي.	L. Gheeraert & L. Weill, Does Islamic banking development favor macroeconomic efficiency? Evidence on the Islamic finance-growth nexus, Economic Modelling, vol 47, Pages (32-39), 2015.	.23
كشفت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الحصة السوقية للبنوك الإسلامية وتطوير الوساطة المالية والتعميق المالي والكفاءة الاقتصادية خصوصًا في الدول ذات الدخل المنخفض أو ذات الأغلبية المسلمة، كما كشفت الدراسة على أن كبر الحصة السوقية للبنوك الإسلامية يعطي كفاءة أكبر للبنوك التقليدية.	P. Abedifar & I. Hasan & A. Tarazi, Finance-Growth Nexus and Dual-Banking Systems: Relative Importance of Islamic Banks, Journal of Economic Behavior & Organization, vol 132, Pages (198-215), 2016.	.24
تم التوصل إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنجم من التنمية المصرفية الإسلامية نحو النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابيًا وبشكل كبير على النمو الاقتصادي.	R. Kalim & A. Mushtaq & N. Arshed, Islamic Banking and Economic Growth: A Case of Pakistan, Islamic Banking and Finance Review, vol 03, N 01, Pages (29-43), 2016.	.25
كشفت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين العائد على حقوق الملكية والعائد على أصول ربحية البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي، كما أشارت النتائج إلى أن وجود البنوك الإسلامية مرتبط إيجابيًا بأداء القطاع المالي والنمو الاقتصادي	B. Rabaa & B. Younes, The Impact of the Islamic Banks Performances on Economic Growth: Using Panel data, International Journal of Economics and Finance Studies, vol 08, N 01, Pages (101-111), 2016.	.26
ترتبط الصيرفة الإسلامية إيجابيًا بالنمو الاقتصادي، كما أنها مرنة ضد الصدمات، ومناسبة جدا للدول النامية لارتباطها بالاقتصاد الحقيقي أكثر من الصيرفة التقليدية.	P. Imam & K. Kpodar, Islamic banking: Good for growth?, Economic Modelling, vol 59, Pages (387-401), 2016.	.27
وجود علاقة سببية إيجابية وديناميكية طويلة المدى ثنائية الاتجاه بين المصرفية الإسلامية والنشاط الاقتصادي الحقيقي، كما كشفت النتائج على ضرورة تعزيز التنمية المصرفية الإسلامية لما لها من تأثير إيجابي كبير على النشاط الاقتصادي الحقيقي.	A. Rafay & S. Farid, Dynamic Relationship between Islamic Banking System and Real Economic Activity: Evidence from Pakistan, Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics, vol 30, N 02, Pages (97-116), 2017.	.28
أشارت النتائج لوجود علاقة سببية طويلة المدى أحادية الاتجاه من المصرفية الإسلامية إلى النمو الاقتصادي في تركيا، كما التوصل إلى أن الجهود المبذولة لتحسين النظم والقوانين الخاصة بالمصرفية الإسلامية سيكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.	Gonca Atici, Islamic (Participation) Banking and Economic Growth: al Focus on Turkey, Asian Economic and Financial Review, vol 08, N 11, Pages (1354-1364), 2018.	.29
كشفت النتائج أن تطور الصيرفة الإسلامية تحفز النمو الاقتصادي في الدول المدرسة، وترتبط إيجابيًا بالنمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير الإيجابي تحده القوانين الأنظمة المختلفة لهذه الدول.	J. Boukhatem & F. Ben Moussa, The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries, Borsa Istanbul Review, vol 18, N 03, Pages (247-231), 2018.	.30
بعد أن شملت الدراسة مجموعتين من الدول الناشئة الأولى بدون وجود بنوك إسلامية والثانية بنظام مصرفي مزدوج. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل ثنائية الاتجاه بين الائتمان الحقيقي والنتائج المحلي الإجمالي، وعلاقة سببية طويلة الأجل	G. M. Caporale & M. H. Helmi, Islamic banking, credit, and economic growth: Some empirical evidence, International Journal of Finance & Economics, vol 23, N 04, Pages (477-456), 2018.	.31

تنتجه من الائتمان الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول التي تحتوي على بنوك إسلامية، إضافة إلى ذلك كشفت النتائج وجود علاقة سببية طويلة الأجل متجهة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الائتمان الحقيقي في الدول التي لا تحتوي على بنوك إسلامية.		
تؤثر التنمية المصرفية الإسلامية إيجابيا على النمو الاقتصادي، إضافة إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل من التنمية المصرفية الإسلامية إلى النمو الاقتصادي.	A. Jawad & K. Christian, Islamic Banking and Economic Growth: Applying the Conventional Hypothesis, Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, vol 05, N 01, Pages (37-62), 2019.	.32
وجود علاقة إيجابية غير خطية بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج أن متغيرات البنوك الإسلامية تؤدي في كثير من الأحيان إلى تحقيق النمو الاقتصادي.	W. Mensi et al, Impact of Islamic banking development and major macroeconomic variables on economic growth: Evidence from panel smooth transition models, Economic Systems Journal, vol 44, N 01, 2020.	.33
أظهرت النتائج أن تمويل البنوك الإسلامية لا يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي بشكل مباشر، إلا أنه يمكن أن يؤثر تمويل البنوك الإسلامية على النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار والإنفاق على الاستهلاك، كما أنه كلما زادت الحصة السوقية للبنوك الإسلامية كان لها تأثير أفضل على النمو الاقتصادي.	M. Noor Mifrahi & A. Tohirin, How Does Islamic Banking Support Economic Growth?, Share Jurnal Ekonomi dan Keuangan Islam, vol 09, N 01, Pages (72-91), 2020	.34
أظهرت النتائج أن التمويل المصرفي الإسلامي يؤثر إيجابيا وبشكل كبير على قطاع الخدمات و النمو الاقتصادي ككل في الأجلين القصير والطويل، كما سجل أثر إيجابي أيضا للتمويل المصرفي الإسلامي على قطاع الصناعة منخفض قليلا عن الأثر الإيجابي المسجل في قطاع الخدمات في كلا الأجلين، في حين سجل تأثير سلبي للتمويل المصرفي الإسلامي على قطاع الزراعة في الأجلين القصير والطويل.	I. W. Indrawan & M. P. Rahman, Sectoral Analysis on the Impact of Islamic Banks on the Malaysian Economy, Journal of Islamic Monetary Economics and Finance, vol 06, N 01, Pages (163-188), 2020.	.35
تم التوصل إلى أن ودائع البنوك الإسلامية لها أثر إيجابي معتبر على النشاط الاقتصادي الحقيقي في الأجل القصير، أما على المدى الطويل فقد كان للتمويل المصرفي الإسلامي أثر إيجابي كبير على النشاط الاقتصادي الحقيقي.	H. Sasana & D.Ramdani & I. Novitaningtya, An Empirical Analysis of The Impact of Islamic Banking on Real Output in Indonesia, Economica: Jurnal Ekonomi Islam, vol 11, N 2, Pages (329-345), 2020	.36
كشفت النتائج على عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشرات البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فقد كان لإجمالي ودائع وتمويل البنوك الإسلامية أثر إيجابي معتبر على النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين ودائع البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي، كما توصلت إلى وجود علاقة سببية ضعيفة تنتج من التمويل المصرفي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي.	I. M. Gani & Z. Bahari, Islamic banking's contribution to the Malaysian real economy, ISRA International Journal of Islamic Finance, , vol 13, N 01, Pages (25-6), 2021	.37
أشارت النتائج إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي في إندونيسيا على المدى الطويل، في حين أن التمويل المصرفي الإسلامي لا يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في المدى القصير.	Indri Supriani et al, Revisiting the Contribution of Islamic Banks' Financing to Economic Growth: The Indonesian Experience, Journal of Economics and Business, vol 06, N 01, Pages (18-37), 2021.	.38
أظهرت النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطا قويا وكبيرا بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما أشارت النتائج إلى الإجابة والمضاربة والمشاركة المتناقضة تشجع على النمو الاقتصادي في باكستان.	Muhammad Abdullah Idrees et al, Role of Islamic Banking in Economic Growth of Pakistan, Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies, vol 08, N 01, Pages (165-178), 2022.	.39
تساهم البنوك الإسلامية في الحد من تفاوت الدخل في إندونيسيا على المدى القصير والطويل، كما أشارت إلى أهمية قيام البنوك الإسلامية بتوفير تمويل متوازن وفعال عالي الجودة بأسعار معقولة للقطاع الحقيقي يعزز النمو الاقتصادي وتحد من تفاوت الدخل.	Maulidar Agustina et al, Does Islamic Banking Sector Matter for Income Disparity Reduction? Empirical Evidence From Indonesia, International Journal of Professional Business Review, vol 08, N 05, Pages (17-01), 2023.	.40

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات الواردة في الجدول

3 ملحق رقم (03): بيانات متغيرات الدراسة.

	RGDPG	ISBF	ISBD	PRCNG	GFCFG	PUCNG
2000Q1	11.687	0.16882992	0.29823906	15.338	23.087	3.577
2000Q2	7.924	0.18586490	0.31978377	11.811	31.565	-0.147
2000Q3	8.932	0.20684061	0.33853839	13.5276240	34.733	-14.193
2000Q4	6.491	0.21586738	0.33738195	12.8383002	12.567	4.582
2001Q1	6.491	0.24201686	0.35063900	3.48022385	8.353	13.059
2001Q2	0.86	0.27253867	0.37492622	3.71887570	2.487	11.783
2001Q3	-0.351	0.29572736	0.40968672	2.10533526	-10.074	15.831
2001Q4	0.156	0.31897563	0.43894346	2.82583258	-7.833	19.877
2002Q1	2.703	0.33899764	0.48615922	4.06046410	-8.102	9.638
2002Q2	4.715	0.35431593	0.50243407	3.83291216	-1.953	10.552
2002Q3	7.063	0.36668349	0.51445512	3.53680857	3.169	20.407
2002Q4	6.903	0.38060547	0.52673546	3.94023268	10.317	7.598
2003Q1	6.279	0.39482904	0.52011373	6.74228966	3.854	19.433
2003Q2	5.856	0.41172485	0.50992471	8.36910766	0.769	7.636
2003Q3	4.606	0.43461929	0.49100681	8.04209720	3.206	0.319
2003Q4	6.462	0.46009088	0.51195148	9.13780499	3.72	10.256
2004Q1	8.167	0.47244293	0.50386983	8.97575534	3.936	13.331
2004Q2	7.947	0.47612255	0.49025929	10.1738523	3.639	11.001
2004Q3	6.365	0.48701147	0.48399934	10.0550709	3.863	2.685
2004Q4	4.849	0.49522171	0.48077329	9.76149737	2.809	5.824
2005Q1	5.597	0.50724107	0.49369980	9.09869069	2.448	1.92
2005Q2	3.68	0.51406608	0.50487011	7.72731768	5.274	1.512
2005Q3	5.035	0.525	0.50396693	9.78610242	9.327	5.567
2005Q4	5.591	0.530	0.50250822	9.26910978	7.951	13.537
2006Q1	5.631	0.53570127	0.51605881	6.81176822	11.975	1.667
2006Q2	5.639	0.53974586	0.51040025	7.80871263	6.418	4.997
2006Q3	5.715	0.54577150	0.50268202	5.40201094	0.992	9.739
2006Q4	5.361	0.550931111	0.50286202	6.47064238	6.448	5.055
2007Q1	5.16	0.55846174	0.53905298	8.25352862	7.394	7.333
2007Q2	5.938	0.55875779	0.58615825	10.1190008	7.8	10.458
2007Q3	6.438	0.55236359	0.68218679	13.4253522	13.987	6.169
2007Q4	7.566	0.55009701	0.70901338	10.0346245	12.151	9.99
2008Q1	7.605	0.54238786	0.73612877	12.1413397	7.507	5.325
2008Q2	6.623	0.53980204	0.72766802	9.23116965	7.873	3.454
2008Q3	5.134	0.53877608	0.74455161	7.96843075	2.268	8.606
2008Q4	0.327	0.54067459	0.76570786	5.98878941	-7.408	8.606
2009Q1	-5.756	0.59774953	0.79402073	-0.26481786	-7.252	3.381
2009Q2	-3.744	0.66707776	0.88547599	0.07506837	-6.237	4.19
2009Q3	-1.126	0.70298039	0.97871084	0.48141347	-5.24	10.396
2009Q4	4.458	0.72877356	1.04660245	1.93765925	8.642	2.515
2010Q1	10.286	0.74674003	1.07077880	5.92124240	7.443	9.923
2010Q2	9.083	0.72636847	1.05888658	7.91663103	13.428	9.295
2010Q3	5.773	0.75710132	0.99679194	6.35772684	12.22	-7.594
2010Q4	5.376	0.76572872	1.04923288	6.74218055	10.489	2.151
2011Q1	5.005	0.76831971	1.09065539	7.00632709	10.906	8.949
2011Q2	4.631	0.77589017	1.04657450	5.92671092	3.034	4.051
2011Q3	6.002	0.79587383	1.05511786	6.88818189	5.71	19.163
2011Q4	5.498	0.82550684	1.04238164	7.60533232	6.351	21.008
2012Q1	5.08	0.85631343	1.09425112	8.27138276	13.612	10.49
2012Q2	5.248	0.87508776	1.14952167	9.11990382	25.209	11.191
2012Q3	5.0091	0.90142372	1.16778117	8.90603909	21.434	3.042
2012Q4	6.504	0.93040450	1.18014168	7.13626031	15.476	0.755
2013Q1	4.328	0.95898456	1.22709926	6.49274255	12.483	0.176
2013Q2	4.55	0.99371542	1.25852845	6.76121207	5.802	10.828
2013Q3	4.902	1.02884896	1.30164826	7.78172248	8.76	6.64
2013Q4	4.952	1.05497468	1.30231200	7.83106113	6.09	5.44
2014Q1	6.265	1.07160046	1.34317511	7.01466488	6.741	11.951
2014Q2	6.527	1.09307729	1.33378312	6.45886959	6.949	-0.141

الملاحق

2014Q3	5.62	1.11170009	1.32708686	6.60970056	1.296	5.09
2014Q4	5.655	1.15136755	1.35844745	7.76126911	4.335	2.473
2015Q1	5.895	1.19517891	1.41387327	8.98331959	7.791	4.36
2015Q2	4.91	1.25703346	1.447201	6.21264808	-0.067	7.091
2015Q3	4.647	1.2841531	1.52725428	3.7723217	4.76	3.726
2015Q4	4.635	1.32355974	1.5267397	4.81655495	3.078	3.5
2016Q1	4.27	1.34574760	1.4462766	5.18394438	0.077	2.771
2016Q2	4.16	1.35728062	1.40818638	6.11449149	6.066	5.574
2016Q3	4.546	1.35491772	1.37373103	6.08267429	1.889	2.25
2016Q4	4.781	1.3529275	1.34085675	5.88962753	2.069	-4.058
2017Q1	5.577	1.36653697	1.35831847	6.85312508	9.525	7.75
2017Q2	5.719	1.36477632	1.33635741	6.93537516	3.904	3.508
2017Q3	6.149	1.36239055	1.32404659	7.04599838	6.595	4.191
2017Q4	5.79	1.36948635	1.32237866	6.70278205	4.423	6.968
2018Q1	5.26	1.39365458	1.36929035	7.13257856	0.221	0.425
2018Q2	4.779	1.42053558	1.40390419	7.41562124	1.705	3.245
2018Q3	4.543	1.49210507	1.44101624	9.18831269	2.842	5.24
2018Q4	4.813	1.52443509	1.48527537	8.01667943	0.622	4.21
2019Q1	4.67	1.56518422	1.52531977	8.76622853	-3.425	5.934
2019Q2	4.94	1.58445911	1.59001675	6.48937236	-0.592	0.025
2019Q3	4.46	1.57230315	1.62062745	7.67351124	-3.711	0.368
2019Q4	3.637	1.58849576	1.61479096	7.92929709	-0.681	0.577
2020Q1	0.677	1.62738719	1.65282561	8.58593382	-4.43	5.35
2020Q2	-16.925	1.67282099	1.65940286	-20.4964264	-28.999	0.628
2020Q3	-2.487	1.9552206	1.68437103	-0.5943721	-11.367	7.854
2020Q4	-3.189	1.84089681	1.99783820	-3.14729344	-11.736	2.905
2021Q1	-0.199	1.86123958	1.83738655	0.13037877	-3.153	6.952
2021Q2	16.198	1.83473861	1.84936956	8.58735315	16.441	11.312
2021Q3	-4.21	1.8189383	1.86176527	-2.8459522	-10.697	2.57
2021Q4	3.581	1.84817561	1.82533672	3.98121012	-2.945	5.57
2022Q1	4.825	1.83617564	1.84546333	7.15615112	0.148	6.873
2022Q2	8.785	1.78276737	1.79575197	14.7350842	5.761	2.312
2022Q3	14.112	1.72936924	1.71196921	16.1789373	13.135	6.462
2022Q4	7.111	1.72657218	1.64447314	7.65748432	8.804	3.02

المصدر: مركز التكامل الإقليمي الآسيوي Asia Regional Integration Center على الرابط
 Bank Negara نيبغارا ماليزيا وبنك <https://aric.adb.org/database/economic-financial-indicators>
 Malaysia على الرابط <https://www.bnm.gov.my/-/monthly-statistical>

4 - ملحق رقم (04): نتائج اختبارات الاستقرار لمنحنيات الدراسة

استقرارية المتغير التابع RGDPG في المستوى: Augmented Dickey-Fuller- unit root test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RGDPG					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RGDPG					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on RGDPG				
Null Hypothesis: RGDPG has a unit root Exogenous: None Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: RGDPG has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: RGDPG has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RGDPG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 19:37 Sample (adjusted): 2002Q2 2022Q4 Included observations: 83 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RGDPG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 19:36 Sample (adjusted): 2002Q2 2022Q4 Included observations: 83 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RGDPG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 19:34 Sample (adjusted): 2002Q2 2022Q4 Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RGDPG(-1)	-0.068299	0.071272	-0.958290	0.3410	RGDPG(-1)	-0.587532	0.209749	-2.801114	0.0065	RGDPG(-1)	-0.756176	0.239249	-3.160628	0.0023
D(RGDPG(-1))	-0.279649	0.118046	-2.368980	0.0204	D(RGDPG(-1))	0.115026	0.188710	0.609540	0.5441	D(RGDPG(-1))	0.245049	0.208208	1.176943	0.2431
D(RGDPG(-2))	-0.050776	0.123118	-0.412416	0.6812	D(RGDPG(-2))	0.294153	0.177153	1.660445	0.1011	D(RGDPG(-2))	0.417283	0.195784	2.131344	0.0365
D(RGDPG(-3))	-0.027271	0.133632	-0.204073	0.8389	D(RGDPG(-3))	0.330528	0.187623	1.761662	0.0823	D(RGDPG(-3))	0.440792	0.201573	2.188755	0.0320
D(RGDPG(-4))	-0.833731	0.128445	-6.490977	0.0000	D(RGDPG(-4))	-0.478490	0.183513	-2.607390	0.0111	D(RGDPG(-4))	0.386813	0.197649	-1.866002	0.0661
D(RGDPG(-5))	-0.016330	0.115001	-0.141994	0.8875	D(RGDPG(-5))	0.176664	0.132975	1.328553	0.1881	D(RGDPG(-5))	0.239003	0.139020	1.719201	0.0899
D(RGDPG(-6))	0.028440	0.124903	0.227699	0.8205	D(RGDPG(-6))	0.179367	0.133323	1.345356	0.1827	D(RGDPG(-6))	0.250346	0.141349	1.771115	0.0808
D(RGDPG(-7))	0.066327	0.157418	0.421341	0.6747	D(RGDPG(-7))	0.262028	0.168945	1.550963	0.1252	D(RGDPG(-7))	0.314466	0.171693	1.831559	0.0712
D(RGDPG(-8))	-0.663567	0.150972	-4.395306	0.0000	D(RGDPG(-8))	-0.470728	0.162906	-2.889562	0.0051	D(RGDPG(-8))	-0.414840	0.166389	-2.493198	0.0150
R-squared	0.541961	Mean dependent var	0.053108		R-squared	0.581318	Mean dependent var	0.053108		R-squared	0.592912	Mean dependent var	0.053108	
Adjusted R-squared	0.492443	S.D. dependent var	4.385756		Adjusted R-squared	0.529700	S.D. dependent var	4.385756		Adjusted R-squared	0.536372	S.D. dependent var	4.385756	
S.E. of regression	3.124546	Akaike info criterion	5.218547		S.E. of regression	3.007683	Akaike info criterion	5.152800		S.E. of regression	2.986271	Akaike info criterion	5.148813	
Sum squared resid	722.4463	Schwarz criterion	5.480831		Sum squared resid	660.3696	Schwarz criterion	5.444227		Sum squared resid	642.0825	Schwarz criterion	5.469383	
Log likelihood	-207.5697	Hannan-Quinn criter.	5.323918		Log likelihood	-203.8412	Hannan-Quinn criter.	5.269879		Log likelihood	-202.6758	Hannan-Quinn criter.	5.277600	
Durbin-Watson stat	1.926296	Prob(F-statistic)	0.000000		F-statistic	11.26186	Durbin-Watson stat	1.867012		F-statistic	10.48661	Durbin-Watson stat	1.854344	

استقرارية المتغير التابع RGDPG الفرق الأول: Augmented Dickey-Fuller - unit root test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RGDPG)					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RGDPG)					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(RGDPG)				
Null Hypothesis: D(RGDPG) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: D(RGDPG) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: D(RGDPG) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*				t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic					Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:					Test critical values:					Test critical values:				
1% level					1% level					1% level				
5% level					5% level					5% level				
10% level					10% level					10% level				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RGDPG,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 19:45 Sample (adjusted): 2002Q2 2022Q4 Included observations: 83 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RGDPG,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 19:40 Sample (adjusted): 2002Q2 2022Q4 Included observations: 83 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(RGDPG,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 19:39 Sample (adjusted): 2002Q2 2022Q4 Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RGDPG(-1))	-3.046844	0.517301	-5.889889	0.0000	D(RGDPG(-1))	-3.048210	0.521039	-5.850250	0.0000	D(RGDPG(-1))	-3.049035	0.524567	-5.812478	0.0000
D(RGDPG(-1),2)	1.710873	0.482998	3.542191	0.0007	D(RGDPG(-1),2)	1.712589	0.486699	3.518782	0.0007	D(RGDPG(-1),2)	1.713357	0.489995	3.496686	0.0008
D(RGDPG(-2),2)	1.607171	0.445395	3.608420	0.0006	D(RGDPG(-2),2)	1.609489	0.449303	3.582191	0.0006	D(RGDPG(-2),2)	1.609470	0.452314	3.568302	0.0007
D(RGDPG(-3),2)	1.533356	0.380554	4.029275	0.0001	D(RGDPG(-3),2)	1.535633	0.384148	3.997505	0.0001	D(RGDPG(-3),2)	1.536116	0.386739	3.971970	0.0002
D(RGDPG(-4),2)	0.661816	0.297645	2.223507	0.0292	D(RGDPG(-4),2)	0.663383	0.300271	2.209281	0.0302	D(RGDPG(-4),2)	0.664155	0.302338	2.196731	0.0312
D(RGDPG(-5),2)	0.621805	0.246621	2.521303	0.0138	D(RGDPG(-5),2)	0.623236	0.248909	2.503870	0.0145	D(RGDPG(-5),2)	0.624000	0.250642	2.489607	0.0151
D(RGDPG(-6),2)	0.625183	0.222584	2.808751	0.0063	D(RGDPG(-6),2)	0.627028	0.225249	2.783714	0.0068	D(RGDPG(-6),2)	0.626013	0.226885	2.759166	0.0073
D(RGDPG(-7),2)	0.673675	0.150521	4.475620	0.0000	D(RGDPG(-7),2)	0.674890	0.152282	4.431834	0.0000	D(RGDPG(-7),2)	0.674656	0.153313	4.400514	0.0000
R-squared	0.828409	Mean dependent var	-0.115036		R-squared	0.828424	Mean dependent var	-0.115036		R-squared	0.828466	Mean dependent var	-0.115036	
Adjusted R-squared	0.812393	S.D. dependent var	7.209851		Adjusted R-squared	0.809875	S.D. dependent var	7.209851		Adjusted R-squared	0.807318	S.D. dependent var	7.209851	
S.E. of regression	3.122844	Akaike info criterion	5.206784		S.E. of regression	3.143737	Akaike info criterion	5.230793		S.E. of regression	3.164806	Akaike info criterion	5.254643	
Sum squared resid	731.4116	Schwarz criterion	5.439925		Sum squared resid	731.3479	Schwarz criterion	5.483077		Sum squared resid	731.1676	Schwarz criterion	5.546070	
Log likelihood	-208.0815	Hannan-Quinn criter.	5.300447		Log likelihood	-208.0779	Hannan-Quinn criter.	5.336164		Log likelihood	-208.0677	Hannan-Quinn criter.	5.371722	
Durbin-Watson stat	1.926348	Prob(F-statistic)	0.000000		F-statistic	44.66184	Durbin-Watson stat	1.927175		F-statistic	39.17460	Durbin-Watson stat	1.927288	

استقرارية المتغير التابع RGDPG في المستوى: Phillips-Perron - unit root test

استقرارية المتغير ISBF: في المستوى Phillips-Perron - unit root test

Phillips-Perron Unit Root Test on ISBF				
Null Hypothesis: ISBF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-1.929333	0.6311		
Test critical values:	1% level	-4.062040		
	5% level	-3.459950		
	10% level	-3.156109		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.001336		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001470		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(ISBF) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:14 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
ISBF(-1)	-0.072503	0.039244	-1.847478	0.0680
C	0.020663	0.008201	2.519525	0.0136
@TREND("2000Q1")	0.001384	0.000755	1.834306	0.0700
R-squared	0.037480	Mean dependent var	0.017118	
Adjusted R-squared	0.015605	S.D. dependent var	0.037463	
S.E. of regression	0.037170	Akaike info criterion	-3.714216	
Sum squared resid	0.121582	Schwarz criterion	-3.631441	
Log likelihood	171.9968	Hannan-Quinn criter.	-3.680822	
F-statistic	1.713353	Durbin-Watson stat	2.012560	
Prob(F-statistic)	0.186218			

استقرارية المتغير ISBF: في الفرق الأول Phillips-Perron- unit root test

Phillips-Perron Unit Root Test on D(ISBF)				
Null Hypothesis: D(ISBF) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-8.600276	0.0000		
Test critical values:	1% level	-2.590910		
	5% level	-1.944445		
	10% level	-1.614392		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.001664		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.002465		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(ISBF,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:18 Sample (adjusted): 2000Q3 2022Q4 Included observations: 90 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
D(ISBF(-1))	-0.860762	0.104868	-8.208020	0.0000
R-squared	0.430833	Mean dependent var	-0.000220	
Adjusted R-squared	0.430833	S.D. dependent var	0.054367	
S.E. of regression	0.041016	Akaike info criterion	-3.538660	
Sum squared resid	0.149726	Schwarz criterion	-3.510885	
Log likelihood	160.2397	Hannan-Quinn criter.	-3.527460	
Durbin-Watson stat	2.082238			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(ISBF)				
Null Hypothesis: D(ISBF) has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-9.775643	0.0000		
Test critical values:	1% level	-3.504727		
	5% level	-2.893956		
	10% level	-2.584126		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.001401		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001547		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(ISBF,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:17 Sample (adjusted): 2000Q3 2022Q4 Included observations: 90 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
D(ISBF(-1))	-1.043005	0.106672	-9.777733	0.0000
C	0.017895	0.004398	4.062177	0.0001
R-squared	0.520708	Mean dependent var	-0.000220	
Adjusted R-squared	0.515261	S.D. dependent var	0.054367	
S.E. of regression	0.037852	Akaike info criterion	-3.688301	
Sum squared resid	0.126083	Schwarz criterion	-3.632749	
Log likelihood	167.9735	Hannan-Quinn criter.	-3.665899	
F-statistic	95.60405	Durbin-Watson stat	1.983180	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Phillips-Perron Unit Root Test on D(ISBF)				
Null Hypothesis: D(ISBF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
	Adj. t-Stat	Prob.*		
Phillips-Perron test statistic	-9.723754	0.0000		
Test critical values:	1% level	-4.063233		
	5% level	-3.460516		
	10% level	-3.156439		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)		0.001401		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001546		
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(ISBF,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:16 Sample (adjusted): 2000Q3 2022Q4 Included observations: 90 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
D(ISBF(-1))	-1.043309	0.107301	-9.723191	0.0000
C	0.016977	0.008400	2.021137	0.0463
@TREND("2000Q1")	1.92E-05	0.000154	0.124236	0.9014
R-squared	0.520793	Mean dependent var	-0.000220	
Adjusted R-squared	0.509777	S.D. dependent var	0.054367	
S.E. of regression	0.038065	Akaike info criterion	-3.666256	
Sum squared resid	0.126061	Schwarz criterion	-3.582929	
Log likelihood	167.9815	Hannan-Quinn criter.	-3.632654	
F-statistic	47.27492	Durbin-Watson stat	1.982840	
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرارية المتغير ISBD: في المستوى Augmented Dickey-Fuller - unit root test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on ISBD				
Null Hypothesis: ISBD has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
	t-Statistic	Prob.*		
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.994369	0.5964		
Test critical values:	1% level	-4.062040		
	5% level	-3.459950		
	10% level	-3.156109		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(ISBD) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:36 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic Prob.	
ISBD(-1)	-0.104714	0.052505	-1.994369	0.0492
C	0.041578	0.015265	2.723730	0.0078
@TREND("2000Q1")	0.001774	0.000962	1.844468	0.0685
R-squared	0.046021	Mean dependent var	0.014794	
Adjusted R-squared	0.024339	S.D. dependent var	0.050390	
S.E. of regression	0.049773	Akaike info criterion	-3.130270	
Sum squared resid	0.218009	Schwarz criterion	-3.047494	
Log likelihood	145.4273	Hannan-Quinn criter.	-3.096875	
F-statistic	2.122601	Durbin-Watson stat	1.846624	
Prob(F-statistic)	0.125809			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on GFCFG				
Null Hypothesis: GFCFG has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
	t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.093927		0.1143	
Test critical values:	1% level	-4.066981		
	5% level	-3.462292		
	10% level	-3.157475		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GFCFG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:57 Sample (adjusted): 2001Q2 2022Q4 Included observations: 87 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GFCFG(-1)	-0.341301	0.110313	-3.093927	0.0027
D(GFCFG(-1))	0.013182	0.108726	0.121241	0.9038
D(GFCFG(-2))	0.117517	0.100415	1.170309	0.2454
D(GFCFG(-3))	0.178736	0.099378	1.798549	0.0759
D(GFCFG(-4))	-0.323687	0.097253	-3.289075	0.0013
C	1.857013	1.570063	1.182763	0.2404
@TREND("2000Q1")	-0.012163	0.025595	-0.475225	0.6359
R-squared	0.372288	Mean dependent var		0.005184
Adjusted R-squared	0.325210	S.D. dependent var		6.798957
S.E. of regression	5.585044	Akaike info criterion		6.355100
Sum squared resid	2495.418	Schwarz criterion		6.535306
Log likelihood	-289.4468	Hannan-Quinn criter.		6.434992
F-statistic	7.907843	Durbin-Watson stat		1.882702
Prob(F-statistic)	0.000001			

استقرارية المتغير GFCFG: في الفرق الأول Augmented Dickey-Fuller - unit root test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GFCFG)					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GFCFG)					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GFCFG)				
Null Hypothesis: D(GFCFG) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: D(GFCFG) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: D(GFCFG) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
	t-Statistic		Prob.*			t-Statistic		Prob.*			t-Statistic		Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.768161		0.0000		Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.711272		0.0000		Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.678284		0.0000	
Test critical values:	1% level	-2.591813			Test critical values:	1% level	-3.507394			Test critical values:	1% level	-4.066981		
	5% level	-1.944574				5% level	-2.895109				5% level	-3.462292		
	10% level	-1.614315				10% level	-2.584738				10% level	-3.157475		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GFCFG,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:59 Sample (adjusted): 2001Q2 2022Q4 Included observations: 87 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GFCFG,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:58 Sample (adjusted): 2001Q2 2022Q4 Included observations: 87 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GFCFG,2) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 21:58 Sample (adjusted): 2001Q2 2022Q4 Included observations: 87 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GFCFG(-1))	-1.597891	0.205697	-7.768161	0.0000	D(GFCFG(-1))	-1.601330	0.207661	-7.711272	0.0000	D(GFCFG(-1))	-1.618759	0.210823	-7.678284	0.0000
D(GFCFG(-1),2)	0.432064	0.180725	2.390726	0.0191	D(GFCFG(-1),2)	0.435474	0.182633	2.384424	0.0194	D(GFCFG(-1),2)	0.449207	0.185018	2.427911	0.0174
D(GFCFG(-2),2)	0.409739	0.141455	2.896602	0.0048	D(GFCFG(-2),2)	0.412046	0.142780	2.885878	0.0050	D(GFCFG(-2),2)	0.419377	0.143971	2.912936	0.0046
D(GFCFG(-3),2)	0.456488	0.090061	5.086640	0.0000	D(GFCFG(-3),2)	0.457493	0.090737	5.041995	0.0000	D(GFCFG(-3),2)	0.459781	0.091208	5.041017	0.0000
					C	-0.122014	0.629982	-0.193678	0.8469	C	-0.811458	1.379629	-0.588171	0.5581
										@TREND("2000Q1")	0.014267	0.025371	0.562337	0.5754
R-squared	0.712828	Mean dependent var		-0.001345	R-squared	0.712960	Mean dependent var		-0.001345	R-squared	0.714076	Mean dependent var		-0.001345
Adjusted R-squared	0.702449	S.D. dependent var		10.65956	Adjusted R-squared	0.698958	S.D. dependent var		10.65956	Adjusted R-squared	0.696426	S.D. dependent var		10.65956
S.E. of regression	5.814603	Akaike info criterion		6.403509	S.E. of regression	5.848613	Akaike info criterion		6.426040	S.E. of regression	5.873151	Akaike info criterion		6.445132
Sum squared resid	2806.197	Schwarz criterion		6.516884	Sum squared resid	2804.914	Schwarz criterion		6.567759	Sum squared resid	2794.006	Schwarz criterion		6.615194
Log likelihood	-274.5526	Hannan-Quinn criter.		6.449161	Log likelihood	-274.5327	Hannan-Quinn criter.		6.483106	Log likelihood	-274.3632	Hannan-Quinn criter.		6.513611
Durbin-Watson stat	1.951716				F-statistic	50.91856	Durbin-Watson stat		1.952354	F-statistic	40.45841	Durbin-Watson stat		1.952002
					Prob(F-statistic)	0.000000				Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرارية المتغير GFCFG: في المستوى Phillips-Perron - unit root test

Phillips-Perron Unit Root Test on GFCFG				Phillips-Perron Unit Root Test on GFCFG				Phillips-Perron Unit Root Test on GFCFG									
Null Hypothesis: GFCFG has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				Null Hypothesis: GFCFG has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				Null Hypothesis: GFCFG has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel									
	Adj. t-Stat		Prob.*		Adj. t-Stat		Prob.*		Adj. t-Stat		Prob.*						
Phillips-Perron test statistic	-3.905184		0.0002		Phillips-Perron test statistic	-4.380390		0.0006		Phillips-Perron test statistic	-4.411832		0.0034				
Test critical values:	1% level	-2.590622			Test critical values:	1% level	-3.503879			Test critical values:	1% level	-4.062040					
	5% level	-1.944404				5% level	-2.893589				5% level	-3.459950					
	10% level	-1.614417				10% level	-2.583931				10% level	-3.156109					
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				*MacKinnon (1996) one-sided p-values.									
Residual variance (no correction)					42.78283	Residual variance (no correction)					41.27650	Residual variance (no correction)					41.05090
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					41.24559	HAC corrected variance (Bartlett kernel)					41.44087	HAC corrected variance (Bartlett kernel)					42.24557
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(GFCFG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:03 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments				Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(GFCFG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:02 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments				Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(GFCFG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:00 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments									
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.			
GFCFG(-1)	-0.268099	0.067961	-3.944880	0.0002	GFCFG(-1)	-0.330547	0.075544	-4.375567	0.0000	GFCFG(-1)	-0.346962	0.079356	-4.372236	0.0000			
					C	1.381192	0.766391	1.802202	0.0749	C	2.328787	1.564440	1.488575	0.1402			
										@TREND("2000Q1")	-0.018939	0.027234	-0.695430	0.4886			
R-squared	0.147002	Mean dependent var		-0.156956	R-squared	0.177035	Mean dependent var		-0.156956	R-squared	0.181533	Mean dependent var		-0.156956			
Adjusted R-squared	0.147002	S.D. dependent var		7.121316	Adjusted R-squared	0.167788	S.D. dependent var		7.121316	Adjusted R-squared	0.162932	S.D. dependent var		7.121316			
S.E. of regression	6.577096	Akaike info criterion		6.615992	S.E. of regression	6.496465	Akaike info criterion		6.602126	S.E. of regression	6.515394	Akaike info criterion		6.618624			
Sum squared resid	3893.238	Schwarz criterion		6.643584	Sum squared resid	3756.162	Schwarz criterion		6.657310	Sum squared resid	3735.532	Schwarz criterion		6.701399			
Log likelihood	-300.0276	Hannan-Quinn criter.		6.627124	Log likelihood	-298.3968	Hannan-Quinn criter.		6.624390	Log likelihood	-298.1474	Hannan-Quinn criter.		6.652019			
Durbin-Watson stat	2.103881				F-statistic	19.14559	Durbin-Watson stat		2.046080	F-statistic	9.759063	Durbin-Watson stat		2.023174			
					Prob(F-statistic)	0.000033				Prob(F-statistic)	0.000149						

استقرارية المتغير PUCNG: في المستوى Augmented Dickey-Fuller - unit root test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PUCNG				
Null Hypothesis: PUCNG has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-1.223839 0.2013				
Test critical values:				
1% level -2.592129				
5% level -1.944619				
10% level -1.614288				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 22:22				
Sample (adjusted): 2001Q3 2022Q4				
Included observations: 86 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUCNG(-1)	-0.092346	0.075530	-1.223839	0.2246
D(PUCNG(-1))	-0.580996	0.115336	-5.037415	0.0000
D(PUCNG(-2))	-0.310194	0.115526	-2.685068	0.0088
D(PUCNG(-3))	-0.075065	0.115737	-0.648577	0.5185
D(PUCNG(-4))	-0.333712	0.109073	-3.087841	0.0028
D(PUCNG(-5))	-0.330543	0.096150	-3.437773	0.0009
R-squared	0.461458	Mean dependent var	-0.095762	
Adjusted R-squared	0.427799	S.D. dependent var	6.471063	
S.E. of regression	4.894967	Akaike info criterion	6.081507	
Sum squared resid	1916.856	Schwarz criterion	6.252740	
Log likelihood	-255.5048	Hannan-Quinn criter.	6.150420	
Durbin-Watson stat	2.094774			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PUCNG				
Null Hypothesis: PUCNG has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-6.922030 0.0000				
Test critical values:				
1% level -3.503879				
5% level -2.893589				
10% level -2.583931				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 22:21				
Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4				
Included observations: 91 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUCNG(-1)	-0.698413	0.100897	-6.922030	0.0000
C	4.309107	0.836446	5.151687	0.0000
R-squared	0.349959	Mean dependent var	0.018237	
Adjusted R-squared	0.342655	S.D. dependent var	6.607592	
S.E. of regression	5.357223	Akaike info criterion	6.216501	
Sum squared resid	2554.286	Schwarz criterion	6.271685	
Log likelihood	-280.9508	Hannan-Quinn criter.	6.238765	
F-statistic	47.91450	Durbin-Watson stat	2.054986	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PUCNG				
Null Hypothesis: PUCNG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-7.349031 0.0000				
Test critical values:				
1% level -4.062040				
5% level -3.459509				
10% level -3.156109				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 23:56				
Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4				
Included observations: 91 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUCNG(-1)	-0.753932	0.102589	-7.349031	0.0000
C	6.731277	1.424403	4.725683	0.0000
@TREND("2000Q1")	-0.013911	0.007080	-1.964884	0.0526
R-squared	0.380453	Mean dependent var	0.018237	
Adjusted R-squared	0.366373	S.D. dependent var	6.607592	
S.E. of regression	5.259690	Akaike info criterion	6.190433	
Sum squared resid	2434.462	Schwarz criterion	6.273208	
Log likelihood	-278.6647	Hannan-Quinn criter.	6.223827	
F-statistic	27.01966	Durbin-Watson stat	2.034200	
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرارية المتغير PUCNG: في الفرق الأول Augmented Dickey-Fuller - unit root test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PUCNG)				
Null Hypothesis: D(PUCNG) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-8.263949 0.0000				
Test critical values:				
1% level -2.592129				
5% level -1.944619				
10% level -1.614288				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 22:26				
Sample (adjusted): 2001Q3 2022Q4				
Included observations: 86 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUCNG(-1))	-2.862977	0.346442	-8.263949	0.0000
D(PUCNG(-1,2))	1.212330	0.297875	4.069923	0.0001
D(PUCNG(-2))	0.847817	0.243467	3.482260	0.0008
D(PUCNG(-3))	0.725172	0.169130	4.287667	0.0000
D(PUCNG(-4))	0.352476	0.094755	3.719887	0.0004
R-squared	0.812228	Mean dependent var	-0.009033	
Adjusted R-squared	0.802955	S.D. dependent var	11.06108	
S.E. of regression	4.909985	Akaike info criterion	6.076800	
Sum squared resid	1952.744	Schwarz criterion	6.219494	
Log likelihood	-256.3024	Hannan-Quinn criter.	6.134228	
Durbin-Watson stat	2.105462			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PUCNG)				
Null Hypothesis: D(PUCNG) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-8.203986 0.0000				
Test critical values:				
1% level -3.508326				
5% level -2.895512				
10% level -2.584952				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 22:25				
Sample (adjusted): 2001Q3 2022Q4				
Included observations: 86 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUCNG(-1))	-2.860934	0.348725	-8.203986	0.0000
D(PUCNG(-1,2))	1.210245	0.299905	4.035417	0.0001
D(PUCNG(-2))	0.845182	0.245112	3.452223	0.0009
D(PUCNG(-3))	0.724371	0.170211	4.255719	0.0001
D(PUCNG(-4))	0.352298	0.095332	3.695478	0.0004
C	-0.094078	0.533254	-0.176423	0.8604
R-squared	0.812301	Mean dependent var	-0.009033	
Adjusted R-squared	0.800570	S.D. dependent var	11.06108	
S.E. of regression	4.939617	Akaike info criterion	6.099667	
Sum squared resid	1951.985	Schwarz criterion	6.270900	
Log likelihood	-256.2857	Hannan-Quinn criter.	6.168580	
F-statistic	69.24273	Durbin-Watson stat	2.106282	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(PUCNG)				
Null Hypothesis: D(PUCNG) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
-8.120622 0.0000				
Test critical values:				
1% level -4.068290				
5% level -3.462912				
10% level -3.157836				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG,2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 23:58				
Sample (adjusted): 2001Q3 2022Q4				
Included observations: 86 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PUCNG(-1))	-2.865164	0.352826	-8.120622	0.0000
D(PUCNG(-1,2))	1.214135	0.303669	3.998212	0.0001
D(PUCNG(-2))	0.849192	0.248029	3.423764	0.0010
D(PUCNG(-3))	0.726015	0.171869	4.224238	0.0001
D(PUCNG(-4))	0.352969	0.096103	3.672799	0.0004
C	0.412511	0.369804	1.118205	0.2668
@TREND("2000Q1")	-0.007311	0.006803	-1.074661	0.2857
R-squared	0.812332	Mean dependent var	-0.009033	
Adjusted R-squared	0.798079	S.D. dependent var	11.06108	
S.E. of regression	4.970367	Akaike info criterion	6.122756	
Sum squared resid	1951.660	Schwarz criterion	6.322528	
Log likelihood	-256.2785	Hannan-Quinn criter.	6.203155	
F-statistic	56.99269	Durbin-Watson stat	2.105875	
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرارية المتغير PUCNG: في المستوى Phillips-Perron - unit root test

Phillips-Perron Unit Root Test on PUCNG				
Null Hypothesis: PUCNG has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic				
-4.141139 0.0001				
Test critical values:				
1% level -2.590622				
5% level -1.944404				
10% level -1.614417				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
36.43929				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
37.99044				
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 22:30				
Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4				
Included observations: 91 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUCNG(-1)	-0.313199	0.076755	-4.080518	0.0001
R-squared	0.156117	Mean dependent var	0.018237	
Adjusted R-squared	0.156117	S.D. dependent var	6.607592	
S.E. of regression	6.069940	Akaike info criterion	6.455503	
Sum squared resid	3315.976	Schwarz criterion	6.483095	
Log likelihood	-292.7254	Hannan-Quinn criter.	6.466634	
Durbin-Watson stat	2.406209			

Phillips-Perron Unit Root Test on PUCNG				
Null Hypothesis: PUCNG has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic				
-6.983802 0.0000				
Test critical values:				
1% level -3.503879				
5% level -2.893589				
10% level -2.583931				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
28.06907				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
29.65100				
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG)				
Method: Least Squares				
Date: 01/14/23 Time: 22:29				
Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4				
Included observations: 91 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUCNG(-1)	-0.698413	0.100897	-6.922030	0.0000
C	4.309107	0.836446	5.151687	0.0000
R-squared	0.349959	Mean dependent var	0.018237	
Adjusted R-squared	0.342655	S.D. dependent var	6.607592	
S.E. of regression	5.357223	Akaike info criterion	6.216501	
Sum squared resid	2554.286	Schwarz criterion	6.271685	
Log likelihood	-280.9508	Hannan-Quinn criter.	6.238765	
F-statistic	47.91450	Durbin-Watson stat	2.054986	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Phillips-Perron Unit Root Test on PUCNG				
Null Hypothesis: PUCNG has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic				
-7.357366 0.0000				
Test critical values:				
1% level -4.062040				
5% level -3.459509				
10% level -3.156109				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				
26.75233				
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				
26.99474				
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(PUCNG)				
Method: Least Squares				
Date: 01/15/23 Time: 00:01				
Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4				
Included observations: 91 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PUCNG(-1)	-0.753932	0.102589	-7.349031	0.0000
C	1.822176	0.612792	2.973565	0.0038
@TREND("2000Q1")	-0.013911	0.007080	-1.964884	0.0526
R-squared	0.380453	Mean dependent var	0.018237	
Adjusted R-squared	0.366373	S.D. dependent var	6.607592	
S.E. of regression	5.259690	Akaike info criterion	6.190433	
Sum squared resid	2434.462	Schwarz criterion	6.273208	
Log likelihood	-278.6647	Hannan-Quinn criter.	6.223827	
F-statistic	27.01966	Durbin-Watson stat	2.034200	
Prob(F-statistic)	0.000000			

استقرارية المتغير PRCNG: في المستوى Augmented Dickey-Fuller - unit root test

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRCNG					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRCNG					Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on PRCNG				
Null Hypothesis: PRCNG has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: PRCNG has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)					Null Hypothesis: PRCNG has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)				
t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*					t-Statistic Prob.*				
Augmented Dickey-Fuller test statistic -2.058321 0.0386					Augmented Dickey-Fuller test statistic -5.909000 0.0000					Augmented Dickey-Fuller test statistic -5.935347 0.0000				
Test critical values: 1% level -2.590910 5% level -1.944445 10% level -1.614392					Test critical values: 1% level -3.503879 5% level -2.893589 10% level -2.583931					Test critical values: 1% level -4.062040 5% level -3.459950 10% level -3.156109				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PRCNG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:39 Sample (adjusted): 2000Q3 2022Q4 Included observations: 90 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PRCNG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:38 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments					Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(PRCNG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:38 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments				
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.					Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.					Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.				
PRCNG(-1) -0.119875 0.058239 -2.058321 0.0425					PRCNG(-1) -0.542724 0.091847 -5.909000 0.0000					PRCNG(-1) -0.558541 0.094104 -5.935347 0.0000				
D(PRCNG(-1)) -0.342441 0.101485 -3.374284 0.0011					C 3.541854 0.741020 4.779698 0.0000					C 4.247308 1.148723 3.697417 0.0004				
@TREND("2000Q1") -0.013039 0.016200 -0.804844 0.4231														
R-squared 0.196148 Mean dependent var -0.046150					R-squared 0.281773 Mean dependent var -0.084401					R-squared 0.287021 Mean dependent var -0.084401				
Adjusted R-squared 0.187014 S.D. dependent var 4.660662					Adjusted R-squared 0.273703 S.D. dependent var 4.649039					Adjusted R-squared 0.270817 S.D. dependent var 4.649039				
S.E. of regression 4.202321 Akaike info criterion 5.731123					S.E. of regression 3.962053 Akaike info criterion 5.613135					S.E. of regression 3.969917 Akaike info criterion 5.627779				
Sum squared resid 1554.036 Schwarz criterion 5.786674					Sum squared resid 1397.110 Schwarz criterion 5.668318					Sum squared resid 1386.901 Schwarz criterion 5.710554				
Log likelihood -255.9005 Hannan-Quinn criter. 5.753524					Log likelihood -253.3976 Hannan-Quinn criter. 5.635398					Log likelihood -253.0639 Hannan-Quinn criter. 5.661173				
Durbin-Watson stat 2.021504					F-statistic 34.91628 Durbin-Watson stat 2.158693					F-statistic 17.71293 Durbin-Watson stat 2.138081				
Prob(F-statistic) 0.000000					Prob(F-statistic) 0.000000					Prob(F-statistic) 0.000000				

استقرارية المتغير PRCNG في المستوى Phillips-Perron - unit root test

Phillips-Perron Unit Root Test on PRCNG					Phillips-Perron Unit Root Test on PRCNG					Phillips-Perron Unit Root Test on PRCNG				
Null Hypothesis: PRCNG has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: PRCNG has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					Null Hypothesis: PRCNG has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*					Adj. t-Stat Prob.*				
Phillips-Perron test statistic -2.856957 0.0047					Phillips-Perron test statistic -5.957142 0.0000					Phillips-Perron test statistic -6.004825 0.0000				
Test critical values: 1% level -2.590622 5% level -1.944404 10% level -1.614417					Test critical values: 1% level -3.503879 5% level -2.893589 10% level -2.583931					Test critical values: 1% level -4.062040 5% level -3.459950 10% level -3.156109				
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.					*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction) 19.29380					Residual variance (no correction) 15.35286					Residual variance (no correction) 15.24067				
HAC corrected variance (Bartlett kernel) 14.50040					HAC corrected variance (Bartlett kernel) 15.97713					HAC corrected variance (Bartlett kernel) 16.08859				
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PRCNG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:36 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PRCNG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:36 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments					Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(PRCNG) Method: Least Squares Date: 01/14/23 Time: 22:34 Sample (adjusted): 2000Q2 2022Q4 Included observations: 91 after adjustments				
Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.					Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.					Variable Coefficient Std. Error t-Statistic Prob.				
PRCNG(-1) -0.179161 0.057388 -3.121915 0.0024					PRCNG(-1) -0.542724 0.091847 -5.909000 0.0000					PRCNG(-1) -0.558541 0.094104 -5.935347 0.0000				
					C 3.541854 0.741020 4.779698 0.0000					C 4.247308 1.148723 3.697417 0.0004				
@TREND("2000Q1") -0.013039 0.016200 -0.804844 0.4231										@TREND("2000Q1") -0.013039 0.016200 -0.804844 0.4231				
R-squared 0.097411 Mean dependent var -0.084401					R-squared 0.281773 Mean dependent var -0.084401					R-squared 0.287021 Mean dependent var -0.084401				
Adjusted R-squared 0.097411 S.D. dependent var 4.649039					Adjusted R-squared 0.273703 S.D. dependent var 4.649039					Adjusted R-squared 0.270817 S.D. dependent var 4.649039				
S.E. of regression 4.416806 Akaike info criterion 5.819639					S.E. of regression 3.962053 Akaike info criterion 5.613135					S.E. of regression 3.969917 Akaike info criterion 5.627779				
Sum squared resid 1755.736 Schwarz criterion 5.847231					Sum squared resid 1397.110 Schwarz criterion 5.668318					Sum squared resid 1386.901 Schwarz criterion 5.710554				
Log likelihood -263.7936 Hannan-Quinn criter. 5.830770					Log likelihood -253.3976 Hannan-Quinn criter. 5.635398					Log likelihood -253.0639 Hannan-Quinn criter. 5.661173				
Durbin-Watson stat 2.526359					F-statistic 34.91628 Durbin-Watson stat 2.158693					F-statistic 17.71293 Durbin-Watson stat 2.138081				
Prob(F-statistic) 0.000000					Prob(F-statistic) 0.000000					Prob(F-statistic) 0.000000				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

5 ملحق رقم (05): تحديد قيمة التأخير الزمني الأمثل لاختبار جرانجر للسببية Granger Causality Tests

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: RGDPG ISBF ISBD PRCNG GFCFG PUCNG
Exogenous variables: C
Date: 01/15/23 Time: 04:40
Sample: 2000Q1 2022Q4
Included observations: 84

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-913.6320	NA	130.1574	21.89600	22.06963	21.96580
1	-557.8678	652.2343	0.064417	14.28257	15.49798	14.77115
2	-457.8779	169.0307	0.014218	12.75900	15.01618*	13.66637
3	-410.0964	73.94745	0.011098	12.47849	15.77745	13.80464
4	-353.4899	79.51868	0.007241	11.98786	16.32860	13.73280
5	-294.0730	74.97848	0.004619	11.43031	16.81283	13.59404
6	-229.9336	71.77503*	0.002798*	10.76032	17.18463	13.34284*
7	-185.4364	43.43780	0.002943	10.55801	18.02409	13.55931
8	-148.4579	30.81535	0.004159	10.53471*	19.04257	13.95480

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

6 ملحق رقم (06): نتائج اختبار جرنجر للسببية Granger Causality Tests

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/15/23 Time: 05:02			
Sample: 2000Q1 2022Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
ISBF does not Granger Cause RGDPG	90	0.62191	0.5393
RGDPG does not Granger Cause ISBF		36.8816	3.E-12
ISBD does not Granger Cause RGDPG	90	2.07686	0.1316
RGDPG does not Granger Cause ISBD		15.8328	1.E-06
PRCNG does not Granger Cause RGDPG	90	0.45989	0.6329
RGDPG does not Granger Cause PRCNG		1.55000	0.2182
GFCFG does not Granger Cause RGDPG	90	0.72139	0.4890
RGDPG does not Granger Cause GFCFG		1.01357	0.3673
PUCNG does not Granger Cause RGDPG	90	0.30717	0.7363
RGDPG does not Granger Cause PUCNG		1.21242	0.3026
ISBD does not Granger Cause ISBF	90	2.12682	0.1255
ISBF does not Granger Cause ISBD		103.198	2.E-23
PRCNG does not Granger Cause ISBF	90	93.5781	3.E-22
ISBF does not Granger Cause PRCNG		0.87522	0.4205
GFCFG does not Granger Cause ISBF	90	15.1574	2.E-06
ISBF does not Granger Cause GFCFG		0.78852	0.4578
PUCNG does not Granger Cause ISBF	90	0.53291	0.5888
ISBF does not Granger Cause PUCNG		2.24334	0.1124
PRCNG does not Granger Cause ISBD	90	9.51116	0.0002
ISBD does not Granger Cause PRCNG		1.15961	0.3185
GFCFG does not Granger Cause ISBD	90	3.76807	0.0270
ISBD does not Granger Cause GFCFG		0.62694	0.5367
PUCNG does not Granger Cause ISBD	90	0.47359	0.6244
ISBD does not Granger Cause PUCNG		2.00066	0.1416
GFCFG does not Granger Cause PRCNG	90	1.86995	0.1604
PRCNG does not Granger Cause GFCFG		1.02664	0.3626
PUCNG does not Granger Cause PRCNG	90	1.41992	0.2474
PRCNG does not Granger Cause PUCNG		1.32552	0.2711
PUCNG does not Granger Cause GFCFG	90	0.85576	0.4286
GFCFG does not Granger Cause PUCNG		1.31539	0.2738

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

Dependent Variable: RGDPG				
Method: ARDL				
Date: 01/17/23 Time: 19:22				
Sample (adjusted): 2001Q1 2022Q4				
Included observations: 88 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): ISBF ISBD PRCNG GFCFG PUCNG				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 12500				
Selected Model: ARDL(3, 2, 4, 4, 2, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
RGDPG(-1)	0.467057	0.106110	4.401608	0.0000
RGDPG(-2)	-0.132067	0.095549	-1.382189	0.1716
RGDPG(-3)	-0.220720	0.076428	-2.887931	0.0053
ISBF	-0.107937	7.386674	-0.014612	0.9884
ISBF(-1)	22.50461	12.29842	1.829878	0.0719
ISBF(-2)	-22.52119	8.740063	-2.576777	0.0123
ISBD	-18.43688	5.418613	-3.402509	0.0011
ISBD(-1)	19.91119	7.777785	2.560007	0.0128
ISBD(-2)	7.752518	6.366314	1.217740	0.2277
ISBD(-3)	-18.92793	6.170529	-3.067474	0.0031
ISBD(-4)	8.985973	4.394314	2.044909	0.0449
PRCNG	0.554275	0.054320	10.20389	0.0000
PRCNG(-1)	-0.154263	0.079439	-1.941898	0.0565
PRCNG(-2)	0.013317	0.095897	0.138867	0.8900
PRCNG(-3)	0.149722	0.086009	1.740773	0.0865
PRCNG(-4)	-0.260437	0.060359	-4.314821	0.0001
GFCFG	0.127976	0.036853	3.472602	0.0009
GFCFG(-1)	-0.111243	0.043778	-2.541104	0.0134
GFCFG(-2)	0.075108	0.037659	1.994415	0.0503
PUCNG	0.066508	0.029656	2.242632	0.0283
PUCNG(-1)	-0.050748	0.031033	-1.635311	0.1068
PUCNG(-2)	-0.049325	0.029194	-1.689561	0.0959
C	2.695261	0.921947	2.923443	0.0048
R-squared	0.928374	Mean dependent var		4.576602
Adjusted R-squared	0.904132	S.D. dependent var		4.004404
S.E. of regression	1.239867	Akaike info criterion		3.487664
Sum squared resid	99.92263	Schwarz criterion		4.135149
Log likelihood	-130.4572	Hannan-Quinn criter.		3.748519
F-statistic	38.29525	Durbin-Watson stat		1.914234
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

8 ملحق رقم (08): نتائج اختبار الحدود وتقدير نموذج ARDL لتصحيح الأخطاء مع ديناميكية الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(RGDPG)				
Selected Model: ARDL(3, 2, 4, 4, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/18/23 Time: 07:02				
Sample: 2000Q1 2022Q4				
Included observations: 88				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RGDPG(-1))	0.352787	0.108493	3.251696	0.0018
D(RGDPG(-2))	0.220720	0.067838	3.253642	0.0018
D(ISBF)	-0.107937	6.554629	-0.016467	0.9869
D(ISBF(-1))	22.52119	7.393268	3.046176	0.0033
D(ISBD)	-18.43688	4.960555	-3.716698	0.0004
D(ISBD(-1))	2.189444	4.039900	0.541955	0.5897
D(ISBD(-2))	9.941961	3.549519	2.800932	0.0067
D(ISBD(-3))	-8.985973	4.042727	-2.222750	0.0297
D(PCRNG)	0.554275	0.046447	11.93357	0.0000
D(PCRNG(-1))	0.097398	0.067701	1.438657	0.1550
D(PCRNG(-2))	0.110715	0.070951	1.560442	0.1235
D(PCRNG(-3))	0.260437	0.054207	4.804522	0.0000
D(GFCFG)	0.127976	0.031161	4.106896	0.0001
D(GFCFG(-1))	-0.075108	0.034786	-2.159129	0.0345
D(PUCNG)	0.066508	0.023250	2.860492	0.0057
D(PUCNG(-1))	0.049325	0.023389	2.108867	0.0388
CointEq(-1)*	-0.885730	0.113082	-7.832626	0.0000
R-squared	0.938220	Mean dependent var		0.007045
Adjusted R-squared	0.924298	S.D. dependent var		4.311715
S.E. of regression	1.186322	Akaike info criterion		3.351300
Sum squared resid	99.92263	Schwarz criterion		3.829876
Log likelihood	-130.4572	Hannan-Quinn criter.		3.544106
Durbin-Watson stat	1.914234			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.023646	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

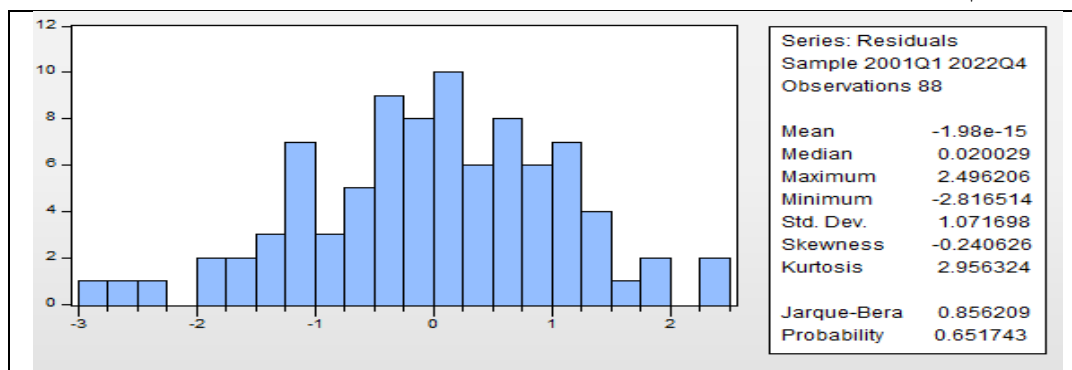
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

9 ملحق رقم (09): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لمتغيرات النموذج:

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(RGDPG)				
Selected Model: ARDL(3, 2, 4, 4, 2, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 01/18/23 Time: 10:27				
Sample: 2000Q1 2022Q4				
Included observations: 88				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.695261	0.921947	2.923443	0.0048
RGDPG(-1)*	-0.885730	0.131108	-6.755713	0.0000
ISBF(-1)	-0.124518	1.503163	-0.082838	0.9342
ISBD(-1)	-0.715141	1.523949	-0.469268	0.6404
PRCNG(-1)	0.302614	0.100665	3.006143	0.0038
GFCFG(-1)	0.091841	0.037036	2.479797	0.0157
PUCNG(-1)	-0.033566	0.047121	-0.712326	0.4788
D(RGDPG(-1))	0.352787	0.120872	2.918691	0.0048
D(RGDPG(-2))	0.220720	0.076428	2.887931	0.0053
D(ISBF)	-0.107937	7.386674	-0.014612	0.9884
D(ISBF(-1))	22.52119	8.740063	2.576777	0.0123
D(ISBD)	-18.43688	5.418613	-3.402509	0.0011
D(ISBD(-1))	2.189444	4.502098	0.486316	0.6284
D(ISBD(-2))	9.941961	3.891107	2.555047	0.0130
D(ISBD(-3))	-8.985973	4.394314	-2.044909	0.0449
D(PRCNG)	0.554275	0.054320	10.20389	0.0000
D(PRCNG(-1))	0.097398	0.091834	1.060584	0.2928
D(PRCNG(-2))	0.110715	0.087800	1.260985	0.2118
D(PRCNG(-3))	0.260437	0.060359	4.314821	0.0001
D(GFCFG)	0.127976	0.036853	3.472602	0.0009
D(GFCFG(-1))	-0.075108	0.037659	-1.994415	0.0503
D(PUCNG)	0.066508	0.029656	2.242632	0.0283
D(PUCNG(-1))	0.049325	0.029194	1.689561	0.0959
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISBF	-0.140583	1.694044	-0.082987	0.9341
ISBD	-0.807402	1.741593	-0.463600	0.6445
PRCNG	0.341655	0.087251	3.915780	0.0002
GFCFG	0.103690	0.040966	2.531113	0.0138
PUCNG	-0.037896	0.054067	-0.700908	0.4859
C	3.042982	1.079311	2.819374	0.0064
EC = RGDPG - (-0.1406*ISBF - 0.8074*ISBD + 0.3417*PRCNG + 0.1037*GFCFG - 0.0379*PUCNG + 3.0430)				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.023646	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=80				
Actual Sample Size	88	10%	2.303	3.154
		5%	2.55	3.606
		1%	3.351	4.587

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

10 - ملحق رقم (10): نتيجة Normality Test



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

11 - ملحق رقم (11): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.326845	Prob. F(2,63)	0.7224	
Obs*R-squared	0.903714	Prob. Chi-Square(2)	0.6364	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 01/18/23 Time: 10:51				
Sample: 2001Q1 2022Q4				
Included observations: 88				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RGDPG(-1)	0.004425	0.175844	0.025164	0.9800
RGDPG(-2)	0.075081	0.138882	0.540611	0.5907
RGDPG(-3)	-0.023011	0.082498	-0.278924	0.7812
ISBF	3.974773	9.034039	0.439977	0.6615
ISBF(-1)	-7.316311	15.44607	-0.473668	0.6374
ISBF(-2)	3.318072	9.754927	0.340143	0.7349
ISBD	0.141777	5.508402	0.025738	0.9795
ISBD(-1)	-0.161040	7.915296	-0.020345	0.9838
ISBD(-2)	0.993568	6.551037	0.151666	0.8799
ISBD(-3)	-0.924408	7.270484	-0.127145	0.8992
ISBD(-4)	-0.042591	5.143472	-0.008281	0.9934
PRCNG	-0.005674	0.056161	-0.101023	0.9199
PRCNG(-1)	0.034293	0.116257	0.294976	0.7690
PRCNG(-2)	-0.089245	0.149056	-0.598737	0.5515
PRCNG(-3)	0.033607	0.097073	0.346203	0.7303
PRCNG(-4)	0.014525	0.063608	0.228358	0.8201
GFCFG	0.005373	0.038434	0.139796	0.8893
GFCFG(-1)	-0.003291	0.050915	-0.064639	0.9487
GFCFG(-2)	-0.012643	0.042027	-0.300839	0.7645
PUCNG	-0.001486	0.030059	-0.049445	0.9607
PUCNG(-1)	0.000549	0.032740	0.016761	0.9867
PUCNG(-2)	-0.005679	0.030430	-0.186633	0.8525
C	-0.107467	0.963499	-0.111538	0.9115
RESID(-1)	0.038360	0.226557	0.169315	0.8661
RESID(-2)	-0.175385	0.220907	-0.793931	0.4302
R-squared	0.010269	Mean dependent var		-1.98E-15
Adjusted R-squared	-0.366771	S.D. dependent var		1.071698
S.E. of regression	1.252911	Akaike info criterion		3.522796
Sum squared resid	98.89647	Schwarz criterion		4.226585
Log likelihood	-130.0030	Hannan-Quinn criter.		3.806335
F-statistic	0.027237	Durbin-Watson stat		1.911127
Prob(F-statistic)	1.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10.

12 - ملحق رقم (12): نتائج اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.297300	Prob. F(22,65)	0.2077	
Obs*R-squared	26.85008	Prob. Chi-Square(22)	0.2170	
Scaled explained SS	14.32906	Prob. Chi-Square(22)	0.8894	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 01/18/23 Time: 11:00				
Sample: 2001Q1 2022Q4				
Included observations: 88				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.629733	1.145444	1.422797	0.1596
RGDPG(-1)	0.214713	0.131833	1.628669	0.1082
RGDPG(-2)	0.037169	0.118712	0.313105	0.7552
RGDPG(-3)	-0.067595	0.094956	-0.711858	0.4791
ISBF	-7.268115	9.177333	-0.791964	0.4313
ISBF(-1)	-6.458319	15.27978	-0.422671	0.6739
ISBF(-2)	11.84616	10.85881	1.090927	0.2793
ISBD	9.877531	6.732180	1.467211	0.1471
ISBD(-1)	-6.201232	9.663256	-0.641733	0.5233
ISBD(-2)	4.609901	7.909620	0.582822	0.5620
ISBD(-3)	-3.741619	7.666373	-0.488056	0.6272
ISBD(-4)	-3.189041	5.459573	-0.584119	0.5612
PRCNG	-0.061980	0.067488	-0.918385	0.3618
PRCNG(-1)	-0.175455	0.098697	-1.777712	0.0801
PRCNG(-2)	0.056606	0.119145	0.475103	0.6363
PRCNG(-3)	0.088040	0.106859	0.823892	0.4130
PRCNG(-4)	0.032317	0.074991	0.430942	0.6679
GFCFG	0.013608	0.045787	0.297206	0.7673
GFCFG(-1)	-0.038938	0.054390	-0.715897	0.4766
GFCFG(-2)	0.005795	0.046789	0.123850	0.9018
PUCNG	-0.016481	0.036845	-0.447306	0.6561
PUCNG(-1)	0.012238	0.038556	0.317401	0.7520
PUCNG(-2)	-0.082768	0.036271	-2.281932	0.0258
R-squared	0.305115	Mean dependent var	1.135484	
Adjusted R-squared	0.069923	S.D. dependent var	1.597288	
S.E. of regression	1.540433	Akaike info criterion	3.921782	
Sum squared resid	154.2407	Schwarz criterion	4.569268	
Log likelihood	-149.5584	Hannan-Quinn criter.	4.182638	
F-statistic	1.297300	Durbin-Watson stat	1.570578	
Prob(F-statistic)	0.207722			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10